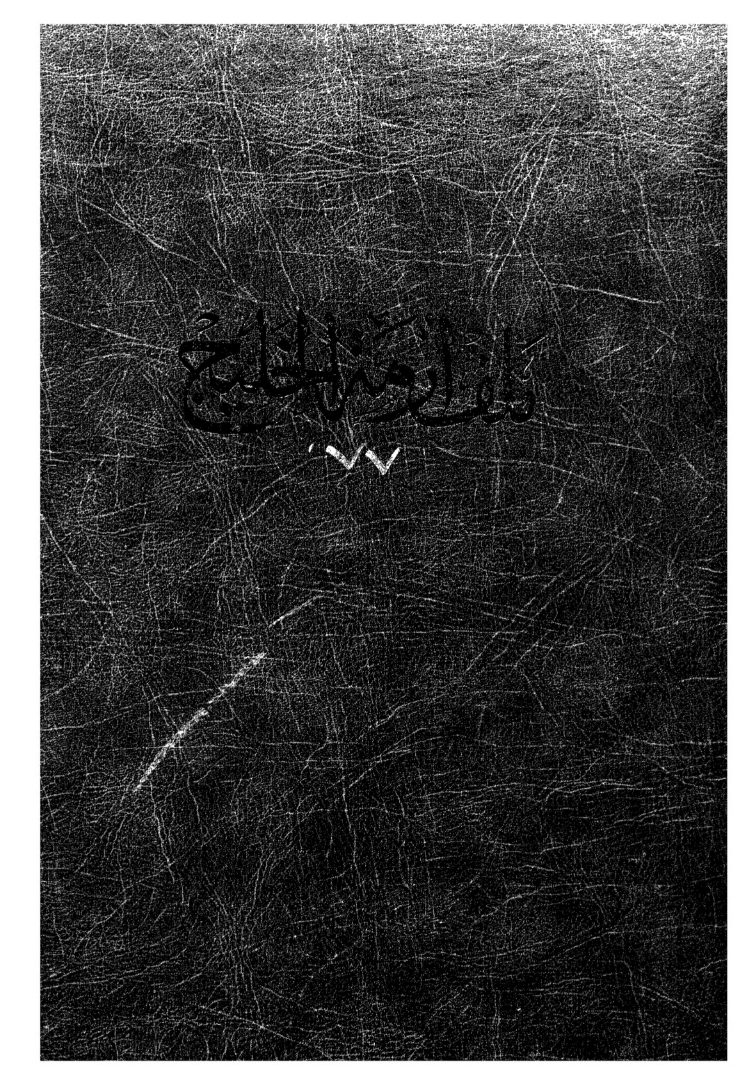

ملف أزمة الخليج
٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

أزمة الخليج
مواقف واتجاهات
تيارات فكرية سياسية

المجلد ٧٧

رؤى الخبراء والمحللون

الجزء الثاني

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

قائمة محتويات



٣ خبراء في الشؤون السياسية والاستراتيجية:

الحكم بالحديد والنار لا يعني الزعامة وصدام حسين يعيش وهم تصريحاته

القاهرة: «الشرق الأوسط»

يرى خبراء دراسات سياسية ومتخصصون في التاريخ السياسي لعدد من الزعماء ان صفات «الزعيم» لا تنطبق على شخصية صدام حسين وانه يعيش في وهم «انه زعيم» في حين انه لا يمارس الزعامة الا بالتصريحات فقط.

ويقول سيد يسين، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة «الاهرام»: هناك فرق بين القائد السياسي والحاكم والزعيم، فليس كل قائد سياسي زعيما، وليس كل حاكم زعيما، بل ان الزعامة سمة خاصة تسبغ على قلة من القادة السياسيين او الحكام، فالرئيس الفرنسي ديجول كان زعيما ولكن جيسكار ديستان لم يكن زعيما لان ديجول ارتبط جهده السياسي بتحرير فرنسا من الاحتلال النازي فقاد المقاومة الوطنية الفرنسية ثم اصبح رئيسا للجمهورية بعد تحرير فرنسا وقام بعدها بأدوار بارزة في تطوير النظام السياسي الفرنسي مما اكسبه صفة الزعامة.

ويضيف سيد ياسين ان المسألة تبقى معلقة بتحديد سمة من هو الزعيم الذي عادة يكون رجل سياسة من نوع خاص ويساعده في الوصول الى الزعامة الظرف التاريخي الذي ينشأ فيه وتكون لديه رؤية تاريخية تتعلق بتاريخ بلاده ووضعها في النظام العالمي والقدرة على تعبئة الجماهير وحشدها وراء افكاره وان يكون من رجال الفعالية السياسية.

لا للقوة

ويضيف سيد ياسين ان الزعامة لا يمكن فرضها بالقوة فهي تفاعل خلاق بين وضع لدولة ما في اطارها الاقليمي وبين سمات ذاتية يتميز بها الشخص وبين ظرف ومرحلة تاريخية مواتيين ايضا نجد ان الزعيم لا يصنع نفسه ولكن تصنعه امته وتفاعله مع البيئة السياسية والاجتماعية التي يستلهم منها بعض الرموز السائدة فيها مثله العليا وافكاره التي تقوم عليها مشاريعه.

ويؤكد سيد ياسين ان العالم العربي لا يحتاج في الوقت الراهن لزعامات بقدر ما يحتاج لحكام يؤمنون بالديمقراطية والمحافظة على حقوق الانسان واتاحة الفرصة للشعب كي يعبر عن نفسه، كما ان المزاج العام في الدول العربية يجعلهم يريدون ان يتعاملوا مع بعضهم البعض على قدم المساواة.

وصدام حسين، كما يضيف مدير مركز الدراسات، يحاول ان يكون «زعيما» من خلال تصريحاته والدور الذي يصنعه لنفسه وللعراق، ولكن الزعامة ايضا في العالم العربي لها شروط، منها موقع الدولة التي يريد حاكمها ان يطرح نفسه زعيما.

ويلاحظ سيد ياسين انه ربما يطمح صدام حسين ان يكون له زعامة عبد الناصر ويرث دوره في الوطن العربي ولكن بغير امكانياته. فموقع العراق اولا ليس في قلب العالم العربي كموقع مصر وليس له تاريخ مصر المتصل في العالم العربي ودورها الثقافي الكبير الفكري والسياسي والنضالي وايضا تاريخ البلد الاجتماعي الفريد المطور

حيث كانت هي المعبرة عن قلب العالم العربي حتى قبل استقلالها.

* ليس زعيما:

ويؤكد السيد ياسين ان طموحات الرئيس صدام حسين ليكون زعيما عربيا غير كافية فهو يجب ان يجيد قراءة النظام العالمي، وخطؤه الاساسي انه لم يجد هذه القراءة حين قرر غزو العراق الكويت بل انه اخطأ في فهم منطق تحولات النظام العالمي حيث اننا في عصر اتفق فيه الاتحاد السوفياتي مع الولايات المتحدة.

ويرى الدكتور حسن نافعة استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ان كل حاكم يجب ان تتوفر فيه مقومات القيادة او الزعامة سواء في الدول الديمقراطية او غير الديمقراطية ولكن هناك فروقا كبيرة بين الدول الديمقراطية التي حققت قدرا كبيرا من الاستقرار وبين الاخرى التي لم تحققه، ففي الاولى نجد ان فرز القيادات السياسية يتم من خلال الاحزاب والمؤسسات السياسية بشكل ديمقراطي وتصبح معايير اختيار القائد او الزعيم هي مدى قدرته على مخاطبة عقول الشعب وتفهم الخريطة السياسية وقيادة الجزء الذي ينتمي اليه والتأثير داخل الحزب او خارجه ومن خلاله للرأي العام ككل.

والشعوب، كما يقول الدكتور نافعة، تحتاج لزعامة حقيقية في اوقات الشدة ويكون بينها وبين الشعب نوع من الارتباط القوي جدا بحيث يكون تأثيرها على الشعب نافذا وقادرا على اخراج البلد الذي تتزعمه من ازمة اذا تعرضت لها. واذا كانت الدول الديمقراطية لا تحتاج لزعامات الا في اوقات الشدة نجد انه في الاوقات العادية توجد اليات تؤدي لاختيار الشعب لافضل الوجوه السياسية المتنافسة على الحكم وهذا الوضع يختلف عندما تفتقر الدول الى قواعد ثابتة لممارسة اللعبة السياسية او الاستقرار السياسي، او يغيب التوازن الحقيقي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، ويتضخم دور المؤسسات العسكرية فيها لانها اكثر القطاعات انضباطا ولذلك يصبح وزنه اكثر من وزنها الاحزاب والجماعات السياسية الاخرى وبالتالي تفتقر مثل هذه الدول لاغلبية يمكن من خلالها الاحتكام الى الشعب او الناخبين ولذلك عادة ما يصبح الجيش هو معمل تفريخ هذه القيادات.

ويتفق الدكتور نافعة مع الرأي القائل بعدم امكانية فرض الزعامة بالقوة، ولكن نظرا لعدم وجود اسس وقواعد ديمقراطية لافراز قيادات سياسية يلعب الجيش دورا كبيرا في الدول النامية وبالتالي تتكرر الانقلابات السياسية، وهذا لا يعني ان كل قائد انقلاب عسكري يتحول لزعيم سياسي لان العبرة بتوفر مقومات الزعامة بعد ذلك لدى هذا الشخص وبالتالي يصبح تاريخ القائد الجديد امامه وليس خلفه، وتكون مدى قدرته كقائد على حل مشكلات المجتمع هي المحك لتكوين فكرة عنه.

ويرى الدكتور حسن نافعة ان مؤهلات الزعامة لشخصية صدام حسين غير متوفرة، فتاريخه داخل العراق نفسه، وخصوصا فيما يتعلق بحقوق الانسان العراقي، ليس تاريخا ناصع البياض، فهناك التعذيب والتصفيات الجسدية التي حدثت لمعارضيه السياسية وهناك العنف والبطش الذي مارسه في استخدامه الاسلحة الكيماوية ضد الاكراد، ومهما كانت صفات القيادة متوفرة فيه، فالعنف الذي مارسه يولد الخوف وعدم ثقة الجماهير فيه.

وصدام حسين يضيف الدكتور نافعة، ليس قائدا عسكريا ولكن شخصية حزبية وتربى في حزب البعث العراقي وبالتالي له تركيبة ايديولوجية لا تستطيع توحيد العالم العربي كله خلفها، ومن ناحية ثالثة نجد ان مواقف صدام المليئة بالتناقضات تفقده قدرا كبيرا من مصداقيته عندما يطرح نفسه كزعيم، خاصة وانه الآن يجر العرب لمواجهة عربية - عربية ويفرط في الجهود التي بذلت على مدى ٨ سنوات خلال حربه مع ايران ويقدم لهم تنازلات مما يطرح تساؤلات حقيقية حول مصداقيته.

* اتجاهان:

ويؤكد الدكتور علي الدين هلال، مدير مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، على ان موضوع الزعامة كان موضع بحث ونقاش كبيرين عبر التاريخ وهناك عدة اتجاهات في ذلك: اتجاه ينظر للتاريخ على انه تاريخ الابطال، وانه من صنع البشر والعباقرة في كل مجالات الحياة وهذا ما عبر عنه كثير من المفكرين.

وهناك مدرسة تقول ان الزعامة تفاعل بين عوامل شخصية لانسان معين يمتلك قدرات غير عادية، ولديه قدرة على التعبير عن مكنونات الناس ويتحدث عن مخاوفهم وآمالهم وقادر على صنع القرار فهو هنا نموذج فريد.

ويتفق دكتور علي الدين هلال مع الآراء السابقة في ان الزعامة لا تفرض بالقوة واذا كان هناك حاكم يحكم بالحديد والنار فقط فان الزعامة لا تتوفر فيه لان الحكم بهذه الطريقة يعني عدم وجود شرعية لان اساس الشرعية هو الامتثال التطوعي والقبول الارادي من جانب الناس لشكل نظام الحكم والزعيم.

ويؤكد دكتور علي الدين إننا نحتاج للزعامات في لحظات استفحال المشاكل على ان تكون تقليدية ولكن المشكلة هل هذه الزعامة تقود بلادها لكوارث مثل هتلر ام تقودها للبناء مثل ديجول.



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٠

في صالون رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب

من يوقف آلة الحرب في الخليج ؟

□ د . محمد عبداللاه :

● ازمة الخليج سببها اختلال النظام العربي وغياب المصداقية .

● المصريون الذين سلبت مدخراتهم وحياتهم مسئولية تضامنية عربية

●● كانت المجلة في صحبة للمذيعة اللامعة آمال العمدة .. وبرنامجها الاذاعي المشهور .. صحبة وانا معهم ـ كان الحوار ساخنا سخونة ازمة الخليج حيث انبرى كل من المشتركين في الحديث لتحليل ما يدور في فلك هذه الازمة من توجهات واهداف ومبررات ونتائج وما يحدث بالذات من ردود فعل على المستوى الدولي ومحفل الامم المتحدة .

صاحب الصالون الدكتور محمد عبداللاه القانوني والسياسي المصري ورئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب الذي يستضيف في صالونه الدكتورة ليلى تكلا استاذ القانون العام وعضو مجلس الشعب ورئيس لجنة الشئون الخارجية سابقا في مجلس الشعب وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي . والسفير صلاح بسيوني مساعد وزير الخارجية سابقا وسفيرنا في موسكو سابقا ورئيس المركز الدولي لدراسات الشرق الاوسط ، والدكتور علي الدين هلال استاذ العلوم السياسية ورئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجامعة القاهرة . وكان قلم المجلة في هذه الصحبة يسجل هذا الحوار الذي ادارته آمال العمدة ..

● د . محمد عبداللاه .. كنت في الكويت قبل الغزو العراقي بايام ماذا تقول عن اللحظات التي سبقت تفجر الموقف ؟

ـ كان هناك قلق عام .. ولكن لم يكن احد يتصور انه من الممكن ان تصل الاحداث الى ما وصلت اليه . حتى ان اكثر الناس تشاؤما في الكويت لم يكن احد منهم يتوقع ان العراق الدولة العربية المجاورة يمكن ان تغزو الكويت وتحاول محوها من على الخريطة ، من جهة اخرى كان هناك شعور بضرورة بحث القضايا التي اثارها العراق في مذكرته لجامعة الدول العربية في إطار عربي والاستجابة لما هو ممكن من هذه الطلبات الى جانب الثقة الكبيرة في ان الجهود التي يقوم بها القادة العرب ، وفي مقدمتهم الرئيس مبارك ستمكن من خلق مناخ تستطيع الكويت فيه ان تحل المشكلة بينها وبين العراق في إطار المواثيق الدولية والروح العربية .

شرخ هائل

● د . ليلى تكلا تعمل بالسياسة منذ ربع قرن .. ماذا عن رؤيتك البانورامية لهذا الحدث وموقف مصر والدول العربية ؟

ـ هذا الحدث احدث شرخا هائلا في الصف العربي وفي اى تقارب عربي ، فمصر وسط هذه الاحداث ليست منحازة لطرف ضد آخر ، بمعنى ان مصر لا توافق على ما فعله صدام حسين لكن في اطار تمسكها بالحق العربي وبشعب العراق ارادت ومازالت تريد ان يكون الحل سلميا .. وان يكون عربيا . فمصر تدين ضم الاراضي بالقوة وتحترم حقوق الانسان .. ومصر لا



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الإذاعة والتليفزيون

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٠

توافق على اية ممارسات طائشة .. مصر لها موقفها الثابت ، فإذا كنا ندين خرق حقوق الانسان وضم الاراضي بالقوة بالنسبة للفلسطينيين .. فلابد أن ندينه ايضا بالنسبة للكويت .. فمصر لا تتذبذب حسب المواقف ، والعراق يحلل هذا الفعل في موقف ويدينه في موقف اخر .. صدام حسين ليس له هدف تاريخي كما يقول .. وإنما هدفه ثروة الكويت .. هنا يكمن هدف مصر في انقاذ الموقف والوصول لحل عربي ومنع اهدار الدماء والدمار الشامل الذي يمكن ان ينتج عن الغزو العراقي .

تباين واختلاف

● د . علي الدين هلال . ماذا عن التاثير طويل المدى للاحداث الان ؟

- احد الآثار السلبية فيما اتصور يكمن في انقسام الشارع العربي ..

● بمعنى ؟

- بمعنى انه حدث تباين واختلاف في ردود الفعل ازاء ما حدث .. ليس فقط من بلد عربي لآخر وإنما في كل تيار سياسي نجد ان هناك اراء متباينة .. بعبارة اخرى فقد هز الغزو العراقي النفس العربية وهز الوجدان العربي من اعماقه واخطر ما فيه ليس فقط جوانبه السياسية وانما هناك تلك الآثار النفسية التي احدثت شرخا في نفسية الجميع فيما يتعلق بالثقة المتبادلة ففي الخليج لديهم شعور عميق بعدم الامان .

● والآثار الاقتصادية ؟

- نحن لا نعرف كيف تنتهي هذه الازمة .. لكن بالطبع هناك اخطار على آبار البترول اذا حدث لها شيء ، وهناك تحول ضخم لرؤوس الاموال العربية من [illegible] العربية الى البنوك الاجنبية ، واتصور [illegible] في ظل الآثار النفسية او الاقتصادية او السياسية نحن ازاء حدث جلل آثاره ستمتد لسنوات طويلة قادمة .

مجرد اختلال

● السفير صلاح بسيوني .. على اى الاسباب ياترى تعود الازمة الراهنة ؟

- الازمة نشأت بسبب اختلال النظام العربي ، والثقة الزائدة لدى الكويتيين ولدى غيرهم في نوايا النظام العراقي وانه لن يقوم باى عدوان او استيلاء على الكويت بالصورة التي تمت .. واتصور ان الدول الخليجية والكويت التي وقعت في هذا المازق الخطير كان عليهم ان يتفهموا القوة الاقتصادية لمصر وكذلك القوة العسكرية لمصر لمنع مثل هذه الاحداث من الوقوع فمصر هي الميزان في هذه المنطقة الحيوية . فإذا كانت مصر تعاني من ازمة اقتصادية او انها غير قادرة نتيجة ظروفها الاقتصادية من ان تصل بقوتها العسكرية الى ان تكون هي عامل الميزان والحسم في المنطقة بالطبع لابد ان تحدث مثل هذه المواقف من جانب العراق او غيره .. العراق اتبع سياسة في غاية العنف مع الكويت سواء من ناحية طلب القروض او من ناحية تحديد التسليح الكويتي .

● وهنا يتدخل الدكتور علي الدين هلال ويتساءل :

- صحيح ان السلوك الكويتي اتسم بدرجة كبيرة من الثقة بالذات في رفض المطالب العراقية .. ولكن ماذا عن تفسيرك لهذا السلوك الذي لم ياخذ في حسبانه رد الفعل الحاصل الان ؟

يقول السفير صلاح بسيوني :

- اتصور انه في وقت من الاوقات ساد المنطقة العربية نوع من التقدير مفاده ان من لديه المال لديه الزعامة وتصوروا أن المال هو الذي يحمي وهذا امر غير وارد في العلاقات الدولية ولا في التوازن الدولي وهذا من احد اسباب الاختلال الحاصل الان .

شكل سافر

● ثم يتدخل الدكتور محمد عبدالله قائلا :

- العصر الذي نعيشه لا يسمح ابدا بإمكانية اللجوء الى القوة بهذا الشكل السافر .. الدكتور علي الدين هلال تحدث عن الثقة الزائدة في أن العراق لن يلجأ الى القوة .. اعتقد ان هناك اسبابا منها الموقف الذي وقفته دول الخليج الى جانب العراق اثناء حربه مع ايران والسبب الثاني أن العالم العربي قد بدأ يتوجه الى نوع جديد من انواع التفاهم في ظل المتغيرات الدولية .. ولم يكن يتوقع ان دولة عضو في جامعة الدول العربية وفي المؤتمر الاسلامي ودولة مجاورة تلجأ الى هذا التحدي السافر واستخدام القوة بغير حدود .. هناك مثل فرنسي يقول : "الانسان يلوح بالقوة ولا يستخدمها وحتى إذا استخدمها فهناك حدود لاستخدامها" .. العراق تجاوز كل الحدود فاستخدم القوة ، وبالتالي هذا لم يكن متوقعا بدليل رد الفعل

الاقليمي والدولي .. فلم يكن من المتصور ابدا ان يظهر على الساحة تناقض بين الشرعية العربية والدولية واذا تعرضنا لادعاء العراق بحقوقه التاريخية في الكويت فالخاسر الوحيد من جراء هذا الاجراء هو العراق نفسه الذي كان عبارة عن ثلاث ولايات : الموصل .. والبصرة .. وبغداد .. وذلك ايام الحكم العثماني ومعنى ذلك اننا سنعيد رسم خريطة العالم الثالث بالذات ومعنى ذلك ايضا ان هناك دولا عربية يمكن ان تختفي وان لايران مطالب أخرى في المنطقة .

سطو تاريخي

● السفير صلاح بسيوني .. هل هناك في التاريخ حالات سطو على وطن مماثلة لما جرى في الكويت ؟

ـ في التاريخ الاستعماري حدث .. وانما في تاريخ الامة العربية لم يحدث هذا اطلاقا ، وإذا كان العراق يتحدث عن الحقوق التاريخية فقد كان اولى بالرئيس صدام حسين الا يتنازل عن شط العرب كما فعل واعترف باتفاقية ١٩٧٥ الموقعة في الجزائر لأن شط العرب تاريخيا كان عربيا . وهو يدعي الحق التاريخي من ناحية ويغتال من ناحية أخرى دولة لها تاريخها .. هذا تناقض واضح تماما والهدف ليس تاريخيا ولا قوميا . وإنما هو في السيطرة على ثروة الكويت .

● والتقط الدكتور علي الدين هلال خيط الحديث قائلاً :

ـ عندما نرى نص المذكرة التي ارسلها العراق لجامعة الدول العربية نجد انها شديدة اللهجة وغير دبلوماسية كأنها تمهيد للجو الدبلوماسي لمواجهة عسكرية وتلويح بإستخدام القوة .

● وهنا تقول د . ليلى تكلا :

ـ اعتقد ان صدام حسين تخلف عن العصر واخذ قرارات القرون الوسطى فهو يسير عكس حركة التاريخ .

● ويقول د . محمد عبداللاه :

ـ كان الاتجاه العسكري الاكثر تشاؤما في الكويت يتوقعون ان الحشود العراقية كانت للتلويح بإستخدامها او في اسوا الاحتمالات ستحتل المناطق المتنازع عليها في الرميلة او بعض الجزر وفرض امر واقع جديد ، ولكن من غير المتصور ان هناك من يقوم باحتلال دولة ومحوها ودمجها بدولة أخرى .

● د . ليلى تكلا . بسهولة شطب حكام العراق ٨ سنوات من مأساة عاشتها المنطقة وكأنها لعبة لتسلية الناس ، وهذه كلها مساوىء حكم الفرد .. ففي غياب الديمقراطية ينتهك كل شيء .. عقلية صدام حسين تجاهلت كل الاعراف والمواثيق الدولية .. والحسبة التي حسبها بدون شك خاطئة .

● السفير صلاح بسيوني ..

ـ لم يحدث منذ قيام الأمم المتحدة ان توافر مثل هذا الاجماع الدولي في اطار نظام دولي جديد .. ولأول مرة ترى الفصل السابع من الميثاق الخاص بالعقوبات يصاغ بهذه السهولة ولا يكون هناك اعتراض من الدول الخمس الدائمة . حتى المادة ٣٩ كانت محل خلاف لكن على الفور صدر قرار ان هذا عدوان واضح وتوالت القرارات حتى وصلوا إلى المادة ٤١ التي تنص على العمليات العسكرية ، والقرار الأخير ٦٦٥ يحدد الى حد ما حجم العمليات العسكرية واقتصارها على عمليات بحرية ، انما اذا استمر هذا الوضع وطبقا للنصوص المستند اليها في قرارات المجلس اذا لم تلتزم العراق بتطبيق قرارات المجلس .. فستكون النتيجة الحتمية استصدار قرار اخر يوسع من نطاق العمليات العسكرية وهذا سيعتبر نقطة اللاعودة وانهاء الامل في الحل السياسي خصوصا بعد مهمة السكرتير العام للامم المتحدة والمفوض بتبليغ قرارات الامم المتحدة للوزير العراقي طارق عزيز . والذي سيبلغه بأن القرار ٦٦٥ حرك نشاط اللجنة العسكرية التي نسينا وجودها منذ قيام الامم المتحدة ولاول مرة تعود الى الظهور لتتحرك وتنظم العمليات العسكرية .. نحن نقترب بالفعل من وضع في منتهى الخطورة .. من يريد ضرب العراق .. والقدرة العراقية .. انني اعتبرها جريمة في حق الشعب العراقي .

الحل والرؤية

وسؤال موجه من أمال العمدة الى د . علي الدين هلال يقول :

● هل ينجح الجهد الدبلوماسي لزرع السلام في الحقول الملغمة ام ستندلع شرارة الحرب .. ماذا عن الرؤية دبلوماسيا وسياسيا واستراتيجيا ؟

ـ اقول إن ما يتمناه اي انسان مصري وعربي ان تحل الازمة سلميا للحفاظ على القدرة العسكرية العراقية وللحفاظ على كل انسان عراقي وكل انسان عربي .. ونحن نتمنى ان يكون الحل السلمي نابعا من ارادة عربية وينفذ في اطار الاسرة العربية .. ولكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه ، فهناك من يرون ان هناك اجتهادات عربية وتحركات للملك حسين .. ومصر مع اي حل سلمي .. لكن هناك حقائق .. فقد تم بالفعل تدويل المسالة وتم بالفعل انتقال آلة حرب جبارة الى المنطقة .. وادرك العالم والدول الكبرى ان شئون هذه المنطقة والاخطار فيها لا تمس اهل المنطقة فقط وانما تمس العالم كله .. نحن في صراع مع الزمن .. هل نستطيع ان نأتي بحل عربي لوقف احتمالات تحرك هذه الآلة العسكرية ؟ ثم انه عدم وصول العرب الى اتفاق ورفض بغداد الانسحاب من الكويت في ضوء هذا من المتصور ان احتمالات الحل السلمي تتضاءل تدريجيا وينفتح الباب لحلول غير سلمية .

المواثيق الدولية

وتتوجه أمال العمدة بالسؤال الى د . محمد عبداللاه قائلة :

● هل للمؤسسات والمواثيق الدولية التزام ادبي او قانوني لهذا الوضع غير المقبول لدى كل مواطن في الشارع العربي ؟

يقول د . محمد عبداللاه :

ـ المواثيق الدولية تم تحريكها لكون لغة العصر لا تسمح بذلك العبث ، ولكون المنطقة لها استراتيجيتها وحيويتها . وماحدث بهذه الصورة هو إلغاء دولة . هذا الوضع ليس له سابقة غير إلغاء هوية الشعب الفلسطيني ورغم هذا نحن كعرب عندما نقبل بهذا المبدا ستكون سابقة خطيرة جدا .

● د . ليلى تكلا : اعتقد ان كل ما يمكن ان تقوم به المنظمات الدولية قد تم لدرجة استصدار مجلس الامن لقرارات فورية وبعضها كان منسيا تماما . ورغم ان وجود القوات الاجنبية يأتي نزولا على رغبة الشارع العربي الا انه يبدو انه ليس هناك حل غير هذا ، وهناك بند غائب من المواثيق العربية يكمن في ضرورة ان يكون هناك جناح عسكري عربي وقوات لها صفة دولية اقليمية تتولى حسم هذه الامور . ونحن اليوم امام اناس يفكرون من عصور متأخرة وليس لدينا قوة ردع عربية وفي نفس الوقت نرفض القوات الاجنبية واعتقد انه وسط هذا المعترك فسيكون شعب العراق



هو الضحية الأولى وكذلك شعب فلسطين .

● وهنا يتدخل السفير صلاح بسيوني قائلاً :

- فكرة الجناح العسكري العربي عظيمة جدا ، واتساءل كيف يمكن ان يحقق جناحا عسكريا في ظروف لم يتوافر فيها الحد الادنى من التضامن والتفاهم السياسي بين الدول العربية ، وكيف يمكن ان نتحدث عن جناح عسكرى قبل ان تتوافر الاسس لوحدة اقتصادية عربية .

موقف العمالة المصرية

وسؤال الى د . علي الدين هلال يقول :

● من خلال قراءة للمستقبل ماذا عن الوضع الراهن بالنسبة للعمالة المصرية وكيف نوقف نزيف هجرة عمالنا الى الخارج ؟

- اى ازمة فيها موقف خطير .. وفيها فرص .. على مصر ان تتبنى حركة استثمارية سريعة . ذلك فى ظل هروب الاموال من الخليج ، هناك ايضا موضوع تمليك الشقق للعرب ، حتى الآن القواعد الموضوعة تجعل هذا الامر صعبا .. ولابد من اعادة النظر فى هذا الموضوع عن طريق تخصيص مناطق لهم .. على العموم الصورة ليست قائمة ومن الممكن استثمار هذه المحنة ، وعلينا أن نسعى لتقليل المخاطر وان نسعى الى تعظيم الفرص والتوقف عن لطم الخدود فالمشكلة كيف نواجه الموقف وكيف نطور مجتمعنا من خلال فرص عمل جديدة داخل مصر وخارجها .

قراءة للغد

وتقول آمال العمدة :

● قراءة لغد وقدر الوطن العربي بعيون صاحب الصالون د . محمد عبداللاه عن واقع ما طرح خلال هذه الصحبة ماذا تقول ؟ .

- يجب ان نتدبر الآثار المترتبة على الغزو العراقى واستثمار هذه الآثار وحصر الاضرار فى اضيق نطاق ، ولاشك ان ماحدث اصاب مصداقية العمل العربي المشترك .. المنطقة العربية تعيش ازمة ثقة جديدة وبدلا من ان ينظر الى قوة احد الاطراف كرصيد يضاف لحساب الكل ، اصبحت هناك مخاوف مختلفة .. وهذا لاينطبق على مصر لكونها ليس لديها تطلعات او اطماع وليست فى حاجة الى توسع ، ويجب ان يعاد النظر فى الاستثمارات والعمالة المصرية التى تذهب الى اى دولة ، وان يكون لها الاولوية فى دول الخليج .. فهناك آثار اقتصادية انعكست على مصر سواء بالنسبة لقناة السويس او التحويلات او السياحة بالاضافة الى خسائر المصريين الذين سلبت مدخراتهم وبعضهم سلبت حياته .. هذه مسئولية تضامنية عربية لتعويض هؤلاء . كذلك مسئولية الشرعية عندما تعود الكويت ، وهذه مسئوليتنا فى مصر للمطالبة بحقوق المصريين .. واقول للاخوة فى العراق هل من المعقول ان يسلب المواطن الذى عمل وكافح من ممتلكاته الشخصية او ساعة يده ، هل هذه هى القومية العربية فى دولة العرب - العراق - وكممثل لشعب مصر اطالب صدام حسين بان يعيد الحساب .

محمد عبدالحميد



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع الأحداث رؤية شخصية

سؤال لـ ٥ شخصيات :

ماذا نفعل لو كنت مكان بوش؟



يقول الكاتب الكبير ثروت أباظة : لو كنت مكان الرئيس بوش أفعل ما يفعله تمامًا ، فهذه قضية عالمية - الضرر فيها لا يعود على أمريكا فقط ، ولكن على كل العالم ، وأمريكا أكبر دولة فى العالم والمفروض أن يكون رئيسها بحجم المواقف التى يواجهها ، والقضية أعظم بكثير من مجرد التهام دولة لدولة أخرى ، ولكنها قضية مبدأ يمكن أن يسود على أثره أسلوب الغاب وتصبح الدنيا لا تستحق أن تعاش .

لهذا أرى أنه ما دامت السياسة والتعقل ومحاولة وضع الأمور فى نصابها بالطرق السلمية لن يجدى ، فليس أمام المجتمع الدولى إلا أن يلجأ للقوة ليمنع هذه الكارثة ، وقد قام بالفعل بواجبه فى هذا المجال بعد إباحة مجلس الأمن استخدام القوة وإحكام الحصار على بغداد ، وأعتقد أن هذه محاولة أخيرة ولا مناص فى النهاية من اللجوء إلى القوة صراحة إذا لم يجد أسلوب الحصار ، وأرى أن كل المحاولات الدبلوماسية التى يمكن أن تبذل ستحقق

أميرة خواسك

فشلًا ، لأنه من الواضح أن صدام حسين يركب عقله بدليل أن فالدهايم إجتمع معه ، وبعدها صرح أنه لا شئ هناك اسمه الكويت وأنها جزء من العراق ، فأى لجوء للدبلوماسية هو عبث ، وأنا من هذه الناحية لست متفائلًا على الإطلاق .

لابد أن نعطى فرصة للحصار الاقتصادى حتى يحكم ، ثم نرى إن كان العراق سيخضع أم لا ، ووقتها لن تكون هناك وسيلة إلا القوة ، وبالنسبة لبوش فقد قال صراحة الغرض من وجود قوات أمريكية فى الخليج ، هو إنسحاب العراق من (الكويت) وعودة الحكومة الشرعية ، وتأمين السعودية ، وعودة الرهائن ، ولا يمكن لرئيس دولة أمريكا أن يتراجع عما صرح به ، هذا وقد علمت من وكالات الأنباء أن الأقمار الصناعية صورت صدام حسين فى سيارته الخاصة وأرسلت له الصورة ليعلم أنه شخصيا تحت المراقبة ويمكن ضربه فى أى لحظة ، وهنا أرد على من يتعجل ويقول لماذا لم تضرب القوات الدولية العراق للآن ؟ فأقول لهم إن الضرب لا يكون بهذه البساطة ، فهذه دول ديمقراطية بها برلمانات عريقة تحاسب حكامها فيجب أن يستنفدوا أولًا كل وسائلهم ، ثم يلجأوا بعد ذلك للضرب ،



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فهم ليسوا دولاً غوغائية كصدام ، ولابد لهم أن يطمئنوا إلى موافقة شعوبهم على عملهم وسلامة خطواتهم بالنسبة له ولهم .

□ **يقول د . على الدين هلال : الأستاذ بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة :**

من متابعة تصريحات الرئيس بوش منذ بداية الأزمة ، ومن متابعة التحليلات السياسية المختلفة بأقلام معلقين أو صحفيين قريبين من جهاز السلطة فى الولايات المتحدة .. تبدو لى عدة أمور، أولها : أن بوش عازم على التصعيد فى المواجهة ضد العراق ، وأن موضوع السفارات أو موضوع الرعايا الأجانب لا يغير بشكل حاسم من توجهه .

ثانيًا : إنه يسعى أن يكون أى عمل عسكرى يقوم به مدعمًا بالشرعية الدولية ، وخاصة إجماع الدول الخمس ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن ، وهو ما اتضح من قرار مجلس الأمن الأخير وتأييد الاتحاد السوفييتى والصين له ، ويؤكد هذا الاتجاه أن أمريكا قبلت تغيير نص القرار لضمان التأييد الصينى السوفيتى ، وهذا يبين حرصها على توفير علم الأمم المتحدة وغطاء الشرعية الدولية .

ثالثًا : أن الولايات المتحدة ستبدأ الإحكام الاقتصادى مع استمرار أشكال مختلفة من الحرب النفسية بهدف هز الروح المعنوية داخل العراق ، وتعظيم الشعور بالخطر الذى يتهدده إذا ما قامت الحرب بهدف إحداث تغيير سياسى داخلى فى العراق دون الاضطرار لمواجهة عسكرية ، فكما يقول المفكر الاستراتيجى الصينى القديم سنتزو : « إن أعظم الانتصارات العسكرية هى تلك التى يحققها الجيش قبل الدخول فى المعركة ، ومن المقصود بالطبع أن الأجهزة الأمريكية المختلفة تسعى لإحداث هذا التغيير الداخلى فى العراق ، أو على الأقل تشجيع حدوثه ، وخلق البيئة المناسبة له ، ويرتبط بذلك إغلاق المنافذ المختلفة لتوصيل أى إمدادات للعراق .

رابعًا : إذا لم يسفر الحصار الاقتصادى والعزلة الدولية والحرب النفسية عن تغيير الوضع أو السياسة العراقية فإن الولايات المتحدة ستلجأ إلى عملية قتالية ، وبدون الدخول فى تفصيلات عسكرية فإن خصائصها العامة ستكون موجهة للعراق لا للكويت ، وتتم باستخدام معدات تكنولوجية متقدمة للغاية بما فى ذلك أساليب التشويش الألكترونية ، وتتم فى أقصر وقت ممكن ، ولا تتضمن التحاما مباشرًا بين القوات بريا .

خامسًا : بعض المعلقين يتبرعون بآراء غير سليمة مثل القول بأن الحرب ستحدث بعد ٧٢ ساعة ، أو عندما تتحرش العراق بإحدى السفارات الغربية ، أعتقد أن هذا التقدير غير موفق لأن توقيت الحرب أيا كان البادئ لابد أن يكون مفاجأة للطرف الآخر ، فالتوقيت الذى يمكن أن نستنتجه يعرفه أيضًا المعلقون فى بغداد ، ومن ثم فهو التوقيت غير الصحيح ، وهذا يعنى أن الحروب إذا قامت فسوف تكون فى الوقت غير المتوقع . ؟

المشكلة هى صدام حسين فقط :

□ **ويقول د . محسن توفيق عميد معهد البيئة بجامعة عين شمس :**

لو كنت مكان الرئيس بوش لتصرفت من منطلق حقيقة تاريخية هى أن الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة الأقوى فى العالم ، فى الوقت الحاضر ، وأنه لا توجد قوة مماثلة تقف أمامها أو تعترض طريقها فى هذه المسألة ، وعلى هذا فإنى أتصرف من منطق الحكمة قبل منطق القوة ، وأن أفكر بمنطق التاريخ قبل التفكير بمنطق الجغرافيا ، لأن التاريخ هو الأبقى ، وأن أفكر أن أى حل فى هذه المنطقة بالذات ستكون له آثاره البعيدة المدى التى قد تمتد إلى قرون طويلة ، وعليه أيضًا أن يتذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية حتى إن لعبت دور المنقذ فى موقف صعب ، أو وقفت إلى جانب بعض الدول الصديقة فى المنطقة ، فهى ليست الجار وليست الشقيق ، وإن وجودها فى المنطقة وجود مؤقت ، وعلى الرئيس بوش أيضًا أن يعلم أن الدمار لا يعالج بمزيد من الدمار ، فالمشكلة فى المنطقة ليست مشكلة شعوب تطمع فى ثروات شعوب أخرى ، وإنما المشكلة هى مشكلة نظام قدر له فى ظروف معينة وتحت أعيننا بل أحيانًا بتأييد منا ، قدر له أن ينمو ويتضخم فى ظل مبادئ لن نقرها حتى وصل بالعالم إلى حافة الخطر والهاوية ، إذن فلو كنت مكان بوش لتناولت المشكلة على أنها مشكلة صدام حسين ونظامه وليست مشكلة العراق أو غيرها من دول المنطقة ، فعليه أن يتعامل مع المشكلة بنفس الطريقة التى يتعامل بها مع حادثة إختطاف طائرة بها قنبلة ذرية خطفها إرهابى وصار يهدد من الطائرة ، كل العالم ، فليس هناك من يؤيد صدام ، وإن بدت بعض المظاهر من شعبه فهى لا تعبر عن حقيقة الشعب كله ، ومرة أخرى إذا تذكرنا أن الدمار لا يعالج بالدمار ، فيجب أن يكون الحل كله فى التعامل مع صدام حسين ونظامه ، وأن تدمير العراق أو أى أجزاء أخرى من الوطن العربى لن يكون أبدًا فى صالح أى قضية فى العالم ، وإن كان صدام حسين قد مثل العراق فى لحظة من لحظات التاريخ فإن هذه اللحظة لن تدوم إلى الأبد وفى وسط هذه الدوامة الهائلة والمخاطر التى تحيق بالعالم علينا أن نفرق بحكمة بين الأعراض والأسباب ، فإذا كان ما نراه من أعراض يقف بنا على حافة الخطر فإن الأسباب كلها ترجع فى النهاية إلى نظام واحد وشخص واحد هو صدام

□ ثروت اباظة : سافعل ما يفعله بوش تمامًا .

□ د . على الدين هلال : بوش عازم على تصعيد المواجهة .

□ د . محسن توفيق : اتصرف بمنطق التاريخ قبل منطق الجغرافيا .

□ محمود أمين العالم : إنقسام العرب على القوات الأجنبية .

□ د . أحمد عبد الرحيم مصطفى : الحل السلمي بعيد ولن يحدث .

حسين السبب الأول والأخير فى كل ما يحدث ، فإذا ما عالجنا هذا السبب فيمكن للمشكلة أن تنتهى بسلام أو على الأقل بأهون الأضرار .

□ ويقول د . أحمد عبد الرحيم مصطفى أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس :

هو يتصرف من منطلق مصالح بلده خاصة بالنسبة للنفط ، فهو لا يدافع عن مصلحة الكويت قدر دفاعه عن مصالح بلده .

وهناك إحتمالان : تسوية سليمة عن الطريق العربى ووساطات بمجلس الأمن ، ولكن أمريكا يبدو أنها مصممة على إنسحابه بالكامل ، فلا يمكن أن تكون هذه القوى لمجرد الاستعراض ولكنها أتت لعمل محدد ، وهذا الحشد لم نره منذ الحرب العالمية الثانية ، وأيضًا حرب فيتنام ، ومـا زال الحلان مـوجودين السلمى والحربى ، وهذا يتوقف على مؤشر السياسة الأمريكية ، وهو يشير إلى استخدام القوة على الرغم من إعلان الكثيرين بأن هذا لن يحدث بسهولة ، وأنا أرى أن الحل السلمى بعيد لأن تشدد صدام وتحديه يتزايد ولا يتراجع ، وأرجو ألا تلجأ للحل العسكرى ، وهناك أسرار مازلنا لا نعرفها عن أسلحة صدام ، ولكن هذه الحشود لابد أن يكون لها دور ، وقد ظهرت أمريكا بمظهر مقبول لشعبها والكونجرس حتى لو استخدمت القوة ، ورغم المحاولات السلمية التى يبذلها ديكويلار فإنى أرى أنها لن تجدى ، ففى سنة ٦٧ جاء يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة فى ذلك الوقت وحاول منع الحرب مع إسرائيل ، ولكن لم يستطع إيقاف الحرب ، والآن صدام يصعد الموقف ولا أرى أنه يمكن حدوث حل سلمى ، وبوش لم يعط فرصة كافية للحلول السلمية لأنه أسرع بإرسال جيوشه ، وهذا يؤكد ضرورة وقوع حرب لا أستطيع تحديد ميقاتها الذى لن يطول ، لأن هذه الحملات مكلفة ، وأتوقع أن تبدأ بضربة جوية لشل القوة العراقية وعدم امتلاك أمريكا لقوات مشاة كافية .

وستحاول فصل القوات العراقية فى الكويت عن مثيلاتها فى العراق ، وإذا حدث حل عسكرى فلن تكون هناك قائمة لصدام بعد ذلك مثل هتلر تمامًا .

وهذا يعنى تجدد الاحتلال الاستعمارى المباشر لهذه البلاد وهذا هو الخطر الأكبر فى تقديرى .

□□ ولكن البلاد العربية فشلت فى مؤتمر القاهرة ١٠ أغسطس فى اتخاذ مثل ما نطالب به الآن ..

□ كان على البلاد العربية ممارسة حقوقها والإجماع على مقاطعة العراق وطردها من الجامعة العربية وتحريك الجماهير العربية ضد العراق ، ولكن نتيجة لتدخل القوات الأجنبية أصبحت العراق فى موقف البطولة ، وليس هناك انقسام عربى حول غزو العراق للكويت وشجبه ، ولكن الانقسام حول دخول القوات الأجنبية وعلى هذا فهناك جريمة غزو العراق للكويت وهو المسئول عن دخول القوات الأجنبية .

□ ويقول محمود أمين العالم :

أشير أن تنسحب القوات الأجنبية من المنطقة ، لأنها تشكل عدوانًا على البلاد العربية ، وهذا خطر على مستقبل البلاد العربية ، هذه جيوش أجنبية وصلت لا للدفاع عن الكويت لكن تأكيدًا لسيطرتها على الأمة العربية ، وبالطبع أنا أدين العدوان العراقى على الكويت ، وهى دولة ذات سيادة ولها وجود فى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة ، خاصة أنها ساهمت مساهمة كبيرة فى حرب العراق ضد إيران ، ولكنى أرى أن هذا كان ينبغى أن يحل حلا عربيا خالصًا ، فتجتمع البلاد العربية لكى تقرر هى بنفسها على العراق التراجع من الكويت وإعادة السيادة لها وترك الشعب الكويتى يختار سلطته التى يريدها بمحض إرادته ، ولكن للأسف قامت بعض البلاد العربية الخليجية باستدعاء القوات الأمريكية والإنجليزية وغيرها لحمايتها من هذا الغزو العراقى ، وبهذا سمحت لهذه القوى الرأسمالية الاستعمارية بالتواجد المكثف فى الأرض العربية .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٠

الاستعداد لمرحلة ما بعد الأزمة

د . على الدين هلال



من الطبيعى ان تشغل تطورات ازمة الخليج العقول والاذهان ساعة بساعة ، واحيانا دقيقة بدقيقة ، ولهذا أسبابه المفهومة والمشروعة . ولكن من الضرورى ايضا ان ينشغل بعضنا بما سوف يحدث بعد الأزمة ، وان نعد العدة لمواجهة احتمالاتها ومساراتها حتى لاتفاجئنا الاحداث .

وايا كانت الطريقة التى سوف تنتهى بها الازمة فإن هناك عددا من الاثار والنتائج التى نستطيع ان نرصدها من الان . فالانقسام العربى سوف يستمر وربما يتسع نطاقه ، وسوف يتضمن ذلك تحالفات جديدة ، وسوف تحدث هزات سياسية داخلية فى أكثر من بلد عربى ، وسوف يستمر الشعور بالشك وعدم الثقة بين الحكومات والنظم والشعوب العربية وسوف يؤثر ذلك على الاستعداد للتضامن العربى او الدخول فى عمل مشترك طويل المدى .

اقتصاديا يحدث الان نزيف للمال العربى إلى الخارج ، وسيستمر ذلك لفترة حتى تعود الثقة فى استقرار المنطقة . وستعود اعداد اكبر من العمالة المصرية فى العراق . وستنفق البلاد الخليجية مزيدا من المال فى شراء السلاح والعتاد تحسبا لاخطار اخرى وستتعرض الدول التى تعتمد على تحويلات العاملين فى الخارج أو السياحة لهزات عنيفة .

القضية الفلسطينية سوف تتراجع الى خلفية الاحداث ، موضوعيا بسبب الانشغال بالخليج وتسوية الامور فيه ، وسياسيا بسبب موقف قيادة المنظمة ازاء هذه الازمة . وقد تستخدم اسرائيل هذه الظروف للاسراع بعملية تهجير الفلسطينيين خارج الاراضى المحتلة ، إلى جانب استفادة اسرائيل من الازمة لتأكيد ان القضية الفلسطينية ليست هى الصراع الرئيسى فى المنطقة ، وان اسرائيل ليست المصدر الاساسى لعدم الاستقرار ، وان العرب يستخدمون ايضا حجة الحقوق التاريخية .

وينبغى ان ندرك جميعا اننا ازاء أزمة معقدة ، اختلطت فيها الاوراق والقضايا ، وتداخلت الموضوعات . وهذا يفسر الانقسام الحادث فى الاجتهادات والمواقف فى كل تيار سياسى تقريبا . كما أن هذه الازمة كشفت عن رواسب بغيضة فى اعماق النفس العربية من مشاعر شعوبية ، ومن احاسيس الحقد الدفين بين الافراد والشعوب وهى مشاعر نعرف بوجودها ، وكنا نتمنى ان يتصارح العقلاء فيما بينهم بوجودها ويتعاملون معا لتجاوزها . وبدلا من ذلك رفضنا الاعتراف بها ، وتركناها تحت الرماد وفى النفوس تنتظر اول فرصة للظهور .

ومعنى ماتقدم اننا ازاء ازمة احد جوانب المأساة فيها عظم المخاطر والتهديدات ، وان الاختيار لايتم بين ابيض واسود ، ولكن بين بدائل تتضمن كلها درجة من المخاطرة والسوء ، ماكنا نرضى بأى منها فى ظروف اخرى .

يترتب على ذلك ان الاستراتيجية التى تستجيب لمصالح الوطن والامة ينبغى ان تظل فى الساحة قوية وفعالة وان لاتركن إلى الانزواء او التراخى ، وان تواجه التحدى اذا مافرض الاخرون عليها ذلك ، فدور مصر الاقليمى ومكانتها الدولية فى الميزان .

ولايكون ذلك بأسلوب اللطم على الخدود والبكاء على اللبن المسكوب ، ولايكون بإشاعة جو من القنوط او اليأس فى المستقبل ، ولايكون بالحديث فقط عن الكوارث والمصائب التى حلت علينا بسبب الازمة .

وكل هذا وارد بالطبع وصحيح ، ولكنه غير كاف وهو لايساعدنا على مواجهة المستقبل . وصحيح اننا بشر ولكن ليس من حق الرجل العام الذى تصدى للقيادة السياسية او التوجيه الفكرى أن ينساق وراء العواطف والانفعالات . والمطلوب منا ان نتجاوز احزان اللحظة وآلامها ، وان نستوعب الدروس والعظات ، وان نعد انفسنا وشعوبنا من الان لمواجهة مسئوليات الغد ، وان نتخذ من الخطوات والخطط مايصنع البيئة المناسبة لذلك .

والمطلوب ان نفكر من الان فى الغد ، وان نطرح الافكار والاحتمالات ، ونجهز الخطط والبرامج واقول اننا اذا لم نخطط لمستقبلنا فسوف يرسمه لنا الاخرون وبالذات فى هذه اللحظات .

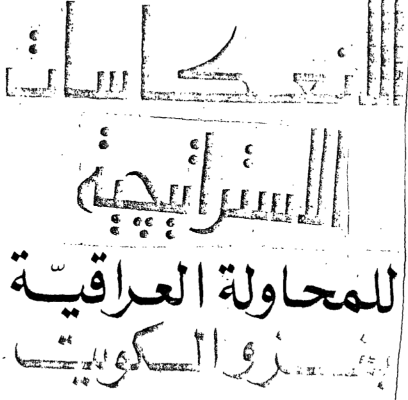


المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٠

يبدو ان التاريخ يعيد نفسه ولكن فى ثوب مختلف . فالتفكير العراقى فى ضم الكويت يعود الى يوم أعلان استقلال الكويت فى يونيه ١٩٦١ ، وذلك بأن أعلن العراق فى عهد عبدالكريم قاسم أن الكويت جزء أصيل من الدولة العراقية ، و أصدر العراق آنذاك لائحة تنص على تعيين امير الكويت حاكما لمقاطعة الكويت ، وهددت الحكومة العراقية آنذاك أيضا أمير الكويت بالعقاب الصارم اذا تمرد على سلطتها المركزية فى الكويت . ورغم ما أسفرت عنه هذه المحاولة الى لاشىء خاصة بعد اغتيال عبدالكريم قاسم فى عام ١٩٦٣ ، الا أنها بقت فى ذمة التاريخ ترجمة لما يدور فى الادراك العراقى تجاه هذه الدولة الشقيقة . ولكن الأمر يختلف هذه المرة . فبدلا من مجرد لائحة تصدرها حكومة العراق من مكانها مع اطلاق عدة تهديدات فى حالة الخروج عنها ، نجد العراق فى عهد صدام حسين ، وبعد ثلاثين سنة يدخل الكويت غازيا ، وقد استهدف السيطرة الكاملة والاخضاع الكامل لسيادته .


انعكاسات الاستراتيجية للمحاولة العراقيّة لغزو الكويت



ومهما كانت المبررات التى أعلنها ، ولازال يعلنها النظام العراقى فى محاولته لغزو الكويت ، الا أنه من غير المقبول ان يتم غزو دولة لدولة اخرى

فى الحقبة الأخيرة من القرن العشرين ، لأن هذا منطق يتفق مع عصر سابق . وفى خضم التحليل السياسى سيظل هذا الغزو يمثل اكبر الاحداث فى هذه الحقبة ، ان لم يكن على المستوى العالمى ، فعلى الأقل على المستوى الاقليمى أو مستوى النظام العربى ، وهو يمثل اهمية قصوى فى مناخ التوافق العالمى فى السياسات بين الشرق والغرب ، باعتبار ان هذا الحدث يمثل تحديا خطيرا لقواعد هذا التوافق العالمى ، كما انه يقع فى منطقة تمثل شريان الحياة لدول العالم الأول الصناعى ، ومما زاد اهمية وتركيز الاضواء عليه الاعلان الامريكى الصريح بالتصدى المباشر له مهما كانت النفقات والأعباء والنتائج .

وفى وسط هذا المناخ الملتهب فى منطقة القلب من العالم ، تتناثر المعلومات وتتضخم فى بعض الاحيان ، وتتدنى فى أحيان اخرى طبقا لمصالح وسائل الاعلام غربا وشرقا ، وعربيا وغير عربى ، وعربى مؤيد وعربى معارض .. الخ

ولكل معلومة اهدافها ، وفى وسط هذا المناخ المضطرب ، فانه يعنينا ان نركز على عدد من الانعكاسات الاستراتيجية لهذه المحاولة العراقية لغزو الكويت ، وذلك على النحو التالى :

اولا : زعزعة الثقة بالاتحادات العربية الفرعية :

كشفت هذه المحاولة عن حقيقة هذه الاتحادات المسماه بالتجمعات الاقتصادية العربية . فقد ظهرت ضآلة حجم دورها الفعلى وهشاشته ازاء هذا الحدث . فظهر مجلس التعاون الخليجى فى صورة اللاوجود » ازاء غزو دولة ما لأحد أعضائه دون ان يتحرك الاعضاء الباقين ، ورغم ان هذا الاتحاد هو أقدم مجلس تعاونى عربى مستمر منذ عام ١٩٨١ حتى الان .. والسؤال : ما هو مبررات هذا « اللاوجود » ؟ هل هو الخوف من امتداد الغزو لهم ؟ أم أنه الطبيعة الفعلية لهذا المجلس والتى تعكس قدراته الفعلية التى تتسم بالضعف ؟ ! وما هو الموقف فى حالة اختلاف الدولة الغازية ، فهل سيتحرك هؤلاء ايضا أم سيظل الوضع على هذا النحو مترجما قدرات المجلس الواهية ؟ والاجابة ببساطة أن هذا المجلس ظهر بلا حراك حقيقى ازاء تعرض كيان احدى دوله للازالة التامة خارج رقعة مجلس التعاون الخليجى . وعلى الطرف الاخر ، حيث الاتحاد المغاربى ، نجده لايختلف وضعه ايضا ، فالاتحاد صامت ككيان ، واكتفى بالتفكير فقط فى ارسال مبعوثين » درجة عاشرة « الى الدولتين ، لا أكثر ، بلا أدنى تأثير يذكر ، أو حتى نتيجة ما . وهذا ما يجعلنا نتساءل بنزعة قومية اين الموقف الفعال لمثل هذا الاتحاد الذى يشرف بحكم موقعه على البوابة الغربية للأمة العربية ؟ ! أين الصيحات التى كانت تملأ كل جنبات الوطن العربى ازاء المد القومى ، بأن ما يحدث فى الشرق العربى له صداه فى المغرب العربى ؟ .. أين اذن أمة العربية الواحد والمصير الواحد والتراث والتاريخ والدين واللغة الواحدة .. الخ ؟ ! لاشك أن هذا بلا صدى فى الواقع العملى . واذا وصلنا الى تجمع القلب ، وهو مجلس التعاون العربى ، فهو على العكس حيث توجد من بين اعضائه الدولة الغازية للكويت ، ما جعل اعضاء هذا الاتحاد فى بؤرة الحدث ، وبالتالى اصبحوا محاصرين بين المطرقة والسندان اما القبول للموقف العراقى او رفضه . ولم ياخذ المجلس موقفا واحدا بل مواقف متباينة . ولكن فى نفس الوقت شهد المجلس حركة مكثفة لأعضائه سعيا نحو اضواء الأزمة فى البداية وكان لمصر دور فعال فى هذا الصدد ، ولم يسفر هذا كله عن شيء ملموس .

واكثر من هذا فان هذا المجلس يشهد حالة من التمزق الواضح فيما بين أعضائه الأربعة .

ومن ثم فان هذا الحدث كشف عن عجز كبير لهذه الاتحادات العربية الفرعية وأصبحت فى ذهن الجماهير العربية انها هياكل بلا مضامين . وهو ما يمثل انتكاسة واضحة . وهذا يقودنا الى أنه فى الامكان مراجعة هذه الأمور على نحو سريع لمحاولة اثبات وجود هذه الاشكال الوحدوية تجنبا لفشلها ، وبما يضفى على الفكرة الوحدوية جزءا كبيرا من مصداقيتها ، وهو بلا شك ذات بعد استراتيجى هام علينا اخذه فى الاعتبار . ومع ذلك نطرح تساؤلا ربما تكشف عند الاحداث فى وقت قادم وهو : لو لم تكن الدولة التى قامت بالغزو عربية ، هل كنا ، أو يمكن ان نتوقع دورا ذات فعالية من هذه المجالس او الاتحادات الفرعية كما نسميها ؟ سؤال مطروح بلا شك .

دكتور / جمال على زهران
مدرس العلوم السياسية ـ كلية التجارة
جامعة قناة السويس

وعلى اية حال فان هذا الحدث يمكن ان يكون له تأثير بالغ الأهمية على استمرارية هذه المجالس او التجمعات الوحدوية من عدمه ، وهذا ما ستكشفه الأيام القادمة .

ثانيا : تعرض النظام العربى للضعف

التماسك :

ففى الفترة الأخيرة ، وباجماع كافة المحللين ، شهد النظام العربى حالة من التماسك والتداخل ، خاصة بعد مؤتمر بغداد الأخير الذى استقر المجتمعون فيه على أهمية لقاءات القمة وتحديد مواعيد ثابتة الى حد كبير ، اضافة الى اتفاقهم على عدد من القضايا العربية الهامة . وليس سرا ان نعلم ان مضمون الرسالة الأمريكية للمؤتمر العربى فى بغداد توضح مدى الادراك الامريكى لحالة التماسك العربية الجديدة ، وانعكاسات ذلك سلبا عليها والغرب عامة فنبعد ان التأمت الجروح العربية ، وتماسك الجسد العربى ، وتكتل الموقف العربى ، وغير

ذلك ، فانه من الصعب ان نجد انفسنا فجأة امام حالة تكسر هذا التماسك ، وتشتت الجهود العربية مرة أخرى ، وتخلق انشقاقا فى الصف العربى مهما كانت الأسباب . فلا سبيل اذن غير الحوار فى مثل هذه المواقف والاتحولنا الى غابة كبيرة ، ولاسبيل غير ممارسة الضغوط المباشرة وغير المباشرة دون استخدام اسلوب الغزو العسكرى المباشر ، وهو مالايمكن لاحد مهما كانت قناعاته بالموقف العراقى ان يؤيده وبالتالى فان النظام العربى يشهد تحديا كبيرا ازاء تعرضه لهذا الحدث الذى لم يسبق ان شهده من قبل ومن المتوقع اذن ان يشهد النظام العربى حالة غير عادية من النشاط يفرز قدرا كبيرا من الخلايا التى تساعد فى التئام هذا الجرح لكى يندمل بسرعة ، والاسيظل هذا الجرح عاهة مستديمة فى النظام العربى ستظل مشوهة له فى الميزان التاريخى والاستراتيجى

ثالثا : محنة دول الجوار العربى :

اللافت للنظر اننا أمام حالة جديدة فى النظام العالمى حيث اتفقت الدولتان الكبيرتان على ادانة هذا التصرف ، والاتفاق على عدة اجراءات لحصار العراق عسكريا واقتصاديا . الخ وهنا فانه يظهر امامنا مدى ظهور درجة كبيرة من العداء لدول الجوار العربى خاصة المجاورين منهم للعراق وهما ايران وتركيا . ومن المتصور ان يتم الضغط الخارجى على ايران لشن هجوم مباغت على العراق خاصة وهى تسعى الى مصالحة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، واما أن تبادر هى نفسها بذلك فنصبح امام موقف صعب ولايقل من هذه الاحتمالات مبادرة صدام بمحاولة تقديم تنازلات لاتمام الصلح مع ايران . وعلى الناحية الأخرى فان تركيا يمكن ان يكون لها موقف فى منع تصدير البترول العراقى عبر أراضيها ، وستعوضها دول حلف الأطلنطى عن المليارى دولار سنويا وهو دخلها من ذلك وهذا قد يؤدى الى فتح جبهة اخرى على العراق يمكن أن تكون عن عمد بهدف تشتيت قدرات العراق وبالتالى فان العراق يصبح امام جبهات ثلاث : من الشرق ايران ، ومن الشمال الغربى تركيا ، والجنوب حيث الأزمة والوجود فى الكويت وهذا مايجعل العراق فى موقف حتمية المراجعة .

رابعا : المحنة الاسرائيلية :

بالاضافة الى محنة الجوار من عدد من الدول تظهر جبهة رابعة ومحتملة فى الغرب العراقى وهى اسرائيل ، وهى الدولة التى تتربص للعراق تحديدا ، وتتحين الفرصة لتحطيم قدراته العسكرية الجديدة ، وامكانات سلاحه الكيماوى والنووى . وربما كان لمؤتمر القمة العربى فى بغداد اثره فى ردع اسرائيل الى حد ما ، أو تأجيل تهديداتها للعراق . وليس من المنطق والعقل أن ندخل فى موقف جديد يفقدنا تماسكنا دون ترتيب واعداد لآثاره المترتبة عليه فالمتابع للفكر الاستراتيجى الاسرائيلى فى هذه الآونة ، يقرأ أن استراتيجية اسرائيل القادمة هى اجهاض جميع المحاولات العربية وخاصة العراق لانتاج السلاح الكيماوى أو النووى بأى شكل حتى لو اضطرت فى دخول حرب محدودة او شاملة وهى تعد نفسها لهذا الغرض ، والمسألة لديها مسألة وقت لا اكثر ولذلك فان هناك ضربة اسرائيلية محتملة



والسؤال اذن : هل اعد النظام العراقى نفسه لكل هذه الاحتمالات من الشرق والغرب والشمال الغربى من دول الجوار ، وان تفلح كل هذه المحاولات من جانب دول الجوار الموالين للغرب ، فهل اخذ فى الاعتبار احتمالات التدخل المباشر من الغرب عامة وبصفة خاصة من الولايات المتحدة والمدعومة من الاتحاد السوفيتى فى ظل حالة الوفاق الجديد ؟! وهل طاقة وامكانات العراق تسمح بمواجهة كل ذلك فى آن واحد ؟ ثم ماذا فى ضوء الحصار الشامل للعراق اقتصاديا وعسكريا وتشارك فيه غالبية الدول العربية ودول الجوار اما بالطاعة أو بالاكراه من جانب الولايات المتحدة ؟!

الحقيقة ان الميزان الدولى فى غير صالح الموقف العراقى ، والميزان العربى فى غير صالح الموقف العراقى مهما كانت الدوافع والمبررات والأمر يحتاج الى مراجعة شاملة يؤخذ فى حسبانها مصالح الكافة من الطرفين العربيين ، بل ومصالح المنطقة العربية كلها وعلينا ان نحول هذه الأزمة العارضة وسلبياتها الى ايجابيات بالسعى نحو بناء نظام عربى عادل سياسيا واجتماعيا واقتصاديا يمكننا من تمتين التماسك العربى بدلا من هشاشته التى تكسر بين حين وآخر .

ملاحظة : الاجيال الجديدة تأمل أن تشهد مرة واحدة حالة من العقلانية فى الخطاب الرسمى ، والخطاب الاعلامى بين الدول العربية عندما يحدث اى خلاف بينهما .. والأمل قائم رغم المأساة !!



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠

آثار الغزو العراقي للكويت

■ منذ اعلان احتلال القوات العراقية للكويت نلمس جميعاً الجدة الشديدة التي انتابت المواطنين العرب، ولا سيما المفكرين منهم، الذين اعتادوا في السنين الاخيرة الالتقاء في ندوات للبحث في المشاكل العربية ودعم القضية الفلسطينية عن طريق تشكيل جماعات اهلية لمساندة الانتفاضة الفلسطينية.

وكان منتدى الفكر العربي الذي يتبناه ويرأسه الامير حسن ولي عهد الاردن ويضم عدداً كبيراً من المفكرين العرب، يقدم من خلال نشاطه المستمر العديد من الابحاث والآراء لأصحاب القرار في الوطن العربي. وهي تتناول معظم القضايا الرئيسية التي تعاني منها الأمة العربية.

كما اتفقت مجموعة من المفكرين العرب على ضرورة عقد مؤتمر سنوي عربي تحت اسم «المؤتمر القومي العربي»، وكان اللقاء الأول في تونس في ٣ آذار (مارس) ١٩٩٠ وقد ضم حوالي ٧٠ شخصية من مختلف الأقطار العربية. كما التقت اللجنة التحضيرية في تموز (يوليو) الماضي، واقترح البعض ان يكون اللقاء في ٢٢ شباط (فبراير) تمجيداً وتذكيراً بوحدة عربية تمت باستفتاء الشعبين المصري والسوري. وحدد المؤتمر هدفه وهو تحقيق المشروع الحضاري القومي العربي بنقاطه الست: الوحدة العربية، الديموقراطية، التنمية المستقلة، العدالة الاجتماعية، الاستقلال الوطني والقومي، والتحدي الحضاري.

وقد اشرت الى هذه الأنشطة المختلفة المتواصلة التي يقوم بها المفكرون العرب لخدمة العمل القومي العربي ايماناً منهم باهمية العمل العربي المشترك من اجل تحقيق الأهداف القومية والتي اطلق عليها «المشروع الحضاري القومي العربي».

وجاء الغزو العراقي للكويت فشكل صدمة شديدة للعمل القومي وتسبب في الشعور بالحيرة والضياع للعديد من القوميين العرب، بل والتساؤل عن مصير الجهود التي بذلوها خلال السنين الماضية في البحث عن مستقبل العمل المشترك.

واعترف بانني، وقد شاركت في معظم هذه الأنشطة، اصابتني الحيرة الشديدة عندما سمعت بالغزو. فقد تحدثت عن دور الولايات المتحدة في التلفزيون البريطاني في ٢١ تموز (يوليو) عن ازمة الخليج وقلت انه اشبه بمن يلقي بالزيت على النار المشتعلة.

وتحدثت في جريدة «الحياة» قبل الغزو العراقي منددا بموقف الولايات المتحدة التي تريد ان تلصق بالعراق تهمة العدوان على الغير. واشرت في هذا الحديث الى اهداف الولايات المتحدة للسيطرة على بترول الخليج، واوردت حديثاً صحافياً للرئيس الأميركي فورد عام ١٩٧٤ عندما سأله احد الصحافيين عما اذا كان الاستيلاء على الموارد الطبيعية للغير عملاً اخلاقياً، واجاب فورد قائلاً «اذا راجعنا تاريخ البشرية سنجد ان الحروب كانت تقع في شأن الموارد الطبيعية منذ الأزمان الغابرة».

واكدت في الحديث نفسه ان غزو العراق لبلد عربي آخر امر لا يرد في ذهن اي مواطن عربي اذ لا تزال اصداء اعمال مؤتمر القمة العربي الأخير في بغداد تتردد في انحاء العالم العربي وهي تدعو اساساً الى تضامن عربي حقيقي.

كما ذكرت ان الحقائق التي يعرفها كل عربي تشير الى ان العراق في صموده الباسل دفاعاً عن الحدود الشرقية للأمة العربية يستحق منا كل مساندة وتأييد. كما ان الأمر الذي لا يحتاج الى اثبات ان الكويت بذلت كل ما في وسعها في الوقوف الى جانب اشقائها في العراق.

واكدت في حديثي على تصميم الرؤساء العرب على تحقيق التضامن العربي واحتواء الخلافات في منطقة الخليج الى ان تأخذ طريقها الى الحل في شكل نهائي، مع اصراري على ضرورة استبعاد اي دور اميركي في موضوع يتعلق بالعلاقات العربية.

وجاء الغزو العراقي مخيباً لآمال القوميين العرب في مسعاهم الى الدعوة لقيام تضامن عربي منظم لمواجهة التحديات التي تهدد أمن الدول العربية وتعرقل تقدمها، كما جاء مخيباً لأملي ومنافياً لكل التوقعات القومية والطموحات.

وبالرغم من تجاربي الطويلة في العلاقات العربية، وهي علاقات تسودها انفعالات قد لا تتمشى مع المنطق، تأكدت ان من يريد معرفة ما يمكن ان يحدث بين الدول العربية عليه قبل ان يلجأ الى المنطق معرفة الخلفيات التي تحكم تفكير أصحاب القرار.

وكان استبعاد الغزو العراقي للكويت امراً منطقياً لوقوف الكويت بجانب العراق في مواجهة ايران طوال الحرب، خصوصاً عندما كانت العراق تواجه لحظات حرجة للغاية اثناء الهجوم الايراني في اتجاه البصرة. فكان المنطق يشير الى مزيد من الترابط الأخوي بين العراق والكويت وليس العكس، اي قيام الجيش العراقي بغزو الكويت... ثم تنازل العراق عن شط العرب لايران.

ادى الغزو الى نشوء مشكلة خطيرة بالنسبة الى مستقبل العلاقات العربية، اذ جاء مخالفاً لكل قرارات القمة التي تدعو الى التضامن العربي لمواجهة التحديات التي تتعرض لها الأمة العربية، خصوصاً تهديد اسرائيل للأمن العربي، ودور الولايات المتحدة في دعم العدوان الاسرائيلي. وكانت قرارات قمة بغداد هي المنطلق السليم للعمل من اجل اهداف الأمة العربية لحماية امنها والعمل على تقدمها.

لكن الغزو العراقي ادى الى القضاء تماماً على مقررات قمة بغداد من اجل تضامن عربي، بل ادى الغزو الى قيام انقسام خطير في الصف العربي. وبدلاً من وضع الجهد العربي والسلاح العربي في مواجهة العدو، اذ بنا نجد السلاح العربي ينقسم على نفسه ويواجه بعضه البعض مما يضطرنا الى اعطاء ظهورنا للعدو.

وكنا نطالب باجتماعات قمة عربية دورية باعتبارها الطريق السليم لتحقيق التضامن العربي، وحل المشاكل العربية الثنائية عن طريق الحوار الأخوي، فجاء اعلان ضم الكويت للعراق متعارضاً مع التضامن العربي وحل المشاكل عن طريق الحوار.

لا أزال اذكر الحوار الذي تم بيني وبين المرحوم الرئيس احمد حسن البكر عام ١٩٧٣ عندما حدث خلاف في شأن الحدود

محمود رياض *

بين العراق والكويت مما ادى الى حدوث اشتباك بين قوات البلدين فسارعت الى المنطقة متنقلاً بين الكويت وبغداد. واثناء مقابلتي للرئيس البكر اشرت الى موافقة العراق على الحدود بين البلدين، فعلق قائلاً بانها حدود وضعها الاستعمار. وكانت علاقتي مع الرئيس البكر تسمح لي بان اتحدث معه بصراحة، فذكرت له انني اتفق معه تماماً بان الحدود من وضع الدولة المستعمرة، وهي بريطانيا، واضفت ان الحدود الحالية بين الدول العربية هي كلها من صنع الاستعمار، واشرت الى ان حدود دول المشرق العربي وضعها موظفان احدهما بريطاني والآخر فرنسي وتم توصيف هذه الحدود في الاتفاق المعروف باسميهما «سايكس - بيكو»، وهي حدود وضعها الاستعمار بهدف التجزئة والحيلولة دون قيام بلاد الشام الموحدة التي تضم سورية والاردن ولبنان وفلسطين، مع الأخذ في الاعتبار وجود وضع خاص للبنان، كما ذكرت ان الحدود المصرية - الليبية تم تعديلها بين الاستعمار البريطاني في مصر والاستعمار الايطالي في ليبيا في العشرينات. ثم اشرت الى الحدود بين الدول الافريقية بانها جميعاً من وضع الاستعمار. ولاتقاء النزاع والحروب بين الدول الافريقية صدر قرار من مؤتمر القمة الافريقي عام ١٩٦٤ بالاعتراف بالحدود القائمة بالرغم من انها من وضع الاستعمار.



وخلصت من ذلك بان اي محاولة لتعديل الحدود القائمة معناها حروب متصلة بين الدول العربية، والافضل هو ازالة هذه الحدود عن طريق اقتناع الشعوب العربية بالوحدة والتي تتم عن طريق الاستفتاء الشعبي كما حدث في الوحدة المصرية - السورية.

كان هذا الحديث عام ١٩٧٣. ومن الواضح ان هذا المنطق لم يكن له اي اعتبار عام ١٩٩٠. والمشكلة التي حلت بالشعب الكويتي باحتلال اراضيه اقل بكثير من المشاكل الضخمة التي حلت بالامة العربية. فالكويت ستستعيد ارضها ولا يمكن للحكومة العراقية ان تقف معزولة عن دول العالم باصرارها على استمرار احتلال الكويت.

واتصور ان الحكومة العراقية بعدما ابدت مرونة كبيرة بموافقتها على تنفيذ اتفاق ١٩٧٥ مع ايران واقتسام شط العرب، يمكنها ايضاً ان تتخذ قراراً بسحب قواتها من الاراضي الكويتية. وارجو ان تسارع الحكومة العراقية الى اتخاذ هذا القرار وهي في مركز القوة قبل ان تتطور الامور الى موقف لا يعلم سوى الله وحده مداه، اذ قد يؤدي الى فقد ما يتمتع به العراق حالياً من قوة. علما بان العراق لديه امكانات غير متوفرة لاي بلد عربي ليصبح قدوة في المنطقة في التقدم الحضاري والتكنولوجي.

اما مشكلة الامة العربية فلست اعرف كيف ستكون العلاقات العربية بعد استخدام العراق القوة ضد الكويت، الذي ادى الى مجيء القوات الاجنبية الى الاراضي العربية.

واذا رجعنا الى فترة قيام الجامعة العربية، وقد وقعت على ميثاقها سبع دول عربية، نجد ان القوات البريطانية كانت لها قواعد في مصر والاردن والعراق بموجب الاتفاقات التي عقدتها بريطانيا مع هذه الدول، كما كان النفوذ الغربي يسيطر على بقية الدول الاعضاء. وعندما قام النحاس باشا بالغاء المعاهدة مع بريطانيا عام ١٩٥١ طالباً الانسحاب الكامل للقوات البريطانية، عرضت الولايات المتحدة على مصر الانضمام الى حلف غربي تحت اسم «قيادة الشرق الاوسط» ورفض النحاس باشا العرض.

وبعد قيام الثورة في مصر عادت الولايات الى تقديم عرضها على جمال عبدالناصر عام ١٩٥٣ فرفض المشروع الاميركي الذي كان يتضمن احتفاظ الغرب بقواعد في الدول العربية. ودعا عبدالناصر رؤساء الحكومات العربية الى اجتماع في القاهرة عام ١٩٥٥ وتقدم باقتراح اعلان الدول العربية رفض الاحلاف الاجنبية والعمل على دعم الجامعة العربية وقيام قيادة عسكرية عربية مشتركة تنفيذاً لاتفاق الدفاع المشترك. الا ان رئيس وزراء العراق رفض هذا العرض واصر على موقفه بالانضمام الى حلف بغداد، واقترح انضمام الدول العربية اليه. ومرة اخرى طرح الرئيس الاميركي ايزنهاور على الدول العربية في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ مشروعه الذي عرف باسم «مبدا ايزنهاور» وكان يتلخص في عقد اتفاقات بين الولايات المتحدة والدول العربية التي تخشى من تهديد الدول الشيوعية لها مع تقديم معونات اقتصادية للدول العربية مقدارها ٢٥٠ مليون دولار. وقد اعلنت سورية ومصر رفضهما بشدة لـ «مبدا ايزنهاور» باعتباره طريقاً ملتوياً لعودة القواعد الاجنبية الى الاراضي العربية.

والخلاصة، ان المحاولات الاميركية لوجود قوات او قواعد لها في المنطقة العربية بدأت منذ العام ١٩٥١ وكان العالم العربي يرفضها باستمرار ولم يستمر حلف بغداد لاكثر من سنوات ثلاث والغي بقيام الثورة العراقية عام ١٩٥٨.

والآن نجد ان الموقف بعد الغزو العراقي للكويت قد انقلب راساً على عقب. اذ سعت دول الخليج الى الولايات المتحدة وغيرها من الدول العربية والاجنبية لمواجهة عدوان مرتقب من العراق. ولم تلق تاكيدات العراق بعدم العدوان على بلد عربي آخر غير الكويت آذانا صاغية لان العراق عمد، قبل احتلال الكويت، الى نفي اي نوايا عدوانية ضد الكويت لعدد من المسؤولين العرب، الامر الذي ادى الى استحالة الاخذ باية وعود عراقية فيما بعد. ونتيجة لذلك تدفقت القوات الاجنبية على المنطقة وتحقق للولايات المتحدة رسمياً ما ظلت تحاوله منذ اربعين عاماً. ويبقى السؤال: الى متى تبقى القوات الاجنبية فوق الاراضي العربية وما يعنيه ذلك بالنسبة الى الامن العربي؟ وعلى سبيل المثال، اذا تحررت الاراضي الكويتية، هل يستطيع اي مواطن عربي ان يلوم الحكومة الكويتية اذا طلبت الحماية منها لتكرار العدوان عليها. بل ان التجربة المريرة التي تمر بها الكويت جعلت بقية دول الخليج تلجا الى طلب القوات الاجنبية.

في تصوري ان المشكلة التي تواجه الدول العربية هي العلاقات العربية نفسها ومحاولة التصرف على الاساس الذي ستقوم عليه هذه العلاقات. فميثاق الجامعة العربية الذي تم توقيعه عام ١٩٤٥ واتفاق «الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي» الذي وقعته الدول العربية عام ١٩٥٠ لم يحل دون قيام دولة عربية باحتلال دولة عربية اخرى.

والوحدة العربية التي نادت بها الشعوب خلال الاربعينات والخمسينات لم يتحقق منها سوى الوحدة المصرية - السورية وهي وحدة انهارت بعد ثلاث سنوات ونصف سنة. اما التعاون العربي في المجال الاقتصادي فقد تم وضع اكثر من تصور له، وقام مجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة الا انه لم يتحقق شيء ذو بال في هذا المجال. وقامت تجمعات عربية ثلاثة: مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي. وقد يكون المجلس الخليجي اكثر تماسكا سياسيا بسبب تعرضه للمخاطر نفسها، الا انه لم يكن في مقدوره مواجهة الموقف على الطبيعة. اما المجلس الرباعي فقد انفرط تماماً بعد العدوان العراقي واتخذت كل دولة من دوله الموقف الذي يتفق مع مصالحها وسياستها. اما المجموعة المغربية فلكل دولة موقف مختلف عن بقية المجموعة ازاء ازمة الخليج.

من ذلك يتبين ان اصحاب القرار في مجموعهم لا يشعرون بجدية الانتماء القومي. واذا كان من حقهم بطبيعة الحال النظر في مصالح دولهم الا ان المفروض ان يكون ذلك في اطار المبادئ والمواثيق التي وقعوها والقرارات التي اصدروها. اما التنكر لقراراتهم وتعهداتهم فان ذلك يجعل موضوع العلاقات العربية موضوعاً هلاميا بدون مضمون. وتصبح العلاقات بين بلدين عربيين لا تختلف كثيراً عن العلاقات بين بلد عربي واي بلد افريقي او اوروبي. واذا لم نصل الى صيغة واضحة بالنسبة الى العلاقات العربية فقد نستطيع بالكاد الاحتفاظ بالجامعة العربية حيث يلتقي الوزراء العرب او الرؤساء اذا شاؤوا لالقاء خطبة عامة ثم ينفض الشمل، كما يحدث حالياً في المنظمة الافريقية بعدما حققت هدفها الرئيسي وهو تحرير الدول الافريقية. اما التعاون الشامل بين اعضاء المنظمة الافريقية فيبدو امراً غير وارد اطلاقاً.

وقد خضنا نحن العرب، تجارب عديدة من اجل تضامن عربي حقيقي، وفشلنا في تلك التجارب الواحدة بعد الاخرى. بل قضينا على التضامن العربي عندما توقفنا عن الحوار ولجانا الى استخدام القوة المسلحة ضد بعضنا البعض، وما اسهل تبرير استخدام القوة. لذا قد لا نجد امامنا سوى ان نلجا الى الاسلوب الافريقي لعلنا نتعلم منه شيئاً غاب عنا. ولنحتفظ بالمظهر فقد ياتي جيل اكثر فهما واخلاصاً فيحقق ما فشلنا في تحقيقه.

* وزير الخارجية المصري السابق والامين [...] سابق للجامعة العربية.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كارثة الخليج والجهل بحقائق العصر

■ هناك زوايا كثيرة يمكن ان ينظر منها المحلل السياسي الى كارثة الخليج التي وقعت بغزو الكويت واحتلالها، والتي لم تكتمل فصولها بعد. غير ان واحدة من اكثر تلك الزوايا غرابة واثارة للدهشة والتعجب، هي ما انطوى عليه هذا العمل (أي القرار العراقي بغزو الكويت ثم اعلان ضمها الى العراق) من جهل فاضح بحقائق العصر. وهو جهل يستغرب المرء ان يصاب به دارس مبتدئ للعلوم السياسية، فاذا به قد اصاب نظاما سياسيا باكمله. والشيء الاكثر غرابة هنا ان ذلك النظام نفسه - أي النظام العراقي - سبق ان دخل في معركة طويلة شرسة مع النظام الايراني الذي اتهم دوما بانه نظام متخلف لا يستوعب حقائق العصر.

الاخطر من ذلك ان هذا الجهل بحقائق العصر مسلح بقوة عسكرية كبيرة، مما يجعل عواقبه اكثر خطورة من الجهل الضعيف او المستكين. ولعل هذه الحقيقة هي التي تفسر عجز المحللين السياسيين واجهزة المخابرات والمعلومات في الدول الكبرى بغربها وشرقها، عن التنبؤ في وقت مبكر وفي شكل كاف بالهجوم العراقي واحتلال الكويت. فالمسالة لم تكن بالطبع مسالة معلومات لأن الاقمار الاصطناعية كانت ترصد وجود القوات واعدادها وتحركاتها يوما بيوم. لكن ما كان يصعب تصوره هو امكان اتخاذ قرار باحتلال الكويت وضمها على ذلك النحو الغاشم الذي تم به!

فمثل هذا القرار لا يعكس سوى حال من اثنتين: إما حال من الجنون او الرغبة في الانتحار، وإما حال من الجهل الشديد بحقائق العصر، وبالتالي العجز عن تقدير العواقب الوخيمة للعمل. ولما كان من الصعب تصور الاحتمال الاول فان الاغلب هو وجود الاحتمال الثاني. ويبدو ان ما ساعد على ذلك هو طبيعة النظام العراقي نفسه الذي سمح بتعاظم احساس الرئيس العراقي بذاته وبقدراته وبصواب أرائه، مع عدم وجود اي مراجعة مؤسسية لقراراته، مما جعل العراق (بل في الحقيقة الامة العربية كلها) رهينة قرارات صدام حسين.

ان اول مظهر لهذا الجهل بالعصر، هو سوء تقدير النظام العراقي لمغزى ودلالة الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج. ويبدو ان بعض العرب عندما يصفون منطقة الخليج بانها منطقة عظيمة الاهمية الاستراتيجية، فانهم يقولون ذلك بمنطق المبالغة اللفظية العربية المعتادة تماما مثلما يتحدثون عن ماضي امتهم المجيد وحاضرها التليد، ومستقبلها السعيد او عندما

أسامة الغزالي حرب :

يستعمل شعراء كل قطر كل افعال التفضيل لنسبة كل المزايا والفضائل لاقطارهم ناهيك عن صفات الحكمة والشجاعة والالهام التي يتسم بها كل زعماء العرب.

لكن الامر يختلف بالنسبة الى القول ان الخليج هو اهم واخطر منطقة في العالم. تلك حقيقة لها ترجمتها المادية المحددة، وهي انه توجد في هذه المنطقة اكبر احتياطات من اهم مادة خام في العالم، اي النفط وانه على هذه المادة تعتمد بشدة الحضارة الصناعية المعاصرة وان اقوى بلاد العالم الان الولايات المتحدة الاميركية هي الاكثر اعتمادا على هذه المادة. ان الوعي الكامل بهذه الحقائق معناه ببساطة: ان دول العالم المتقدم المعتمدة على هذا النفط وفي مقدمها الولايات المتحدة الاميركية، لا يمكن ان تسمح «باللعب» في هذه المنطقة الحساسة. واللعب هنا معناه الاخلال بالوضع القائم الذي يسمح بالتدفق اليسير للنفط بكميات كافية واسعار معقولة، ومعناه ايضا عدم السماح لقوة اقليمية او دولية ما، منفردة وطموحة بان تسيطر وحدها على الاراضي التي تضم هذه الاحتياطات الهائلة من النفط. وبالارقام المجردة فإن لدى العراق ١٢,٥ في المئة من احتياطي النفط في العالم، ولدى الكويت ١٢,٢ في المئة منه، ولدى السعودية ٢١,١ في المئة منه، ولدى الامارات ٦,٥ في المئة، ولدى ايران ٤,٤ في المئة. فإذا حاول العراق، وبقرار منفرد منه، ان يضم الكويت ويرهب - بالتالي - السعودية والامارات، فمعنى ذلك انه سيسيطر - في الحقيقة - على ٥٢,٣ في المئة من احتياطي النفط في العالم، فضلا عن انه سبق وقهر عسكريا ايران ذات ٤,٤ في المئة من الاحتياطي العالمي.

في ضوء هذه الحقائق الصلبة يكون من المثير للدهشة - بل للذهول - الا يدرك حكام بغداد عواقب قرارهم والا يروا فيه إلا «إلغاء للحدود المصطنعة بين العراق والكويت» او تعبيرا عن حق فقراء العرب في ثروة اغنيائهم. غير ان عشرات السفن الحربية ومئات الطائرات الحديثة والاف الجنود المدربين الذين تدفقوا من الولايات المتحدة وحلفائها الى المنطقة قد يجعلون



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٠

حكام بغداد يدركون – متاخرين – معنى كلمة «الاهمية الاستراتيجية» للخليج، ويشكون في ان المسالة ابعد قليلا من رفض للوحدة العربية، او الدفاع عن اغنياء العرب.

اما المظهر الثاني الواضح لعدم ادراك الحقائق العصر فيتبدى في الحديث بلغة الحرب الباردة في الخمسينات وربما الستينات عن الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الامبريالية المتعاونة مع الصهيونية. نعم، هذا الوصف حقيقي ولكنه الآن مجرد حقيقة جزئية، اما بقية هذه الحقيقة فهي ان الولايات المتحدة لم تعد الآن قوة عظمى تقف على راس معسكر في مواجهة معسكر آخر تتزعمه قوة عظمى اخرى، ولكنها الان القوة الاعظم او الاكبر في النظام الدولي.

هذه الحقيقة الجديدة تجعل بلدان العالم الثالث المتمردة في وضع اكثر صعوبة لانه لم يعد في امكانها كما فعلت مصر بقيادة عبد الناصر مثلا او كوبا بقيادة كاسترو – ان تعتمد على دعم المعسكر الشرقي في مواجهتها للمعسكر الغربي. فالصورة الان مختلفة تماما، ولذلك لم يكن من الغريب ان يتوحد العالم كله تقريبا – بما فيه الاتحاد السوفياتي والصين – بزعامة الولايات المتحدة للتنديد بالغزو العراقي والمشاركة على نحو غير مسبوق في التاريخ المعاصر في معاقبة العراق وحصاره. ولو كان صانعو القرار في بغداد يدركون هذه الحقيقة فعلا لكانوا فكروا اكثر من مرة قبل ان يغامروا بالدخول في معركة ضد العالم بأسره.

والمظهر الثالث للجهل بحقائق العصر في القرار «الصدامي»، هو عدم ادراك قواعد اللعبة الدولية كما هي لا كما نتصورها او نتوهمها نحن. فصحيح ان هناك انتهاكات تكاد تكون يومية للقانون الدولي وللاعراف الدولية من جانب القوى الكبرى ومن جانب الولايات المتحدة بالذات ومن جانب اسرائيل، وان هذه حقائق لا خلاف عليها. ولكن هؤلاء، للاسف، يملكون الامكانات المادية والآلة الدعائية والاعلامية التي تجعلهم يفرضون انتهاكاتهم، بل تجعلهم يصورونها كأنها هي القانون الدولي. فهل تصور صانعو القرار في بغداد ان قوتهم وصلت الى هذا المستوى من القوة القادرة على انتهاك القانون بل وتطويعه لمصلحتهم؟ قطعا لا... فاذا كانوا يملكون فعلا تلك القوة، فهذا حقهم. اما اذا لم يكونوا يملكونها فهذا حمقهم.

تلك هي الحقائق المرة والباردة للسياسة الدولية. وفي واقع الامر فان احترام قواعد اللعبة هو الشرط الذي جعل تغيرات حاسمة مثل خروج اوروبا الشرقية من قبضة الاتحاد السوفياتي ومثل توحيد المانيا، تتم بهدوء برغم خطورتها. اذ انها تمت كلها ضمن توازنات وصفقات تراعي علاقات القوة وحقوق كل الاطراف اما العدوان الغشيم المنفرد والمفاجئ فهو خروج عن اصول اللعبة ويستوجب المساءلة، بل والطرد من الملعب!

• واما آخر النماذج المثيرة، بل المذهلة ايضا، للجهل بحقائق العصر فهي تلك المتعلقة بعدم ادراك مغزى مسالة احتجاز الرهائن واثرها وعلاقتها بقضية حقوق الانسان وطبيعة النظرة الاوروبية بل الدولية اليها الان. فاحتجاز الرهائن كأداة للمساومة السياسية الذي نقلته ايران من مستوى التنظيمات والجمعيات السياسية السرية الى مستوى الدول فقد الى حد كبير امكاناته التي كانت له في البداية، فضلا عن انه يلطخ دائما صورة الجهة التي تلجأ اليه. غير ان ما هو اكثر اثارة للعجب كان ذلك المشهد الذي صوره تلفزيون بغداد للرئيس العراقي وهو يخاطب بعض الرعايا الاجانب في العراق ويشرح لهم مبررات احتجازهم ومداعبا – في اثناء حديثه – احد الاطفال الانكليز. فوفقا للمنطق العراقي ينطوي هذا المشهد على لمحة انسانية لا شك فيها، اما بالنسبة الى المنطق الاوروبي فان ذلك المشهد بدا تعبيرا عن اقسى صور الوحشية، وذلك لسبب بسيط هو ان مداعبة الرئيس العراقي الشكلية للطفل لا تنفي حقيقة انه يحتجز ذلك الطفل كرهينة يدفع بها عن نفسه خطر المواجهة مع الاعداء. وذلك يناقض احدى حقائق العصر – او في الحقيقة كل العصور – وهي ان الشجاعة والشهامة مواقف وافعال. اما الالفاظ الفخمة والمجاملات الشكلية والتربيت على كتف الاطفال امام عدسات التلفاز فليست سوى مظاهر فارغة لا تنطلي على احد، بل هي تثير السخرية والاستهجان.

* خبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام».



اجتياح الكويت والقانون الدولى الانسانى

إن ما قامت به العراق من اجتياح للاراضي الكويتية في ساعات معدودات بلا اي مبرر معقول لايمكن ان يندرج تحت وصف اعمال الحرب المتعارف عليها دوليا انما هو عملية سطو مسلح تندرج تحت بند القرصنة الدولية التى سادت في القرون الوسطي . لن نتكلم هنا عن خرق العراق للأعراف الدولية وميثاقي الامم المتحدة والجامعة العربية اللذين يحرمان استخدام القوة او التهديد بها في حل المنازعات بين الدول ولن نسهب في شرح قواعد الشرع الاسلامي التي تحرم قتال المسلم لاخيه المسلم في غير ما شرعه الله ، وجزاء من يسعى في الارض فسادا يخرب الديار ويعتدى على الاموال والاعراض ويعرض شعبه والشعوب المحيطه به لاحتمالات الخراب والدمار ليس لهدف اللهم الا رغبة في زعامة طائشة متهوسة . انما سيقتصر بحثنا على ما اقدمت عليه العراق وقيادتها من خرق لابسط قواعد القانون الدولى الانسانى المتعارف على تطبيقها بين الدول المتحضرة في نزاعاتها المسلحة .

د . سمير محمد فاضل

المستشار القانونى للجامعة العربية

وتعتبر اتفاقيات جنيف الاربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولان الاضافيان الملحقان بها لعام ١٩٧٧ تعتبر حجر الاساس لقواعد القانون الدولى الانسانى المعمول بها حتى الان ومن اهم هذه القواعد ماورد بالمادة ٣٥ من البروتوكول الاول من ان حق اطراف اى نزاع مسلح في اختيار اساليب ووسائل القتال ليس حقا لاتقيده قيود فقد حظرت هذه المادة استخدام الاسلحة والقذائف التى من شانها احداث اصابات او آلام لامبرر لها ومما لاشك فيه ان الاسلحة الكيماوية التي تهدد العراق باستخدامها اذا مانشب القتال والتى ستصيب باثارها المدمرة جميع دول المنطقة لاشك ان هذه الغازات السامة تقع تحت هذا الحظر . اما بالنسبة للسكان المدنيين فان القاعدة الاساسية تقضى بان يعمل اطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين ، وبين الاعيان المدنية والاهداف العسكرية . وتحظر هجمات الردع ضد المدنيين ، كما يحظر تجويعهم كاسلوب من اساليب القتال او اخذهم رهائن كما يحظر الاستيلاء على الاموال العامة والخاصة - اين هذه القواعد الانسانية الدولية مما قامت به قوات البغى العراقية من سلب ونهب وهتك اعراض واعتداء على مساكن الآمنين وترويعهم ، وتحطيم محطات المياه والكهرباء والتهديد بنسفها مما يعرض السكان للهلاك في طقس الكويت الصحراوى الشديد الحرارة ، ناهيك عن الاحتفاظ بالرعايا الاجانب كرهائن لاستخدامهم كدرع لوقاية المنشات العسكرية ضد اى هجمات محتملة مما كان يحدث في حروب ماقبل القرون الوسطى . ان المادة ٢٣ من اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة اسرى الحرب تحظر ارسال الأسير او حجزه في مناطق معرضة لنيران القتال ، او استغلاله كدرع لوقاية لبعض الاماكن من الهجوم عليها ، ويجب توفير اماكن الوقاية للاسرى من الغارات الجوية وغيرها من اخطار الحرب . هذا مايقرره القانون الدولى لحماية اسرى الحرب فما بالك بالرعايا الاجانب المدنيين الذين لاعلاقة لهم بالعمليات العسكرية والذين حضروا للعراق والكويت لخدمة اغراض التنمية فيها لا لحربها والاعتداء عليها . واذا عدنا بالتاريخ اربعة عشر قرنا من الزمان حيث ظهر الاسلام الحنيف ونزل الوحى على سيد الرسل معلنا بدء عهد جديد من النور والرحمة للبشرية نجد الاسلام يضع اول قواعد تحدد الاسلوب الانسانى لمعاملة الاسرى وضحايا الحرب من الاعداء والحماية التي تكفل للمرضى والشيوخ والنساء والاطفال ولكل من لايسهم بجهد او مال في سير القتال .

ان حق الانسان في معاملة رحيمة كريمة غير متميزة بسبب انتماء لجنس او لون او دين حتى في ميادين القتال اكدها سبحانه وتعالى في قوله في كتابه الكريم « ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير مما خلقنا تفضيلا » صدق الله العظيم



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٠

اللواء دكتور احمد شوقي الحفني في تصريح للشعب :

٣ أسباب تؤجل الخيار العسكري

كتب : شعبان عبدالرحمن

اكد اللواء دكتور احمد شوقي الحفني استاذ العلوم الاستراتيجية والاستاذ بكلية الدفاع الوطني وعضو اللجنة التنفيذية العليا ان هناك اسبابا عديدة وراء تاخر الحل العسكري حتى الان :

اولا : ان الطرف الغربي اعلن عند قدومه للمنطقة انه ياتي للدفاع عن الاراضي السعودية وطالما ان العراق لم يهاجمه حتى الان فانه لم تتوفر لهم حجة الهجوم حتى الان لترجيح الحل العسكري

ثانيا ان النقص في مصادر الطاقة بالنسبة للغرب تمت معالجته بعد موافقة الاوبك على زيادة الانتاج لتعويض النقص في قيمة البترول العراقي والكويتي (٥ ملايين برميل) التى كان يتم تصديرها للغرب .. وذلك في حد ذاته يجعل الغرب مؤمنا بالنسبة لعصب صناعته مما يقلل من التوتر وسخونة الموقف وبالتالى احتمالات الحرب !

اما السبب الثالث والذى يعد اهم الاسباب فهو ان العراق ليس بالضعف او التهافت العسكري الذى يجعل الغرب يضمن بعدم تحمله خسائر كبيرة في قواته وفى مصالحه .. ويكفى ان العراق يهدد بضرب منابع الطاقة (ابار البترول) في الخليج ، والمعلومات الواردة من الغرب تؤكد ان ضرب هذه المنابع يعطل مصادر الطاقة عن الغرب لمدة ٤ او ٥ سنوات .. واعتقد ان الغرب لايمكنه تعويض ذلك .

وقال الدكتور شوقي الحفني في لقاء سريع معه حول التطورات المتلاحقة في منطقة الخليج : ان القول بان الذى يحدث حاليا سلام او ان هناك جنوحا للسلام قول غير دقيق لان كلمة السلام تعنى ان فتيل الحرب قد تم نزعه نهائيا . ولكن مانستطيع قوله حاليا هو ان الصراع موجود وقائم ولكنه يدار بغير الاساليب



احمد شوقي الحفني

العسكرية .. فالحرب كما هو معروف تشمل البعد السياسي والاقتصادي والتكنولوجي والعسكري .. وعند اللجوء للحل العسكري يكون قد تم استنفاد كل الوسائل فعلا وذلك لان الحرب بشعة وخسائرها كبيرة للطرفين .

● وأضاف انه لذلك فان الحرب تدار حاليا من خلال البعد الاقتصادي عن طريق الحصار الاقتصادي وتجميد الارصده ، والبعد السياسي من خلال المبادرات والتحركات السلمية .

اشار الدكتور شوقي الحفني : الذى شارك في التخطيط لحرب اكتوبر ان كل ما اقوله هو تحليل واستقراء للواقع ولايعني قول استبعاد الحل العسكري فقد يكون مايجرى حاليا من تحركات للحل السلمي محاولة أمريكية لتخدير الاعصاب تمويها لشن ضربة عسكرية ضد العراق ، ومن المؤشرات المقلقة التى توضع هنا في الحسبان ، كم ونوع الحشد العسكري الموجود في المنطقة .

ضرب من الخيال

● ولفت د . شوقي الانظار الى ان انسحاب القوات الامريكية في حالة احتمالات السلام — مثلا — هو ضرب من الخيال لانها لن تنسحب الا بعد ضمان انسحاب العراق نهائيا من الكويت ، وكذلك ضمان عدم تكرار العراق لما فعله فيها .

ولذلك فان على العرب ان يستفيدوا من بادرات السلام الحالية بالسعى الجدى لحل المشكلة من جذورها وذلك عن طريق الضغط على العراق لكى يعلن انسحابه الكامل من الكويت فيسقط بذلك مبرر التواجد الاجنبى على أن يكون اعلان العراق ذلك مقرونا باعلان نوايا الطرف الاخر بحل مشكلة الحدود والبترول .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٠

المقاطعة الاقتصادية العربية للعراق .. مهمة قومية

اذا كان ثمة اتفاق واسع النطاق على ان نشوب صراع مسلح في منطقة الخليج سيؤدي الى تدمير هائل يصيب المصالح العربية باضرار بعيدة المدى.. يصبح احكام الحظر الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق هو الأمل الأخير الباقي لتجنب هذه الكارثة . ولايمكن لهذا الحظر ان يؤتي ثماره في دفع القيادة العراقية الى التراجع عن تصلبها الراهن مالم تلتزم به جميع الدول العربية التزاما كاملا وتعمل على انجاحه . ومن هنا تغدو المقاطعة الاقتصادية العربية الشاملة للعراق ضرورة قومية ملحة ترقى الى مستوى المهمة النضالية . التي تكتسب اولوية على ماعداها في اللحظة الراهنة .

ولذا يبرز التساؤل عن موقف عدد من الدول العربية التي تتوافر مؤشرات على عدم التزامها بهذا الحظر باشكال مختلفة ودرجات متباينة . فالأردن الذي لم يعلن التزامه الرسمي بقرار الحظر رغم احترامه له يطلب استيضاح بعض الأمور ، وخاصة فيما يتعلق بنوع السلع التي يشملها . لكن مع ذلك اتخذ خطوات في اتجاه التزام جزئي فقط به اهمها الترتيب للاستغناء عن وارداته النفطية من العراق بنفط سعودي . واليمن الذي اعلن التزامه الرسمي بالحظر وصوت لصالحه في مجلس الامن ، لم يزل تطبيقه لهذا الالتزام موضع شك . اما ليبيا ، التي يكتنف الغموض موقفها الرسمي من الحظر ، فهناك معلومات امريكية لم تتأكد عن عدم التزامها به .

ويثير موضوع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق ثلاث قضايا انسانية ، واقتصادية ، وسياسية تقتضي مناقشة . فعلى صعيد القضية الانسانية ، هناك تساؤل مهم عن تأثير شمول الحظر للامدادات الغذائية على الشعب العراقي ويطرح هذا التساؤل كالتالي : هل يشارك العرب في تجويع الشعب العراقي ؟ وبداية فان احدا لايتطرق اليه الشك في عدم مسئولية هذا الشعب عن افعال قيادته . فهو شعب محروم من الحد الأدنى من حقوقه السياسية والمدنية ، ولايتمتع بأي نوع من المشاركة في صناعة القرار ، وخاضع لواحد من أعلى معدلات القهر في عالم اليوم . لكن المنطق الذي يقوم عليه الحظر الاقتصادي الشامل لايرتبط بفكرة معاقبة الشعب العراقي ، وانما على العكس يمكن اعتباره لمصلحة هذا الشعب من زاوية انه يعرضه لأضرار اقل من تلك التي تترتب على الحرب . وبعبارة اخرى ، فالاختيار هنا بين تجويعه لفترة محدودة وبين ازهاق ارواح اعداد كبيرة منه وتدمير بلاده واقتصاده وتفكك عائله العربي . وبهذا المعنى يصبح الامتناع عن المشاركة في الحظر هو الاضرار الحقيقي بالشعب العراقي . وبالتالي يبدو لنا الحديث المفعم بالمشاعر عن « الحليب لأطفال العراق » تعبيرا اما عن وعي متدن بالمخاطر المحدقة او عن مزايدات تلجأ اليها بعض القوى السياسية العربية لخدمة مصالح ضيقة .

وحيد عبدالمجيد

وبخصوص القضية الثانية ـ الاقتصادية ـ تظهر ضرورة التعويض الفوري لبعض الدول العربية الأكثر تضررا من مقاطعة العراق ، وخاصة الاردن ، وربما ايضا اليمن . فالثابت ان الخسائر التي تترتب على مشاركة الاردن في المقاطعة هائلة بكل المقاييس . فصادراته للعراق والكويت تمثل نحو ٢٨ ٪ من اجمالي الصادرات . وتوقفها يهدد بعض الصناعات بالانهيار ، ووارداته من البترول العراقي كانت تسد اكثر من ٨٠ ٪ من حاجاته ، فضلا عن حصولها عليها بأسعار خاصة . وتراجع النشاط التجاري في ميناء العقبة يضعف أحد اهم شرايين حياته الاقتصادية . اما خسائر اليمن فتتركز في الايرادات التي يحصل عليها من تكرير النفط العراقي في مصفاة عدن .

اما القضية الاخيرة ـ السياسية ـ فتتعلق بافتقاد المواقف التي تتبناها بعض الدول العربية للانسجام الداخلي . والمقصود هنا بعض الدول التي سعت منذ تفجر الأزمة الى تجنب بلورة توجه عربي شامل نحو ادانة العراق من أجل اتاحة الفرصة للجهود الهادفة الى احتوائها وحلها في اطار عربي . فهذا الموقف لاينسجم مع الامتناع عن المشاركة في مقاطعة العراق ،

الانسحاب العراقي شرط أساسي لانقاذ المنطقة

□ السيد ياسين : لابد من بلورة صيغة سلمية لحل عربي

□ د . سعد الدين ابراهيم : الامل اصبح محدودا في ايجاد حل سياسي للازمة

□ د . طه عبدالعليم : لابد من دعوة مجلس الامن لادارة الازمة عسكريا

تحقيق:
منصور عطية
أحمد رجب
مكتب « عكاظ » القاهرة

تتباين التوقعات مابين لحظة واخرى بشان مستقبل الازمة في المنطقة مابين حتمية الخيار العسكري وبين الامل في التوصل إلى تسوية سياسية .

وتتاثر هذه التوقعات باي خبر او حدث جديد يمكن ان يفسر على انه يرجح احد الاحتمالين على الآخر .

وفي القارة استطلعت « عكاظ » آراء خبراء السياسة والمتخصصين حول توقعاتهم لمسار الأزمة الراهنة ونتائج هذه الأزمة على المنطقة والمستقبل العربي .

واجمع هؤلاء الخبراء والسياسيين على ان احتمال نشوب حرب او اعمال عسكرية في المنطقة مازال وارداً بقوة وحذر هؤلاء من النتائج السلبية لهذه الحرب على العراق وعلى الأمن القومي العربي والقدرات العربية بصفة عامة وكرروا المناشدات الى القيادة العراقية للاصغاء لصوت السلام والحق وتجنيب المنطقة ماتتعرض له من ويلات لايحسمها الا الانسحاب العراقي من الأراضي الكويتية واعادة الشرعية الى هذا البلد .



المصدر : عكـــاظ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٠

● فقد تحدث لـ « عكاظ » الدكتور سعد الدين ابراهيم استاذ الاجتماع السياسي والخبير المعروف فقال . لايستطيع احد ان ينكر ان المنطقة على حافة الانفجار .. ووفقا لتطورات الاحداث فان احتمالات الحرب قائمة وتتزايد كلما فشلت جهود الوساطة والتسوية السياسية على صخرة العناد العراقي .

ويرجع تزايد احتمالات الحرب الى عدة اسباب اولها ان الرئيس العراقي صدام حسين قد وصل بالازمة الى درجة خطيرة فلقد انتقل من احتلال الكويت الى الضم الى حرب السفارات الى قضية الرهائن . وكل هذا يعد تصعيداً خطيراً للازمة .. ومن هنا فان احتمالات المواجهة العسكرية قائمة باعتبار ان الحسابات الحالية والتي تستند الى تحرك القوات الامريكية والعربية والغربية تشير الى الاستعداد لمواجهة عسكرية حاسمة .. ولكن سيناريو هذه الحرب نفسه هو القضية الآن . هل هي مواجهة شاملة ام ضربة خاطفة ام عملية انزال محدودة ..

ان هذه الاحتمالات الثلاثة تحت الدراسة من قبل القيادة العسكرية الامريكية .. ولعل ما يعزز الميل الى المواجهة العسكرية هو قرار مجلس الامن رقم ٦٦٥ الذي يقر استخدام القوة لضمان الالتزام الدولى بالحظر ضد العراق .

آثار خطيرة

واضاف الدكتور سعد الدين ابراهيم قائلا : ان الآثار التي ستترتب على المواجهة العسكرية خطيرة جدا وفي مقدمتها تعرض الوضع الإقتصادي في المنطقة لآثار عديدة .. وقد بدات بالفعل هذه الاحتمالات تنعكس على الاوضاع في المنطقة من عودة العمالة العربية والآسيوية والاجنبية من الكويت والعراق الى بلادها وتوقف ضخ كل المدخرات الخاصة بهذه العمالة وهو امر سوف ينعكس بشكل سلبي على الاوضاع الاقتصادية للدول الغربية .

واضاف الدكتور سعد الدين ابراهيم قائلا انه اذا كانت احتمالات التسوية السلمية الجارية الآن تتراجع وان كانت المحاولات التي تجرى على الساحة العربية والدولية والتي يتوقع ان تكشف خلال هذه الفترة قد تجعل هناك بعض الأمل في امكان ايجاد حل سياسي ولو بطريقة ـ لا غالب ولا مغلوب لتجنب نشوب حرب مهلكة . وربما تكون الجهود التي يبذلها الامين العام للامم المتحدة هي بارقة الأمل الأخيرة وان كان هذا الأمل ضعيفا بعد قرار صدام الاخير بشان تحويل الكويت الى محافظة عراقية قبيل ساعات من وصول دي كويلار الى المنطقة .

وبهذه المناسبة فان دور الامم المتحدة يتزايد بالفعل خاصة بعد ان صدر القرار رقم ٦٦٥ بتشديد العقوبات واستخدام القوة لتطبيقها ضد العراق .. وهو امر لم يحدث منذ فترة طويلة حيث لم تتمكن الامم المتحدة من قبل من اتخاذ قرارات بهذه القوة وبهذه الفعالية في ازمة خطيرة من هذا النوع .

واما فيما يتعلق بدور الجامعة العربية فمن الممكن ان تكتسب الجامعة كمؤسسة هامة في النظام العربي قوة اكبر خاصة بعد قمة القاهرة الطارئة التي خرجت بقراراتها الهامة حول الأزمة .

ورغم الخلاف في الرأي بين بعض الدول العربية الا ان ذلك يثبت ان الغزو العراقي للكويت قد وضع الجامعة العربية على المحك الفعلى لتحديد ملامح دورها في الفترة المقبلة واسلوب وقواعد عملها في اطار المتغيرات الجديدة .

● أما الاستاذ السيد ياسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام فقد اشار إلى أن احتمالات الحرب قائمة وأن المسالة قد تتعلق فقط بالاستعداد العسكري والوصول الى وضع تكتمل فيه القوات المتواجدة في المنطقة وتتم عمليات تمركزها في مواقعها .. اذن المواجهة العسكرية مسالة وقت لا اكثر .. واما عن اشكال المواجهة فهي حتى الآن لم تحسم لخيار وحيد .. وكانت الادارة الامريكية تفضل اللجوء الى ضرب الاهداف الحيوية العراقية وشل عملية امداد القوات من العراق الى الكويت .. واذا كان الخيار العسكري يفرض نفسه فلاشك ان اثاره سوف تكون خطيرة .. وقد تؤدي الى انفجار هائل في المنطقة سوف ينعكس على كافة الاصعدة .

ولان العالم يرفض منطق استخدام القوة وفرض منطق الاحتلال بالقوة العسكرية .. فان لجوء مجلس الامن والامم المتحدة الى اتخاذ اقصى عقوبات ممكنة وصلت الى حد الدعوة الى استخدام القوة لتنفيذ العقوبات الاقتصادية واجبار العراق على الانسحاب من الكويت يعنى ان هناك رغبة لدى المجتمع الدولي والنظام العالمي بجعل الخيار العسكري خيارا اخيرا .

ومن ثم فنحن نامل ان تسعى جامعة الدول العربية لان تلعب دوراً مكثفا في اتجاه تطبيق قرارات مجلس الأمن والسعى نحو ايجاد صيغة سلمية للخروج من المازق وايجاد حلول للدول التي تتعرض لمشكلات ترتبت على الازمة القائمة في الخليج .

واضاف الاستاذ السيد ياسين ان النظام العربي قد تمكن من ادارة الازمة بدرجة كبيرة من التوفيق وجاءت قراراته متسقة مع الموقف الدولي العام وهو امر يعكس استيعابه لحركة النظام الدولي الذي نحن جزء منه ... ولكن الامر الهام هنا انه على الرغم من ان الخيار العسكري مطروح الا اننا يجب ان نجعله الخيار الوحيد ذلك ان وصول المنطقة الى هذا الوضع يعرضها لخسائر فادحة وربما العالم باكمله وهو ما لانريد حدوثه .. ومن هنا فلابد من محاولة جادة وسريعة لبلورة صيغة سلمية لحل الأزمة عربيا ودفع شبح الحرب من المنطقة .

●● وقال الدكتور طه عبدالعليم رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية



بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام :
- ان قرار الحرب يتوقف على امرين الاول ان تتحول مقامرة صدام حسين الطائشة الى عمل ارهابي يائس ويصبح غزو الكويت نقطة على طريق اشعال حريق الحرب في منطقة الخليج

والثاني أن تتعجل القوات الدولية انهاء الأزمة الراهنة عن طريق اشعال الحرب ويدفعها نفاد صبرها من الارهاب العراقي الى وضع حد لتجاوزاته والزامه بالقرارات الدولية .

ودعا الدكتور طه عبدالعليم كل دول العالم الرافضة للغزو العراقي الى السعي لبلورة مشروع قرار يقدم الى مجلس الأمن الدولي ويضع مسئولية الادارة العسكرية للازمة على عاتق الامم المتحدة ومجلس الأمن .. وبذلك يصبح الخيار العسكري هو الخيار الأخير وتتكفل الضوابط الدولية بعدم تركه لتداعيات قد تؤثر على العالم ودول المنطقة ويضفى شرعية دولية كاملة على التحرك العسكري في المنطقة .

كما يجب على الدول العربية ان تتحرك من اجل تشديد عزلة صدام حسين في الاطار العربي وصياغة مفهوم جديد للامن العربي يضع الامور في نصابها .

وفي كل الاحوال فإن اندلاع الحرب بلا ضوابط دولية او عربية محددة يمكن ان يؤدي إلى اثار وتداعيات خطيرة سيكون العراق الخاسر الاول فيها وسيكون العالم العربي كله احد الخاسرين

النهاب الوهاب

د . سعد الدين ابراهيم

لعالم الاجتماع العراقى المعاصر الدكتور على الوردى توصيف دقيق لاحد انماط الشخصية العراقية ، وهى ماسميه « النهاب الوهاب » . وهى شخصية تختلط فيها سمات البداوة والفوضى والبربرية والقسوة ، مع سمات المغامرة والمقامرة والاسراف والسخاء . وقد تذكرت هذا الوصف ، وانا اتابع بكل حزن والم وغضب ، الماساة العربية الجديدة باجتياح جحافل صدام حسين لدولة الكويت المسالمة .

فضمن ماتناقلته وكالات الانباء ، خبر اقتحام قوات صدام حسين للبنك المركزى الكويتى ، ونهب مايقرب من ثلاثة مليارات دولار نقدا ، ومليونى اوقية من الذهب (قيمتها حوالى ثمانية مليارات دولار) ، والسطو على بقية البنوك والقصور الكويتية ونهب محتوياتها المالية والعينية ، ونقلها الى بغداد ، حيث يجلس صدام حسين ، بنصف الشخصية التى تحدث عنها الدكتور الوردى وهى «النهاب» .

وتذكرت اسراف الرجل فى سخائه على نفسه وافراد اسرته وعلى ضيوفه من العرب والاجانب ، حينما يزورونه فى بغداد . تذكرت ، مثلا ، انه اهدى اغلى سيارات المرسيدس لكل رؤساء الوزراء ، والوزراء ، ورؤساء تحرير الصحف ؛ الذين حضروا مؤتمر قمة بغداد الذى اعلن فيه عن قيام مجلس التعاون العربى ، فى فبراير ١٩٨٩ . وتذكرت الاعلان عن مسابقة عالمية فى العمارة منذ سنتين لبناء اكبر قصر رئاسى فى العالم والتاريخ فى العاصمة العراقية بغداد لكى يعيش فيه صدام حسين ، ويدير منه شئون العراق (وربما شئون الكون اجمع) . وسالت يومها احد مكاتب التصميم المعمارى التى تقدمت للمسابقة ، فعلمت انه طبقا للمواصفات المذكورة فى الاعلان ، فلن تقل تكاليف تشييد هذا القصر عن خمسة مليارات دولار امريكى (باسعار ١٩٨٨) . تذكرت هذين الحدثين وانا استعيد مقولة الدكتور الوردى عالم الاجتماع العراقى ، حول النصف الثانى من نمط الشخصية العراقى ، وهو النصف «الوهاب» .

وهذا المزيج الغريب فى شخصية «النهاب الوهاب» هو الذى يشيع البلبلة والتردد فى التعامل مع صدام حسين بواسطة الرؤساء والملوك العرب . ولا شك ان الذى يمالىء الرجل او ينافقه من هؤلاء الملوك والرؤساء ، ربما يفعلون ذلك رجاء او املا فى ان يتعامل معهم او مع اقطارهم الفقيرة بسخاء - اى «كوهاب» . ولكن الذى لايدركونه هو ان نفس هذه الشخصية «الواهبة» الكريمة لها جانب اخر وهو الشخصية «الناهبة» القاسية ، كما لايدركون ان شخصية «النهاب الوهاب» هى شخصية مزاجية متقلبة وانقلابية ، وانه لا يمكن التنبؤ بمتى يظهر جانبها المسرف فى «وهابيته» ، ومتى يظهر الجانب المسرف فى «نهابيته» . وقد راينا كيف ان الرجل فى اقل من اسبوعين (اى بين يوم ٧/١٧ الذى اثار فيه المشكلة مع الكويت ويوم ٨/٢ حينما اجتاحها بقواته) قد تحول فى سلوكه الظاهر من النقيض الى النقيض .

ان الذين يشبهون صدام حسين بهتلر ليسوا دقيقين تماما . ان اقرب شبه له فى الانماط التاريخية هو جنكيز خان وهولاكو ، من زعماء التتار - حيث تختلط صفات الجسارة والقسوة والتدمير والنهب والاستبداد مع صفات الاسراف والسخاء والمقامرة . ويبدو ان فى بعض العرب ، حتى من عامة الناس ، عناصر من شخصية «النهاب الوهاب» ، حتى ان كانت مكبوتة لاتظهر فى الظروف العادية . وربما كان ذلك وراء اعجاب هذا البعض بصدام حسين ومافعله اخيرا . وان كان هذا البعض لحسن الحظ اقلية فى امتنا العربية .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« الخيانة العظمى فى شط العرب »

د. سعد الدين ابراهيم

يستحق صدام حسين ان يحاكم على جرائم عديدة ، ارتكبها فى حق العراقيين والعرب والمسلمين . ولكن اكبر جريمتين يستحق عليهما المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى هما غزوه لايران عام ١٩٨٠ ، وغزوه للكويت عام ١٩٩٠ . واذا كان العرب والعالم اكثر انشغالا بخيانته العظمى فى مطلع التسعينات ، فان كل اركان الادانة على خيانته العظمى فى مطلع الثمانينات قد اكتملت تماما منذ ايام حينما اعلن فجاة ماأسماه بمبادرته السلمية نحو ايران ، باعترافه واحترامه لاتفاقيه الجزائر الموقعة بينه وبين شاه ايران عام ١٩٧٥.

كانت اتفاقية الجزائر تقضى باقتسام «شط العرب» مناصفة بين ايران والعراق، وهو المجرى المائى الواسع الذى يتكون من التقاء نهرى دجلة والفرات ، وفى نفس الوقت يمثل حدودا مائية طبيعية بين البلدين . وكان العراق الى عام ١٩٧٥ يدعى ان شط العرب كله «ارض عراقية» اولا ، لانه يتكون من التقاء نهرين يجريان فى العراق . وثانيا ، لانه منفذ العراق الوحيد الى الخليج ، وعليه تقع مدينة البصرة ميناء العراق الرئيسى الاوحد الى العالم . وثالثا ، لان مشاركة اى دولة اخرى للعراق فى السيادة على شط العرب تعنى ان الملاحة العراقية مع العالم الخارجى ستكون دائما تحت رحمة تلك الدولة (ايران) اما حجج ايران فى ادعاء السيادة على نصف شط العرب فقد كانت تستند الى الاعراف الدولية (مادامت اراضيها تقع على الجانب الاخر من نفس المجرى المائى) والى معاهدات سابقة موقعة مع السلطات الحاكمة فى العراق (بدءا بالدول العثمانية ، ثم بريطانيا فى عهد الحماية واعتراف ضمنى من العراق الملكية بهذه الاتفاقيات). على اى الاحوال ، فى ضوء هذه الادعاءات المضادة ظلت القضية خلافية الى ان وقع العراق معاهدة صريحة مع ايران بوساطة الرئيس الجزائرى الراحل هوارى بومدين عام ١٩٧٥، وفيها اقر العراق بحق ايران فى اقتسام شط العرب ، مقابل ان تكف ايران عن مساعدة المتمردين الاكراد فى شمال العراق . والمهم هنا هو ان صدام حسين كان نائبا لرئيس الدولة العراقية وصاحب النفوذ الاول ، حيث كان خاله احمد حسن البكر وهو الرئيس الرمزى او الشكلى للدولة العراقية .

بعد ذلك بخمس سنوات فقط ، وكان صدام حسين قد اصبح رئيسا فعليا ورسميا للعراق ، حنث الرجل بالمعاهدة التى وقعها ، واعلن انها دفنت الى الابد ، وغزت جيوشه اراضى ايران بهدف احتلال الجانب الاخر من شط العرب واراض اخرى ، ولاجبار ايران على التسليم بوجهة نظر العراق فى معاهدة جديدة . اعتقد صدام حسين انه بهذا الغزو المباغت سيهزم ايران ، التى كانت فى حالة ثورة وفوضى وتفكك داخلى ، وسينهى الحرب فى اسبوعين . ولكن خابت حسابات الرجل عام ١٩٨٠ ، كما من المؤكد خيابها عام ١٩٩٠ ، واستمرت الحرب ثمانى سنوات ، وانفقت فيها العراق اكثر من مائة مليار دولار ، وفقدت فيها اكثر من نصف مليون قتيل وجريح ، ناهيك عن تعطيل برامج التنمية العراقية ، واشاعة التوتر الاقليمى والعالمى ، والخسائر الفادحة لبلد مسلم اخر هو ايران . ووصل الاعياء والخسائر بالبلدين حدا هائلا ، بحيث اصبح هدف العراق هو مجرد اجبار ايران على وقف الحرب . وساعد العرب والعالم العراق لتحقيق هذا الهدف المحدود ، وبالفعل اوقعت العراق بإيران عدة هزائم عسكرية موجعة فى ربيع وصيف ١٩٨٨ ، حتى اذعنت ايران لقبول وقف اطلاق النار فقط ، دون ان تسلم او تقر للعراق باى من المطالب التى تريدها ، واهمها السيادة الكاملة على شط العرب .

وفاجأ صدام حسين العرب والعالم بمبادرته نحو ايران منذ ايام ، بالعودة الى قبول معاهدة الجزائر لعام ١٩٧٥ ، واقتسام السيادة على شط العرب معها . ومن حق العراقيين ، اولا ، وهم الذين تحملوا العبء الاكبر من تضحيات حرب السنوات الثمانى ، ومن حق العرب ثانيا ، وهم الذين تحملوا جزءا كبيرا من تضحيات نفس الحرب ، ان يحاكموا صدام حسين بتهمة الخيانة العظمى . فاما ان شط العرب كله هو جزء لايتجزأ من ارض العراق ، ومن ثم التراب القومى العربى ، ويكون التفريط فيه وقبول اقتسامه ، هو تنازل عن سيادة الوطن العراقى والامة العربية عن احد حقوقها المقدسة ، بواسطة حاكم لايملك الحق فى ذلك . واما ان نصف شط العرب هو فعلا من حق ايران ، وما كان لحاكم العراق ان ينازعها فيه ، وان يندفع الى حرب مدمرة باهظة بسببه . وفى كلا الحالين فإن محاكمة صدام حسين بتهمة الخيانة العظمى واجبة . فلا ارض العراق والعرب سلعة للمساومة والتنازل ، ولا ارواح العراقيين والعرب واموالهم تهدر هكذا بغير ثمن . وفى كلا الحالين فان نزوة وحماقة رجل واحد فى بلد عربى واحد كلفتا العرب والمسلمين الشىء الكثير فى اوائل العقد الماضى . وتوشك نزوة وحماقة نفس الرجل ان تكلفنا فى اوائل هذا العقد ماهو اكثر واكثر .

حصاد الازمة الخليجية في شهرها الاول

جميل مطر *

■ على الرغم من ان ازمة الخليج لا تزال في بدايات مرحلتها الاولى، الا انها كشفت خلال هذه المدة القصيرة عن امور كثيرة كانت خافية واوضحت امورا كانت غامضة وابرزت امورا كانت خجولة وخافتة.

لقد نشبت الازمة في وقت يعيد فيه النظام الدولي تشكيل نفسه، وتحاول فيه كل قوة دولية تقدير موقعها من خلال تقديرها لمواقع غيرها من القوى الدولية. ولا شك انه في مرحلة كهذه يتكاثر سوء الفهم ويتعثر التقدير السليم وتتراوح التقديرات والتحليلات. وفي هذا الجو غير المستقر قد يلجا طرف دولي او اكثر الى افتعال ازمة، او الى القفز بسرعة نحو ازمة ناشبة يختبر فيها تقديره لموقعه ومواقع القوى الدولية الاخرى، ولا تزال ازمة السويس في عام ١٩٥٦ مثلا بارزا.

ويبدو من مسار الاحداث خلال الشهر الاول من شهور ازمة الخليج، ان عدم الاستقرار الدولي حالة موكدة وان النظام الدولي لم يستقر بعد على نظام جديد، او على توازن جديد للقوة. فمن ناحية تاكد ان القوة الاميركية ليست مطلقة وليست مهيمنة على النظام الدولي، ومن ناحية ثانية تاكد ان الوفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لم ينتقل - كما توقع الكثيرون - الى مرحلة اخضاع مصالح الدولة السوفياتية لآليات وقوى وضغوط الوفاق الاميركي - السوفياتي. وتاكد ان مجالات الخلاف والاختلاف بين موسكو وواشنطن لا تزال واسعة على الرغم من تراجع المجال الايديولوجي. اذ دلت التصرفات السوفياتية على ان الاتحاد السوفياتي يعتبر القوة العراقية العدوانية خطرا عليه، ولكن دلت تصرفات اخرى على ان الاخطر من القوة العراقية هو الوجود الاميركي قريبا من العراق او في داخله، وهو يعتبر ان استمرار الوجود الاميركي في الخليج محاولة من جانب الولايات المتحدة لاعادة رسم خريطة التوازنات الدولية على اساس فرض واقع جديد واكتساب ميزة استراتيجية هائلة. ومن جهة اخرى تاكد ان اوروبا الغربية واليابان مصرتان على ان لا تكون ازمة الخليج الساحة التي تجري فوقها عملية افراز التوازن الدولي الجديد، ولا جدال ان اوروبا الغربية تشارك الاتحاد السوفياتي الخوف من ان الوجود الاميركي في منطقة الخليج يمنحها ميزة استراتيجية لا تتناسب وتوازنات القوة الدولية الواقعية ويمنح بريطانيا كشريك لاميركا قوة مضافة في مواجهة بقية اعضاء السوق الاوروبية، خصوصا المانيا الموحدة وفرنسا.

لذلك اميل الى الراي القائل بان رد الفعل الاميركي والبريطاني على احتلال العراق للكويت كان معدا من قبل، ولا اعني بذلك ان الدولتين كانتا تعرفان الكثير عن خطط العراق، بل ان الدولتين خططتا منذ مدة لاحتمالات متعددة تستدعي وجودهما في الخليج. ولا شك ان الاحتلال العراقي للكويت - او لاراض خليجية اخرى - كان بين تلك الاحتمالات. والادلة على ذلك كثيرة يعود بعضها الى السبعينات حين تقرر انشاء قوة الانتشار السريع، ثم المناورات الصحراوية المشتركة مع عدد من دول المنطقة، والحملة الاعلامية الاميركية - البريطانية - الاسرائيلية المنسقة ضد العراق خلال العامين الاخيرين، وما تسرب عن اهتمامات ومداولات حلف الاطلسي بقضايا عدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط.

كما ان المرء لا يستطيع التقليل من اهمية الراي القائل ان الصناعة العسكرية الاميركية والبريطانية بدات تعاني من مشكلات حادة بسبب تخفيف حدة التوتر الدولي والخفض المتبادل للقوة العسكرية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وتاتي هذه المشكلات اضافة الى مشكلات اخرى اكثر حدة تتعلق بالعجز المالي في الموازنة الاميركية وتراجع النصيب الاميركي في التجارة الدولية. ويفسر هذا الوضع الاهتمام الاميركي الشديد منذ بدات الازمة بنواحي تمويل العمليات العسكرية الاميركية والضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على كثير من حلفائها والاقطار العربية الثرية للمساهمة في النفقات. وتفسر ايضا السرعة المذهلة التي تمت بها صفقة الاسلحة الاخيرة، والمفاوضات البريطانية مع اقطار اخرى لتزويدها بالسلاح والتدريب على الرغم من اقتناع الجميع في الغرب بان امن الخليج، حاضرا ومستقبلا، يتحقق فقط عن طريق تدمير القوة العسكرية العراقية، وليس عن طريق تسليح اقطار الخليج او عن طريق قوة عسكرية عربية مشتركة.

ومن اهم ما كشفت عنه المرحلة الاولى من الازمة حقيقة ان اسرائيل دولة مطيعة، تنفذ بلا تردد - ولكن بتململ واضح - اوامر الولايات المتحدة. لقد عاش كثير من السياسيين والمحللين العرب الوهم بان لاسرائيل نفوذا طاغيا في الولايات المتحدة، واقتنعوا بان اسرائيل، بافعالها في المنطقة، تضر بمصالح الولايات المتحدة. والادهى ان هؤلاء استنفدوا طاقة هائلة وارصدة ضخمة في محاولاتهم لنقل هذا الاقتناع الى الاميركيين انفسهم. لكن الشهور السابقة لاشتعال ازمة الخليج اكدت ان اسرائيل كانت ملتزمة اداء الدور المرسوم لها. اذ شاركت في دفع المنطقة نحو التوتر ووضعها على حافة الحرب، وساهمت في تصعيد توقعات الراي العام العربي خصوصا الفلسطيني، حين تبادلت مع العراق بيانات التهديد بالدمار الشامل او النصفي، وساهمت في الوقت نفسه في اثارة الرأي العام الغربي، وكان واضحا عشية الغزو العراقي للكويت، ان هناك رايا عاما عربيا حافزا للعراق ودافعا له للتصدي لاسرائيل، ورايا عاما غربيا متحفزا ومعاديا.

تلك كانت الايام التي بدت فيها المنطقة وكانها تستعد لحرب عراقية - اسرائيلية، اذ كان العراق لا يخفي عمليات وسياسات تجميع ارصدة قوته اللازمة لمواجهة قادمة، واقام تحالفات ثنائية بدت في وقتها غريبة من حيث جغرافيتها وعقائدها، وحاول احراق جسور منظمة التحرير الفلسطينية مع الغرب ومع الاقطار العربية التي قرر ان يضعها خارج تحالفاته او يضمها الى اهدافه او يعزل تاثيراتها ويربك حركتها؛ ودعا الى قمة عربية في بغداد ليتاكد من صحة فرزه لاحلافه واهدافه في آن واحد وليرفع من حدة التوتر وليقترب بالمنطقة من حافة الحرب، وتقارب مع ايران في ما اعتبر وقتذاك بانه استطراد لمبايرة سلمية عراقية.

وفي الوقت نفسه الذي كان العراق يقوم بحصر مصادر قوته السياسية والاعلامية وفرزها، قام باخفاء اسلحة الدمار الهائلة فدفنها تحت الارض، وهو الاجراء الذي يعني ان استراتيجية العراق لم يخطط لمعركة واحدة، ولكن تضمنت منذ ذلك الحين اهدافا ومعارك متعددة غير متصلة، واستعدت لتلقي ضربة او ضربات اولى قبل الرد، ووضعت بدائل مساومات سياسية طويلة وشاقة.

وكما حدث خلال مقدمات حرب ١٩٦٧ كان الاردن مثار اهتمام المراقبين الذين تابعوا مسارات السياسة في المنطقة العربية في هذه الفترة المتوترة، واستعاد البعض منهم تفاصيل التبدلات العميقة في السياسة الخارجية الاردنية منذ فك الارتباط مع الضفة الغربية، وتذكروا المناقشات والجدل حول الظروف والضغوط التي رافقت قيام مجلس التعاون العربي وحول الاهداف والنوايا، ما اعلن وما لم يعلن، وعاد بعض المحللين الى قراءة البيانات والمداخلات

الاردنية في المحافل والندوات العلمية والمقالات التي كتبت في عمان ونشرت فيها وخارجها، وكانت تبشر تلميحا ثم تصريحا بالبعث الهاشمي الجديد والدور الذي يمكن ان يقوم به في بناء دولة عربية كبرى.

كثيرة كانت الامور الخافية والغامضة والخافتة، وحين كشفت الازمة عن بعض هذه الامور واوضحت بعضا اخر وابرزت امورا اخرى كانت خافية، ظهر خيط يشير بجلاء الى ان اطرافا متعددة - دولية واقليمية - كانت تفكر منذ وقت ليس بالقصير، في تغيير الخريطة السياسية للمنطقة، واستبعد تماما ان تكون الاطراف كلها قد اجتمعت على شكل الخريطة، او ان احدها كان مطلعا على تفاصيل ما يفكر فيه طرف آخر. فالمؤكد ان لكل طرف رؤيته الخاصة المستندة الى مصالح وطموحات، كذلك الى اعتبارات ذاتية او محلية محضة، كاعتبارات النسب والحسب والتحالفات القبلية والداخلية والخبرة السياسية.

واستبعد كذلك ان يكون قد حصل توافق على توقيت تفجير ازمة في المنطقة كخطوة او شرط ضروري نحو تغيير خريطتها. فما حدث هو ان كل الاطراف الفاعلة كانت تدفع نحو التفجير. وما حدث ايضا هو ان كل الاطراف الفاعلة كانت تستعد لتضع المنطقة - بعد التفجير - في حال توتر بالغة الشدة بحيث يمكن تحقيق التغيير من خلال التوتر وفي ظله، فاذا تعثر او تباطأ التغيير او بدأ ولكن في اتجاهات متناقضة لجأت الاطراف الى حلقات المعارك الساخنة.

ولذلك، قد تطول فترة التوتر، واغلب الظن انها ستطول الى اماد مرهقة. فالمؤشرات جميعها تدل على ذلك، ولكن الاهم من المؤشرات هو النتائج التي تحققت حتى الان على طريق تغيير الخريطة السياسية، تأتي في مقدمة هذه النتائج المبكرة لشهر من التوتر الشديد الهجرة الواسعة في الاموال والافراد والانقسام المدمر في النظام العربي وشلل مؤسسات العمل العربي المشترك وافتضاح مستورات عربية كثيرة.

من مجمل ما انكشف واتضح وبرز خلال الفترة القصيرة منذ اشتعال الازمة يبدو اننا امام صورة ملامحها هي الآتية:

تصادف ان التقت في آن واحد تقريبا نية طرف عربي واطراف عربية ثانوية مع نية طرف دولي واطراف دولية ثانوية لتغيير الخريطة السياسية لمنطقتي الخليج والهلال الخصيب، الطرف العربي الاساسي هو العراق والطرف الدولي الاساسي هو الولايات المتحدة.

وتصادف ان تشابه الطرفان في عدد من نقاط التكتيك: اولها ان كل طرف اختار استبعاد اقرب حلفائه الاقليميين، فاستبعد العراق مصر، واستبعدت الولايات المتحدة اسرائيل. وثانيها ان الازمة يجب ان تكون ازمة ممتدة والتوتر الشديد سلاحها الاهم. وثالثها ان يجري تضخيم حجم المواجهة المحتملة وآثارها بحيث تذوي بالتدريج القضية او القضايا التي استخدمت لتفجير الازمة. ورابعها ان يعتمد كل طرف على حال السيولة الدولية، فيعتمد العراق على بقايا عنفوان السوفيات وانشغالاتهم الداخلية وعلى احتمالات الانشقاق بين اوروبا واميركا، وتعتمد الولايات المتحدة على حاجة السوفيات للمعونات الاقتصادية الغربية وعلى حاجة اوروبا لنفط مستقر التدفق معتدل السعر وحاجتها لشرق اوسط منزوعة فتائل توتره واضطرابه.

وتصادف ان توصل الطرفان الى اقتناع واحد في شأن القضية الفلسطينية، وهو ان طريق السلام مسدود او انهما نجحا في سده، وربما توصلا - ولكن كلا منهما بمفرده وبتصوره المنفصل - الى ان خريطة جديدة في المنطقة قد تستوعب حلا للقضية الفلسطينية يفرض على الجميع.

وتصادف ان التقى الطرفان حول حقيقة ان المال النفطي الخليجي - في اغلبه - لم يتأقلم بالدرجة الكافية مع المتغيرات الاقليمية والدولية، وربما اقتنع كل منهما بضرورة فرض الوصاية على هذا المال، واعادة توجيهه نحو خدمة - ما يعتبره كل منهما - اهدافا مشروعة او ذات جدوى مختلفة.

وتصادف ان اقتنع الطرفان بأن النظام الاقليمي العربي آيل الى السقوط، وان بقية العرب لن يقفوا حائلا يمنع العراق اذا شاء احتلال الكويت، او يمنع الولايات المتحدة اذا شاءت ان تقيم بقواتها في الخليج. كما اقتنع الطرفان بأن لكل من بقية العرب هدفا صغيرا يود تحقيقه من خلال توتر وازمة ممتدة.

هذه الصورة قد توضح بعض خلفيات الازمة وتفسر بعض تطوراتها خلال شهرها الاول، ولكن بعد قليل، ومع تمدد الازمة وسلوكها مسالك جديدة، قد تصبح هذه الصورة قليلة الفائدة. فالازمة ستبدأ في خلق قواعد عملها الخاصة واقرار تحالفات مختلفة ومتناقضة خلال مسيرتها الطويلة نحو تغيير الخريطة السياسية للمنطقة.

---

* رئيس المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل (القاهرة).



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاحزاب السياسية المصرية وأزمة الخليج

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

عمرو هاشم ربيع

في خضم ازمة الخليج الراهنة عكست مواقف الاحزاب السياسية المصرية درجة من الاهتمام لم يسبق لها مثيل من قبل طوال تجربة التعددية الحزبية الراهنة ، اللهم الا باستثناء الاهتمام العالى تقليديا بالقضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى . وفي هذه القضية الاخيرة ، لا نلمس خلافات هامة بين الاحزاب اللهم الا في بعض التفاصيل . اما بالنسبة لازمة الخليج ، فقد تباينت معالجتها بين الاحزاب ، بل وتبدلت مواقف الاحزاب احيانا ، وظهرت بوادر خلافات شديدة في الراى داخلها ، وربما يرجع ذلك إلى تنوع الاتجاهات السياسية الكامنة داخل الاحزاب ، ومفاجاة الغزو فضلا عن وقوعه بين طرفين عربيين ، وظهور تداعيات اقليمية ودولية يومية له .

وسوف تقتصر متابعة وتحليل مواقف الاحزاب السياسية المصرية من هذه الازمة على موقف الاحزاب « الفاعلة » في الوقت الراهن ، وهى الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الوفد والتجمع وتحالف العمل (حزب العمل - الاخوان المسلمون - حزب الاحرار) . وذلك ازاء اسباب النزاع العراقى - الكويتى ، والموقف المبدئى من الغزو ، والدور المصرى في الازمة ، وقضية الوجود الاجنبى .

أسباب النزاع

فيما يتعلق باسباب النزاع ، وصفت الاحزاب السياسية النزاع العراقى الكويتى بصورة متباينة ، فالحزب الوطنى الديمقراطى لم ير الازمة بشكل مختلف عن الرؤية الرسمية للدولة ، إذ اعتبرها في البداية ازمة حدود واختلاف حول السياسات النفطية . اما حزب الوفد ، فقد راى اولا ان المشكلة تتعلق بديون العراق الضخمة ، وحاجته لاعادة تعمير ما دمرته الحرب . على انه مع تطور النزاع الى الغزو المسلح ، وهو ما شكل مفاجاة للجميع ، عدل الحزب موقفه بشكل جذرى ، واعتبر الصراع راجعا لغياب الديمقراطية التى جعلت حكام المنطقة مستبدين يعبثون بمصائر واقتصاد شعوبهم ، وان رئيس العراق « دكتاتور احكم قبضته على دولته عن طريق العنف والارهاب ، وسعى لزعامة العالم العربى ليصبح الزعيم المطاع » . وقد جاء توصيف الوفد الاخير متمشيا إلى حد كبير مع تركيزه المعروف على قضية الديمقراطية وحقوق الانسان والاصلاح السياسى والدستورى . وفيما يتعلق بحزب التجمع ، الذى يركز بحكم ايديولوجيته على الفوارق الطبقية ، فقد المح في بيانى الامانة العامة لقضية توزيع الثروات ، ولضمان « ان تكون الثروة العربية سبيلا لنهوض العرب وليست لتسييد بعضهم على بعض » ، من ناحية ثانية اشار التجمع لقضية غياب الديمقراطية على اعتبار انها سبب لكافة المصائب . وفي داخل تحالف العمل ، لم يذكر الاخوان المسلمون سببا محددا للنزاع ، اما حزب الاحرار الذى يفترض انه لا يعول كثيرا على قضية الفوارق الطبقية ، فقد راى ان الازمة ترجع « للفجوة الكبيرة بين الغنى والفقير » ! .

اما حزب العمل ، الذى اعلن موقفه في بيان الحزب الاول ومقالات رئيس التحرير والامين العام للحزب ، فقد ارجع الازمة لامرين ، الاول ، اقتصادى بتاكيده عامة على ضرورة التكافل وتبادل المنافع واستخدام الموارد القومية في تنمية المنطقة بدلا من تهريبها للخارج ، وتاكيده خاصة على التضامن العربى مع العراق ، وتقديم العون الاقتصادى له ، عوضا عن الانفاق الترفى واكتناز الثروات ، وهو ما فشلت قمة بغداد العربية الاخيرة في تحقيقه . اما الامر الثانى ، فهو سياسى ويتعلق اولا بقضية الديمقراطية ليس من موقف مشابه لموقف حزب الوفد ، ولكنه على العكس حمل على ما اسماه التدهور « الديمقراطى بالكويت » ، الذى لولاه ما تذرع العراق بالتدخل بدعوة حكومة كويتية حرة ! . وثانيا ، بتعرض العراق لاستفزازات كويتية وتجاهل لمطالبه المشروعة ، واستكبار حكام الكويت خلال المفاوضات مع العراق ، وارتكابهم مظالم كثيرة في حق جيرانهم وفي حق العرب والمسلمين ! .

الموقف المبدئى من الغزو

اما بالنسبة لموقف الاحزاب من الغزو العراقى للكويت ، فقد ادانت جميعها واقعة الغزو . وقد كان حزب الوفد والاخوان المسلمون اول من بادر رسميا بالادانة اما اخر من ادان فكان حزب الاحرار .

وفيما يتعلق بازالة اثار العدوان اى انسحاب العراق وعودة الشرعية يلاحظ ان الحزب الوطنى الديمقراطى تمسك بهذين المطلبين كمبداين لا يمكن التراجع عنهما ، وقد جاء ذلك بالطبع تمشيا مع موقف مصر الرسمى من الازمة . اما الوفد ، وهو الحزب الذى تزعم الرفض الحزبى الكامل « لتصرفات الدكتاتور » ، ففضلا عن تمسكه بضرورة عدم اعطاء اى مكسب للعراق نتيجة غزوه للكويت فقد تجاوز رد الفعل المصرى الرسمى بتاييده لحق شعب الكويت في تحرير ارضه بكافة الوسائل ، كما اتخذ اجراء ملموسا تمثل في استقالة ممثله من عضوية اللجنة البرلمانية لمجلس التعاون العربى ، اما احزاب التجمع والعمل والاحرار والاخوان المسلمون ، فقد طالبت بانسحاب العراق الفورى من الكويت ، وان اختلفت بشان عودة الشرعية . مواقف كل حزب عن الاخر ، بل لقد اختلف موقف الحزب الواحد من فترة لاخرى . فحزب التجمع ، اكد مع بداية الازمة (٥ اغسطس) على ان « شعب الكويت هو صاحب الحق في اختيار حكومته بعيدا عن اى ضغط خارجى » ، وهو تعبير ينم ضمنا عن رفض الاطاحة العراقية بالقوة لاسرة الصباح على انه ظهر بعد مرور نحو اسبوع ، انه تراجع عن موقفه السابق ، حيث تجاهل بيان الامانة العامة للحزب في ١٢ اغسطس هذا الموضوع بشكل مباشر . اما حزب العمل ، فقد طالب على لسان رئيس الحزب باحلال قوات عربية مشتركة محل القوات العراقية كما اقترح امين عام الحزب تنظيم استفتاء شعبى بمعرفة الجامعة العربية حول بقاء الكويت مستقلة او اندماجها مع العراق ، وان اختارت الاستقلال هل تكون جمهورية ام امارتية . ومما لا شك فيه ان الاقتراح السابق يفتح الباب امام امكان حصول العراق على مكاسب من الغزو ، كما انه يطالب بتدخل الجامعة العربية في الشئون الداخلية لاعضائها ، وهو ما يتعارض مع ميثاقها .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٠

وعلى اية حال ، فقد ظهرت خلافات فى الراى داخل حزبى العمل والتجمع ، إذ اصرت بعض كوادر الحزبين على ضرورة عودة الشرعية وازالة اثار العدوان بشكل كامل . ويبدو ان الخلافات داخل العمل والتجمع كانت من الاتساع بحيث ادت لتعديل موقفهما ففى ٣١ اغسطس الماضى طالب العمل بعودة الاوضاع داخل الكويت إلى ما كان عليه قبل الغزو . كما اكد التجمع فى ٢٦ اغسطس مطالبته بحق شعب الكويت فى تقرير مصيره .

وفيما يتعلق بموقف حزب الاحرار ، فيلاحظ وجود تناقض جوهرى داخله ، فبينما رئيس الحزب يؤكد بشكل شبه متطابق على نفس الاقتراح الذى طرحه امين عام حزب العمل ، طالبت الامانة العامة للحزب فى بيانها بعودة الشرعية . اما الاخوان المسلمون ، فقد تبدل موقفهم من الصمت التام عن وضع الكويت بعد انسحاب العراق إلى المطالبة بعودة الحكومة الشرعية .

وهكذا ، انقسمت الاحزاب السياسية حول قضية عودة الشرعية ، إذ بينما يؤيدها الحزب الوطنى وحزب الوفد والاخوان المسلمون ، لم يحسمها الاحرار . اما التجمع والعمل فقد فتحا الباب امام امكان حدوث « تعديلات جوهرية » فى بنية الدولة الكويتية ، وان كانا قد عدلا موقفيهما مؤخرا !

الدور المصرى

وفيما يتعلق بموقف الاحزاب السياسية من دور مصر فى ازمة الخليج ، فالملاحظ ان الحزب الوطنى الديمقراطى ، لم يتخذ اى مبادرة فى هذا الصدد ، واقتصر موقفه على حشد تاييد قطاعات عديدة من الجماهير فى محافظات مصر المختلفة ، خلف سياسة الرئيس مبارك بارسال قوات مصرية لدول الخليج وان كانت جهوده اقل بكثير من التاييد الشعبى الفعلى لتلك السياسة . اما حزب الوفد ، فقد سعى لتهيئة الراى العام لوجوب قيام مصر بلعب دور متميز فى الأزمة انطلاقا من التزاماتها المفترضة تجاه امن منطقة الخليج ، ودعما لمكانتها العربية الريادية . وقد بادر الوفد بهذه الحملة الضخمة قبل وبعد اتخاذ مصر موقفا رسميا يتمشى معها تماما . وركز فى تلك الحملة على ان الغزو يعد اهانة شديدة لمصر ، وان مصر يجب ان تلعب دورا فى تهدئة النزاع . وعلى خلاف ما ذكرته صحف المعارضة الاخرى ، سعى الوفد من خلال صحيفته اليومية للتاكيد على نجاح مؤتمر القمة العربية ، على اعتبار انه بالطبع حقق ماكان الوفد يريده من بروز دور مصرى . ودافع الوفد عن ارسال قوات مصرية للخليج ، رافضا مقولة انها ستساند القوات الامريكية . على ان موقف الوفد لاقى بعض المعارضة الداخلية التى اعتبرت قرارات القمة العربية « حبرا على ورق » ، وقد رفضت هذه المعارضة ارسال اى جندى مصرى خارج الوطن ، واعتبرت ان وجود قوات عربية بالخليج يجعلها « ذيلا للقيادة الامريكية » .

اما حزب التجمع ، فلم يرفض مشاركة قوات مصرية لحماية دول الخليج من حيث المبدأ ، لكنه رفض اشتراك قوات مصرية « كمظلة للوجود العسكرى الاجنبى » ، ورفض منح تسهيلات بحرية وجوية للقوات الاجنبية المتجهة للتمركز فى اراض عربية . وبالنسبة لتحالف العمل ، فيلاحظ ان الاخوان المسلمين وحزب العمل ، وباستثناء عدم تعرضهم لمسالة التسهيلات العسكرية المصرية ، توافق موقفهم بشكل كامل مع الموقف الرسمى لحزب التجمع . اما حزب الاحرار ، فلم يصدر عنه اى رد فعل رسمى تجاه هذه القضية .

على هذا الاساس ، يؤيد الحزب الوطنى وحزب الوفد بحماس سياسة مصر الرسمية ، من منطلق تاييدهم للعب دور فى الازمة . بينما يوافق العمل والتجمع والاخوان على ارسال قوات مصرية للخليج مع بعض التحفظات . حيث استخدمت القوى الحزبية الثلاث مقولات مختلفة يسارية واسلامية ، لكنها تفضى لنفس الغرض .

الوجود الاجنبى

كانت قضية الوجود الاجنبى فى الخليج ، اهم قضايا الخلاف بين الاحزاب السياسية المصرية ، فحزب الوفد ، الذى يبدو من برنامجه التاسيسى وبرنامجه الانتخابى عام ١٩٨٤ و١٩٨٧ من اكثر احزاب المعارضة محافظة عند اثارة مسالة العلاقة مع الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة ، تخوف بداية من مسالة التدخل الاجنبى فى منطقة الخليج ، واعتبرها عودة لعصر التبعية وسيطرة القوى الاجنبية . إلا انه برر فيما بعد هذا التدخل بانه نتيجة منطقية لتصرفات العراق ، وان الحملة الدبلوماسية التى تسعى لمنعه ، تعنى صراحة ابقاء وضع الكويت على ما هو عليه . وقد انطوى ذلك الموقف على رد قوى على قوى المعارضة المصرية التى ادانت التدخل الاجنبى ، والمستقبل المحتمل لعلاقة القوات المصرية بالقوات الاجنبية بالخليج ، وتركت القضية الاساسية وهى الغزو العراقى ، من ناحية اخرى ، تخطى الوفد الموقف الرسمى المصرى الداعى لانسحاب هذه القوات فور انسحاب العراق بمطالبته بسحبها بعد انتهاء الازمة وعودة الاستقرار ، وهى صيغة مرنة تحمل امكان استمرار الوجود الاجنبى بعد انسحاب العراق لبعض الوقت .

على ان المتتبع لمواقف الوفد ، يرصد وجود بعض المعارضة داخله بشان هذه المسالة وتركز تلك المعارضة على ان الولايات المتحدة تسعى للهيمنة على منابع النفط ، وانها فى ذلك لا تتورع ان تكيل موقفها بمكيالين بسبب ردود افعالها السلبية تجاه انتهاكات اسرائيل المستمرة ، بل ومبادرتها هى بغزو بنما وجرينادا . وتعلق تلك المعارضة بعض الأمل على حل سلمى للازمة إذا انسحبت القوات الاجنبية من الخليج اما حزب التجمع الذى تركز ايديولوجيته كما يعبر عنها فى برنامجه التاسيسى وبرامجه الانتخابية) على رفض الهيمنة الامريكية على مقدرات المنطقة فقد ركزت بياناته الرسمية على رفض التدخل الاجنبى ، قبل تناولها لموقف الحزب من الغزو . وقد شهد الحزب نتيجة ذلك انشقاقا حقيقيا فى داخله ظهر فى استقالات بعض اعضائه ، وكتابة ومقالات لبعض قياداته اعطت التدخل الاجنبى اهمية تالية على واقعة الغزو ، بل انها بررته على اعتبار انه نتيجة منطقية له ، وان الوضع العربى الراهن لا يستطيع بمفرده اجبار العراق عسكريا على الخروج من الكويت ، وانه يجب الاستعانة بقوى دولية لتحقيق ذلك ، بدلا من انفراد الولايات المتحدة بهذه المهمة . على ان التجمع - حفاظا على تماسكه الداخلى - عدل من موقفه بعض الشىء فى بيان الامانة العامة الاخير حيث طالب بانسحاب متزامن للقوات الاجنبية من المنطقة والقوات العراقية فى الكويت وفيما يتعلق بتحالف العمل ، يلاحظ ان موقف حزب العمل شهد تصعيدا تجاه هذه القضية ، إذ انه اكد فى البداية مخاوفه من التدخل الاجنبى ، ثم وصم ما قام به امير الكويت من طلب التدخل العسكرى الامريكى ، بانه « عار واهانة » ! ، وانه يجب سحب هذه القوات ، ثم اعطى فى مرحلة اخرى اولوية لانسحاب القوات الاجنبية على انسحاب العراق من الكويت ، لفداحة مخاطر الاول عن الثانى . وبالمقابل ظهرت معارضة داخل حزب العمل للموقف السابق ، وقد اشارت تلك المعارضة إلى ان الحزب طالب المعتدى عليه فى البيان الذى وزعه على القادة العرب ابان القمة العربية بسحب القوات التى قامت بنجدته ، ولم يطالب المعتدى بسحب قواته من الكويت . ويبدو ان المعارضة داخل حزب العمل كانت فى القوة التى جعلت الحزب يغير موقفه فى ٣١ اغسطس حيث طالب بانسحاب القوات الاجنبية فى اطار تسوية شاملة . اما الاخوان المسلمون ، فقد ادانوا التدخل الاجنبى ، وربطوا بينه وبين عهود الاستعمار المنصرمة . على ان لهجة الاخوان فى الادانة خفت حدتها فيما بعد . وبالنسبة لحزب الاحرار ، يلاحظ وجود تناقض فى مواقفه إذ يلاحظ انه فى الوقت الذى لم يشر بيان الامانة العامة للحزب لهذه القضية وفى الوقت الذى رفض فيه سكرتير عام الحزب اعطاء اولوية للتدخل الاجنبى على حساب الغزو العراقى ركز مجلس رئاسة الحزب ورئيس الحزب ، وصحيفة عامة على رفض وادانة هذا التدخل ورفض الحصار الاقتصادى على العراق ، وتكييل الولايات المتحدة مواقفها فى المنطقة بمكيالين ، والاسف لاستعانة دول الخليج بالقوات الاجنبية لحماية المقدسات الاسلامية .

وهكذا يتبين وجود خلاف حول التدخل الاجنبى ، فالوفد لا يرفضه والاحرار لم يحدد موقفا ثابتا بشانه ، اما العمل والاخوان والتجمع فقد ادانوا التدخل بشدة .

على هذا الاساس يمكن رصد ملاحظة اساسية بشان تقييم الاحزاب المصرية لازمة الخليج ، وهى انه لم يحدث اتفاق بينهما على رؤية موحدة بشان الازمه . فحزبا الوفد والوطني الديمقراطي اتخذا موقفا مؤيدا للسياسة الخارجية المصرية الرسمية تجاه الازمة ، على عكس حزب العمل والتجمع والاخوان المسلمين ، وهى قوى سياسية تتمسك باطار ايديولوجي محدد يسارى او اسلامي . وقد ادى موقف بعض هذه القوى ، لبروز خلافات داخلها ، وهو ما اتضح فى حزب التجمع وبشكل اقل فى حزب العمل ، ثم حزب الاحرار الذى بدأ رئيس حزبه يهدد مؤخرا الخارجين عن موقف الحزب باتخاذ اجراءات عقابية ومع ذلك يظل من الصحيح استنتاج ان الاتجاه العام هو نحو مزيد من الادانة للغزو العراقى ، والاصرار على عودة الشرعية ، ومزيد من التفهم لاسباب وجود القوى الاجنبية ، مع رغبة فى مغادرتها المنطقة بعد انتهاء مهامها .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٠

عبد الناصر ليس صدام حسين .. ومصر غير العراق

بقدر ما يتسم تشبيه صدام حسين بجمال عبد الناصر بالفجاجة بقدر ما يصطبغ رفض هذا التشبيه بالانفعال وعدم التريث !

وأول ما يلفت النظر ان التشبيه قد صدر من معسكرات متناقضة .. كل يدعم به مواقفه السياسية ..

التشبيه صدر عن الدوائر الغربية التى ارادت ان توقظ داخل الرأى العام فى بلادها مشاعر الخطر على المصالح التى اصبحت تجربة عبدالناصر رمزا لها .

والتشبيه صدر فى الوقت نفسه عن العراق وبعض القوى المؤيدة لسياسات صدام حسين فى المنطقة العربية انطلاقا من ان ما يفعله الرئيس العراقى انما يضعه فى موقع المناهضة لخصوم الأمة ، وهو نفس ما فعله عبدالناصر !

اما رفض التشبيه فقد صدر فى الغالب عن خصوم تقليديين لعبد الناصر ، ليس دفاعا عن الرجل بالطبع ، وانما حط من قدر صدام حسين الذين يشنون عليه حملتهم ، مما يصمه بالاساس بانه رفض قائم على ظرف سياسى عابر وليس عن اقتناع حقيقى ..

ولعل اكثر ما يلفت النظر فى هذا الجانب ان الناصريين او عديدا من فصائلهم بدلا من ان ينبروا رفضا للتشبيه ، فانهم وان لم يرفضوا فقد سكتوا عنه على الاقل انطلاقا من موقف سياسى ايضا ، وهو النزوع عن التورط فى الحملة على صدام حسين حتى لا يقفوا فى صف واحد مع خصوم الرجل من الأمريكيين والغرب الذين كانوا فى الوقت نفسه خصوم عبدالناصر والاعداء التقليديين لطموحات الأمة العربية .

وعندما تصنع (الدوافع السياسية) ذات الطبيعة الآنية المواقف فلا نملك الا توصيفها بالانفعال وعدم التريث ، فان الاحكام ينبغى ان تتأسس على اعتبارات اكثر معقولية واقناعا .

يقينا فان صدام حسين ليس عبد الناصر ولن يكون وذلك لاسباب تتعلق بالجغرافيا والتاريخ والتكوين السياسى ، وتضل من بين ما تصل له الى المواقف الآنية !

جغرافيا : فان العراق ليست مصر ، فالعراق دولة اطراف ومصر دولة قلب ، وشتان ما بين الإطراف والقلب .. ومجتمعات الأطراف بطبيعتها مجتمعات



المصدر : المصور

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٠

تحوطها المخاطر ، وهى فى العادة بين خيارين ، إما سلطة مركزية ماحقة تحفظ لها وجودها ، وإما تعرض هذا الوجود نفسه لأشد المخاطر .

وتتعدد المخاطر التى يتعرض لها العراق «كدولة اطراف» ، بدءا من القوى المجاورة غير العربية ، ايران او تركيا ، ومرورا بالانقسامات العرقية الحادة ، - اكراد وتركمان واشوريون - الى جوار الاغلبية العربية ، ووصولا الى الانقسامات المذهبية ، شيعة وسنة !

ومثل هذا الموقع فى العادة يملى على السلطة المركزية ان تكون ذات قبضة حديدية لتحفظ لهذا المجتمع تماسكه فى الداخل وامنه مع الخارج .

يختلف الأمر مع دولة مثل مصر ، فهى دولة قلب تقع فى وسط البحر العربى بعيدا عن مخاطر الأطراف وتتسم بقدر كبير من التماسك مما يوفر بالطبيعة للسلطة المركزية الظروف الطبيعية لتادية وظيفتها دونما حاجة كبيرة الى استخدام العنف الذى ينظر اليه فى حالة استخدامه ، باعتباره من الامور المكروهة بل والمستهجنة .

وتنطبق هذه القاعدة ليس فحسب على الظروف العادية بل احيانا على الظروف الاستثنائية عندما يحدث تغيير عنيف فى السلطة ، سواء على شكل ثورى او على نحو انقلابى ، فبينما يحدث هذا فى دولة القلب باقل قدر من الخسائر البشرية الامر الذى جعل رجال ثورة ١٩٥٢ فى مصر يتباهون بانها «ثورة بيضاء» ، مما اضفى على شخصية «عبدالناصر» طابعها الانسانى ، فانه يحدث فى دول الأطراف على اشلاء من الجثث ، وتاريخ تغيير السلطة او الاحتفاظ بها فى العراق منذ عام ١٩٥٨ ، وحتى يومنا هذا ، مفروش بجماجم العراقيين ، الأمر الذى يدفع الكثيرين الى تصوير «صدام» وقد استظل بعلم القرصان المشهورة ، وهى صورة استحى الد خصوم عبدالناصر ان يضعوه فى اطارها !

دولة القلب ايضا قادرة بحكم موقعها ، وعندما يتوافر الظرف التاريخى الملائم ، وهو ظرف تصنعه اعتبارات عديدة وليس اعتبار شخصية الزعيم وحدها .. هذه الدولة تكون قادرة على إفراز ما يمكن توصيفه «بالزعامة الشاملة» ، وهى زعامة قادرة على ان تصل بتاثيرها لسائر انحاء الوطن ، وربما الى جهات لم تكن تخطر على بال ، فى اعماق الصحارى او فى احضان الجبال .

وفى تقديرنا ان ذلك لا يتوافر بنفس الدرجة لدولة الاطراف مهما حاولت بعض زعاماتها اصطناع اساليب التاثير ، وهى اساليب تتراوح بين نفقات طائلة واعمال تامرية واجهزة دعائية .. رغم كل ذلك فإن هذا التاثير فى النهاية لا يبدو الا على شكل «بقع» على جلد الامة ، مما ينعكس كفارق هام اخر بين الزعامة الطبيعية الصادرة من القلب (عبد الناصر) والزعامة المصنوعة القادمة من الأطراف (صدام) .

★ ★ ★

وتنسحب حقائق الجغرافيا على «وقائع التاريخ» ، فبينما تقترن صورة الزعماء الذين عرفهم العراق بالعنف والدموية ، مما يشكل ظاهرة عادية على امتداد تاريخه الطويل ، فان هذا السلوك يرفضه الضمير الوطنى المصرى بكل قوة .

ويبدو هذا الاختلاف فيما يحفظه لنا تاريخ العراق القديم من صور للملوك غلاظ القلوب ، ويقدم الملك الاشورى المعروف «سنحاريب» - الذى كان يعمد الى فقء عيون اسراه - احدى هذه الصور .

اما فى تاريخه الوسيط فلا نظن ان صورة «ابو الحجاج الثقفى» قد عرفها بلد اسلامى كما عرفها العراق ، ناهيك عن «الحركات السرية» ذات الطابع الدموى .

وبالرغم من الاعتزاز العربى بروايات «الف ليلة وليلة» التى جرت اغلب احداثها فى بغداد وما حواليها ، لا يملك المراقب الا ان يلاحظ ان الشخصية الرئيسية بين الرجال فى هذه الروايات ، شخصية الملك شهريار ، كانت ذات مزاج دموى ظاهر ، ويقف الى جانبه من شخصياتها سيافه المشهور المدعو سرور !

مقابل ذلك فان اسوا ما تعيه الذاكرة التاريخية لجموع المصريين لحاكم من هذا النوع صورة «الحاكم بامر الله» احد خلفاء الفاطميين ، واسوا ما تتقول عليه فى هذا الصدد انه منع أكل «الملوخية» الأكلة



المصدر : المصـــور

التاريخ : ٧ ســبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشعبية المعروفة ، او حرم العمل بالنهار وابلحه ليلا .. وهي اقوال لا ترقى الى مرتبة الحقائق التاريخية ، ومع ذلك فان ترديدها وتناقل الاجيال لها انما ينم عن نفور طبيعي من جانب المصريين من استخدام احد حكامهم لاساليب العنف ، الى حد ان يصبح معه رجل من هذا النمط اضحوكة يتداولها المصريون بقدر كبير من السخرية والمرارة !

واذا كانت روايات التاريخ القديم والوسيط يحوطها الغموض احيانا والشكوك احيانا اخرى فان التاريخ الحديث يقدم ابطالا مازال شهودهم على قيد الحياة .

فالى جانب «نورى السعيد» ، بكل ما اشتهرت به فترات حكمه فى العراق من اوقات غير سعيدة ، هناك «عبدالكريم قاسم» الذى سفك دماء غزيرة فى طريق استيلائه على السلطة ، ودماء اغزر فى سبيل احتفاظه بها ، وتقدم محاكمات المهداوى التى كانت عادة ما ترسل من يمثلون امامها الى العالم الآخر تجسيدا لهذه الحقيقة ، كما تقدم عمليات «السحل» التى عرفتها شوارع بغداد طوال سنوات خمس (١٩٥٨ - ١٩٦٣) تجسيدا آخر لهذا اللون من العنف .

ولا يختلف «صدام حسين» كثيرا عن النموذجين السابقين الا فى بعض التفاصيل ، فان مجموع تصرفاته تشى بعنف بالغ وبقدرة على التعامل مع البشر بقلب بارد او بدون قلب على الاطلاق !

بالمقابل لا يحفظ التاريخ المصرى الحديث شخصية على نمط هذه النوعية من الشخصيات ، والحادثة الدموية اليتيمة فى هذا التاريخ ، والمعروفة «بمذبحة القلعة» التى تخلص من خلالها محمد على من مجموعة من امراء المماليك عام ١٨١١ ، لا تزيد على بضع عشرات ، قد جرت فى اطار التخلص من عناصر كانت تمنع الباشا من بناء الدولة الجديدة التى كان فى طريقه لبنائها فى مصر ، كما جرت بين مجموعات تمثل قمة السلطة ، وهى مجموعات لم يكن للمصريين وجود فيها .. ورغم كل تلك المبررات فقد كره المصريون هذه الحادثة حتى ان الشيخ عبدالرحمن الجبرتى [مؤر]خ المصرى المعاصر قال عنها «كانت

بقلم الدكتور:
يونان لبيب رزق

هذه الكائنة من اشنع الحوادث التى لم يتفق مثلها» !

● يؤكد ذلك ان هذه النماذج العراقية غير مقبولة على الاطلاق فى مصر التى لا تستطيع ان تفرز الا نموذج «عبدالناصر» .. الحاكم الذى يعزف عن سفك الدماء ، ولا يقبل هو - او يقبل منه التاريخ المصرى سوى ان يكون كذلك !

ومن حقائق الجغرافيا ووقائع التاريخ نذلف الى البعد الثالث من الابعاد التى تفضى الى الحكم «بفجاجة التشبيه» ، فالتكوين السياسى لزعيم الضباط الأحرار وقائد ثورة يوليو يتناقض تماما مع التكوين السياسى لرجل حزب البعث فى بغداد !

وهناك ملاحظة اولية فى هذا الشان وهى ان المبادىء التى تقوم عليها بعض الاحزاب العربية تنفصم بشكل ظاهر مع ممارسات اعضائها ، الأمر الذى تكشفه تماما تجربة حزب البعث فى العراق .

ابسط مظاهر هذا الانفصام متصلة بما يتضمنه دستور الحزب الذى وضعه من وقت مبكر مؤسسوه من امثال ميشيل عفلق وصلاح البيطار من عملية تكوين اطر الحزب وقياداته والتى كان من المفروض ان تتم بشكل ديموقراطى من خلال عمليات انتخاب حرة ، وهذا ما لم يحدث فى العراق ، ولأسباب كثيرة .

فهناك القمع الذى لقيته كوادر الحزب من انظمة الحكم المعادية ، وهناك العمل السرى الذى لجا اليه اعضاؤه ، وهناك اسلوب العنف الذى عمدت إليه عناصر عديدة من الحزب ، كان صدام حسين من ابرزها .. كل ذلك منع وصول القيادات بالطريق الذى يرسمه دستور الحزب وفتح له طريقا آخر !

لعل السمة البارزة فى هذا الطريق ان «البعث العراقى» قد اصابته حالة من التشرذم ، وبدا ما يمكن تسميته «حرب الاجنحة» حين اخذ كل جناح فى السعى لتصفية الجناح الآخر ، وكثيرا ما كانت هذه التصفيات تتم بشكل دموى .

وتؤكد الروايات المتداولة عن الرئيس صدام حسين انه كان استاذا فى فن «التصفيات الدموية» ، ليس فقط فى اتجاه ارتقاء سلم الزعامة داخل الحزب ، وانما الأهم من ذلك فى اتجاه البقاء على قمة هذا السلم !

وبينما تكون التصفيات الدموية فى الاتجاه الأول ذات طبيعة مؤقتة ، فهى تكون مرهونة بفترة الوصول الى القمة ، اما فى الاتجاه الثانى .. اتجاه الحفاظ على القمة ، فتكون ذات طبيعة دائمة ، وتصبح بالتالى منهجا من مناهج الحكم لعهد الرجل !

المشكلة الأخطر ان صدام حسين قد مارس استاذيته فى هذا الفن بعد ان اصبح رئيسا لدولة ، دون ادراك كاف ، بان ما يجوز فى بعض الانظمة الحزبية لا يجوز فى حكم الدولة ، ولعله من هذا التمييز بين ما يجوز ولا يجوز تاتى الصورة القاتمة لرئيس العراق فى العالم الآن ، صورة السفاح او صورة قاطع الطريق ، وهى صورة كانت موجودة من قبل الا انها ازدادت قتامة بعد عملية غزوه للكويت .

باختصار فان الرئيس العراقى لم يستطع ان يخلع جلده الحزبى ، بالرغم من وجوده على قمة السلطة لما يزيد على عقد من الزمان ، ولم يتحول الى «رجل دولة» ذى تصرفات مسئولة ترقى الى روح العصر واصول العلاقات بين الدول .

اختلف الأمر تماما بالنسبة «لعبد الناصر» ، وبالرغم من ان الرجلين فى فترة التكوين قد انضويا فى «العمل السرى» فإنه يلفت النظر انه فيما دون ذلك فقد سارا على طرفى نقيض .

يثير الدهشة اولا ان التنظيم السرى الذى تزعمه «عبد الناصر» وهو التنظيم العسكرى المعروف باسم «الضباط الاحرار» كانت عملية اختيار قياداته تتم من خلال منهج ديمقراطى ، وكان متوقعا الا يكون كذلك بحكم طابعه العسكرى ، بالمقابل فان التنظيم الحزبى الذى تزعمه صدام حسين ، والذى كان مفروضا ان تتم اختياراته لقياداته من خلال الانتخابات الحرة ، سلك طريقا عكسيا ، فيما سبقت الاشارة اليه .

ويثير الدهشة ثانيا عزوف «عبدالناصر» والضباط الاحرار عن سلوك طريق العنف ، وهو ما سجله الرجل فى «فلسفة الثورة» حين تحدث عن المحاولة اليتيمة لاغتيال «حسين سرى عامر» قائد سلاح الحدود ، وكان معلوما انه رجل القصر والانجليز ، وحين ابدى ارتياحه الشديد لفشل المحاولة التى اشترك فيها ، وكانت المحاولة الأولى والأخيرة .. يثير ذلك الدهشة بحكم ما هو مفروض ان العسكريين يتجهون للعنف وهو صناعتهم ، بينما حدث النقيض من التنظيم الذى قاده «صدام حسين» ، بالرغم من الطبيعة المدنية والطابع السياسى لهذا التنظيم !

الملاحظة الأخيرة عن فترة التكوين انه بينما خاض صدام حسين صراعا مريرا ودمويا لاحتلال مقعد الزعامة فى الحزب وفى الدولة ، فان هذا الصراع لم يعرفه عبدالناصر ، فزعامته لم تلق تحديا ما فى فترة العمل السرى فى تنظيم الضباط الأحرار ، ثم ان التحدى الذى واجهته هذه الزعامة خلال الفترة القصيرة عامى ١٩٥٣ - ١٩٥٤ حين حاول محمد نجيب ان يكون رئيسا اسما وفعلا لم يستمر طويلا وحسم بعد ازمة مارس من العام الأخير ، ودون اراقة نقطة دم واحدة .

وليس من شك ان فترة التكوين تلك قد انعكست فى النهاية على التعامل مع الخصوم ، فاى سياسى ناجح لابد ان يكون له خصوم ، ولكن ادوات عبدالناصر فى التعامل مع هؤلاء كانت مختلفة جدا الاختلاف .

كقاعدة عامة تعامل عبدالناصر مع خصومه من خلال «وضعهم فى الظل» بطريقة أو باخرى ، وكاستثناءات محدودة



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٠

على مدى تاريخه الحافل تعامل مع الخصوم بالعنف ، ولا يكاد يذكر ... الرجل فى هذا الصدد الا محاكمات جماعة الاخوان المسلمين التى جرت فى اعقاب حادثة المنشية عام ١٩٥٤ ، والتى صدر الحكم فيها بالاعدام على عدد من زعامات الجماعة لا يتجاوز عددهم اصابع اليدين .

ويلاحظ انه عندما كان يلجا عبدالناصر الى العنف فقد كان يلجا اليه فى اضيق نطاق ، كما كان يلجا اليه ردا على العنف بعنف ، واخيرا فقد كان يلجا اليه اعتقادا منه انه يحمى من خلال ذلك الثورة التى قادها قبل ان يحمى امنه «الشخصى» .

والفارق بين «الشخصى» و«العام» يصنع اختلافا آخر بين الرجلين ، ربما كان اهم الاختلافات التى تفسر كثيرا من جوانب الموقف الحالى .

«فالعام» هو الذى دفع عبدالناصر فى سبتمبر عام ١٩٦١ الى رفض استخدام القوة ضد رجال الحركة الانفصالية فى سوريا ، بالرغم من كل ما كان يمثله النزوع عن هذا الاستخدام من آلام شخصية للرجل فقد احتكم فى هذا الموقف الى مبدا «عدم سفك دم عربية بيد عربية» ، و«الشخصى» هو الذى قاد صدام حسين الى غزو الكويت بكل ما ترتب على هذا الغزو من خرق لهذا المبدا ، وبكل ما يترتب على استمرار التمسك بالارض المغزوة من احتمالات هذا الخرق .

والفارق بين الوجود المصرى فى اليمن فى الستينات وبين الاحتلال العراقى للكويت فى مطلع التسعينات ، هو الفارق بين التضحية من اجل المبدا ، بحكم ما كانت تدفعه مصر لاخراج اليمن من ظلمات العصور الوسطى وتحرير الجنوب من بقايا الاحتلال البريطانى ، وبين منطق «الغنيمة» الذى يحكم التصرفات العراقية فى الكويت ، وهو مرة اخرى فارق بين العام والخاص .

واذا كان اختيار الاصدقاء يمثل معيارا اساسيا لاتجاهات الحاكم فان انتقاء الخصوم وميادين المعارك يقدم المعيار لتوجهاته ، ويقينا فقد كانت توجهات عبدالناصر صحيحة فى هذا الصدد على ضوء معطيات عصره، خاصم القوى الاستعمارية وحاربها فى مصر وطاردها فى كل انحاء الوطن وكان اختيارا صحيحا ، واجه اسرائيل بكل قوته وكان واضحا انه يحمى من خلال هذه المواجهة التى كلفته الكثير ، الامن المصرى والامن القومى العربى ، رفض طوال الوقت ان يرفع سلاحه فى وجه عربى وكان مدركا من خلال هذا الموقف ان مهمة الزعامة هى حماية امن العرب وليس تهديدهم ، وهو ما لم يدركه الزعيم العراقى .

والاختيارات الصحيحة هى التى تصنع فى النهاية الزعامة التاريخية وتخلق فى الوقت نفسه جو التاييد العام ، بينما تؤدى الاختيارات الخاطئة الى النقيض ، ولعل وقوف العالم كله «وراء» عبدالناصر فى حرب السويس ١٩٥٦ ، ووقوف العالم كله (ضد) صدام حسين فى استيلائه على الكويت يقدم الدليل على ذلك .

يبقى التفريق بين العمل الحربى والمغامرة العسكرية ، فالاول يتم فى اطار استراتيجية عامة لا خلاف على ابجدياتها ، اما الثانية فتحدث سعيا لتحقيق مصالح قريبة او مجد شخصى رغم تناقضها مع الحقائق الاستراتيجية .

ولاشك ان فهم عبدالناصر لابجديات الاستراتيجية ، وقد كان استاذا لها ، قد دفعه الى التصرف فى اطارها بشكل صارم ، الامر الذى صنع زعامته التاريخية ، وهو ما افتقده صدام حسين الذى خرج عن نطاق هذه الابجديات ووجه مدافعه الى الاتجاه الخطا ، مما سيضعه بدوره فى التاريخ العربى ، ولكن فى الاتجاه الذى اختاره /

رؤية قانونية

هل تضيع الكويت كفلسطين؟



د . نبيل أحمد حلمى

استاذ القانون الدولى العام ووكيل كلية الحقوق جامعة الزقازيق

لم يكتف الغزو العراقى بالتهام دولة الكويت وباحتلالها احتلالا عسكريا فحسب بل إنه أعلن ضمها إليه لتصبح دولة واحدة تحت اسم الجمهورية العراقية ، وبعد أن تحركت دول المجتمع الدولى ودول العالم العربي لمواجهة هذا العدوان الذى يخالف كافة التشريعات والقوانين الدولية ، فإننا لم نجد إلا كل صلف وعناد من القيادة العراقية ضد الرأى العام العالمى وضد الشرعية الدولية .

وقد أسرع الزعماء والقادة والحكام العرب لتلبية دعوة مصر لحضور مؤتمر للقمة لبحث العدوان العراقى على الكويت وجاءوا على عجل . واجتمعوا فى جلسة مغلقة لمدة أكثر من خمس ساعات . واستغرق البعض منهم فى مناقشات عن الامبريالية وعن اليسار واليمين وتصفية الحسابات وتاريخ الخلافات والعلاقات العربية المتدهورة وعدم توازن الاقتصاد والموارد بين الدول العربية .

بمعنى آخر كان النقاش الذى استغرق معظم الوقت هو عن تاريخ الخلافات العربية دون أن يعطى الوقت الكافى لوضع الحلول العلمية لحل المشكلة الحالية وهى مشكلة احتلال إحدى الدول العربية وغزوها وإعلان ضمها إلى دولة أخرى .

إن مبدأ ضم الأراضى نتيجة لغزو عسكرى هو مبدأ قانونى انتهى واندثر ولم يعد له وجود . بل إن أسلوب الحرب هو أسلوب غير مشروع فى علاقات الدول فيما بينها إلا فى حالة الدفاع الشرعى وفقا لشروطه المعروفة والمنصوص عليها فى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . كما أن مبدأ الضم بناء على غزو عسكرى هو مبدأ فى منتهى الخطورة فى المنطقة العربية لأنه بذلك يسمح لأية دولة بالاعتداء وبغزو أية دولة أخرى مجاورة أو غير مجاورة ثم يعلن الوحدة معها ولا يصبح لها وجود .

ونجد أيضا أن الدول العربية - لأسباب أكثرها شخصية - قد انقسمت على نفسها فى مواجهة جريمة دولية لا مجال للاجتهاد فيها حتى إن بعض الدول تحفظت ، بل أكثر من ذلك نجد أن تونس لم تحضر هذه القمة بالرغم من أن مساحتها تقارب مساحة الكويت ويمكن أن يحدث لها ما حدث للكويت ، ومن ثم لن تجد من يدافع عنها . هذا علاوة على أنه قد بدأت بعض المظاهرات - المنظمة أو العفوية - تنطلق فى بعض الدول العربية ذات الأنظمة اليسارية ليس لإدانة العدوان والغزو ضد الكويت بل لتدين تحرك الدول الغربية بقواتها العسكرية لمواجهة الجريمة الدولية ضد المجتمع الدولى أى أن هذه المظاهرات قد تركت الجريمة وأمسكت بنتائجها واعترضت عليها .

ومن الدول التى تركت الجريمة الدولية وهى أصل وسبب المشكلة ، المملكة الأردنية الهاشمية ورئيس دولة فلسطين ، وهم فى تصورى - من خلال نظرة موضوعية - آخر من يمكن أن يتردد فى إدانة العدوان والغزو العسكرى لأن هذا هو سندهم القانونى الأساسى فى مواجهة اسرائيل واحتلالها للأراضى العربية وآمالها فى التوسعات على حساب الأراضى العربية المجاورة .

وفى تصورى أن الرئيس العراقى مهما استخدم تهديده لاسرائيل لاكتساب شعبية عربية تقوم من ناحية بتأييده فى هجومه -

الشفوى - على إسرائيل ومن ناحية أخرى تدير الأنظار عن جريمته الدولية فإن التاريخ وحكمه فى النهاية موضوعى وقاسى وليتخذ مما حدث للرئيس اللعراقى الأسبق عبد الكريم قاسم عبرة وعظة ، ولكى نحيط بأبعاد المشكلة العراقية الكويتية من الناحية القانونية والسياسية لابد أن نعرف أيضا الجذور التاريخية لهذه المشكلة وموقف المجتمع الدولى والدول العربية منها ، وبعد ذلك سنجد أن التاريخ يعيد نفسه وأن أى خلاف لابد من حسمه نهائيا من جذوره ولا نكتفى بالمعالجة المؤقتة المسكنة لأنه قد ينفجر مرة أخرى بصورة أقوى وأكثر إيلاما .

فالجذور القانونية التاريخية للعدوان العراقى على الكويت تبدأ من عام ١٨٩٩ عندما كانت الكويت تخضع لنفوذ الامبراطورية العثمانية . وقد وقعت فى ٢٣ يناير ١٨٩٩ اتفاقا مع بريطانيا بشأن وضع الكويت تحت الحماية البريطانية ، وفى ١٩ يونيو ١٩٦١ تم الاتفاق بين المندوب السامى البريطانى وحاكم الكويت على إعلان استقلالها وإلغاء اتفاقية الحماية واستمرار العلاقات الودية الكويتية البريطانية والتشاور المستمر بين البلدين . وقد تعهدت الحكومة البريطانية بمساعدة الكويت فى أى وقت تحتاج فيه إلى هذه المساعدة .

وفى اليوم التالى لإعلان الاستقلال تقدمت الكويت بطلب للانضمام لجامعة الدول العربية .

وفى ٢٥ يونيو ١٩٦١ اعلنت العراق معارضتها للاتفاق الكويتى البريطانى ولانضمام الكويت كدولة مستقلة لجامعة الدول العربية على أساس أنها جزء من العراق . وقد صاحب الإعلان العراقى تهديد عسكرى وتحرك قوات عراقية لحدود الكويت .

وفى ٣ يونيو ١٩٦١ طلبت الكويت مساعدة السعودية التى استجابت وارسلت لها قوة عسكرية لمساعدتها وللدفاع عن أراضيها ، وفى نفس الوقت طلبت الكويت مساعدة بريطانيا استنادا على اتفاق اعلان الاستقلال وقد وافقت بريطانيا على ذلك .

ومن ناحية أخرى طلبت الكويت تدخل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية . وقد عقدت جلسة طارئة لمجلس الأمن لبحث التهديدات العراقية وتهديدها للأمن والسلم الدوليين . ومن ناحية أخرى طلب العراق عقد مجلس الأمن لبحث تهديد بريطانيا للحدود العراقية وخطر ذلك على السلم والأمن الدوليين ، واستمرت الاجتماعات من الأول إلى السابع من يوليو ١٩٦١ ، ولكن فشل مجلس الأمن فى الوصول إلى موقف حاسم ينهى هذا النزاع . أما بالنسبة لجامعة الدول العربية فقد تبنت المملكة السعودية وجهة النظر الكويتية وعقد مجلس الجامعة فى ٥ يوليو ١٩٦١ لبحث عضوية الكويت . وقد واجهت الجامعة العربية صعوبات بالغة فى الوصول إلى قرار فى هذا الشأن ، وقد توصل مجلس الجامعة فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ إلى القرار رقم ١٧٧٧ / ٣٥ الذى نص على أن مجلس الجامعة قد وافق على مايلى :

أولا : أ - تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضيها فى أقرب فرصة ممكنة .

ب - تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة فى ضم الكويت إلى العراق .

ج - تأييد كل رغبة تبديها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع غيرها من دول الجامعة العربية طبقا لميثاق الجامعة .

ثانيا : أ - الترحيب بدولة الكويت عضوا فى جامعة الدول العربية .

ب - مساعدة دولة الكويت على الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة .

ثالثا : تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها ، ويعهد المجلس إلى الأمين العام باتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ .

ونجد أن هذا القرار قد وافق عليه كل أعضاء مجلس الجامعة ماعدا العراق التى انسحبت من اجتماع المجلس وأعلنت ان قراراته باطلة وملغاة لإنها مخالفة لمواد الميثاق التى تنص على وجوب اجماع الآراء على ذلك . ولكن الرد على هذا كان مستندا على تفسير للمادة الأولى من ميثاق الجامعة بأن الاجماع المطلوب لقبول عضو جديد هو اجماع الدول الحاضرة فى الجلسة عند التصويت .

ويمقتضى هذا القرار انشأت جامعة الدول العربية قوات الأمن العربية بمقتضى اتفاق بين الجامعة والكويت فى ١٢ أغسطس ١٩٦١ استنادا على الفقرة الثالثة من قرار المجلس . وكذلك على حق المجلس فى انشاء ما يراه من لجان وهيئات وفقا للمادة الرابعة من الميثاق او المادة ١٨ من النظام الداخلى للمجلس فى ذلك الوقت . وكذلك استنادا على حق مجلس الجامعة فى المادة السادسة من الميثاق فى ان يتخذ ما يراه من تدابير ضرورية للتصدى لأى عدوان أو تهديد ضد أحدى الدول الأعضاء . وان هذه التدابير يكون منها انشاء قوات عسكرية لتنفيذ مهام محددة فى مواجهة اى عدوان تتعرض له دولة عضو فى الجامعة . هذا علاوة على أن الكويت قد انضمت فى ١٣ أغسطس ١٩٦١ إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، وكذلك وافقت على تواجد هذه القوات العربية على أرضها . وقد وصل أول فوج لهذه القوات فى ١٠ سبتمبر ١٩٦١ وانسحب آخر فوج فى ٢٠ فبراير ١٩٦٣ . وبدخول القوات العربية بدا انسحاب القوات البريطانية من الكويت . وفى نفس الوقت انسحاب القوات العراقية من على الحدود . وجدير بالذكر أن كلا من ليبيا والمملكة اليمنية ولبنان قد تحفظوا على الاشتراك فى هذه القوات ، أما تونس فقد وافقت على الاشتراك فى هذه القوات إلا انها لم ترسل أيا منها .



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٠

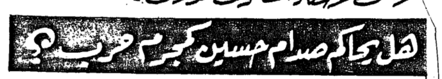
ومع كل الصعوبات التى واجهت التوصل للقرار أو انشاء القوات وارسالها فإنها قد حققت فى النهاية السلم والأمن الدوليين فى هذه المنطقة فى ذلك الوقت .

كان هذا اثناء حكم الرئيس العراقى عبد الكريم قاسم ، ولكن بعد سقوط حكمه اعترفت الحكومة العراقية الجديدة بدولة الكويت كدولة مستقلة ، وبذلك انهت وحسمت الخلاف والادعاءات القانونية السابقة لضم الكويت إلى العراق ، إلى ان جاءت الحركة الانتحارية الجديدة للرئيس صدام حسين لغزو الكويت واحتلالها وضمها الى العراق .

● ● ●

وإذا كانت مصر قد تدخلت بقدر ما تستطيع لحل المشكلة العربية منذ بدايتها سواء عن طريق الوساطة بين الاطراف المعنية التى قام بها رئيس الجمهورية بنفسه أو عن طريق دعوة مؤتمر القمة الأخير فى القاهرة ، فإن ذلك لم يأت لمناصرة طرف على آخر او لاكتساب أى مطامع شخصية أو دولية لأن مصر كانت على علاقة أكثر من طيبة مع الحكومة العراقية ودولة الكويت . ولذلك فان ما قامت به مصر وما زالت تحاول القيام به هو التمسك بالأسلوب الحضارى فى تسوية المنازعات الدولية ومحاولة محاصرة ابعاده ونتائجه المتوقعة من خلال قراءة سريعة للتاريخ ودراسة موضوعية لما يحدث فى منطقة الخليج وحرصا على سلامة كل الدول فى المنطقة بما فيها العراق . ولكن هذا لن يتحقق الا بموقف عربى موضوعى يتناول المشكلة من أساسها ويدين المعتدى وإلا فستضيع الكويت كما ضاعت فلسطين لنفس السبب . □

رأى لأستاذ القانون الدولى :



كتبت ايناس عبد العليم :

امام ماقام به صدام حسين من جرائم تتنافى مع الانسانية والاخلاق والمبادىء والقيم التى تعارف عليها المجتمع الدولى ـ نادى الكثيرون وفى مقدمتهم مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا بضرورة محاكمة صدام حسين على اساس انه مجرم حرب نهب وسرق واغتصب الشعب الكويتى واحتجز الاطفال والنساء والشيوخ وشرد مئات الالاف وجعل الكثيرين منهم يلقون حتفهم بل ان صدام حسين استخدم الرعايا الاجانب كدروع عسكرية وهو فعل ينم عن لا انسانية وعن تجرد من الرحمة والادمية

ومما زاد جرائم صدام حسين فظاعة قيامه بتوطين العراقيين بالكويت وحرقه للسجلات المدنية الكويتية وهو مايعرف قانونا بجريمة المساس بالتركيب السكانى للاقليم

.. والسؤال الذى يفرض نفسه الان هو من هو مجرم الحرب ؟ وماهى عقوبته ؟ وماهى الجهة التى تحاكمه.

يجيب عن هذا التساؤل الدكتور صلاح عامر استاذ القانون الدولى بحقوق القاهرة بقوله : ان قانون الحرب يعود تاريخه الى القرن الثامن عشر والتاسع عشر وكانت عبارة عن قواعد دولية عرفيه قننت خلال مؤتمر « لاهاى » عام ١٨٩٩ ثم عام ١٩٠٧ وقد ضم اليها بعض الاتفاقيات الدولية التي ابرمت تحت مظلة الصليب الاحمر الدولى والخاصة بحماية الانسانية من الحرب . ويجرى التمييز فى اطار هذا القانون بين نوعين من القواعد ـ قواعد لاهاى وهى الخاصة بسير العمليات العسكرية ثم قواعد جنيف الخاصة بضحايا الحرب وتتمثل فى مجموعة اتفاقيات جنيف الاربع لعام ١٩٤٩

جرائم الحرب

وفيما يخص جرائم الحرب فهناك قاعده تشير الى ان مخالفات قواعد هذا القانون اذا بلغت حدا معينا من الجسامة تعتبر بمثابه جريمة من جرائم الحرب كالابادة الكاملة للمدنيين او اخذهم رهائن او اخراق مناطق مدنية بها سكان وايضا المساس بالتركيب السكانى لاقليم من الاقاليم الخاضعه للاحتلال وقتل الاسرى بعد استسلامهم كل هذه العمليات تعد جرائم حرب وينص القانون على ان الذى يقوم بالمحاكمة فى جرائم الحرب ويضع العقوبة عليها هى الدولة التى يتبعها المخالف ولكن بعد الحرب العالمية الثانية قام الحلفاء بسابقه غير مالوفه فى القانون الدولى وذلك باصدار اعلان فى لندن الذى تضمن وجوب محاكمة مجرمى الحرب امام محاكم دولية تشكل خصيصا لمحاكمة مجرمى الحرب من الدول المهزومة ومن اشهر هذه المحاكم محاكم « نوزنبرج » « وطوكيو » والتى تم محاكمه الالمان الموالين لهتلر بها وصدر ضدهم احكام عدة منها الاعدام، والاشغال الشاقة والسجن مدى الحياة وفى حاله صدام حسين فان غزوه للكويت مخالف بذلك مبادىء ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة الا ان المعروف ان مسئولية هذه المخالفات تقع على دولة العراق وليس على رئيسها

الا ان اعتبار صدام حسين كمجرم حرب ، فهذا امر لايمكن حسمه فى الوقت الحاضر من الناحية القانونية ولكن بعد ان ينتهى النزاع ، اذا ثبت ان بعض الضباط والجنود العراقيين قد ارتكبوا جريمة من جرائم الحرب فيمكن المطالبه بمحاكمتهم امام محاكم عسكرية عراقية مختصة لانه لاتوجد فى المجتمع الدولى محكمة دولية تحاكم الافراد واذا ثبت ان هذه الجرائم ارتكبت بناء على اوامر من صدام حسين فان ذلك يجعله فى نظر قانون الحرب مجرم حرب والجدير بالذكر ان لجنة القانون الدولى بالامم المتحدة بصدد وضع مشروع اتفاقية دولية خاصة بالمسئوليه الدولية تعتبر العدوان الذى يقع على دولة ضد دولة اخرى جريمة دولية مع ملاحظة ان الجريمة هنا تنسب الى الدولة ولا تنسب الى شخص رئيس الدولة او أحد لمسئولين

ويشير الدكتور سيد عانم استاذ السياسه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية : انه لا توجد اركان محدده لجريمة الحرب الا ماتفق عليه الناس ، فاذا اتفقت

الدول الكبرى على ان صدام مجرم حرب فهو مجرم حرب ، وخاصة ان الركن الأساسى لجريمة الحرب · هو الاضرار بالمدنيين ولكن الاضرار بالعسكريين لا تعد جريمه حرب. وقد ابرا صدام ذمته طبقا للاجراءات القانونية شكلا مما ارتكب في حق المدنيين بالكويت من سلب ونهب واغتصاب بأن عاقب فاعليها وهنا يحق للمتضرر فقط المطالبه بالتعويض ·

وهنا الخطورة ليست على صدام وانما اذا طبقت جريمة الحرب فسوف تطبق على الشعب العراقى لان المسئولية تمتد الى المواطن مثلما امتدت الى الالمان فى جرائمهم ضد اليهود فصدور حكم جريمة الحرب ليس معناه تنفيذ عقوبه وانما المقصود ترتيب مسئوليه على العراق وشعب العراق ·



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٠

عـــودة

المسألـــة الشرقيـــة

د . على الدين هلال

يخطىء من يعتقد ان الازمة الراهنة سوف تنتهى بسهولة ، وعلى عاداتنا العربية باعادة الاوضاع القديمة على ماكانت عليه . فمثل هذه الممارسات ـ بغض النظر عن صحتها وسلامتها ـ ممكنة فى داخل البيت العربى ، اما وان اعضاء البيت تنازعوا وتناصروا وناوروا ، جاهلين بذلك ان عجزهم سوف يؤدى الى التدخل الخارجى ، وان التدخل الخارجى له نظرته المختلفة فان علينا جميعا ان نتحمل النتائج .

والمطلوب اليوم من وجهة النظر الدولية ليس فقط ازالة المظاهر المباشرة التى سببت الازمة وهى الغزو العراقى للكويت وعودة السلطة الشرعية ، ولكن ايضا الحيلولة دون حدوث ذلك مستقبلا واقامة الترتيبات الامنية التى تضمن ذلك . المطلوب ان يصبح الشرق الاوسط ـ والمنطقة العربية بداخله ـ جزءا منسجما فى الاطار الدولى الجديد وفى التفاهمات الدولية المتطورة ودون ان يمثل عنصر ازعاج او قلاقل للقوى الكبرى ولايمكن ان نفهم هذا الاجماع العالمى دون ادخال هذا العنصر فى الحسبان .

وبهذا المعنى فان مانتحدث عنه ليس بالامر الجديد او الوافد بل يعود فى جذوره الى سنوات طويلة مضت . ففى السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر كانت مشكلة اوربا هى رجلها المريض المتمثل فى الدولة العثمانية وممتلكاتها الاوربية وكيفية اخراج هذه الاجزاء من الاطار العثمانى لكى تندرج فى الاطار الاوربى وبعد ذلك قامت تركيا ـ قلب الدولة العثمانية ـ بالخروج نفسها والاتشاح بالرداء الاوربى .

وبعدها بسنوات دار فى الفكر السياسى والممارسة جدل وصراع كبيرين حول كيفية الدفاع عن الشرق الاوسط وهل يتم ذلك بواسطة الاطراف المحلية ام يتم ذلك بمشاركة خارجية ومازلنا نتذكر مشروع قيادة الشرق الاوسط والقيادة الرباعية ، وحلف بغداد ، ومشروع الحلف الاسلامى ، والحديث عن الفراغ فى الشرق الاوسط ، ومفهوم الاجماع الاستراتيجى وكل هذه افكار ومشروعات تعلقت بكيفية ضمان امن المنطقة . فى مواجهتها كنا نطرح مفهوم الضمان الجماعى العربى ، والدفاع العربى المشترك ، ومواثيق الدفاع الثنائية او المشتركة .

ان من اخطر نتائج الازمة الراهنة هو ان الاطراف الاقليمية عجزت عن حسم الامر فيما بينها ، وانه نتيجة للاختلافات لم يظهر اجماع عربى حاسم ضد الغزو العراقى للكويت وترتب على ذلك عدم القيام بتدابير او اجراءات عملية لوقف ذلك واتاح ذلك الفرصة للقوى الكبرى لاعادة تكريس وجودها فى المنطقة .

ولو يقرأ الناس التاريخ لعلموا ان لكل قوة حدودا ، وان للقوة الاقليمية خطوطا حمراء لايمكن ان تتجاوزها ، ان النفط هو مسالة حياة او موت للقوى الكبرى وانها لن تتساهل بخصوص اى موقف يعرض استمرار تدفقه للاهتزاز او التقلبات المفاجئة واذا كان ذلك صحيحا من قبل فى عصر الحرب الباردة فانه اكثر صحة اليوم فى سياق النظام الدولى الجديد .

ان اخطر مافى هذه الازمة ان العرب فشلوا فيما بينهم فى وقف التدهور بسرعة وفى الوقت المناسب ، وكأن لسان حالهم يقول : نحن لانستطيع تدبير امورنا دون تدخل خارجى .

وما أشبه الليلة بالبارحة !!



المصدر : الأهرام المسـاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٠

التاريخ .. ليس مؤامرة!



بقلم:
د. على الدين هلال

هناك نظرية بدأت تروج فى الاوساط العربية تقول بان الشهور الماضية كانت اقرب الى الشهور التى سبقت حرب يونيو ١٩٦٧ وانه كما ابتلع جمال عبد الناصر الطعم هكذا فعل صدام حسين وان العراق استدرج الى فخ نصبته له الولايات المتحدة والقوى الغربية بقصد تحطيم القدرة العسكرية العراقية .

ومشكلة هذه النظرية ان التاريخ يبدو كمؤامرة أو كقدر محتوم لايملك البشر ازاءه حرية او قرارات وهى تعفى اى حاكم أو مسؤول من النتائج المترتبة على القرارات التى يأخذها واصحاب هذا الرأى أو بعضهم يقولون ايضا ان الحرب العراقية الايرانية كانت هدف امريكا وان الامريكيين زينوا للرئيس صدام حسين فكرة التدخل العسكرى ضد ايران فى ظروف عدم استقرارها السياسى وعدم انتظام امورها .

وبالطبع هناك مؤامرة فى التاريخ ولكن التاريخ ليس مؤامرة ولا نستطيع قبول مثل هذا الرأى على اطلاقه لانه يعنى فى واقع الامر اسقاط المسؤولية بدعوى انهم انساقوا فى ظروف ليست من صنعهم والحقيقة ليست كذلك ، وهذا الرأى يخلط ايضا بين المؤامرة وواقع أن هناك مصالح متعارضة ومتناقضة بين الدول وأن كل دولة تسعى الى تعظيم مصالحها وانها تستثمر اى موقف اقليمى أو دولى لتحقيق ذلك .

وبالطبع ايضا .. فان الامريكيين والغربيين عموما لم يأتوا الى الخليج دفاعا عن الشرعية الدستورية فى الكويت فقط ولادفاعا عن قواعد القانون الدولى فقط لكنهم أتوا دفاعا عن مصالحهم وستحل الازمة ايضا بما يتسق مع ذلك .

فالهدف الاول هو النفط الذى تزداد اهميته الاستراتيجية مع نهاية القرن العشرين وحسب تقدير وكالة الطاقة الدولية فان اعتماد العالم على نفط الخليج سيزداد من ١٥ فى المئة عام ١٩٨٩ الى ٣٥ فى المئة عام ٢٠٠٠ وذلك بسبب ضخامة الاحتياطى الموجود فى المنطقة وخروج المناطق الهامشية من انتاجه فى السنوات المقبلة كما تتوقع أن تسيطر ايران والعراق والسعودية على ٥٠ فى المائة من سوق النفط فى منتصف التسعينات .

واذا اضفنا ان تجديد شباب اقتصاد الاتحاد السوفيتى وشرق اوروبا يعنى مزيدا من استهلاك النفط فان الاتحاد السوفيتى الذى يعتبر اكبر منتج ومصدر للنفط فى العالم سيتجه تصديره الى الانخفاض مع زيادة استهلاكه الداخلى ويترتب على ذلك ان النفط ستزداد اهميته الاستراتيجية فى حقبة التسعينات وازاء ذلك لم يكن ممكنا ان تقف الولايات المتحدة من دون حركة ازاء مايحدث فى الخليج .

الهدف الثانى يتعلق بحدود دور الدول الاقليمية الكبيرة ومدى حرية هذه الدول فى التصرف فى اقليمها بعيدا عن توجهات النظام الدولى والقوة الغالبة فيه بعبارة اخرى أن الدول الاقليمية ذات النفوذ والتى تستطيع ان تعيد ترتيب الأوضاع فى اقاليمها عليها ان تفعل ذلك فى اتساق مع اولويات النظام الدولى .

ورأت امريكا فى السلوك العراقى خروجا عن هذه القواعد واستطاعت ان تحقق الاجماع فى مجلس الامن اكثرمن مرة حول ذلك .

والهدف الثالث للولايات المتحدة هو اثبات ان النظام الدولى الجديد الذى يتشكل الان والذى تلعب فى عملية تشكيلة دورا اساسيا قادر على مواجهة الازمات الاقليمية سياسيا من خلال الامم المتحدة وعسكريا من خلال التدخل المباشر من دون تعريض النظام الدولى للخطر ومن دون توتر للعلاقات بين القوى الكبرى .

هذه الازمة مناسبة مهمة لتثبت الولايات المتحدة لحلفائها انها القوى الاكبر فى اطار المعسكر الغربى وانها القادرة على الحسم فى اوقات الخطر وان الحديث على تعدد القوى فى النظام الدولى لاينسحب عن القضايا الامنية والاستراتيجية



تساؤلات قومية

د . السيد عليوة

الدول الصغرى هل تبقى على قيد الحياة ؟

على الرغم من الاسهامات الملحوظة التي قدمتها الكويت في النهضة العربية والمعاصرة في المجالات الاقتصادية والثقافية والتعليمية والتنموية ، فقد جاء الغزو العراقي المفاجيء لها محاولا شطبها من الخريطة السياسية فهل ذلك ممكن بالنسبة للكويت او لغيرها من الدول الصغيرة ؟



بداية نوضح انه ليس هناك تعريف دقيق عمن هى الدولة الصغيرة ، ولكن يكفى ان تزيد على المائة دولة من اعضاء الاسرة الدولية البالغ عددها قرابة مائة وخمس وستين دولة لذلك عرفها البعض بانها تلك الدول التى لايزيد نصيبها من اجمالى الناتج العالمى على ١٪ المهم انه فى ظل التوجه الكاسح نحو التكتل والكيانات العملاقة هل يمكن للكيانات السياسية الصغيرة ان تعيش فى بحر السياسة الدولية الجديدة ؟

جدير بالذكر ان كون الدولة صغيرة لايعنى انها متخلفة او عديمة القيمة او قليلة الاهمية فعلى خريطة المعمورة توجد لكسمبرج والكويت والصومال والاولى دولة متقدمة والثانية ذات دور اقتصادى دولى معروف والثالثة تحظى باهمية استراتيجية ملحوظة .

قد تكون الدولة صغيرة بالمفهوم الاقتصادى كما سبق القول او المفهوم السكانى او بالمساحة الاقتصادية ومع ذلك فالمعيار الرئيسى هنا هو حجم الدور الذى تلعبه على المسرح الدولى .

ولكن هذا لايعنى عدم الحاجة الى الدول الصغيرة او المطالبة بمحوها من فوق الخريطة السياسية فالدولة الصغيرة تستطيع ان تلعب دورا مؤثرا فى الشئون الدولية ولو عن طريق المنع مثل منع تدفق سلعة استراتيجية هامة (قيام اليمن باغلاق الملاحة البترولية فى باب المندب بالبحر الاحمر) وتلعب دور المنطقة العازلة او التحكم فى مرفق من المرافق الدولية (دولة بنما القناة) او القيام بدور الطرف الثالث فى تنفيذ سياسات الدول الكبرى مثل كوبا بالنسبة للاتحاد السوفيتى .

الى جانب ذلك قد تؤدى الدولة الصغرى وظيفة اقليمية (مثل البحرين فى منطقة الخليج) ذات طابع مالى او سياحى او وظيفة دينية (مثل دولة الفاتيكان) او ذات طابع ثقافى (مثل لبنان التى كانت جبالها ملجأ للجماعات والطوائف الدينية المضطهدة) .

بل ان الدولة الصغيرة احيانا قد تعبر عن ضرورات جغرافية (دول الجزر مثل سيريلانكا او مالطة او قبرص) او تاريخية (مثل مدغشقر) او حضارية استراتيجية (سويسرا المحايدة) .

بل لانبالغ اذا قلنا ان استمرار وجود الدول الصغرى مسألة حتمية لانها تلبى احتياجات انسانية ونفسية واجتماعية لامفر منها : فحاجة الفرد الى الانتماء المحلى (الانتماء العائلى او العشائرى او القبلى او الطائفى او اللغوى او الثقافى) كذلك تلبى قيام الدول الصغرى حاجات الجماعات العرقية او الثقافات القومية الضئيلة للتعبير عن ذاتها وحمايتها من الانقراض او المسخ تحت ضغوط الكيانات السياسية الضخمة وتحت وطأة القوميات العملاقة .

وابعد من ذلك كله فلسنا على يقين كامل بان المواطن فى دولة كبرى عظيمة المساحة والسكان والقوة اسعد حالا واطيب مآلا من الانسان فى دولة صغيرة (قارن حالة المواطن فى تايوان بحالة المواطن فى الصين الشعبية الام او المواطن الذى يتحدث الالمانية فى سويسرا بنظيره فى المانيا النازية) .

قصارى القول ان السياسة الدولية تزخر بالكيانات المتفاوتة الحجم شأنها فى ذلك شأن المحيط الزاخر بالحيتان والقروش المتوحشة جنبا الى جنب مع الاسماك الجميلة الملونة والكائنات الدقيقة الرشيقة ولكل وظيفة وفائدة .

لكل هذا فان استمرار الكيانات السياسية الصغرى ضرورة انسانية وحضارية .



المصدر : الحيـاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٠

الغزو العراقي وأثره على العلاقات العربية

محمود رياض *

■ لم يشهد التاريخ العربي الحديث انقساماً جماهيرياً كما هو حادث الآن. فقد كانت الجماهير العربية تساند بعضها البعض منذ نهاية الحرب العالمية الأولى للتخلص من القوى الاستعمارية التي جزأت الامة العربية واحتلت اراضيها، وانتهت احداها - بريطانيا - الى العمل على اقامة اسرائيل في الاراضي العربية. وكانت العواصم العربية تشهد التظاهرات في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) من كل سنة، تنديداً بوعد بلفور الذي مهد لقيام اسرائيل.

ومنذ نشوء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ انصب نشاطها السياسي الرئيسي على مساندة الشعب الفلسطيني لتحقيق امانيه في تحقيق استقلاله.

وعندما تعرضت مصر للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وقفت الامة العربية من اقصى المغرب الى اقصى المشرق الى جانب مصر. وهدد الشعب العربي مصالح الدول المعتدية بالرغم من وجود قوات استعمارية في معظم الدول العربية، وكان ابرز تهديد للمصالح البريطانية تدمير خط انابيب البترول الذي ينقل البترول العراقي الى بريطانيا.

وندد مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ في بيروت وحضره جميع الرؤساء في ذلك الحين، بالعدوان، وتعهد معظم الرؤساء بتقديم كل معونة ممكنة لمصر. واشترك في التنديد بالعدوان الوفد العراقي الذي لم يستطع مقاومة التيار العربي ضد الدول المعتدية.

وعلى اثر هزيمة ١٩٦٧ اعلن جمال عبدالناصر في خطاب استقالته عن مسؤوليته الكاملة عن الهزيمة. ومع ذلك عندما وصل عبدالناصر الى الخرطوم في آب (اغسطس) ١٩٦٧ لحضور القمة العربية استقبلته الجماهير السودانية استقبال القادة الفاتحين. وهي سابقة لم تحدث في تاريخ العالم. وفي هذا المؤتمر تبدل موقف الدول العربية التي كانت على خلاف مع مصر الى موقف التأييد، وتقدمت السعودية والكويت وليبيا بدعم مالي لمصر والاردن لدعم الصمود امام العدوان.

اما اليوم، وبعد احتلال القوات العراقية للاراضي الكويتية، فقد تفكك الالتحام الجماهيري وتصدعت الجبهة العربية، فانني ارى عجباً واسمع السباب والشتائم التي لم تعد توجه ضد الحكام واتهامهم بالخيانة كما كان يحدث في الماضي، وانما انتقلت الاتهامات الى الجماهير في ما بينها. اننا نرى التظاهرات في العديد من العواصم العربية بل والاجنبية وهي تهتف كل حسب هواها وسياسة قادتها. لكن الجماهير العربية لم تعد تطالب بوحدة عربية او بتضامن عربي. ويغذي الاعلام العربي هذه الخلافات اذ يقوم بدوره المعتاد وهو ترديد السياسة التي تمليها دولته وتوجيه السباب والشتائم للدول العربية وقادتها الذين يرون رأيا آخر.

فاختلط الامر على المواطنين العرب ولم يعد احد يدري اين الخطأ واين الصواب. مما ادى الى انقسام جماهيري خطير وقيام احتكاك كريه بين المواطنين العرب، واختفى الشعور بالانتماء العربي. ولم يعد التضامن العربي يجد من يدافع عنه ويسانده.

وقد شاهدت في الاعلام الاجنبي صوراً حية للالوف من المصريين العائدين من الكويت وهم يحاولون الحصول على جرعة من الماء، اثناء مرورهم بالاردن ثم جاءت الروايات عن المعاملة المهينة لهؤلاء المصريين فشعرت بغصة في الحلق، فسوف يعود كل مصري الى مدينته او قريته يروي ما شاهده من عذاب على ايدي اخوة له اغتصبوا كل ما يملك وعاملوه اسوأ معاملة اثناء رحلة العودة على ايدي عدد محدود من العراقيين والاردنيين والفلسطينيين. شتان ما بين الماضي والحاضر، فقد عدت بالذاكرة الى العام ١٩٤٨ عندما شاهدت الجنود المصريين وهم يكبرون باعلى صوت «الله اكبر» ويهاجمون المستعمرات الاسرائيلية لنصرة اخوانهم الفلسطينيين. واستشهد الآلاف من المصريين دفاعاً عن الحق الفلسطيني. كانت المشاعر بين المصريين والفلسطينيين مشاعر اخوية حقيقية لمستها طوال السنوات الاربع

«أي حل عربي يجب ان يكون أساسه استقلال الكويت وعودة الحكم الشرعي اليها، وحماية القوة العراقية والشعب العراقي من أي تهديد خارجي. وهو حل يتعارض تماماً مع السياسة التي تدعو اليها اسرائيل.»

التي عشتها في قطاع غزة بدءاً من العام ١٩٤٨ ولم اشاهد خلالها سوى الود والمحبة المتبادلة بين المصريين والفلسطينيين.

ولست اعرف مدى مسؤولية القيادات الفلسطينية عن هذه التصرفات الخاطئة، وهي تصرفات تم رصدها عن طريق لجان تقصي الحقائق. ولبشاعة ما ورد فيها فضلت الجهات المسؤولة عدم نشر هذه المعلومات حتى لا تتسبب بغضبة شعبية في



مصر. وارجو الا تتسب هذه الاخطاء التي يجب ان نعتبرها فردية ناتجة عن سوء فهم، وعن اخطاء صدرت من بعض القيادات الفلسطينية، في التاثير على مشاعر شعب مصر نحو القضية الفلسطينية او الفلسطينيين. ان مساندة مصر للقضية ولتحرير الاراضي الفلسطينية من الاستعمار الصهيوني هي مسالة مبدئية. ويجب ان يكون واضحاً مدى ارتباط امن مصر بحل القضية الفلسطينية والاستجابة لمطالب الشعب الفلسطيني. وعندما اتحدث عن العلاقات بين الشعوب العربية، فذلك ادراكاً مني ان العلاقات الاخوية هي اساس وجود تضامن عربي حقيقي.

وعندما قامت جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ كتنظيم عربي يسعى الى تحقيق اماني الامة العربية، قامت على اساس ان الجامعة تضم شعوباً متاخية متحابة يساند بعضها البعض. ولا يمكن لجامعة عربية ان تقوم وتبقى وهي تضم شعوباً تنتشر بينها بغضاء وعداوات يغذيها بعض القيادات العربية.

اختلطت الامور فجاة في العالم العربي وكان رؤساءه يحضرون حفلة تنكرية يحق لكل منهم ان يظهر بشخصية ينفرد بها عن الآخرين. واجتماع وزراء الخارجية العرب الذي بدأ اعماله يوم ٣٠ آب (اغسطس) في القاهرة وضم ١٣ دولة عربية فقط يشير بوضوح الى غياب العمل العربي الجماعي وغياب الحوار العربي الذي كان من المفروض ان يتواصل تحت مظلة جامعة الدول العربية.

نلاحظ ان جميع المسؤولين العرب يتحدثون عن اهمية الحل العربي. والسؤال الذي يتبادر الى الذهن ما هو هذا الحل؟

فامامنا الحل الصادر عن مجلس الامن والذي ايدته دول العالم، ويتلخص في انسحاب العراق من الكويت وعودة الحكم الشرعي اليها، مع فرض مقاطعة اقتصادية على العراق يتم الاشراف على تنفيذها بالقوة المسلحة.

وامامنا الحل العربي الذي صدر عن القمة العربية بادانة العدوان ومطالبة العراق بالانسحاب وعودة الحكم الشرعي الى الكويت.

وهناك حل عراقي، وهو ضم الكويت الى العراق، الا ان البعض يتحدث عن حل عربي جديد يتفادى حربا مدمرة لن يعاني منها شعب العراق وحده، وانما ستكون ضحيتها الامة العربية كلها.

وتظهر مقترحات من بعض الجماعات إلا انه لم يتقدم احد بعد باقتراح واضح المعالم في خطوطه العريضة لاقراره عربياً، اذ ان الحل العربي لا بد ان يصدر من قمة عربية اذا كان فيه ما لا يتطابق مع ما سبق وصدر عن القمة العربية.

واي حل عربي يجب ان يكون اساسه استقلال الكويت وعودة الحكم الشرعي اليها، وحماية القوة العراقية والشعب العراقي من اي تهديد خارجي. وهو حل يتعارض تماماً مع السياسة التي تدعو اليها اسرائيل وتجد من يستمع اليها في الولايات المتحدة، اذ تقول بضرورة القضاء على القوة العراقية. اي ان الحل العربي سيحتاج الى تكاتف عربي لمواجهة اي نوايا عدوانية ضد العراق.

واعود بحديثي عن جامعة الدول العربية، لاقول ان الاجتماع الذي تم في القاهرة، انما يشكل تكتلاً محدوداً بين الدول العربية يمثل بالكاد الغالبية في جامعة الدول العربية. واذا اقتصر الحضور على العدد نفسه في الاجتماعات التي تقرر عقدها في ايلول (سبتمبر) الجاري، فان ذلك سيطرح سؤالا مهما عن مصير جامعة الدول العربية، وكيف يمكن المحافظة عليها الى ان نجتاز الازمة الخانقة التي تجتازها الامة العربية حالياً.

---

* وزير الخارجية المصري السابق والأمين العام السابق للجامعة العربية.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٠

مزيد من تنافس القوى الكبرى

اذا كان مرجحا ان نشوب مواجهة عسكرية بمنطقة الخليج يعطى الولايات المتحدة ميزة نسبية يعتد بها فى التفاعلات الجارية ، التى تنطوى فى احد ابعادها على تحديد الاوزان النسبية للقوى الكبرى فى النظام العالمى الجديد ، فالمرجح ايضا ان تاخر هذه المواجهة مع غياب امكان الحل الوسط يحرمها من هذه الميزة . وقد يتيح ذلك لغيرها من القوى الكبرى ميزات اخرى تزيد وزنها فى هذا النظام . فمن شان المواجهة العسكرية ان تبرز التفوق الأمريكى الناجم عن امتلاك اكبر قوة مسلحة جاهزة للتحرك الفعال بالمقارنة مع اى من القوى الدولية . كما ان هذه المواجهة تخلق سابقة التعامل مع حالات التمرد على قواعد النظام العالمى الجديد بالقوة ، والتى لابد ان يكون لها تاثير على هيكله . فطالما ان الولايات المتحدة هى التى تمتلك القدرة على مواجهة هذه الحالات ، فمن الطبيعى ان تكون لها مكانة متميزة فى هذا الهيكل الذى يرجح عندئذ ان يكون اقرب الى هيكل القطب الواحد او الرئيس.

اما تاخر هذه المواجهة فيقود الى الحد من تمتع واشنطن بهذه الميزة ، خاصة وانه يزيد من تكلفة انتشار قواتها فى الخليج بما يعنيه من كشف حدود قوتها الاقتصادية واضطرارها للبحث عن مساعدات مالية ، ومن ثم تزايد نفوذ قوى دولية اخرى ذات قدرات اقتصادية اعلى . ولذلك نجد ان القوى الثلاث الأخرى (الاتحاد السوفيتى ، واوروبا مع استثناء بريطانيا كالعادة ، واليابان) حريصة على اتاحة اكبر فرصة ممكنة للجهود الدبلوماسية رغم ضالة الامل فى امكان نجاحها ، وعلى التاكيد بدرجات متفاوتة على محورية دور الامم المتحدة . وفى هذا الاطار يتصاعد الخطاب المحبذ لأن تكون المنظمة الدولية هى الاطار الوحيد الصالح للتحرك والضامن لاستمرار توحد الموقف العالمى ازاء الأزمة ، على اساس ان اى قرارات تتخذ خارجها تحمل خطر تصدع هذا الموقف .

والواضح حتى الآن ان ايا من هذه القوى ليس مستعدا لاعطاء الولايات المتحدة تفويضا بحرية التصرف . والارجح انها ستقاوم ذلك الى اقصى مدى ممكن ، خاصة ان الاتحاد السوفيتى الذى يحمل مفهوما جديدا للعلاقات الدولية هو « توازن المصالح » البديل لمفهوم « توازن القوى » ، والذى يقتضى ان تكون القوة العسكرية فى خدمة الحلول السياسية ، وقد نجح جورباتشوف فى تاكيد قدرته على الدفاع عن هذا المفهوم فى لقاء هلسنكى هذا الاسبوع . فلعل اهم دلالات هذا اللقاء انه يعكس اصرارا سوفيتيا على عدم منح واشنطن اى نوع من التفويض بالعمل العسكرى سواء المنفرد او المشترك تحت قيادتها ، مع التصميم على اعطاء الأولوية للجهود السلمية ودون تحديد مدى زمنى لها .

كما اكد لقاء هلسنكى ان توحد الموقف الدولى ازاء ازمة الخليج لايقلل من اهمية التنافس على الادوار والمكانة فى النظام العالمى الجديد طالما اننا فى مرحلة انتقالية نحو هذا النظام ، ومهما كانت حدة الاساليب المستخدمة فى هذا التنافس . واذا كان الاتحاد السوفيتى يستخدم بنجاح حتى الآن حاجة الولايات المتحدة للتنسيق معه فى اى تحرك جديد للتعامل مع الأزمة باعتباره ضرورة للحفاظ على العلاقات الجديدة ، ويسعى الى تكريس ذلك ليغدو قاعدة من قواعد النظام الجديد ، فان اليابان تستثمر بمهارة قدراتها الاقتصادية لاظهار وتاكيد حاجة الولايات المتحدة اليها للمساهمة فى تكلفة الانتشار العسكرى بالخليج . وهذا مايفسر « البخل » اليابانى الواضح ، حيث دابت طوكيو على الاستجابة للمطالب الأمريكية بالكثير من الاقوال والقليل من الأموال . ولم تفلح الضغوط الأمريكية حتى الان فى الحصول على اكثر من مليار دولار تعهدت بها ، بالاضافة الى مساهمات عينية تعتبر محدودة ايضا باى مقياس . والواقع انه ليس ثمة مايدفع اليابان لتجنيد قدرتها الاقتصادية لمصلحة تدعيم نفوذ امريكا على حساب القوى الدولية الأخرى ، خاصة انها ، تبدو الان اقل قلقا من ارتفاع اسعار النفط بسبب اطالة امد الأزمة . فاقتصادها لم يعد على حساسيته السابقة لاسعار النفط ، لان لديها اليوم فائضا كبيرا فى ميزانها التجارى يمكن الاعتماد عليه فى هذا المجال .

كما امتنعت الجماعة الأوروبية عن المساهمة فى تكلفة انتشار القوات الأمريكية ، رغم ان بعض دولها او حتى احداها على الاقل قادرة على ذلك ، ولهذا الموقف اليابانى - الأوروبى مغزى سياسى اكثر منه اقتصاديا ، فى اطار ارتباط اساليب ادارة القوى الكبرى للازمة بسعى كل منها الى تدعيم نفوذها فى عملية بناء النظام العالمى الجديد ضمن الاتفاق العام على المبادىء والاهداف . وسيستمر هذا المسعى الى النفوذ فى الفترة المقبلة ، وسنشهد على وجه الخصوص جهدا سوفيتيا لتدعيم العلاقات مع الجماعة الأوروبية احدى وسائله اقتراح اصدار بيان مشترك معها عن ازمة الخليج ، الذى يخدم مشروع جورباتشوف بشان « البيت الأوروبى المشترك » ، رغم انه يبدو بعيد المنال .

وخلاصة القول ان ثمة مؤشرات مهمة تدفع الى الاعتقاد فى انه كلما طالت فترة اللاحل واللامواجهة تقلصت الفرص التى اتاحها تفجر ازمة الخليج للولايات المتحدة كى تحوز قصب السبق وتنفرد بقيادة النظام العالمى الجديد .

وحيد عبد المجيد



مكاسب لدول الجوار

تعد دول الجوار الجغراف لعالمنا العربى وبالتحديد اسرائيل وتركيا وايران من اكثر الاطراف استفادة من الغزو العراقى للكويت . وبالرغم من ان المصلحة القومية لها تقتضى منع العراق من الحصول على مكاسب من جراء غزو الكويت ، بل وتقتضى تدمير البنية العسكرية العراقية ، الا انها تفضل جنى المكاسب خلال الفترة مابين الغزو ووضع نهاية له سواء سياسية او عسكرية . وتكثف دول الجوار الجغراف حاليا نشاطها الدبلوماسى والعسكرى فى محاولة لجنى المزيد من المكاسب من الاطراف الدولية والعربية المناوئة للسلوك العراقى . وبالطبع اختلف الدور المطلوب من كل دولة منها حسب الرؤية الامريكية سواء بعدم التدخل والابتعاد عن مسرح الاحداث حتى لايؤدى ظهورها الى تعاطف مع صدام حسين فى الشارع العربى - اسرائيل - او اتخاذ موقف متشدد والمشاركة فى الحصار وتقديم التسهيلات العسكرية بل وربما استخدامها لإنطلاق ذرائع القيام بعمل عسكرى ضد العراق - تركيا - وتتسم حالة ايران هنا بخصوصية فريدة .

وتحت هذا الموقف العام لدول الجوار الجغراف ، هناك خصوصية حالة كل دولة من هذه الدول . بالنسبة لاسرائيل فقد وظفت طلب الولايات المتحدة فى مطالب مقابلة على راسها الاسلحة وزيادة المساعدات السنوية فى شقها العسكرى واسقاط الديون العسكرية (٤,٥ مليار دولار) كما استفادت من الاطلاع على صور اقمار التجسس الغربية المحلقة فوق المنطقة . هذا مع احتفاظها بحق المبادرة بعمل عسكرى ضد العراق من خلال الايحاء بانها ستكون الهدف التالى لصدام حسين او وجود تنسيق اردنى - عراقى لنقل قوات عراقية الى الاراضى الاردنية .

ويبدو ان تركيا هى الطرف غير العربى المرشح لمشاركة الولايات المتحدة فى عملها العسكرى ضد العراق بل انها ستكون - فى الغالب - منطلق الهجوم العسكرى الامريكى .

وبالنسبة لإيران والتى بادرت فى اعقاب الغزو بدعوة جيشها للاستعداد لمواجهة اى احتمال ، فانها سرعان ما اعادت تكيف موقفها بعد مبادرة العراق بقبول اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ، وسعت الى محاولة الحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب من مختلف اطراف الصراع ، وعادت بعد ذلك الى اعلان موافقتها على قيام القوات الاجنبية باجبار العراق على ترك الكويت فى محاولة للحصول على مقابل غربى على غرار ماحصلت عليه تركيا واسرائيل . وفى نفس الوقت فانها سوف تكون راضية عندما ترى القوات الغربية وهى تدمر البنية العسكرية العراقية التى استمرت فى حرب معها لمدة ثمانى سنوات بدعم غربى .

عماد جاد



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ ســـبتمبر ١٩٩٠

الرهـــان الخاســـر في قمـــة هلسـنكي

خسر صدام أهم رهان في مقـامرتـه الكبـرى للفـوز بالكويت ، وهو الرهان على الاستفادة من التناقض بين القوتين العظميين للافلات بـالـغنيمـة . فقـد صـدق جـورباتشـوف وبـوش ، في مداولة هلسنكى ، على حكم الأمم المتحدة بواد المغامرة الصداميـة . واكـد مجـددا اللاعبان الاساسيان في لعبة الأمم على منع صدام من الفوز بالكويت ، وعدم السماح له بمواصلة المقامرة في الخليج . وتاكد في هذه القمة اتفاق الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة على مضمون تسوية الازمة الراهنة في الخليج ، على الرغم من استمرار الخلاف بين الـدولتين العظميين حـول وسيلة ومن ثم مهلة تنفيذ الحكم العالمى بواد المغامرة الصدامية ، والاهم ان حدود الخلاف لم تتعد دائرة كتب على محيطها : من لم يمت بالسيف مات بغيره . تتعدد الاسباب والموت واحد !

واما خسارة صدام للرهان على الكسب بالاستفادة من تعارض مصالح واهداف الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة في ادارة ازمة غزو الكويت ، فقد كانت نتاج حسابات خاطئة . ويبدو ان تلك الحسابات قد صورت له القدرة على استدعاء اشباح الماضي والعودة الى زمن الحرب الباردة باعلانه الحرب ضد « الامبريالية الامريكية » . وربما صورت له تلك الحسابات امكانية استنفار الحرس السوفيتى القديم ليقود ردة ضد « البيريسترويكا » التى اضاعت شرق اوروبا من قبل وتضيع العراق من بعد . ويرجع خطأ هذه الحسابات الى جهل معرفة او ضعف استيعاب القيـادة الصـداميـة للـدوافـع الاستراتيجية السوفيتية الكامنة وراء نهج جورباتشوف للانسحاب من نقاط المجابهة الساخنة مـع الولايـات المتحدة على الخريطة العالمية .

ولان خطا صدام في تقدير رد الفعل السوفيتي من غزو الكويت وازمة الخليج قد اصابه في مقتل ، وجسد اخطر الشراك الخداعية التي وقعت بها مغامرته الطائشة البائسة ، فاننا نركز هنا على تحليل مبررات وتاثيرات الموقف السوفيتي في قمة هلسنكي . وفي تحليل موضوعي يهدف الى فهم اعمق لاسباب خسارة صدام للرهان على موقف سوفيتي مختلف بصدد مضمون تسوية أزمة غزو الكويت ، لابد من بحث ثلاث قضايا مترابطة . الأولى دواعـي تـوافق المـوقـف السوفيتى مع الموقف الامريكي بصدد مضمون تسوية الأزمة . والثانية اسباب التعارض بين مصالح واهداف القوتين العظميين في الخليـج . والثالثة آثار اتفاق واختلاف القوتين العظميين بصدد أساليب ادارة الأزمة . ونحاول هنا بايجاز القاء بعض الضوء على هذه القضايا .

●●●

ووفق بيان القمة فان جورباتشوف قد اتفق مع بوش على مطالبة الحكومة العراقية بالانسحاب غير المشروط من الكويت ، والسماح بعودة حكومة الكويت الشرعية ، والافراج عن جميع الرهائن المحتجزين بالعراق والكويت . واكد جورباتشوف مع بوش انه لايقبل اقل من التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ، وانه لايوافق على اقل من العودة الى وضع ماقبل الغزو العراقى للكويت . وشدد جورباتشوف مع بوش على العمل منفردين ومجتمعين من اجل احكام الحصار الاقتصادى العالمى للعراق ، باستثناء المواد الغذائية والطبية التى تفرضهما الضرورة الانسانية .

وفي تقديرنا ان هذا الاتفاق يؤكد ، من جهة ، قبول الاتحاد السوفيتي للمبادرة الامريكية في ردع المغامرة الصدامية ، وهي مبادرة تجسد حقائق النظام الـدولى الجديـد . ويكشف الاتفاق ، من جهة ثانية ، حرص الولايات المتحدة على المشاركة السـوفيتيـة لاضعـاف المنـاورة الصدامية ، وهي مشاركة تؤكد مصداقية الانسحاب السوفيتي من ساحة المجابهات الساخنة مع الولايات المتحدة في الجنوب .

والواقع ان الولايات المتحدة التى اكدت في ادارة ازمة غزو الكويت انها القوة العظمى المهيمنة في العالم ، قد سلمت منذ دعت الى عقد قمة هلسنكى بانها لاتستطيع ان تتجاهل القوة العظمى السوفيتية ، اذا ارادت تعظيم المكاسب وتقليص الخسائر في ادارة مثل هذه الازمات . والأمر ، ان الاتحاد السوفيتى وان كان لن يتورط يقينا في مجابهة عسكرية مع الولايات المتحدة تقود الى حرب عالمية إلا في حال اعتداء مباشر عليه ، فانه يستطيع ان يسبب متاعب هائلة للولايات المتحدة ، اذا تجاهلت مصالحه واثارت مخاوفه في هذه او تلك من مناطق العالم المفتوحة امام الحركة الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة . وفوق هذا ، تدرك الولايات المتحدة ، التى اضطرت الى حشد هائل لقواتها الى جانب غيرها من القوات في مواجهة قوة اقليمية عسكرية محدودة مثل العراق ، انها لاتستطيع في حركتها على الخريطة العالمية الجديدة أن تتجاهل قوة عالمية عسكرية هائلة مثل الاتحاد السوفيتى . اضف الى هذا ، ان قمة هلسنكى ، بدت محاولة لتقوية مواقع جورباتشوف بوجه المعارضة السوفيتية الداخلية ، العسكرية اليسارية ، ولتهدئة المخاوف السوفيتية من الحشد الهائل للقوات الامريكية ، واهداف هذا الحشد قرب الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتى في منطقة الخليج . ولاشك ان اصرار الولايات المتحدة على المشاركة السوفيتية في تسوية ازمة غزو الكويت كان من شانه الحد من المخاوف السوفيتية والتسليم بمراعاة المصالح السوفيتية تجنبا لعود على بدء يتمكن معه مغامرو الجنوب من تهديد وفاق الشمال .

وفي المقـابـل ، فـان اتفـاق جورباتشوف مع بوش على مضمون تسوية ازمة غزو الكويت والمشاركة السوفيتية في تشـديـد الضغـوط



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٠



د . طه عبدالعليم

السياسية والاقتصادية على النظام العراقى ، يكشف النهج السياسى السوفيتى الجديد فى معالجة الصراعات الاقليمية . وانطلاقا من التخلى عن اوهام الثورة العالمية وتصفية الامبريالية ، يتراجع الاتحاد السوفيتى عن نهج الحرب الباردة .

واذا استمر النهج القديم ، كان لنا ان نتصور مساندة السوفيت للضربات الصدامية ضد المصالح « الامبريالية »، أو على الاقل كان لنا أن نتوقع التركيز على اخطار التدخل « الامبريالى ». وفى اطار التفكير الجديد ، فان جورباتشوف الذى اعلن فى كتابه « البيريسترويكا » احترام المصالح الحيوية للغرب فى العالم الثالث ، كان منطقيا فى اعلان تفهمه للمبادرة الامريكية ضد التهديد العراقى المحتمل لمصادر النفط العربى الحيوية للبلدان الصناعية الغربية . اضف الى هذا ، ان النزعة الواقعية لجورباتشوف توضح له بجلاء ، انه لايملك قدرة عملية لمنع الولايات المتحدة من التدخل العسكرى ، وان الولايات المتحدة هى القادرة عمليا على قيادة الحملة الدولية ضد الابتزاز الصدامى ، فضلا عن انه لايملك إلا التسليم بحق بلدان الخليج العربية فى طلب الحماية الدولية . واذا كان جورباتشوف قد رفع وصاية موسكو عن بلدان شرق اوروبا وترك الانظمة الموالية له تتساقط فى هذه البلدان ، تاكيدا لمصداقية الخطاب السياسى السوفيتى الجديد حول احترام حقوق الانسان وحق الشعوب فى تقرير المصير ، فانه لايستطيع ان يغامر بفقد هذه المصداقية ـ اساس القبول الغربى بوقف سباق التسلح والحرب الباردة من جانب الغرب . ولذا كان منطقيا ان يرفض الاطاحة « الثورية » الصدامية بالنظام الكويتى ، زعيم مثل جورباتشوف ، بدوافع ليس اقلها شانا ادراك قدرة « الثورة المضادة » على رد الصاع صاعين . والاهم ، فى فهم توافق القوتين العظميين فى التصدى للمغامرة الصدامية ، هو الفزع الحقيقى الذى تملك الاتحاد السوفيتى من اصدقاء بجهل ورعونة صدام الذى قدم المبررات الجدية لتقوية النزعة العسكرية الامريكية بحيث تواصل سباق التسلح بدعاوى حماية المصالح الامريكية والغربية فى الجنوب بعد زوال التهديد السوفيتى فى الشرق . ولايملك الاتحاد السوفيتى إلا المشاركة فى تصفية مغامرة صدام لكى يبعد القوة العسكرية الامريكية الهائلة عن حدوده الجنوبية ، بعد كل التنازلات التى قدمها من اجل ابعاد هذه القوة عن حدوده الغربية .

●● **ولاشك ان المصالح القومية وليست المبادىء المعلنة هى اسس تفسير سلوك الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى ادارة الازمة الراهنة فى الخليج . وهكذا مثلا ، يشدد وليم كوانت « الخبير الامريكى فى شئون الشرق الاوسط » على منع العراق من التحكم فى النفط العربى باعتباره اهم اهداف المبادرة الامريكية .** وينوه اليكسى فاسيليف « الخبير السوفيتى فى شئون الشرق الاوسط » بارتفاع اسعار تصدير النفط السوفيتى باعتباره مكسبا سوفيتيا من الازمة . وقد نرى فى ضوء هذين التاكيدين اهم اسباب تعارض المصالح والاهداف السوفيتية والامريكية فى ادارة الازمة الراهنة فى منطقة الخليج التى تضم اهم البلدان المالكة والمنتجة والمصدرة للبترول فى العالم . وبايجاز ، فان الاتحاد السوفيتى يتخوف من سيطرة امريكية مباشرة أو غير مباشرة على انتاج النفط العربى . اذ مثل هذه السيطرة تهدد بخسائر سوفيتية مباشرة تترتب على سياسة اسعار رخيصة للبترول ، باعتبار صادرات النفط اهم مصادر النقد الاجنبى للاتحاد السوفيتى ، الذى تعانى خزائنه من شح هذه المصادر . وفوق الضغوط من اجل مزيد من التنازلات فى مفاوضات نزع السلاح وغيرها مقابل الدولار الامريكى والمارك الالمانى والين اليابانى .. الخ ، فان سيطرة امريكية على نفط العرب تخضع الاتحاد السوفيتى للابتزاز بسلاح النفط فى المستقبل ، بعد ان عانى الابتزاز من سلاح القمح والتكنولوجيا فى الماضى . اضف الى هذا ان الاتحاد السوفيتى يدرك ان فوز الولايات المتحدة بالسيطرة على النفط ـ اهم مصادر الثروة فى الجنوب ـ سوف يزيد اختلال توازن القوى الاقتصادية فوق اختلاله الراهن المخيف فى صالح الولايات المتحدة والبلدان الصناعية وفى غير صالحه . وفى هذا الاطار ايضا ، لنا ان نتصور الى جانب مصلحة الاتحاد السوفيتى فى استمرار سيطرة العرب على النفط ومايترتب على هذه السيطرة من سعى الى رفع اسعاره هدفا مباشرا للاتحاد السوفيتى يتمثل فى تحقيق اقصى قدر من مكاسب تصدير النفط باسعاره الراهنة المرتفعة وهو مايمكن فى حال استبعاد الحسم العسكرى السريع للازمة الراهنة .

وخارج حقول النفط تتعدد اسباب تمايز الموقف السوفيتى عن الموقف الامريكى . وقد نشير بايجاز الى مصلحة الاتحاد السوفيتى فى عدم اللجوء الى الخيار العسكرى ، وذلك خشية تدمير القوة العسكرية العراقية المطلوبة سوفيتيا لموازنة ايران فى شرق العراق واسرائيل فى غربه ، وكلتا الدولتين تمثل تهديدا وان كان غير مباشر للأمن القومى السوفيتى . وتزيد وضوحا مصلحة السوفيت فى تجنب الخيار العسكرى اذا اضفنا ادراك الاتحاد السوفيتى لمصاعب ابعاد القوات العسكرية الامريكية عن منطقة الخليج بعد الخسائر الكبيرة المتوقعة فى صفوفها فى حال نشوب الحرب الشاملة . وبعد ان تسكت المدافع قد تتراجع الحاجة

الامريكية للمشاركة السوفيتية فى تسوية الصراعات الاقليمية فى الشرق الأوسط ، الأمر الذى يهدد باحتمال تراجع درجة المراعاة الامريكية للمصالح السوفيتية المتشعبة فى هذه المنطقة . وبسبب الاوضاع الداخلية السوفيتية بعد « عقدة افغانستان »، والأزمة الاقتصادية المحتدمة فى الاتحاد السوفيتى ، وحدود « الدور المساعد » المطلوب منه عسكريا ، والمخاوف من تحمل مسئولية الدمار المتوقع فى الوطن العربى من جراء الحرب ، والمكاسب المحدودة المتوقعة فى حال المشاركة العسكرية السوفيتية فى ردع صدام .. الخ بسبب هذا وغيره ، فان الاتحاد السوفيتى لايجد دافعا للمشاركة فى تنفيذ الخيار العسكرى ، إلا باعتباره خيارا اخيرا وتحت راية الأمم المتحدة لا رعاية الولايات المتحدة ، وباعتباره ضرورة للحفاظ على هيبة الدولة العظمى وبمنطق شىء أو لاشىء من زاوية المشاركة فى ترتيبات مابعد الحرب .

ولهذا ، فقد ركز جورباتشوف فى قمة هلسنكى على ضرورة « تجنب » الخيار العسكرى ونجح فيما يبدو فى اقناع بوش « بتاجيل » الخيار العسكرى ، وهو مايسمح للاتحاد السوفيتى بدور انشط فى تسوية ازمة الخليج باعتباره وسيطا مقبولا من العراق . ويظهر الحل الوسط الذى توصل اليه الزعيمان من تاكيد البيان المشترك على تفضيل الحل السلمى لازمة غزو الكويت ، مع عدم استبعاد اللجوء الى استخدام القوة العسكرية وفق ميثاق الامم المتحدة فى حال فشل الحصار والوساطة فى اجبار او اقناع صدام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن .

●●●

والواقع ، ان بوش قد نجح فى قمة هلسنكى فى اقناع جورباتشوف باعلان التوافق الصريح مع الموقف الامريكى بصدد مضمون تسوية ازمة الخليج ، سواء قبولا بالأمر الواقع للقوة العسكرية الامريكية فى الخليج أو اثباتا لمصداقية التفكير السوفيتى الجديد بعد نهاية الحرب الباردة أو مقابل الدعم الاقتصادى الامريكى المتوقع والمساعدة الاقتصادية الخليجية المنشودة . لكن جورباتشوف بدوره قد نجح فى اقناع بوش بقبول اعطاء الفرصة لجهود الوساطة السوفيتية من اجل تسوية سياسية ، وتاجيل الخيار العسكرى حتى يثبت اخفاق الحصار الاقتصادى للعراق فى تحقيق اهدافه . ونجح جورباتشوف فى هذه المرة كما فى مرات عديدة سابقة فى تحويل شىء سيىء الى شىء حسن ، حين دفع ببوش الى تخفيف القيود الامريكية على المساعدة الاقتصادية للاتحاد السوفيتى . ويبدو ان جورباتشوف وبوش قد سلما بانه يستحيل الفصل بين توازن القوى ، وتوازن المصالح . ويعنى هذا ، تسليم الاتحاد السوفيتى بالدور الامريكى المهيمن فى النظام الدولى الجديد على اساس توازن القوى ، وتسليم الولايات المتحدة بالدور السوفيتى المشارك فى الخريطة العالمية الجديدة على اساس توازن المصالح . ومثل هذا التوزيع للأدوار بين القوتين العظميين سوف يستمر طالما استمر الاتحاد السوفيتى قوة عظمى بقدراته العسكرية وغير العسكرية الهائلة رغم ازمته الداخلية المتفاقمة . إلا ان ادارة ازمة غزو الكويت وفق هذه الأسس ، تؤكد بوضوح خسارة صدام للرهان على تقويض نهج الوفاق وبذر بذور الشقاق بين القوتين العظميين . وعلى اساس توازن القوى وتوازن المصالح اعلن جورباتشوف وبوش ان تعاون الدولتين سوف يستمر بعد تسوية الأزمة الراهنة فى الخليج ، بل وبدءا من الجهود الراهنة للتسوية ، من اجل تسوية الصراع العربى الاسرائيلى ، وبناء نظام امن اقليمى ، لتحقيق السلام الشامل فى الشرق الأوسط . فهل يصدق صدام حسين فى دعاواه القومية العربية ويقبل تنفيذ قرارات مجلس الامن بشأن الكويت على اساس الربط القابل للتفاوض بين تنفيذ هذه القرارات وغيرها من قرارات الأمم المتحدة بشأن الصراع العربى الاسرائيلى ، أم أن دعاواه لاتعدو ورقة توت يستر بها عورة سطوه المسلح على بلد عربى شقيق .. انها فرصة سانحة اتاحتها قمة هلسنكى لاختبار مصداقية صدام .. يفلح ان صدق .. ويخسر ان كذب ...

دولة المؤسسات ... وطرق مواجهة الأزمات

تابعت باهتمام شديد كل ما كتب عن الكارثة الأخيرة التى حلت بالأمة العربية بعد اجتياح العراق للكويت محاولا أن ابحث وراء ظواهر الأمور الى جذر المشكلة الحقيقى .

د . يحيى الجمل

لماذا حدث ما حدث على هذا النحو ؟

ولماذا ننفرد دون غيرنا من خلق الله المتحضرين بأسلوب خاص فى مواجهة مشاكلنا .

وانا هنا اتسأل عن حال الامة العربية كلها ولا اتساءل عن قطر معين او دولة معينة .

ورغم أننى لا أميل بصفة عامة الى تفسير الامور بسبب واحد يكون كالمفتاح السحرى الذى يفتح كل المشكلات ويحل طلاسمها . وانما أرى انه تكمن وراءها فى العادة اسباب متعددة ـ رغم ذلك فانى أعتقد أن السبب الجوهرى وراء ما نحن فيه سواء من حيث الاسباب الدافعة والمؤدية الى الكوارث او من حيث الوسائل الضحلة العقيمة فى مواجهة هذه الكوارث والأزمات هو غياب « دولة المؤسسات » ووجود النظام الذى يستند ويقوم ويدور حول « الفرد » الذى يعتقد ـ ويزين له من حوله ـ أنه قائد ملهم من طراز فريد غير مسبوق وأنه مبعوث العناية الالهية لانقاذ الامة .

هذه هى علة العلل فى تقديرى . فكيف كان ذلك .

وفى البداية نوضح ما نقصد اليه من عبارة « النظام الفردى » ـ وان كنت اتصور اننا فى الوطن العربى لسنا فى حاجة كثيرة الى شرح معنى النظام الفردى ـ وتوضيح معنى هذا « المصطلح » سيوضح بالضرورة عكسه وهو النظام الذى يقوم على « دولة المؤسسات » .

منذ أكثر من ثلاثة قرون لم يكن العالم يعرف غير السلطة الفردية وكانت فكرة « المؤسسة » غائبة أو على أحسن الفروض باهتة ومن هنا جاز للويس الرابع عشر ان يقول « انا الدولة » ولم يكن هذا القول من باب التباهى فقط وانما كان يعكس حقيقة قانونية ذلك أن الذمة المالية للدولة كانت تختلط بالذمة المالية للملك او الامير . كانت أموال الدولة هى أمواله يمنح من يشاء ويمنع عنها من يشاء . وكان هو وحده صاحب القرار فى الحرب والسلم وفى كل الامور . وكان هو القاضى وهو المنفذ وهو جابى الضرائب أو هو ـ بالادق ـ المرجع الاخير لكل هؤلاء . ولم يكن لاحد من هؤلاء او من سائر العاملين فى الدولة أن يراجعه أو يناقشه أو يخالفه عن رأيه . ولم يكن للحاكم الفرد مسئولا امام أحد . وان كان يدعى عادة أنه مسئول أمام الله . ولكن المسئولية امام الشعب ـ أمام الناس الذين يحكمهم فانها لم تكن شيئا معروفا ولا مقبولا .

هذه هى أهم معالم النظام الفردى واظنها معالم مازالت معروفة لنا فى العالم الثالث وفى اقطار الوطن العربى على درجات متفاوتة .

عكس ذلك تماما هو ما يحدث فى دولة المؤسسات .

ودولة المؤسسات تقوم على فكرة اساسية مؤداها أن الدولة « مؤسسة مستمرة » ذلك على حين ان من يمارسون اختصاصات الدولة مهما علت مناصبهم ليسوا الا ممثلين لاجهزة الدولة يتحركون فى اطار قانونى معين يحدد اختصاصاتهم ويجعل تصرفاتهم مشروعة ونافذة مادامت فى حدود الاختصاص الذى يمنحه لهم الدستور والقوانين

فى بلد مثل انجلترا او فرنسا او الولايات المتحدة الامريكية او ايطاليا على ما بينها وبين بعضها من اختلافات فى الانظمة السياسية وفى الدساتير وفى الصلة بين السلطات وبعضها وفى مركز رئيس الدولة وسلطاته . الا أنها جميعا تقوم على أساس دولة المؤسسات التى تستند فى وجودها وكيفية تكوينها واختصاصاتها وصلتها بغيرها من المؤسسات أو بالمواطنين على أسس قانونية واضحة .

هذه هى فكرة دولة المؤسسات بايجاز شديد .

واعتقد مخلصا أننا فى سائر بلاد الوطن العربى رغم أننا فى بعض الاقطار العربية تكلمنا ونتكلم كثيرا عن « دولة المؤسسات » الا أننا فى الحقيقة والواقع مازلنا بعيدين عن دولة المؤسسات ـ وان اختلفت درجات البعد ـ ومازلنا غارقين ـ وان اختلف مدى الغرق ـ فى نظام الحكم الفردى .

وتقديرى أن سبب الكوارث التى حاقت بالوطن العربى وآخرها كارثة الغزو العراقى للكويت ترجع اساسا الى غياب نظام دولة المؤسسات والى وجود نظام حكم فردى يستطيع فيه الحاكم الفرد أن يفعل ما يشاء . لا يراجعه أحد ولا يحاسبه احد كذلك فان كل التداعيات التى ترتبت على الغزو ومنها انهيار النظام الاقليمى العربى ترجع كذلك الى ان الانظمة العربية فى الدول المختلفة ترتبط أساسا بالفرد الحاكم وعندما يختلف هذا الفرد الحاكم مع ذلك الفرد الحاكم فى قطر آخر فان الامر يعكس نفسه على العلاقة بين البلدين ذاتهما وعلى النظام العربى كله الذى هو نظام بين حكام افراد وليس بين دول ذات مؤسسات وكذلك فانه يعكس نفسه على أجهزة الاعلام وعلى الصحف لانها جميعا تنتهى خيوطها الى يد الحاكم الفرد الذى مازال يتصور كل واحد منهم رغم اننا فى نهاية القرن العشرين أنه « هو الدولة » ويتصرف على ضوء هذا التصور الذى ينتمى الى الماضى

غياب دولة المؤسسات ووجود النظام الفردى فى صورته المطلقة هو الذى جعل الرئيس صدام حسين يتخذ وحده هذا القرار الخطير الكئيب بغزو الكويت واحتلالها استنادا الى دعاوى تاريخية لا تصلح سندا أمام مبادىء القانون الدولى .

فهل نستطيع أن نخرج من هذه الأزمة الطاحنة بهذا الدرس الاساسى وهو انه لا بديل عن حكم القانون ولا بديل عن دولة المؤسسات الا [illegible] والدمار والعياذ بالله .

لعلنا نعى الدرس جميعا على نحو يجعلنا نتقدم خطوة حقيقية نحو « دولة المؤسسات » .



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٠

أزمة الخليج .. والبحث عن مخرج ..

السفير محمود قاسم

تمر أزمة الخليج حاليا بفترة البحث عن مخرج .. وذلك باستخدام جميع وسائل الحوار الثنائية والإقليمية والدولية بحثا عن حل سلمى .. هذا فى الوقت ذاته الذى يصر كل طرف على موقفه بالرغم من شعوره بالرهبة من إقترابه الشديد من حافة الهاوية ..

ويبدو ان صدام حسين يهدف من مناوراته الدبلوماسية وتصريحاته التليفزيونية إلى تحاشى مواجهة عسكرية يعلم مقدما نتائجها الوبيلة .

وفى ظل المد والجزر الدبلوماسى من أطراف النزاع وخاصة العراق وأمريكا نجد ان صدام حسين يستخدم أسلوب اللين والشدة فى وقت واحد خاصة عند تعامله مع مشكلة الرهائن الأجانب حتى لا يقطع شعرة معاوية . كما ان صدام حسين يلعب بورقة التأثير على الرأى العام فى العلن من ناحية ، والتلويح فى السر من ناحية أخرى إلى إمكانية اجراء تسوية معقولة وذلك كله على أمل انزال بعض الصدع فى الموقف الدولى المتحد والمتضامن ضده ، وذهب صدام فى سياسة التهدئة إلى حد إرسال الأوامر لسفنه بأن تنصاع لحملات التفتيش التى تجرى فى البحار إعمالا لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بفرض الحصار البحرى على العراق ليزيل أمام العالم من يدى أمريكا مبررا وجيها للتدخل العسكرى .

ولكن الواضح ان هذه خطوات ليست جادة على طريق الحل السلمى ، وأكثر ما يقال عنها إنها خطوات تهدف إلى كسب الوقت حتى يمكنه تقييم احتمالات صموده داخل العراق ، والوقوف على مدى قدرة اعدائه على استمرار التضامن والاتحاد فى مواجهته إذا طالت مدة الانتظار . ومن هنا نجد أن صدام يريد خلال فترة البحث عن حلول سلمية استخدام جميع الأوراق المتاحة فى يديه لتحقيق أغراضه وعلى رأسها الإقلال من قيمةاحتلاله للكويت فى نظر العالم إذا ما قورن ذلك الأهوال التى سيتعرض لها الجميع إذا احتكموا للسلاح آملا فى النهاية ان تتجه الأزمة فى الخليج نحو التجمد . ولهذا يبدو كأن صدام حسين يتجاهل عمدا الموقف الحقيقى للولايات المتحدة والعالم من ورائها ، أو أنه لم يقتنع به بعد .

والموقف ببساطة شديدة أن العالم لا يقبل من صدام أقل من الانسحاب الفورى والكامل من الكويت بدون شروط مباشرة أو غير مباشرة ، وان كان البعض يرى أنه لا يكفى انسحاب صدام من الكويت ، بل يجب القضاء عليه وعلى جيشه حتى لا يعود مصدر تهديد من جديد لجيرانه .

والسؤال الذى قد يدور فى خلد البعض الآن هو : ماهى احتمالات خروج صدام حسين من وسط هذه العاصفة الدولية المعادية له منتصرا أو شبه منتصر فى النهاية بالرغم من الحشود العسكرية الضخمة المحيطة به وبالرغم من الأسلحة الحديثة والتكنولوجيا والحرب الاليكترونية الكفيلة بالقضاء عليه ؟

ان صدام حسين يعلم أن الدول العربية هى أضعف الأطراف المناوئة له ، ودليل ذلك استمرار هذه الدول سواء المعارضة أو المؤيدة له فى الحديث عن ضرورة العمل على إيجاد حل عربى للأزمة مع فشلها فى التقدم بآليات عملية مقبولة لمثل هذا الحل . ولهذا أصبح تركيز صدام منصبا على ضرورة جذب الدول العربية إلى جانبه لتحقيق استراتيجيته فى كسر التحالف والتضامن الدولى الموجه ضده .

كما ان صدام حسين يعلم فى الوقت نفسه ان الغرب كان ولا يزال يمارس بمهارة استغلال الدين الاسلامى لتحقيق اهدافه السياسية وخاصة عن طريق تشجيع التيارات الاسلامية المتطرفة ، بل ان العديد من الدول الأخرى فى المنطقة مثل السعودية وايران وليبيا والفلسطينيين واسرائيل تنحو نفس النحو لتحقيق أهدافها السياسية المجردة .

ومن هنا جاء ما تفتق عنه ذهن صدام حسين من استغلال الاسلام أسوة بالدول الأخرى ليؤثر على الجبهات الداخلية فى الدول العربية المناوئة له بتهديد نظمها بما يجعلها تتراجع عن استمرار مناهضتها لعدوانه على الكويت والوقوف إلى جانبه أمام المواجهة الدولية .

وفى ضوء هذا التوجه الاسلامى لسياسة صدام فى الأسابيع القليلة الماضية نجده قد نحا فى خطاباته الأخيرة إلى مهاجمة النظم العربية فى تلك الدول وإلى ملئها بالتحريض السياسى السافر والتطاول الشخصى ومخاطبة الشعوب العربية مباشرة داعيا إياها إلى التخلص من النظم الحاكمة فيها على أمل ان يتغير موقف نظم هذه الدول ، وبالتالى يسحب البساط من تحت أقدام الغرب ويجعله يعمل ألف حساب فى مواجهته لصدام ويصبح العالم



أكثر تقبلا للموافقة على طلبات صدام أو بعضها خشية اندلاع الموقف بالكامل .

كما نجد ان لعبة كسب الوقت التى يلعبها صدام التى يأمل عن طريقها أيضا بالاستعانة بالجماعات الاسلامية فى البلاد العربية المناوئة لعدوانه على الكويت وعلى رأسها مصر والسعودية ، وبالإستعانة بالدول التى وقفت إلى جانبه وعلى رأسها الأردن والفلسطينيين والسودان وتونس ان يغير من التيار المعادى له ويستعيد السيطرة على الموقف العربى لصالحه .. وبالتالى يؤثر على النتيجة النهائية فى موقف العالم منه .. أو على الأقل التمكن من الحاقه بعض الصدع فى الموقف الدولى لصالحه بما يمكنه فى النهاية من الخروج شبه منتصر ، كما خرج فى السابق من حربه مع ايران .

أما فى حالة فشله فى جذب أغلبية الدول العربية إلى جانبه ؛ فهناك من يتصور ان يقدم صدام حسين فى حالة اليأس على توجيه ضربة استراتيجية ضد اسرائيل بأمل ان يحول الأزمة بينه وبين العالم إلى حرب دينيه ضد اسرائيل ، وبذلك يضمن وقوف كل الدول العربية – تحت ضغط شعوبها – بجانبه رغم كل شئ وبالتبعية سقوط الكثير من نظم هذه الدول .. كما يضمن فى هذه الحالة أيضا دخوله التاريخ السياسى العربى كشهيد وبطل حاول تحقيق آمال العرب فى التخلص من العدو الصهيونى والشيطان الاستعمارى ، ولكن هنالك الكثير من المحاذير يعلمها صدام لو اختار مهاجمته اسرائيل ، وهذه المحاذير لن تمكنه فى النهاية من تحقيق اى هدف من أهدافه القريبة أو البعيدة . ولهذا يستبعد البعض قيام صدام حسين بمهاجمة اسرائيل .

وعموما فإن الأزمة الحالية فى الخليج تعطى لمحة عن كيفية استخدام الدين الاسلامى فى موضوع بعيد عنه كل البعد يتعلق بالهيمنة والسيطرة من جانب أو من آخر على احتياطيات البترول فى الخليج وتأمين وصول الطاقة إلى مستهلكيها فى دول العالم بالشكل الذى يحفظ مصالح الجانب الذى سيسيطر فى النهاية على تدفق البترول . □

في ندوة نقابة الصحفيين حول الموقف الراهن في الخليج :

د . البلتاجي : لن يحدث ابدا .. تحالف عراقي - ايراني !

د . مفيد شهاب : على حكومة تونس ان تتعامل باسلوب حضاري وتسمح بنقل وثائق الجامعة العربية للقاهرة

كتب - على فاروق :

اكد الدكتور ممدوح البلتاجي رئيس الهيئة العامة للاستعلامات انه لا يمكن ان يقوم تحالف عراقي - ايراني .. بدعوى مواجهة الوجود الامريكي في المنطقة .. وذلك لاسباب عديدة على رأسها محدودية الثقة لدى الحكومة الايرانية في نظام صدام حسين وكذلك الضغط الذى تتعرض له القيادات الايرانية من الرأى العام الايراني للثأر من نظام صدام حسين للجرائم التى ارتكبها ضد الشعب الايراني خلال عدوانه عليه الذى استمر ٨ سنوات كاملة .

اللـواء حسام سويلم : العالم يتحدث الآن . عن مرحلة ما بعد صدام !

جاء ذلك في الندوة التي نظمتها نقابة الصحفيين حول الموقف الراهن في الخليج .. ودارت حول احتمالات الحل العسكرى .. وطبيعة العلاقات العربية - العربية الحالية .. والدور المصرى في المرحلة الراهنة

ليست خيارا سهلا

قال الدكتور ممدوح البلتاجي ان الحرب ليست خيارا سهلا وليست مشروعا مستقلا بذاته ومنقطع الصلة عن الترتيبات العسكرية والامكانيات الاقتصادية ... ولكنها مرتبطة في النهاية بتحقيق الاهداف التى حددها المجتمع الدولي واجمع عليها بصورة لم يسبق لها مثيل .. وهى دحر العدوان .

اضاف ان المرحلة القادمة ستشهد ادوارا هامة لكل من تركيا وايران واسرائيل برغم ادعاء البعض انهم محايدون .

وعن حديث كثير من المحللين السياسيين في مصر عن حتمية الحرب وفوريتها قال الدكتور البلتاجي ان هؤلاء المحللين لهم الكثير من العذر .. لان الجو الذى تعيشه المنطقة يدعو الى ذلك بالفعل فهناك ظاهرة الاجماع الدولى غير المسبوق والتصعيد المدروس والحشد العسكرى السريع والضخم .. والتضخيم الاعلامى .. كل هذا من شأنه ان يقدم لهم العذر في تصور حتمية الحرب وفوريتها .

٥ أولويات

اشار د . البلتاجي الى أن هناك ٥ اولويات للاعب الاساسى - صاحب القرار - تحدد الخيار العسكرى وهى :

● ان العراق لن يغامر حاليا باى هجوم سواء على السعودية او غيرها . ويكتفى حاليا باستيلائه على الكويت .. وفى ظل هذا الوضع يتم تعزيز الوجود



العسكرى الامريكى تحت مظلة دولية فى الخليج لتأمين وحماية البترول وطرق مواصلاته وضبط اسعاره .

● ردع أى تطوير محتمل للهجوم العسكرى تجاه السعودية او الخليج من اجل تحقيق المصالح العليا للاعب الاساسى .

● دحر العدوان العراقى نفسه بمعنى مواصلة الحملة الدولية لحصار العراق لتصعيد الاجماع الدولى والعزلة السياسية لبغداد واستخدام عنصر الوقت لكسر الارادة القتالية العراقية ومحاولة اسقاط نظام صدام حسين .

● ضرب الآلة العسكرية العراقية اذا استمرت فى يد نظام صدام المتمرد على الشرعية وعلى القانون الدولى وخاصة فى مفرداتها الاكثر خطورة مثل السلاح الكيمائى والاستراتيجيات .

● حماية ارواح المقاتلين والرهائن الامريكيين والغربيين - وان امكن - بقية الرهائن الموجودين فى العراق والكويت .

● اوضح الدكتور البلتاجى ان هذه الاولويات الخمس هى حزمة من الاولويات التى يمكن ان تتداخل او يتم السعى لتحقيقها - ومن الممكن ان يضحى منها بالهام فى سبيل الاهم .. كما أن عنصر الوقت هام جدا فى تحقيق هذه الاولويات .

الموقف المصرى

اضاف د . البلتاجى ان الموقف المصرى كان هو الموقف العربى الوحيد الذى اتسم بالوضوح منذ اللحظة الاولى للغزو العراقى للكويت .. حيث دعا بكل صراحة وبلا مواربة الى الانسحاب العراقى من الكويت تحت مظلة عربية - كما انه حذر من مغبة التدخل الاجنبى مؤكدا ان القوة الاجنبية ترعى مصالحها .. وجاء خطاب الرئيس حسنى مبارك قويا وواضحا فى افتتاح مؤتمر القمة العربى الذى عقد بالقاهرة والذى قال فيه « اننا لانريد احراق العراق - ونريد ان نبقى على القدرة العراقية لانها جزء من القدرة العربية »

اجراء ساذج

وتحدث الخبير العسكرى اللواء حسام سويلم فأكد ان الاجراء العراقى بتقديم تنازلات مذهلة لايران وقبول اتفاقية الجزائر التى سبق ان مزقها صدام حسين والتنازل عن شط العرب .. بهدف كسب ايران الى صفها فى مواجهتها للعالم كله .. هو اجراء ساذج لاسباب عديدة منها ان ايران لن تراهن على حصان خاسر .. كما انها لايمكن ان تنسى مافعله نظام صدام حسين بشعبها .. وهى تنتهز الفرصة المناسبة لتصفية كل الحسابات .. واذا وجهت ضربة الى العراق سيكون لايران نصيب فيها خاصة ان هناك قضية مازالت معلقة وهى قضية التعويضات التى تطلبها ايران من العراق - كما ان احد شروط ايران لانهاء الحرب - فى عهد الخومينى - كان ضرورة تنازل صدام حسين عن الحكم وتصفية حكم حزب البعث .

مشكلة الاسرى العراقيين

اضاف ان عودة الاسرى العراقيين الى العراق بعد الافراج عنهم فى ايران سبب مشكلة اجتماعية خطيرة لصدام حسين حيث عاد هؤلاء الاسرى ففوجئوا بأن زوجاتهم قد تزوجن من آخرين .. مما ادى الى اشتباكات عديدة - وقام نظام صدام حسين بتنفيذ العديد من حكم الاعدام فى هؤ ء الاسرى العائدين .. واصبح صدام نادم على عودتهم الى بغداد !!

زيارة الاسد لطهران

اوضح ان زيارة الرئيس السورى حافظ الاسد القادمة لطهران بعد انتهاء زيارة جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى لدمشق - تأتى بهدف ترتيب اوضاع دور ايران فى المرحلة القادمة .. فى تصفية نظام صدام حسين كما ان مفاوضات تركية - ايرانية تتم حاليا - وتتحدث عن مرحلة مابعد صدام حسين .. والعالم كله يتحدث عن هذه المرحلة - فقد انتهى صدام تماما - والعالم يرتب اوضاعه الى مابعد المرحلة الحالية .

حتى لو أنسحب !

اضاف انه حتى لو انسحب صدام حسين من الكويت واعيدت الشرعية الى الكويت .. فان التهديد العراقى للمنطقة سيستمر طالما ظل صدام حسين على رأس العراق .

اوضح اننا نعيش حاليا مرحلة يمكن تسميتها بمرحلة الخداع السياسى والاستراتيجى السابقة للحرب .. وسنسمع خلال المرحلة الكثير جدا من اساليب الخداع كان يقال ان محاولات جديدة سيقوم بها دى كويلار او مفاوضات تجريها فرنسا حول اجلاء الرعايا او الحديث حول عدم استعداد القوات الامريكية للحرب او تخوف بوش من الحرب بسبب قرب الانتخابات الامريكية .. كل هذا خداع يسبق الحرب .

لا استطيع التبؤ !

وتحدث الدكتور مفيد شهاب رئيس لجنة الشئون العربية والامن القومى بمجلس الشورى والمستشار القانونى للوفد المصرى فى اجتماعات مجلس الجامعة العربية فقال :

لا استطيع ان اتنبأ بنهاية الازمة .. وهل ستحل سلميا أم عسكريا .. ولكنى لدى قناعة بان كل ما يخالف الشرعية الدولية لايمكن ان يستمر .. واننا نعيش مرحلة جديدة بعد البروسترويكا السوفيتية والوفاق الدولى تقوم على اساس نبذ استخدام القوة فى العلاقات الدولية .. فلاول مرة منذ عام ١٩٤٥ .. يتفق مجلس الامن على اصدار وتنفيذ عقوبات على دولة معتدية .. ويصدر ٥ قرارات متتالية يندد فيها بالاجراءات العراقية المخالفة للقوانين والمواثيق الدولية .

وعن تزعم بعض الدول العربية وعلى رأسها تونس رفض عودة مقر الجامعة العربية الى القاهرة قال د . مفيد شهاب انا لاافهم سبب هذا الاعتراض فجميع الدول العربية بما فيها تونس وافقت بالاجماع على عودة المقر الى موقعه الاصلى بالقاهرة وذلك بعد ان حصلت تونس على امتيازات مثل احتفاظها بمركز للجامعة العربية وبعض المقار الاخرى .. فلماذا تشكك تونس وغيرها الان .. فى قرار عودة مقر الجامعة الى القاهرة ؟

اضاف د . شهاب انه يتمنى ان يتم نقل المقر من تونس الى القاهرة باسلوب حضارى وان تسمح تونس بنقل الوثائق والاوراق من مقر تونس الى القاهرة .

أكد د . شهاب ان عودة الجامعة العربية الى القاهرة سيكون بداية انطلاقة لعمل اكثر وعيا .. وذلك برغم الظروف العصيبة التى يعود فيها المقر الى القاهرة .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

□ ندوة « الخليج إلى أين ؟ » تطالب بـ :

سرعة تحرك عربى للسلام فى الخليج البحث عمن يعبث بعقول وقدرات الأمة العربية

اكدت ندوة الخليج الى اين التى نظمتها نقابة الصحفيين . ان عنصر الوقت هام حالياً فى سرعة تحرك جميع الاطراف العربية تحت مظلة الجامعة العربية من اجل دفع جهود السلام الجادة لايجاد مخرج عربى لازمة الخليج .. وحذرت من اتخاذ قرار الحرب التى تزيد فرص الاتجاه اليه يوماً بعد آخر والآثار المدمرة التى يمكن ان تلحق بالعالم العربى واستغلال اسرائيل وإيران له لتحقيق اطماعهم فى الخليج والعالم العربى .

وقال الدكتور ممدوح البلتاجى رئيس هيئة الاستعلامات ان الأيام تثبت أن المبادرات التى اعلنها وقام بها الرئيس مبارك قبل وبعد إندلاع الأزمة تؤكد وضوح وثبات الموقف المصرى .

وأشار فى تحليله للموقف بالخليج الى ان عنصر الوقت سيكون حاسماً لتحقيق مصالح اللاعب الرئيسى فى ازمة الخليج وأن عقل الدولة سيتدخل فى النهاية لحسم الخيار بين مصير الرهائن وبدء الحرب لتدمير آلية صدام حسين .

وقال الدكتور مفيد شهاب رئيس لجنة الشئون العربية والأمن القومى بمجلس الشورى فى الندوة التى افتتحها الاستاذ مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين ان المجتمع الدولى لأول مرة فى تاريخه يتحد ويتجمع بهذه القوة يدين ويرفض الغزو العراقى ويطالب بعودة الشرعية للكويت بدون شروط .

ورفض الدكتور مفيد دعوى البعض من الربط بين أزمة الخليج وعودة الأمانة العامة للجامعة العربية لمقرها الدائم بالقاهرة الذى وافقت على عودتها فى مارس كل الدول العربية .

وطالب مصر ببذل كل جهودها من أجل اعادة الرافضين الى مسيرة العمل العربى المشترك لتكون عودة الجامعة بداية انطلاقة لعمل أفضل .

وأوضح ان اعتراض تونس على اجراءات أعلان عودة المقر هو اعتراض شكلى لانها أعلنت موافقتها على العودة

تابع الندوة
أمين محمد أمين

ولكنها كانت ترى ان يؤجل الاعلان لجلسة ١٧ سبتمبر بتونس وهو ما رفضته الأغلبية ١٣ دولة عربية وقررت عقد جلسة طارئة فى القاهرة لاعلان العودة .

واستبعد الدكتور مفيد حدوث انقسام وانشقاق الجامعة العربية الى جامعتين جامعة للأغلبية بالقاهرة وأخرى للأقلية بتونس .

وطالب بتعديل ميثاق الجامعة ليواكب الظروف الحالية وسرعة انشاء محكمة العدل العربية وايجاد نظام أمن عربى يحافظ ويدافع عن الحقوق العربية تحت مظلة الجامعة العربية .

وقال اللواء حسام سويلم مدير مركز الدراسات العسكرية السابق فى تحليله لأبعاد المواجهة العسكرية المنتظرة فى الخليج ان فرص الحرب تزيد بنسبة ٩٠ ٪ عن فرص السلام وأن الضربة العسكرية المتوقعة ستكون سريعة وحاسمة وخاطفة تهدف الى تدمير آلية الحرب العراقية وتدمير وإزالة أسلحة الدمار الشامل وتقسيم العراق الى ٣ دويلات الجزء الجنوبى للشيعة ينضم لايران والشمالى لتركيا والوسط للعراق .

وأوضح أننا نعيش حالياً فى مرحلة الخداع السياسى والاستراتيجى السابق للحرب . وطالب بالبحث عمن يعيش فى عقول بعض القادة العرب ويدفعهم الى اتخاذ قرارات خاطئة تضرهم وشعوبهم وتمتد آثارها للأمة العربية بأكملها وأوضح صورة على ذلك ما قام به الرئيس صدام حسين من حرب بلا معنى أو هدف مع إيران على مدى ٨ سنوات وأخيراً غزوه للكويت .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

د . على الدين هلال

مصر والمستقبل العربى

فى اللغة الصينية يشيرون إلى كلمة الازمة برمزين أولهما ، يحمل معنى الخطر أو التهديد ، وثانيهما يحمل معنى الفرصة والامكانية

ويقول سبحانه وتعالى فى محكم كتابه « ان مع العسر يسرا » ومعنى ذلك أن الأزمات كما أنها تحمل تهديدات ومخاطر ، فانها تفتح الباب ايضا لامكانيات وفرص فالازمة بحكم التعريف هى حدث جلل وغير متوقع وهى بحكم التعريف لحظة استثنائية فى تاريخ المجتمعات والبشر لذلك فانها تكون كالنور الساطع اوكالوهج المحرق وبقدر ماتخلق من الآلام فإنها تنير الطريق وتسقط الأوهام وتميز بين الطيب والخبيث ، وهى تفتح العقول لاعادة النظر فى الأفكار التى كان يقبلها الناس على أنها من المسلمات وتحفزهم على مواجهة التحديات الجديدة . وتشحذ هممهم .

وفى بلادنا العربية فإن العلاقات التى تطورت بين الدول فى الحقبة الماضية تمت فى ظروف خاصة اهم معالم هذه الظروف الثروة النفطية وتصور أن هذه الثروة تقدم حلا سحريا لمشكلات المنطقة . وظروف انكفاء مصر على مشاكلها الداخلية . وقيام قوى دولية واقليمية بحصارها واحتواء دورها العربى وظروف الحرب العراقية ـ الايرانية بكل ماصاحبها من ملابسات سياسية وعسكرية ظروف كانت الرغبة فى تحقيق التضامن العربى سببا فى عدم مواجهة المشاكل البنائية فى المنطقة وتجاهل الأسباب الدفينة لعدم الاستقرار السياسى والاجتماعى فيها وبالذات مع انتقال اعداد كبيرة للعمالة واحتكاكات وتفاعلات على مستوى الشعوب

ولقد تغيرت الظروف ، واصبح من الضرورى ان نعيد النظر فى المسلمات التى نهضت على أساسها سياسات تلك المرحلة ولعل العراق كان أول من بادر باعلان انتهاء هذه المرحلة . وهذا يدعونا الى اعادة النظر فى مجمل علاقات مصر بدول المنطقة وبالترتيبات السياسية والأمنية اللازمة لمستقبل أمن هذه المنطقة كما ترتضيه شعوبها ، والنابع من داخلها .

ونحن نقول ان على مصر اليوم ، ونحن فى وسط الأزمة ، ان تطرح مشروعا سياسيا واستراتيجيا للمستقبل العربى وان تقدم تصورات واضحة عن شكل العلاقات بعد الأزمة وعن كيفية حماية الأمن والاستقرار السياسى والاجتماعى فيها . وأن تطرح هذا المفهوم على بساط البحث والمناقشة فى الدوائر العربية .

وعندما أقول مصر فان الاشارة ليست فقط إلى مصر الدولة أو الحكومة ، وانما أيضا الى مصر المجتمع والقوى السياسية الفاعلة فيه .

والمطلوب منا اليوم أن نفكر بصوت عال عما بعد الأزمة . وعن ضرورة أن تمسك شعوب المنطقة بمصائرها . وان تقدم الأفكار وخطط العمل الخاصة بالمستقبل . وأن يكون ذلك فى الوقت المناسب بحيث تكون لنا إمكانية المبادرة والمباداة .

وعلينا ان نتذكر أن مصر بحجمها ، ووزنها الأقليمى ، وبدورها فى المنطقة تمثل ثقلا هائلا ، وان عليها أن تبدأ بنفسها ، وأن تبادر الى تنفيذ ماتعتقد أنه فى الصالح العربى العام ، وماتدعو الآخرين الى الآخذ به



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



والدور الاستراتيجى القادم

منذ الغزو العراقي للكويت والمنطقة العربية والاقليمية تشهد تغيرات شتى سياسية واستراتيجية على السواء ، كما ان هناك نتائج عدة هي الان في دور التبلور والظهور . البعض منها هو قيد التشكل اما البعض الاخر فقد بدا للعيان واضحا جليا . ولعل أبرز تلك النتائج التي كانت اسرع من غيرها في الوضوح للقاصي والداني على السواء تلك الخاصة بتغير الاوزان النسبية لعدد من القوى الاقليمية والعربية في سياق معادلة الامن والاستقرار في المنطقة . فهناك قيم وادوار لبعض الاطراف الفاعلة بحكم قيمها وتاريخها كمصر ، كانت تبخس حقها تماما ، مقابل المبالغة في ادوار واوزان اطراف أخرى مثل اسرائيل ، واذا بالغزو وماتلاه من تفاعلات ومواقف يعدل من تلك الصورة التي ثبت زيفها ، ويعطي لكل ذى حق حقه .

الواقع ان هذا الاستنتاج مرده ذلك السلوك الذى اتخذته مصر ازاء العدوان ورفض مايتمخض عنه من نتائج وتغييرات وذلك بناء على اسس قومية ، ودونما اعتبار لمكاسب شخصية او انية ، اورغبة في الحصول على مغانم من هنا أوهناك . وهي حين فعلت ذلك انطلقت مما يمليه عليها دورها التاريخي كقوة امان واستقرار ليس لنفسها وحسب بل ايضا للمنطقة العربية والشرق اوسطية ككل .

لقد اثبت الغزو للعالم شرقه وغربه ، شماله وجنوبه ان مصالحه الرئيسية اقتصاديا وامنيا مهددة بالضياع ، نظرا لغياب الدور المصرى الرائد ، وانه حين تحركت مصر في اطار هذا الدور تغيرت الصورة قليلا اذ توقف التهديد والمرجح ان الامر لن يتوقف عند هذا الحد بل ستكشف الايام القادمة عن دلالات شتى تبرز اهمية وضرورة وجود مصر القوية المستقرة الامنة ذات القيم القومية الاصيلة . ففي الماضي ظن الكثيرون عربا وغير عرب ان المنطقة العربية صارت رهينة بيد السياسة الاسرائيلية وتشددها وتعنتها . ووقفت الولايات المتحدة ومن ورائها القوى الغربية موقف المساندة والتعاطف والتأييد المطلق لهذه المقولة . ولكم بح صوت مصر بان تلك المقولة ليست صحيحة بالمرة ، وان هذا التصوير فيه الكثير من المبالغة لقدرات اسرائيل على ضبط الاوضاع في المنطقة او حتى الحفاظ على المصالح التي تهم الغرب عموما ولم يصدق احد هذه الدعوة المصرية الحقة .

زيف الدور الاسرائيلي

واذا كان للغزو سلبياته العديدة ، فان له جانبا اخر لانقول انه ايجابي ، بل نقول بمزيد من الدقة انه جانب مساعد لعب دورا في كشف ماهو اصيل وما هو زائف .. ما هو مبالغة وماهو تهوين وتوضيحا لذلك نقول ان الغزو والمسارعة الامريكية والغربية الى جانب الاتحاد السوفيتى بالتحرك السياسى والعسكرى بعيدا عن اى دور اسرائيلى ، قد كشف ان اسرائيل ليست هي القوة



المصدر : الأهرام الاقتصادى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

حسن ابو طالب

المؤهلة والتى يمكن الاعتماد عليها لحماية المصالح الحيوية لاى طرف ، بل ان مشاركتها قد تجر المزيد من الاضرار والخسائر على الجميع ولكم كان الامتحان عسيرا لكل القوى الحية التى ناصرت وايدت اسرائيل ، واعتبرتها الحصن المنيع والمانع لاية تهديدات حقيقية للمصالح الغربية والامريكية ولكم كان الامتحان عسيرا ايضا لاسرائيل ذاتها التى وجدت نفسها فى مواجهة اول ازمة حقيقية بلا دور حتى لو كان هامشيا ، وبلا مساهمة حتى لو كانت رمزية بل الاخطر من ذلك بدا حرص الجميع على اخراج اسرائيل تماما من الصورة

وهكذا بدت النتيجة واضحة تماما وهى ان اسرائيل ليست القوة المؤهلة للقيام بدور الموازن لعملية الاستقرار فى المنطقة ذلك ان القوة الرئيسية والحقيقية المؤهلة لهذا الدور هى مصر مصر وحدها وليس اى قوة اخرى سواء كانت اسرائيل او غير اسرائيل .

والمقارنة وحدها تثبت من هى القوة المؤهلة ومن هى القوة غير المؤهلة ، فمصر هى الدولة التى لايستطيع ان يشكك احد فى مشروعية وجودها ، وهى الدولة المندمجة فى النظام الاقليمى المحيط بها وهى ذات الثقل المعنوى عربيا واسلاميا . وعلى العكس من ذلك اسرائيل التى لايقبل بها احد وشرعية وجودها محل العديد من التساؤلات عربيا وايضا دوليا ، اما ثقلها المعنوى فى الاطار المحيط بها فهو سلبى للغاية ومرفوض تماما وهذه كلها حقائق كانت موجودة قبل الغزو العراقى ، ولكن التصوير الزائف للامور — ولاسيما من قبل الغرب والولايات المتحدة — تغاضى عن كل ذلك واعطى تفسيرات وخلق اوهاما ثم صدقها ومع اول اختبار ظهرت الحقائق جلية واضحة لالبس فيها ولاغموض

ومع الازمة تبين ان اسرائيل لايمكنها ان تساهم فى عملية الحظر الدولى على العراق الغازى المعتدى ، او تشارك فى احكام الحصار البحرى فى خليج العقبة حتى مع كونها الاقرب جغرافيا ، او تدخل فى عملية الحشد العسكرى الدولى فى منطقة الخليج ، او توجيه الاحداث بصورة او باخرى ، او تمنع قرارا امريكيا بمد دولة عربية باسلحة متطورة دون ضجة هائلة كما كان الامر فى السابق الا ان ذلك لايعنى ان اسرائيل ليست مستفيدة مما يجرى فى الخليج ، وهو ما تحقق لها دون بذل مجهود او دفع ثمن ما ، وهو امر اخر يكشف بدوره عن مدى حمق الغزو العراقى وقصر نظر الذين خططوا له .

خرافة التحالف الاستراتيجى

ان غياب الدور الاسرائيلى المباشر فى الازمة الراهنة يثير بدره التساؤل عن خرافة التحالف الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل والذى بدا وكانه احد مقدسات السياسة الامريكية فى المنطقة وانه الملاذ الذى ستلجأ اليه الولايات المتحدة لمواجهة اى طارىء يهدد مصالحها النفطية او الامنية ولكم بدا هذا التحالف الاستراتيجى سيفا مسلطا على كل دعوة مصرية وعربية للولايات المتحدة بتصحيح سياستها فى المنطقة وان تضع فى اعتبارها ان مصالحها لن يحميها سوى سياسة عادلة وتسوية شملة لمكامن التوتر فى المنطقة . ولذا يبدو طبيعيا ان تثار الاراء داخل الولايات المتحدة باعادة النظر فى سياسة التحالف الاستراتيجى مع اسرائيل ، والعمل على ايجاد تسوية للقضية الفلسطينية كاحد المداخل لايجاد استقرار دائم فى المنطقة . والحق ان هذا التحالف والذى قام على افتراض استمرار المواجهة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، وتنسيق الجهود الامريكية والاسرائيلية فى مواجهة ما افترض انه مغامرات او مطامع سوفيتية فى المنطقة العربية ولذا — ومن الناحية الواقعية البحتة — صار هذا التحالف بلا دور او مضمون فى ضوء التغيرات الدولية والتنسيق فى المواقف ازاء الازمات الاقليمية والدولية وتمكين الامم المتحدة من لعب دور فعال فى حفظ الامن والسلام الدوليين انه الوفاق الذى الغى عمليا صفة العدو عن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ازاء بعضهما البعض وبالتالى جعل من التحالف الاستراتيجى مجرد ذكرى تاريخية لاتتسق مع الواقع الدولى المعاش . ويعد ذلك احد الاسباب وراء انكشاف حقيقة الدور المحدود الذى يمكن لاسرائيل ان تقدمه للعاملين الشرقى والغربى معا فى ظل عملية الوفاق الجارى ترسيخها يوما بعد يوم



منطق العطاء المتبادل

أن بروز دور مصر واهميته مقابل تدنى الدور الذى يمكن لاسرائيل او اى قوة اقليمية اخرى ان تقدمه كأحد الحقائق التى صارت اكثر تبلورا فى مرحلة ما بعد الغزة العراقى لاتقتصر على الجانب الدولى وحسب بل نعتقد بقوة ان اطرافا عربية عديدة باتت تعى تماما هذه الحقيقة ، بل ان البعض ولاسيما فى الخليج كان ولايزال اول من يستفيد منها وعمل على توظيف الامكانات الحقيقة لمصر ـ والتى حاول الكثيرون طمسها والقاء التراب عليها من قبل مرارا ـ فى سبيل الحفاظ على الذات والهوية والوطن ، وردع العدوان ، وايجاد التوازن مع تلك القوة الباغية التى لاتقيم وزنا للقيم القومية او الاخلاقية او مبادىء التعايش وحسن الجوار ، ولاترفع سوى شعارات جوفا ولاتستهدف سوى مصالحها الذاتية الضيقة حتى لو كان ذلك على حساب شق الصف العربى وهدم النظام على الجميع

وللحق والانصاف ان تلك النتيجة التى بات يدركها الجميع تفرض على مصر اعباء شتى ،وفى نفس الوقت تفرض التزامات وواجبات عدة على الاطراف الدولية والعربية على السواء ولانقول ذلك من موقع المطالب برد الجميل ، بل انطلاقا من اسس المصالح المشتركة فى الاستقرار والبقاء والتضامن تلك الاسس تفرض بدورها استيعابا كاملا بمنطق العطاء المتبادل فكما اعطت مصر وكانت ولاتزال عند قيمها ودورها الذى فرضه عليها منطقا التاريخ والجغرافيا معا وقدمت التضحيات الجسام على حساب دم ابنائها ورفاهية شعبها ، فليكن هناك بالمقابل عمل ملموس وجاد لمساندة مصر للقيام بهذا الدور لصالحها ولصالح الجميع فى ذات الوقت ان الامر بحق يفترض ان تكون هناك رؤية مشتركة تتبادل من خلالها الاعباء وتتقاسم عبرها الالتزامات .

وليوقن الجميع ان استقرار المنطقة وضمان امنها مرهون ايضا بقوة مصر وليس العكس كما ظن الكثيرون من قبل وفى النهاية لانملك سوى الدعاء حفظك الله يامصر ، وحفظ لك دورك فى الاستقرار وردع العدوان مابقيت ومابقى التاريخ .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تساؤلات قومية
كيف نستفيد من إيجابيات أزمة الخليج

د . السيد عليوة

رب ضارة نافعة . وفى كل مشكلة فرصة . هذه هى القاعدة الذهبية فى ادارة الأزمات وإذا كانت الخسائر التى نتجت عن ازمة الخليج التى احدثت بعد غزو العراق للكويت كبيرة وهائلة على مختلف المستويات ولمختلف الفرقاء : فانها تنطوى على جوانب ايجابية ودروس مستفادة يمكن استثمارها .



١ ــ تطبيق مبدأ عدم قبول استخدام القوة فى حل المنازعات واحتلال اراضى الغير والتأكيد على الشرعية . فالعصر لم يعد يحتمل استخدام السلاح كلغة للتفاهم بين الشعوب ولا سيما بين الشعوب الشقيقة فلابد من انسحاب القوات العراقية من الكويت حتى يمكن تطبيق هذا المبدأ على باقى المنازعات الدولية .

٢ ــ اعداد سيناريو ما بعد الازمة ان لم يكن جزءا من محاولات التسوية السلمية الجارية بهدف الدعوة الى مؤتمر سلام فى الشرق الاوسط لانسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة وتقرير المصير للشعب الفلسطينى كذلك حل الازمة اللبنانية .

٣ ــ تأسيس صندوق دولى لتنمية المنطقة تساهم فيه الدول الصناعية كذلك دول البترول ، فلا بقاء للامن والاستقرار فى المنطقة الا باستئصال جذور التخلف والحرمان وعوامل الشقاق والنزاع التى تتمثل فى الفجوة بين الفقر والثراء .

٤ ــ تنظيم استخدام موارد المنطقة وذلك ببناء عربى اقليمى جديد يضم كل دول المنطقة يقوم على تضامن امنى مقابل التكامل الاقتصادى من خلال انفاق نسبة كافية من عوائد النفط على انتاج الغذاء وتنمية الموارد البشرية والمائية .

٥ ــ بناء مجتمع عربى عصرى ــ وفى ذلك استعير عنوان كتاب لاستاذنا الكبير الفيلسوف د . زكى نجيب محمود « مجتمع جديد او الكارثة » حيث اتضح ان مجتمعات دويلات الخليج واقطار البترول غير مؤهلة ــ بالصورة الحالية ــ للدفاع عن اوطانها . فالوطن ليس الفيلا والسيارة والرصيد المصرفى ، وانما هو اوسع واعمق من ذلك رؤية وانتماء ومعاناة .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكم اسعدنى ما شاهدناه فى التليفزيون حين اقبل الشباب الخليجى على خلع الجلباب الابيض الواسع الذى لا يصلح الا للمشى والتبختر – مع كل الاحترام للزى القومى – وارتداء الملابس العسكرية وسط قيظ الصحراء . فلابد من التخلص من الترهل والترف وسلوكيات المجتمع الريعى الذى ينفق من غير ان يعمل ويستهلك دون ان ينتج .

٦ – تجديد نظم الحكم العربية بصورة تليق وكرامة وحقوق الانسان تقوم على التعددية والمشاركة الديموقراطية والاحتكام الى القانون والمؤسسات بدلا من انفراد الحكام بالقرار . مع ضرورة رحيل النخب السياسية المستهلكة وتجديد الدم والشباب للقيادات .

٧ – البدء فورا وحالا فى ممارسة دور عربى جديد لمصر ينسجم وروح العصر الفردية النفعية . وأول أسس هذا الدور الجديد هو السداد المقدم لفاتورة اى تضحيات فاى دور عسكرى او سياسى أو إعلامى لمصر يجب ان يدفع تكلفته الحقيقية أغنياء البترول .

وهذا أصلا فى صالحهم وصالح الامن والاستقرار العربى ثم فى صالح مصر ثانيا ولا نتصور مصر كقوة عظمى عربية واقليمية شرق اوسطية تحافظ على التوازن الاستراتيجى والاستقرار السياسى الا اذا كانت متحررة من الديون التى تثقل كاهلها ومتحفظه من المشاكل الاقتصادية والضغوط الخارجية .

إن دور « أحدب نوتردام » الذى كان بعض العرب يميل لان يحبس مصر فيه (بمعنى العجز والقيود التى تثقل كاهلها) ثبت ان فيه اضعاف لكل الدول العربية وتهديد خطير للامن القومى ذاته .

« قمة هلسنكي » والتوافق للخروج من الطريق المسدود

عندما تذكر هلسنكي تتداعى ذكريات وخبرات وانطباعات عميقة عن فنلندا بلاد الشعب الصلب الجاد الدؤوب المسالم . وهناك امضيت جانبا قصيرا من خدمتي الدبلوماسية الطويلة ما بين شتاء الجليد المتجمد ناصع البياض وربيع الخضرة رائعة السحر والجمال . واختيار هلسنكي لقمة القوتين العظميين في المرحلة الحالية للوفاق الدولي السائد اختيار موفق وقد اصبحت فنلندا نموذجا مرموقا على نجاح سياسة اقامة الجسور الطبيعية بين الشرق والغرب . كما تاتي هذه القمة نموذجا ثانيا لنجاح المؤتمرات الدولية التاريخية الهامة في العاصمة الفنلندية بعد اتفاقية هلسنكي للامن الاوروبي وقد كان لا يزال لها دورها في تعزيز السلام والوفاق الدولي .

وفي تصوري ان قمة هلسنكي حققت أكثر من نجاح في المقام الاول بالنسبة لازمة الخليج ثم بالنسبة لقضايا السلام والوفاق بين القوتين العظميين واخيرا وليس آخرا بالنسبة للمجتمع الدولي وللقانون الدولي العام وقد يكون من الضروري بداية التعرض بايجاز شديد لاهم المظاهر الرئيسية للسياسة السوفيتية في عهد جورباتشوف وبعد وضع البيروسترويكا والجلاسنوست موضع التنفيذ وبعد متغيرات المواقف في اوروبا وتجاه علاقات موسكو وواشنطن . مثل هذا العرض قد يساعد على بيان وتفسير للمواقف السوفيتية الاخيرة من أزمة الخليج وغيرها .

احدى الظواهر الرئيسية الجديدة فى السياسة السوفيتية تدور حول استبعاد العنف كوسيلة لحل المنازعات . وذلك أمر ملحوظ بشكل كبير فى المواقف المعتدلة نسبيا تجاه التحركات القومية والانفصالية داخل الاتحاد السوفيتى طالما لجأت للقنوات المشروعة والوسائل السلمية دون عنف أو صدام كما أن ذلك ينطبق على ما يجرى من عدول عن السياسات السابقة للتورط فى المنازعات الاقليمية وما تفضى اليه من تعزيز محاولات الاستقطاب الدولى والتكتلات الاقليمية الخ .. وبذلك يمكن تفهم وتحليل المواقف السوفيتية الجديدة

التى ادت الى التسوية السلمية فى ناميبيا ونيكاراجوا او التى ادت لتخفيف تشددها وانحيازها البالغ لبعض الأطراف دون الأخرى كما هو الحال فى صراعات قاربت من نهايتها مثل كمبوتشيا وافغانستان

ومن هذا المنطلق عارض الاتحاد السوفيتى العراق ـ رغم علاقتهما الخاصة ـ وأدان غزو الكويت وضمها اليه . ومن هذا المنطلق نفسه يعارض الاتجاه الأمريكى للتصعيد العسكرى للأزمة وضرب العراق ويؤكد امكان الحل السلمى للأزمة

□□□

ومن الطبيعى فالفكر السوفيتى الجديد وسياسة جورباتشوف الديناميكية التى لمسناها خلال السنوات الأخيرة كانا وراء انهاء مبدأ المواجهة بين القوتين العظميين وما كان يصحب ذلك من سياسات للردع المتبادل وتوازن القوى وعوضا عن ذلك فالفكر السوفيتى يدعو لما يطلق عليه « توازن المصالح » .

ومن هذا المنطلق ايضا يمكن تصور تقدير موسكو وتفهمها ـ وقد يكون لأول مرة ـ لما صدر من واشنطن من رد فعل عنيف منذ الساعات الأولى لأحداث الكويت ولمدى تخوفها (والغرب) من سيطرة قوى عربية جديدة لا تطمئن اليها على انتاج وتصدير البترول بما يهدد مصالحها (٢٥٪ من الانتاج العالمى لدول الأوبك) وهذا هو التطبيق العملى للنظرية الجديدة « توازن المصالح » .

وقد يمكن تصور مثل هذا التطبيق ايضا فى حالة حديثة مماثلة فى قمة واشنطن بين الرئيسين بوش وجورباتشوف منذ شهور وذلك بالنسبة للموقف السلبى نسبيا للولايات المتحدة بعدم التورط فى مشاكل انفصال دول البلطيق او غيرها عن الاتحاد السوفيتى والملحوظ عدم صدور اية تعهدات أو التزامات محددة من جانب واشنطن فى هذا الصدد رغم ما احيط بها من ضجة اعلامية . كما يلاحظ الفارق هنا

فى أزمة الخليج فى التسعينات عن أزمة كوبا فى الستينيات التى سويت حينذاك بين الرئيسين كيندى وخروشوف فى اطار الوفاق الدولى السابق ولكن فى ظل سياسة الردع النووى وعلى اساس توازن القوى بسحب الصواريخ السوفيتية من كوبا مقابل تعهد واشنطن بالامتناع عن مواصلة التدخل المباشر (او العسكرى) ضد الحكم الجديد فى هافانا

□□□

هناك الى جانب ذلك اعتبارات سوفيتية تتعلق بالأوضاع الداخلية والقومية اى ما هو قائم آنيا من مشكلات الاصلاح الاقتصادى الحادة التى تفرض نفسها على المجتمع السوفيتى . ومن النزعات القومية والانفصالية التى تواجه الحكومة المركزية فى موسكو

أيضا من العوامل المؤثرة العلاقات الخاصة بين موسكو وبغداد التى بدأت منذ قيام ثورة العراق وتدعمت بمعاهدات ومعاملات خاصة خلال حرب الخليج

(اكثر من نصف تسليح العراق سوفيتى الأصل) بالاضافة الى ما صاحب ذلك من استخدام آلاف الخبراء السوفييت

العسكريين والمدنيين مازالوا يعملون بالعراق وفقا للتعاقدات المبرمة بين البلدين . ومن جهة اخرى فموسكو تضع فى اعتبارها ما سيكون من اعتداء عسكرى امريكى على العراق من صدى ورد فعل سلبى بالجمهوريات السوفيتية الاسلامية

ومن العوامل المؤثرة فى تحديد السياسة السوفيتية بعض ما واجهته من تجارب سابقة تحقق من خلالها اخفاق جزئى لها فى مواجهة نجاح جزئى لواشنطن وحلفائها فى بعض حالات مساندتها لمصر والعرب او غيرهم . كما حدث خلال أزمة خليج العقبة وحرب ١٩٦٧ او ما بعد حدث بعد حرب ١٩٧٣ من انفتاح مصرى تجاه امريكا والغرب او ما حدث لحالات اخرى بشكل متفاوت كافغانستان ونيكاراجوا الخ

□□□

فاذا جئنا لأزمة الخليج نجد أن قمة هلسنكى حققت أكثر من خطوة موفقة . بداية بتأكيد عدم انفراد احدى القوى العظمى باستخدام القوة ضد دولة اخرى كى تفرض عليها (شروطا خاصة مما لا يزال سائدا أو لوقت قريب) حتى لو كانت هذه الشروط مشروعة او مقبولة بوجه عام وقد اصبح المفهوم تغلب المنطق السوفيتى الذى يقضى بان أى تحرك للحشود العسكرية والأساطيل فى الخليج لا يتم سوى بقرار من الامم المتحدة وبموافقتها وفى اطارها واصبح واضحا ان ذلك امر ضرورى لاكتساب الشرعية الدولية ويلاحظ أن معالجة مجلس الامن للأزمة سبق أن حركت (بالأدق او عملت على احياء) تشكيل وفاعلية هيئة رئاسة الاركان التابعة للمجلس

ومن ناحية اخرى فقد اشار البيان المشترك الى العمل مع دول المنطقة من أجل تطوير هياكل الأمن الاقليمى والاجراءات التى تعزز السلام والاستقرار بها وقد يكون غموض هذه الترتيبات واختلاف تفسيرها وابعادها من الاطراف المختلفة ما يدعو للتريث بشأنها لتبين مدى ارتباطها بمشروعات لاقامة احلاف وقواعد عسكرية ومدى تمشيها مع اطار الأمم المتحدة ومنهج عدم الانحياز ومع سياستنا القومية بوجه عام خاصة وهذا المشروع يأتى فى نفس الوقت الذى تحدث فيه وزير الخارجية الأمريكية داعيا لاقامة حلف امريكى عربى اسلامى بالمنطقة ؟ !

وهذا الاتجاه بالعمل الجماعى التوافقى وفى اطار الأمم المتحدة كان موضعا للشك خلال الأزمة فى أكثر من موقف مما بدا فى تردد الرئيس بوش تجاه اللجوء لمجلس الأمن لاقرار الحصار البحرى لاحكام الحظر الاقتصادى وفقا للقرار ٦٦١ . وهو الأمر ووجه بمعارضة سوفيتية (أبدتها فرنسا والصين وأعضاء آخرين بالمجلس كماليزيا وكندا واليمن وكوبا) مما دفع واشنطن إلى التقدم بمشروعها للمجلس لاستخدام القوة لتطبيق قرار الحظر والى قبول التعديلات التى أدخلها المجلس للتخفيف من صيغة القرار .

وقبل أيام من قمة هلسنكى وأمام مجلس العموم البريطانى أعلنت مسز تاتشر معارضتها اللجوء للأمم المتحدة لاستئذانها فى التحرك العسكرى باعتبار ذلك يضع قيودا على سيادة الدول المخولة لها بموجب أحكام القانون الدولى . (وهذا موضع جدل سياسى قانونى دولى ليس هنا موضعه) .

لذلك جاءت قمة هلسنكى تؤكد

القبول السوفيتى الامريكى للعمل الجماعى والمشترك وكما تدلل بالتالى على ضرورة أهمية فاعلية دور الأمم

بقلم السفير :

بهى الدين الرشيدى

المتحدة تجاه الأزمة سواء الحالية أم مستقبلا بالنسبة لغيرها من الأزمات .

وبعبارة أخرى فإن التصعيد العسكرى للأزمة لن يخضع ـ فى نظرى ـ للأمم المتحدة وفقا لميثاقها فحسب وإنما تطبيقا لروح الوفاق السوفيتى الامريكى ولقواعد اللعبة الدولية الجديدة .

□ □ □

من ناحية أخرى حققت قمة هلسنكى نزع فتيل انفجار الأزمة باتفاق القوتين العظميين فى البيان المشترك على تأييد حل الأزمة سلميا والسماح بإمداد العراق والكويت بالموا الغذائية والأدوية (وكانت أمريكا تعارض ذلك قبل القمة) وفى المؤتمر الصحفى ورغم تعليق الرئيس بوش بأنه قد يكون هناك بعض الخلاف على استخدام القوة فإن الرئيسين أكدا معا وبوضوح استبعاد الخيار العسكرى والعمل على حل الأزمة سلميا فى اطار مقررات الأمم المتحدة . كما تحدث البيان المشترك عن احتمال اعادة النظر واتخاذ اجراءات اضافية حالة فشل انهاء الأزمة سلميا .

ويسترعى النظرى رفض الرئيس جورباشوف بالمؤتمر الصحفى بوضوح فكرة ارسال قوات مؤكدا من جديد « انه لاداعى لذلك مع امكان حل الأزمة سلميا » . وفى نفس الوقت يصرح الرئيس بوش بالمؤتمر قائلا فى سياق حديثه عن الرئيس صدام « .. ونحن نحاول أن نخرجه من الطريق المسدود الذى وصل اليه » .

يفضى ماتقدم إلى نتيجة أو تصور ـ قد أكون مصيبا فيه ـ يتلخص أن محصلة هذه القمة اتفاق ذو شقين : الأول ينفذ العراق مقررات الأمم المتحدة (وماقد يصحبها من تسويات للنزاع) والثانى أى المقابل عدم شن الحرب من الجانب الأمريكى ضد العراق . وأن ذلك يلقى بالتالى على عاتق الاتحاد السوفيتى صراحة أو ضمنا دورا للقيام بجهد للحل السلمى بما فى ذلك الوساطة خاصة وأن موسكو تعتبر هى العاصمة الوحيدة للدول الكبرى التى حافظت للآن على قنوات اتصالها ببغداد مفتوحة . أى أنه يمكن اعتبار انتقال الأزمة إلى مجال التفاوض والتسويات التى تستلزم نوعا من المرونة والأخذ والرد . الأمر الذى يلقى على عاتق الرئيس صدام والعراق الالتقاء فى منتصف الطريق :

وفى الوقت الذى بدا فيه واضحا تفويض الرئيس بوش لنظيره السوفيتى جورباتشوف للتصدى لحل الأزمة سلميا ورغم تأكيد إبقاء القوات الامريكية لحين الوصول لحل للازمة .. رغم ذلك تعهد الرئيس الأمريكى فى المؤتمر الصحفى بعدم إبقاء القوات الامريكية بعد انتهاء الأزمة .

كما لوحظ أن الرئيس جورباتشوف لم يفوت الفرصة فى المؤتمر الصحفى كى يؤكد علنا أن الرئيس بوش وعده بذلك ..

وهنا لابد من التنوية بما تثيره نفقات تواجد هذه القوات فى السعودية والخليج من معارضة إنتقاد داخل الولايات المتحدة ولدى الرأى العام وقد قدرت عدة مليارات من الدولارات حتى نهاية سبتمبر بالاضافة الى حوالى مليون دولار يوميا بعد استدعاء الاحتياطى . وقد زاد من هذه المعارضة والانتقادات مابدا مؤخرا من تقاعس حلفاء أمريكا فى تحمل نصيبهم من فاتورة التكاليف الباهظة . وقد أشرنا فى المقال السابق إلى قرار المجموعة الأوربية بعدم المشاركة فى تلك النفقات كمثل لذلك هذا رغم تقدم المجموعة لمساعدة الدول المتضررة من الأزمة . الأمر الذى يجعل أمريكا تتحمل وحدها الجانب الأكبر من تلك النفقات .

لذلك لم يكن غريبا ان تدور الدائرة كى تصبح الأرصدة العربية الضخمة للكويت والسعودية ـ المودعة بمصارف أمريكا وأوربا ـ هى السند الأساسى لتمويل نفقات العمليات العسكرية لامريكا وحلفائها رغم ماهو واضح ومفهوم من أن الحشود العسكرية بالسعودية والخليج إنما هى أساسا وقبل أى شىء أخر لحماية المصالح البترولية لأمريكا والغرب بالمنطقة ! .. ولكن الغريب هو ترحيب المسئولين بالخليج بذلك ومسارعتهم إلى تأكيد استعداهم لتقديم ماهو مطلوب بغير حدود ؟ ... ألم تكن التنمية العربية والأمن القومى أولى بذلك ؟ ! ..

□ □ □

ويترتب على ماسبق الاشارة إليه عن اتفاق الرئيسين الامريكى والسوفيتى على العمل على حل الأزمة سلميا مع استمرار بقاء القوات العسكرية ان ذلك يعنى أن الوضع الحالى سوف يستمر على الاقل عدة أسابيع لحين تبين الخيوط الاولى للتسوية السلمية المقترحة . وبالتالى فاستمرار تواجد هذه القوات يمكن أن يصل إلى عدة شهور لامكان تحقيق التسوية النهائية بما يسمح بانسحاب القوات ؟ !

هذا الوضع رغم أنه ليس فى صالح العراق أو المنطقة بوجه عام فهو أيضا ليس فى صالح الجانب الامريكى الذى عليه أن يواصل هكذا حالة التعبئة والحشد والاستنفار دون أى تحرك عسكرى لمثل هذه المدة غير المتوقعة .

وطبعا فذلك قد يسبب من جهة ـ إذا طالت هذه المدة ـ حالة من التأرجح بين الملل والتهدئة أو التهور والاندفاع وبالتالى ذلك يزيد من صعوبة مهمة كل من الرئيسين السوفيتى والامريكى : الأول لأهمية استعجال خطوات الوساطة والتسوية السلمية .. والثانى لمواجهة خصومه فى واشنطن المتضررين من تزايد نفقات تمويل القوات وتأثير ذلك على دافعى الضرائب والناخبين فى عام الانتخابات . هذا بالاضافة إلى أن طول هذه المدة سيفسح المجال من جديد لمن يدقون طبول الحرب ولايرضون بديلا عن ضرب العراق وتصفيته عسكريا واقتصاديا .

مثل هذه الاعتبارات ليست مجرد عامل تحذير بل هى أيضا عامل مؤثر لفعالية مهمة السلام

□ □ □

كسب اخر حققته قمة هلسنكى لصالح العرب بما تضمنه البيان المشترك عن القضية الفلسطينية وعن قرار ٢٤٢ القاضى بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة ومن عدم جواز ضم الأراضى بالقوة الخ .. وتلك بداية طيبة لم تكن متوقعة من قمة يشارك فيها الرئيس بوش رغم التصريحات السابقة لوزير الخارجية السوفيتية بالدعوة لعقد مؤتمر دولى لبحث كافة مشاكل الشرق الأوسط .. ورغم أن هذا الموقف سبق أن تأيد فى بيان مشترك للوزير السوفيتى ادوارد شيفرنادزة ونظيرة الفرنسى رولان دوما خلال زيارة الأخير لموسكو أخيرا .. إلا أن واشنطن كانت تسارع بابداء معارضتها للربط بين انسحاب العراق من الكويت وانسحاب اسرائيل من الأراضى المحتلة ؟ ! ...

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٠

والغريب هو موقف اسرائيل قبل القمة إذ كانت ترحب باقتراح شيفرنادزة بعقد مؤتمر دولى للسلام بالشرق تحضره اسرائيل وتشكر اقتراحه حضورها ولكنها تتغابى وتصرح بأنها تحضر المؤتمر للمشاركة فى تسوية الأزمة الحالية بالخليج ؟ ! ...

وأخيرا يجدر التمعن جيدا فى المفهوم السوفيتى لما ورد أكثر من مرة على لسان جورباتشوف ـ وغيره من المسئولين السوفييت ـ من أن الأزمة فى الخليج مشكلة عربية أساسا تحل بواسطة العرب ؟ ! .. ومازلت أعتقد أن هذه هى نقطة الانطلاق ولنا عودة لذلك .

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٠

أزمة الخليج : ما هى الاختيارات ؟ ما هى الاحتمالات ؟

● الدكتور مفيد شهاب : لا يمكن التنبؤ بحسم الأزمة .. سياسيا أو عسكريا

● الدكتور ممدوح البلتاجى : أولويات أمام اللاعب الرئيسى فى الحرب

● ما هى طبيعة الموقف الراهن فى الخليج ؟ وماهى الاختيارات المتاحة لحل الأزمة ؟ وماهى احتمالات الحل العسكرى ؟ وكيف كان الموقف المصرى من الأزمة ؟ وكيف ادارت مصر الأزمة ؟ حول هذه الأسئلة ادارت نقابة الصحفيين ندوة لمناقشة ازمة الخليج وبيان ابعادها .. ضمت ثلاثة محاضرين : الدكتور ممدوح البلتاجى رئيس الهيئة العامة للاستعلامات الذى اجاب عن من هو اللاعب الاساسى فى إدارة الأزمة فى الخليج ؟ وماهى الاولويات المتاحة امام هذا اللاعب ؟ وهل هى الحرب أم سلام ؟ وكيف كان موقف مصر من الأزمة ؟ والدكتور مفيد شهاب الذى تحدث عن تصوره لكيفية حسم الأزمة سواء عسكريا أو سلميا وماهى القضايا التى فجرتها ازمة الخليج .. واللواء حسام سويلم الخبير العسكرى والذى قدم صورة لما يمكن ان يكون فى تفكير الرأى العام الامريكى فى حل الأزمة عسكريا ورؤيته كخبير عسكرى من خلال التحليل المنطقى للأحداث ؟

فى البداية تحدث اللواء حسام سويلم المدير الاسبق لمركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة مشيرا إلى ان ما يعرضه من افكار وآراء إنما هو تحليل للرأى الامريكى واستعراض كيف يفكر هذا الجانب .. واكد ان ما يقوله ينتج عن كونه مراقبا يقوم بالتحليل المنطقى للأحداث ..

وقال إن رأيه يعتبر طرحا علميا مجردا .. ولو سئلت عن رأى الشخصى لقلت : اتمنى الا تحدث حرب واتمنى ان تحل هذه المشكلة سلميا ..

وقال إن هناك حقائق تشير إلى ان الغزو العراقى كان يستهدف ابتلاع الدول الخليجية الصغرى غير القادرة على الدفاع عن نفسها وتمتلك ثروات طائلة .. وهذا امر لا اختلاف عليه .. كما أن هناك مصالح اقتصادية استراتيجية عالمية فى هذه المنطقة يتوقف عليها رفاهية وتقدم العالم الغربى .. سواء النفط او الممرات الاستراتيجية كما ان لهذه المنطقة اهمية جيوبوليتيكية خاصة ترتبط بمصالح الدول العظمى بمعنى أوضح القيمة الجغرافية والاقتصادية والعسكرية للمنطقة تجعل الدول العظمى لا تسمح من منطلق هذه المصالح بالعبث فى المنطقة باتخاذ قرارات تهدد استقرارها وبالتالى تهدد مصالحها فى هذه المنطقة .

ونخرج من هذه الحقائق والكلام للواء حسام سويلم بالاستدلالات الآتية :

إن إرادة الدول العربية الخليجية الثرية غير القادرة عن الدفاع عن نفسها قد اتحدت إرادتها مع إرادة الدول العظمى صاحبة المصالح فى المنطقة .. حيث اصبحت مصالح الدول العربية الخليجية فى الحفاظ على ثرواتها وحدودها فى خط متوائم ومتواز مع مصالح الدول الغربية والتى يتوقف رفاهية وتقدم الغرب على الاستقرار فى هذه المنطقة .. ومن ثم توحدت إرادة مجموعة الدول الكبرى الصناعية ومجموعة دول الخليج فى ضرورة دفع العدوان والدفاع عن أرض وشعوب وثروات دول الخليج

● سجل الندوة : زكريا أبوحرام

خاصة وان العراق لم يخف اهدافه التوسعية مستقبلا بدليل انه هاجم الأنظمة الحاكمة في الخليج واثار دعاوى توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية مما يؤكد أهدافه في ضم وابتلاع الدول العربية الخليجية الاخرى .. ولا يمكن منطقيا لهذه الدول ان تصبر وتصمد وتستكين امام المخاطر والتهديد الذى تواجهه .

كذلك لا يمكن للدول الكبرى ان تمكن هذا العدوان من ان يتوسع ليشمل دولا اخرى . من هنا توحدت الارادات لدفع العدوان وردعه عن ان يستمر إلى ما لا نهاية .

ماذا لو انسحب العراق ؟

وحتى لو استجاب العراق كنظام - والكلام للواء سويلم - وهو امر ضعيف إلى مطالبة المجتمع الدولى بانسحابه من الكويت .. واعيدت الشرعية للكويت فإننى اتساءل هل التهديد الذى يواجه الدول الخليجية وعدم الاستقرار في المنطقة يكون بذلك قد انتهى .. الاجابة ان التهديد في هذه الحالة ورغم الانسحاب من الكويت وعودة الشرعية قائم ولاتزال المخاطر قائمة في ظل استمرار تواجد صدام حسين على راس النظام البعثى الموجود في العراق وتخدمه مؤسسة عسكرية ضخمة تبلغ حوالى مليون جندى و ٦٠٠ دبابة و ٦٠٠ طائرة وحوالى ٥٤ قاعدة صاروخية بها من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ صاروخ وكذلك ما يمتلكه هذا النظام من اسلحة كيماوية وهناك معلومات غير مؤكدة عن وجود امكانية نووية لدى العراق .. في ظل ذلك يبدو سؤال ملح وهو هل تضمن الدول الخليجية والمجتمع الدولى ان منطقة الخليج يمكن ان تستقر حتى مع تقبل العراق بإعطاء ضمانات وهو يتحكم في هذه الترسانة ويسيطر عليها ، الاجابة : لا . مادامت جذور العدوان قائمة في العراق الامر الذى يستدعى اقتلاع هذه الجذور وهو النظام العراقى من اساسه .

حل أزمة الخليج

ونأتى إلى كيف يمكن ان تحل هذه الازمة .. هناك ثلاثة خيارات في حل هذه الازمة كما يقول اللواء سويلم :

الأول : إذا ما انسحب صدام حسين مختارا وطواعية من الكويت سواء تحت الضغوط الاقتصادية او ضغوط من الداخل واعاد الشرعية للكويت في هذه الحالة سيفرض المجتمع الدولى شروطا قاسية عليه تتمثل في إزالة الترسانة الكيماوية والصاروخية وإنهاء وجود المفاعل النووى العراقى وفرض قيود على بناء قواته المسلحة من حيث تقليص حجمها واستبعاد الاسلحة الهجومية منه وقد يصل الأمر إلى حد تحديد سقف إنتاج النفط العراقى بما يضمن عدم وجود سيولة مالية للانفاق على مؤسسته العسكرية وكذلك إعطاء ضمانات دولية في صورة تفتيش دورى على الجيش العراقى .. فهل صدام حسين ذو الشخصية التى نعرفها جيدا لديه الاستعداد لقبول هذا الحل السلمى والذى اعتقد ان الغرب او الدول العربية الخليجية لن تتنازل عنه لضمان استقرار المنطقة ومصالحها المشتركة . في رايى انه لن يفعل . فلو فعلها ستكون بمثابة انتحار نهائى له بعد ما انتحر معنويا بإعطاء التنازلات المعروفة لايران .

الثانى : استمرار صدام حسين في استيلائه على الكويت دون مهاجمة السعودية ويستمر الحصار الموجود وتستمر حالة القوات بهذا الشكل اى استمرار الوضع دون حرب .. وهذا غير مقبول منطقيا لاعتبارات كثيرة اهمها : إنه من الناحية الاستراتيجية لا يمكن لقوات بهذه الضخامة وبهذا الانتشار ان تستمر بهذا الوضع فترة طويلة .. ايضا لا يعتقد ان الغرب بعد استنزافه مخزونه الاستراتيجى من النفط ورغم زيادة منظمة الاوبيك لسقف الانتاج ان يستغنى عن بترول العراق والكويت إلى ما لا نهاية . كذلك فإن الوضع الداخلى للعراق لا يمكن ان يتحمله إلى ما لانهاية . الأمر الذى يؤكد ان هذه الفرضية وهى استمرار الحالة دون حرب امر مستبعد .

الثالث : إذن ليس امامنا سوى الحل العسكرى بتوجيه ضربة عسكرية قاصمة ليس فيها تقاعس يمكن ان نصفها بانها الدرجة التى تسبق درجة استخدام اسلحة التدمير الشامل .. ولو استخدم العراق اسلحة التدمير الشامل التى لديه بكفاءة تؤثر بشدة على كفاءة القوات الغربية وتكبدها خسائر شديدة فمن غير المستبعد اللجوء إلى الخيار النووى فموجود حوالى ٤٤٥ راسا وقنبلة نووية ضمن الترسانة الحربية المنتشرة في الخليج .. الامر الذى يرجح ان التفكير الغربى يتجه إلى ان تكون ضربة قاصمة تستهدف تدمير القوات المسلحة العراقية وإزالة اسلحة الدمار الشامل الموجودة لديه والقضاء جذريا على نظام صدام حسين وفرض ترتيبات امنية جديدة على المنطقة قد تصل إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات .. جزء للأكراد وجزء للشيعة وجزء للسنة .. وهو احتمال وارد في ضوء الرغبة الغربية لاذابة القوة العسكرية العراقية وإنهاء نظام صدام حسين .

● ماذا يحدث الآن ؟

يقول اللواء حسام سويلم عن ذلك بقوله الوضع الحالى يمكن وضعه تحت عنوان مرحلة الخداع السياسى والاستراتيجى السابقة للحرب العسكرية . فكل ما نسمعه من أقاويل أو اجتهادات حول كفاءة القوات الأمريكية .. أو جهود وساطة تبذل .. أو أن القوات الأمريكية لن يكتمل انتشارها قبل أكتوبر .. أو أن نسبة القتلى فيها ستكون مرتفعة كل ذلك يندرج تحت ما يمكن أن نسميه مرحلة الخداع التى تسبق الحدث .

الحسم : عسكرى أم سلمى

ويتحدث الدكتور مفيد شهاب رئيس لجنة العلاقات العربية والأمن القومى بمجلس الشورى فيقول : لا أستطيع أن أتنبأ فأقول أن الأزمة ستحسم عسكريا أو سلميا . ولا أستطيع أن أحدد زمنا أو توقيتا معينا ستنتهى فيه الأزمة ، ولكن أستطيع أن أجزم أن هذا الوضع لابد وأن ينتهى وأود أن أركز على ما يتعلق بموقف المجتمع الدولى متمثلا فى الأمم المتحدة وفى القوتين الأعظم وموقف الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن بالنسبة لهذه القضية فأقول إننى لدى قناعة شديدة أن كل ما يخالف الشرعية الدولية لا يمكن أن يستمر خاصة بعد أن دخلنا فى عصر الوفاق الدولى ومن بعد البروسترويكا والسياسة الخارجية الجديدة للاتحاد السوفيتى نجد أن هناك تلاقيا فى أسس المبادىء الرئيسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وفى مقدمتها نبذ استخدام القوة فى العلاقات الدولية تأكيدا لمعان موجودة منذ أن قامت الأمم المتحدة ولم تكن تحترم نتيجة الحرب الباردة بين الدولتين العظميين .

وهذا يؤكد أنه لا يمكن أبدا لعدوان أن يستمر وأن الشرعية الدولية لابد أن تسود وأن ما قام به العراق هو مخالفة لميثاق الأمم المتحدة وللقواعد القانونية المستقرة وقد تجسد هذا بوضوح فى قمة هلسنكى عندما قالت أنه اتفق الرئيسان على ضرورة إنهاء العدوان والانسحاب الكامل وغير المشروط للعراق من الكويت وعودة الحكومة الشرعية إلى الكويت .. ومن قبل هذه القمة المجتمع الدولى ممثلا فى الأمم المتحدة والتى أصدرت ٦ قرارات لم يستخدم فيها فيتو ولأول مرة منذ ٤٥ عاما يجمع مجلس الأمن المسئول الأول عن حفظ السلام والأمن الدوليين والمنوط به تنفيذ العقوبات على الدول المعتدية - يجمع - على رأى واحد لا تمتنع فيه الدول العظمى عن قرار الادانة والمقاطعة .

كل هذا إنما يدل على أن المجتمع الدولى يقف بقوة وبشدة أمام هذا الوضع وأنه لابد أن ينتهى . وجاءت قمة هلسنكى مؤكدة من حيث المبدأ مع اختلاف فى التفاصيل فالاتحاد السوفيتى يريد أيضا أن ينتهى العدوان ولا يوافق على أن يجنى المعتدى ثماره والقضية تعنيه عناية خاصة لأن المسألة قريبة جدا من أراضيه ولكنه يرى أن الخيار العسكرى لابد أن يكون الخيار الأخير ولا يجب اللجوء إليه إلا للضرورة القصوى بعد استنفاد كافة الطرق السلمية .

والولايات المتحدة تريد أن تأخذ ترخيصا صريحا من الاتحاد السوفيتى بأن تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية . وقد تم تقسيم الأدوار بينهما .. اتفاق فى المبدأ ولكن تقسيم فى الأدوار . الاتحاد السوفيتى يقول أنا لا أمانع فى أن الولايات المتحدة تستعد وتستكمل قواتها بمشاركة الدول الغربية الأخرى وإنما ليكن هذا آخر شىء يتم اللجوء إليه ، مع إعطائه فرصة بأن يحاول مع العراق .. فالاتحاد السوفيتى أخذ مباركة من الولايات المتحدة الأمريكية فى أن يستمر فى جهوده السلمية والولايات المتحدة أخذت من الاتحاد السوفيتى مباركة بأنه يؤيد الخيار العسكرى (تحت كلمة الاجراء المناسب) إذا حتمت الظروف ذلك .

ولكن كيف يتم حسم هذه الأزمة .. وهل يكون الحسم سلميا أو عن طريق الحرب يجيب الدكتور مفيد شهاب على هذا السؤال بقوله :

هذه المسألة فيها اختلاف فى التفاصيل ولكنى أستطيع أن أقول أن الرأى العام لا يتحمس للحرب ويريد أن تكون الوسيلة الأخيرة التى يتم اللجوء إليها إلا فى الضرورة القصوى فهل الأيام المقبلة والضغوط التى تمارس على العراق وتفرض عليه أن يقبل بالحل السلمى .. هذا ما نرجوه .. الاتحاد السوفيتى رأيه أن يبقى الخيار العسكرى خيارا أخيرا .. وحتى لو استخدم الخيار العسكرى .. فلابد وأن يتم تحت راية الأمم المتحدة ولا مانع من اللجوء إليه ، وأستطيع أن أقول إن هناك تصميما على إنهاء هذا الوضع غير الطبيعى وهناك إجماع على ذلك .

وقد فجرت هذه الأزمة بجوارها قضايا أخرى على سبيل المثال القضية الفلسطينية فقد وجد الرئيس الأمريكى جورج بوش نفسه مضطرا أن يعلن فى قمة هلسنكى أن القضية الفلسطينية لا يمكن إهمالها ولابد أن نعترف أن عدم حلها حتى الآن كان من الأسباب التى أدت إلى توتر الأوضاع .

صحيح أنه ليس هناك ربط مباشر وتواز فى حل القضيتين إنما القضية الفلسطينية لها أولوية ولابد أن تحل أيضا ضمانا للاستقرار . أيضا قضية التواجد الأجنبى فى المنطقة وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مضطرة أن تعلن أنها وهى تعمل على إنهاء العدوان العراقى أنها تعلن



انها غير راغبة في البقاء في المنطقة لان هذا هاجس في نفوسنا جميعا لاننا نريد ان نبقى على استقلالنا وإذا كان التواجد الاجنبي موجودا فلا يجب ان يكون موجودا إلا بصفة مؤقتة ولهدف محدد ينتهي بانتهائه فورا .

الحرب ليست خيارا سهلا

وتحدث الدكتور ممدوح البلتاجي رئيس الهيئة العامة للاستعلامات فقال :

دعونا نتفق على مجموعة المسلمات التي وإن تبدو بديهية ولكن في وجود الضباب الكثيف الموجود تتوارى نسبيا وهي ان الحرب ليست خيارا سهلا وليست مشروعا مستقلا بذاته منقطع الصلة بكل الاعتبارات السياسية والمقتضيات الاستراتيجية والترتيبات العسكرية والامكانات الاقتصادية فالحرب امتداد للسياسة وهي مرتبطة في النهاية بتحقيق الاهداف التي يتخذها صاحب القرار الرئيسي في قضية الحرب والسلام ووفقا لترتيب هذه الاولويات وإذا اتفقنا ان الاهداف المعلن عنها على مستوى الجماعة الدولية والمنظمات الدولية هي دحر العدوان وعدم تمكين إجراء إقليمي يتنافى مع قواعد العلاقات الدولية الراهنة وتوازنات القوى والمصالح الدولية نقول إن اللاعب الأساسي في إدارة الأزمة هو الولايات المتحدة واعلنها بوضوح منذ بداية الأزمة .. وعلينا بعد هذا الاتفاق ان نحدد هل هذااللاعب الرئيسي ينفرد في اتخاذ قرار الحرب والسلام وماهي اولويات هذااللاعب الرئيسي وماهو ترتيب هذه الاولويات وبالتالي حرب ام سلام وماهي الوسائل الأخرى التي تؤدي إلى تحقيق تلك الأولويات .

يشير الدكتور ممدوح البلتاجي رئيس الهيئة العامة للاستعلامات في مجمل إجابته على ما طرح من اسئلة إلى انه يعتقد انه لا خلاف في ان هناك إجماعا دوليا غير مسبوق في تفويض الولايات المتحدة في الحركة تحت المظلة الدولية .. وقد تاكد هذا التفويض في قمة هلسنكي وتاكد بموافقة عربية خليجية وغير خليجية على الدور الأمريكي تحت المظلة الدولية .. وقد استطاع هذا اللاعب الرئيسي في الازمة ان يقوم بعملية تهميش لادوار قوى إقليمية غير عربية بحيث لا تشكل مداخلاتها عائقا لدوره المحتمل في اتخاذ القرار بشكل منفرد وبشكل اكثر وضوحا .

ويستطرد الدكتور البلتاجي قائلا :

إذا اتفقنا على ذلك يصبح علينا ان نتفحص في كل هذا بكل هدوء واقول بكل هدوء لان كثيرا من المحللين في العالم العربي اندفعوا بقوة نحو الحديث عن حتمية الحرب وفوريتها على خلاف ما استشعرناه في راى المحللين والمراقبين الدوليين لم يكن هناك يقين بحتمية الحرب وفوريتها .. والعذر للمحللين والمراقبين في العالم العربي ياتي من ظاهرة الاجماع الدولي والتصعيد المدروس والحشد العسكري السريع والتضخيم الاعلامي لقوة التقنيات العسكرية المدفوع بها إلى ساحة المجابهة كل ذلك كان من شانه ان يقدم لنا العذر في تصور حتمية الحرب وفوريتها .. واصل إلى ما يجب ان نتفحصه في هدوء وهو اولويات اللاعب الرئيسي في إدارة الأزمة .. وفي تصوري وتقديري ان هناك خمس اولويات لدى صاحب القرار الرئيسي في الحرب وذلك إذا استبعدنا ان العراق هو المبادر من جديد في اتخاذ قرار تطوير العمل العسكري . واعتقد انه مستبعد من ذلك لانه من الواضح انه ليس لديه فرصة لأن يحقق نصرا عسكريا ضد القوة التي احتشدت ومن المؤكد انه لن يغامر او يقامر بالمكسب الاساسي الذي يريد الاحتفاظ به وهو الكويت .. إذن قوى غير عربية إقليمية محيدة .. العراق منطقيا لن يبادر بالحرب .. إجماع دولي ضد العراق .. توافق القوتين الاعظم في قمة هلسنكي .

اولويات اللاعب الرئيسي

وبشكل عام نستطيع ان نقول ان المسرح تديره اولويات لاعب رئيسي فماهي اولويات هذا اللاعب خمس اولويات يحددها الدكتور البلتاجي كالتالي :

● تعزيز الوجود العسكري الامريكي تحت المظلة الدولية في منطقة الخليج بداية من حماية منابع البترول وطرق مواصلاته وانتهاء بكفالة تدفقه وضبط اسعاره وهذا يقتضي مزيدا من الحشد العسكري لحماية الوجود العسكري نفسه ثم النظر في ترتيبات امن إقليمية هيكلية بعيدة المدى والتصريحات التي ادلى بها جيمس بيكر امام الكونجرس ذات مغزى هام وما نقل في قمة هلسنكي من ان القوات الامريكية سوف تغادر بمجرد انتهاء الأزمة قضية لابد ان نفكر فيها على اساس : متى ستنتهي هذه الأزمة من وجهة نظر الادارة الامريكية .

● ردع اى تطوير محتمل للغزو العسكري العراقي تجاه السعودية او تجاه دول الخليج الاخرى من اجل الحفاظ على الاهداف الاستراتيجية ومن اجل تحقيق المصالح العليا للاعب الرئيسي .

● دحر العدوان العراقي نفسه بمعنى مواصلة الحملة الدولية للحصار العراقي لتصعيد الاجماع الدولي والعزلة السياسية لبغداد لفرض مزيد من الاجراءات واستخدام عنصر الوقت اوالتاكل في الارادة القتالية العراقية ومحاولة تدمير النظام العراقي او إسقاطه من الداخل .

● ضرب الآلة العسكرية العراقية إذا استمرت في يد النظام العراقي الراهن المتمرد على الشرعية والقانون الدولي وخاصة مفرداتها الاكثر خطورة .



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٠

● حماية أرواح المقاتلين والرهائن والرعايا الأمريكيين والغربيين وإن أمكن بقية الرعايا الموجودين في العراق والكويت .

هذه هي الخمس أولويات التي يمكن أن تتداخل مع بعضها ويتم التوصل لتحقيقها بشكل متواز أو متتابع ومن الممكن أن يضحى بالهام منها في سبيل الأهم ونلاحظ أن عنصر الوقت هام جدا في تحقيق هذه الأهداف جميعا ولا نتصور أن الضربة قادمة وأنها فورية .. وقد يبدو أن هناك تعارضا ظاهريا بين تحقيق الهدفين الرابع والخامس وهما ضرب الآلة العسكرية العراقية وحماية أرواح الرعايا والرهائن .. عندئذ أتصور أن عقل الدولة يتدخل وتتم عملية اختيار الأولويات والمفاضلة التي يجريها عادة صاحب اتخاذ القرار والتي يضحى فيها بأحد الاحتمالات في سبيل تحقيق الاحتمال الأهم .

ويأتي الدكتور البلتاجي للاجابة عن السؤال المطروح حرب أم سلام فيقول : سلام إذا تحققت جميع هذه الأهداف الخمسة أو على الأقل أكثرها حيوية ، فالحرب ليس من المتصور أن يتم اللجوء إليها إذا كان من الممكن الوصول إلى النتيجة بالطرق السلمية دون قتال .. وحرب أو بالأحرى ضربة مركزة جوية في الحالة العكسية .

موقف مصر من الأزمة

وحول موقف مصر من الأزمة قال الدكتور البلتاجي : كانت مصر واضحة منذ البداية وقالت لا للغزو فهو منطق مرفوض سواء على مستوى الجامعة العربية أو على المستوى الأخلاقي أو على مستوى خطورة الموقف وأهمية المصالح الكبرى التي يستفزها هذا الغزو .. وقالت مصر إن الانسحاب ضرورة تحت مظلة عربية وكان هذا العنصر الثاني الأساسي للتوجه المصري ثم يأتي تأكيد آخر وهو خطورة التدخل الأجنبي وقد أعلنت مصر موقفها منذ البداية ومنذ البيان الذي تمت فيه الدعوة لعقد القمة العربية الطارئة حينما حذر الرئيس حسني مبارك من مغبة التدخل الأجنبي وقال إن القوى الأجنبية في نهاية الأمر ترعى مصالحها وبالتالي علينا أن نعمل على أن يتم الانسحاب تحت مظلة عربية ولعلنا نذكر موقفا هاما جدا جاء في خطاب الرئيس مبارك في القمة الطارئة التي عقدت بالقاهرة بعد ثمانية أيام من الغزو حيث أشار الرئيس في الفقرة الأولى من الخطاب إلى أننا لا نريد إحراج العراق إننا نريد أن نبقى على القدرة العراقية لأنها جزء من القدرة العربية .

ويختم الدكتور البلتاجي حديثه قائلا :

أتصور أنه إذا اتفقنا على أن هناك فسحة من الوقت وهناك مجال لتحاشي الصراع العسكري ونتائجه المهلكة بعيدة المدى على كل الخريطة السياسية للعالم العربي إذا فكرت القيادة العراقية والدول العربية الأخرى المعارضة للغزو والمؤيدة والمتحفظة والغائبة .. جميع الدول العربية إذا أعادت النظر بالفعل على ضوء هذه المعطيات وغلبنا العقل العربي ستخرج من الأزمة كما نريد . ولكن إذا غيب العقل العربي أو غاب فلن يكون هناك قرار ولكن سيكون عقل الآخرين هو الذي سيعمل وسوف تكون مصالحهم العليا هي التي ستحدد لنا المستقبل .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ميدل إيست

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠

"رؤية واحد من عقلاء مصر"

د. مصطفى خليل لمفيد فوزى

أسرار الجبهة العسكرية وعقدة الأسباب



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩

○ صدام طعن أماني الأمة العربية وآمالها .

○ عندما كلفني عبد الناصر بتأمين سلامة أعضاء السفارة البريطانية في حرب ٥٦

إذا كانت حروف الكلام بذوراً تنمو في حديقة المعاني على حد وصف طاغور شاعر الهند العظيم ، فلا غرابة ان تاتي « الصدمة » من صدام ! فهو اسم على مسمى في لغة البلاغة !

صدمات صدام أو حزمة الصدمات التي نسف بها الجدار العربي ، أخرج الآهة العربية من مرقدها ، وأظن انها تدفقت بما فيه الكفاية ، واظن ايضاً أنها خرجت في بعض الأحيان مذيلة بالدمع .

والآهات هي صرخات مكتومة تعبر عن حزن فاق الحدود حتى تبدو النفوس مكلومة ونعجز احياناً عن « التفكير » .

واصل إلى مرادي : « كلمة التفكير » . وهي كلمة ترتبط بالعقل كما ترتبط الأعضاء بالحركة .

العقل ـ في هذه المرحلة ـ المختلطة الألوان . المتناقضة الرؤى ، المتشابكة المصالح ، ضرورة بل واجب عند العقلاء .

وهو ـ د . مصطفى خليل ـ واحد من عقلاء مصر ، الذين نكن لهم الاحترام . فاسمه يرتبط بقيم مثل الوطنية بلا تشنج . والجدية بلا تجهم . والرصانة بلا تحجر وشجاعة الرأى بلا تهور .

وقد طلبت من الأستاذ الدكتور مصطفى خليل أن نسمع « صوته » وهو يراقب ما يجرى امامه وامامنا جميعاً .

وقد استجاب إلى الطلب وكانت لنا جلسة ، تكلم فيها العقل . ذلك ان د . مصطفى خليل واحد من « الصفوة » وإن لم يفقد صلته العضوية برجل الشارع . والصفوة او النخبة في كتاب مفهوم الصفوة للدكتور منصور خالد وزير الخارجية السوداني السابق هي « رؤية بالبصيرة

اكثر مما هى .. بالعينين » .

ومع د . مصطفى خليل لا حاجة إلى أسئلة ، أفرد بها شراع الحوار ، فالريح تدفعنا دفعاً للإبحار . والمنطق ضرورى حتى ولو كان ضد التيار .

والقضية : أكبر سرقة فى العصر الحديث !

- ١ -

سؤالك من ثلاثة حروف تسبقها واو العطف ولكنه يحتاج إلى ثلاثة مجلدات للإجابة عنه !

سؤالك يجسد حيرتك وحيرة الآخرين .

« و.. بعد ؟ »

وبعد ، فإن صدام حسين قد طعن أمانى الأمة العربية وآمالها . طعنها مدة طويلة حتى تعاد الثقة فى مثل هذه الكلمات التى كساها الشك فى مدلولها . طعنها فى عدوانه غير المسبق على وجه الإطلاق على دولة ذات سيادة وعضو فى الأمم المتحدة وعضو فى جامعة الدول العربية تتبادل التمثيل السياسى مع العراق . نعم كان هناك خلاف بين الدولتين ولم يأخذ مساحته الكافية لحسم هذا الخلاف . وعد بعدم العدوان وعدم تحريك جيوشه ونكث فى وعده . ولوّح باستخدام القوة واستخدام أساليب الدمار الشامل فى المنطقة مع عناد لا مثيل له على الإطلاق . وفى وجه ظروف دولية انهت هذا العنف . وحل الوفاق والتعاون محل الحرب الباردة . ونحن كعرب جزء من هذا العالم ولا نستطيع أن نرسم سياسة بمعزل عن السياسة العالمية . وأحمد الله أن الأغلبية فى الجامعة العربية لم توافق على هذا الغزو بل أدانته ، وأحمد الله أيضاً أن عقلاء الأمة العربية وافقوا على الدفاع عن السعودية نتيجة لحشود صدام على حدودها ، والسعودية دولة ذات سيادة ولها مطلق الحرية فى طلب الدفاع عن نفسها . والسعودية هى التى طلبت تواجد القوى الأجنبية . لم تطلبها مصر ، ولم تطلبها الجامعة العربية ولكنى أقول ، إنه حق السعودية بعد أن رفض صدام الحل تحت مظلة عربية . وحاول صدام حسين أن يلعب على عواطف الشارع المصرى ، وحاول أن يؤلبه ويؤلب الشارع العربى على حكامه ، ولكن المحاولات باءت بالفشل ، فالشارع له حس لا يخطىء ويدرك بوعى أن ما فعله صدام خطأ أساسى لا يغتفر .

وإذا كان صدام قد غيّر معالم الكويت ويريد أن يُهجر الكويتيين إلى خارج بلادهم ، فهل يدرى أنها سابقة لها انعكاسات



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطيرة على القضية الفلسطينية وعلى النظام العالمي كله . مرة أخرى تثار موضوعات الحدود ويثار الشك في مشروعية بعض الدول القائمة حالياً . ان صدام حسين يدفع العالم دفعاً إلى الحرب ولا يترك حتى ثقب إبرة لإمكانية نجاح الحل السلمي .

- ٢ -

تسالني مرة اخرى « وبعد ؟ » اقول لك ، الموضوع لم يعد ابدا موافقة طوعية من الرئيس صدام على النزول على مافعله والالتزام بقرارات الجامعة العربية وقرارات مجلس الامن ، ولكن إرغامه من خلال تطبيق العقوبات الاقتصادية وفرض الحصار البحري والجوي .

اود هنا ان اعقد مقارنة بسيطة ، انه في عام ٥٦ عندما وُجه إلى مصر الإنذار البريطاني الفرنسي في العدوان الثلاثي ، انى كنت في ذلك الوقت وزيرا للمواصلات وكُلفت من قبل الرئيس عبد الناصر ان أصحب السفير البريطاني وأعضاء السفارة البريطانية لأخذ القطار الذى سيغادر القاهرة إلى أسوان لأن إجلاء البريطانيين وقتها كان إلى الخرطوم ولم يحدث أبداً أن اهين سياسى . بل كان الإجلاء في منتهى الالتزام والقواعد الخلقية في التعامل ، واخذوا القطار بعد ذلك إلى الخرطوم . لم يحدث تعرض لأى اجنبى او اتخذوا منهم درعاً آدمياً ليكون واقياً من الهجوم علينا عام ٥٦ لم يحدث ان اتخذت مصر إجراءات لا حضارية مثلما يتخذ العراق الآن بالنسبة للأجانب ، أو بالنسبة للسفارات التى في الكويت ولم يحدث اعتداء على سفير في بيته مثلما حدث للسفير الفرنسى في الكويت .

وأصل إلى نتيجة ان صدام حسين - بهذه الاعمال - شوَّه صورة الزعيم العربى والقائد العربى والحاكم العربى . شوَّه صورته امام المجتمع العالمى . إنه رجل لا يحترم اى قانون ولا اى قواعد إنسانية ويستخدم القوة لتحقيق اغراضه ولا يعترف بالشرعية الدولية . اظهر صدام ان العالم العربى مفكك ، ولا يستطيع الاتفاق على شيء ، واظهر اننا عندما نختلف ننزل إلى ادنى مستوى من مستويات الحوار . ودخل في موضوعات شخصية ما كان يجب أن يدخل فيها عند رده على الرئيس مبارك في دعوته الصادقة له لتجنبه مآسى الحرب والخراب ، واثار صدام موضوعا مشكوكاً في صدقه وهو توزيع ثروة الدول الغنية على الدول الفقيرة . وبكل المقاييس اقول لك إن العراق ليس دولة فقيرة . لماذا ؟ لأن صادراته من البترول طبقا لقرارات الأوبيك

[illegible]

ثلاثة ونصف مليون برميل فى اليوم . بينما صادرات الكويت ١,٢ مليون برميل فى اليوم . فكيف يقتسم هو الثروة مع الكويت . إنه ادعاء ، كاذب وبالعكس كان احرى بنا ان نطلب مثل هذا الطلب بعد كل حرب خاضتها مصر مع إسرائيل ، ولكن مصر بتاريخها الحضارى لم تطلب مثل هذا الأمر على وجه الإطلاق . والاخطر من كل هذا ان صدام حسين اثبت ان القيادات العربية لا تؤتمن على التكنولوجيا الحديثة . صدام حسين جعل العالم كله يشك فى النتائج التى تترتب على امتلاك العرب لأى نوع من انواع التكنولوجيا المتطورة . وربما تكون هناك قيود على نقل التكنولوجيا للدول العربية فى المستقبل !!

ـ ٣ ـ

نعم ، تصورك فى محله ، نحن امام وضع جديد جرّه علينا صدام حسين وهو تلك الاحلاف الإقليمية . حتى الآن غير واضح الصورة التى ستتشكل على اساسها ولكن هناك اتفاقا دوليا على وجودها من القوتين العظميين . ومخاطر الدول الصغيرة ستجعلها لن ترفض هذا التنظيم فى المستقبل . نحن امام مستجدات تحتم علينا ان نفكر بطريقة تحفظ لنا استقلالنا وسيادتنا .

اقول لك ـ وكلى اسف ـ انه مالم يتقهقر صدام حسين كما فعل بالنسبة لإيران فى آخر دقيقة ، وقبل بما رفضه قبل ذلك منذ ٨ سنوات واهدر بلايين الدولارات وملايين القتلى ، وقبل جميع طلبات إيران التى كان يرفضها ، فالمستقبل اسود حالك . ولكنه إذا تقهقر فسوف يكسب الكثير . سيكسب الحفاظ على قوته ، سيكسب عدم دمار العراق لانه لن يستفيد شيئا حتى باستخدامه الغازات او معدات الدمار الشامل ضد خصومه . انسحابه من الكويت ، هو قرار عقل والاختلاف على ما يدعيه صدام حسين من ان الكويت ضحت بما قيمته ٢,٤ مليار من حقل الرميله كان من الممكن تسويته . كل تفاصيل الخلاف كان يمكن حلها على الترابيزة ، وبوقت كاف ، ولم يكن الاتفاق على كل البنود ، مستحيلاً .

■٤■

تسالنى عن « الجو الدولى » والأزمة ، اقول لك إن الجو الدولى يمهد خطوة خطوة باستخدام القوة ضد العراق . والولايات المتحدة تطلب من حلفائها الأوروبيين وحدات رمزية تجعل الأمر مظلة دولية . والواضح أن صدام حسين إذا استمر في عناده فلابد ان نصل إلى الحسم العسكرى . نعم انا لا استبعد المواجهة العسكرية والحرب وتعال نتامل ـ بعقل ـ بعض المواقف . ما معنى تصريحات صدام حسين يوما ما انه إذا هاجمتنى إسرائيل ففى استطاعتى تدمير نصفها . ما معنى هذا ؟ هل هذا تصريح رجل مسئول يعمل بالسياسة ، لو كنت مكانه لقلت « إذا هوجمت » دون ان اذكر اسم الدولة ولا اقول ساستخدم اسلحة كيت وكيت . هذا تصريح ساذج وغير مدروس . ولكن ياترى ماذا كان الهدف منه ؟ هدفه ربما كان يقصده او لا يقصده هو استثارة الشارع العربى ليؤيده . بمعنى أن الدول العربية والشارع العربى تكتل لمساندة صدام ، ثم فعل فعلته فى اجتياح الكويت . هل قصد بتصريحه الغريب أن ياخذ الشارع العربى فى صفه ؟ ولكن القضية مختلفة تماماً !

واقول لك رغم كل الجهود الدبلوماسية التى بذلت لا استبعد الحرب . إن مثار الكلام اليوم هو : حتى إذا وافق صدام حسين على الانسحاب من الكويت فكيف نامن الا يعاود مرة اخرى ما فعله اليوم ، وكيف يامن العالم على امنه وسلامته فى وجود الترسانة العراقية .. فى يقينى ان المثار ـ الآن ـ على الساحة الدولية ليست ازمة الكويت فقط ، إنما هو القضاء على قوة العراق ، وهذا مالم يفطن له صدام حسين وربما فقد الرؤية على تبيان ذلك .

■٥■

اعباء على مصر بالطبع . وكان لابد من هذا السؤال فى حوارك . لابد من تعويض المصريين عن مدخراتهم والحكومة يقظة لكل هذه النواحى . واقول لك إن موقف مصر الذى اتخذته فى اجتماعات الجامعة العربية والسياسة التى اعلنتها مصر وعدم مهادنتها للعدوان اتسم بالشجاعة وباحترام المبادىء واتسم بالدفاع عن الكيان العربى كله . موقف الرئيس مبارك الحضارى ، يؤيده فيه رجل الشارع قبل السياسى . وقعت علينا اضرار خلقت اعباء على مصر جوهرها اعباء اقتصادية . ومن حقنا التعويض . نحن لا نطلب حسنة . مصر لا تطلب من أحد ان يتصدق عليها . واعترافاً لموقف مصر ، الإدارة الامريكية تنظر فى شطب ٧,٢ مليار ديوناً . اقول لك إن هذا مطلب قديم وليس

○ [illegible] الديون عن مصر ليست رشوة

لمصر على موقفها ، إنه مطلب قديم .

○ [illegible] أقول هذه فرصة

للاستثمار [illegible] الأمنية .

مطلباً انياً واكب الاحداث كما فهم البعض .

اقول لك - من واقع المناصب التى كنت اشغلها - أن هذا طلب من مدة طويلة ، فبعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل ، قلنا إنه يجب على الإدارة الامريكية ان تعاون على رفع مستوى المعيشة فى مصر ، وعلى مصر أن تتحرر من هذه الديون وكان هناك استجابة وتعاطف، ولكن الظروف لم تسمح بتقديم مثل هذا الطلب إلى الكونجرس . هذا الطلب اصر عليه الرئيس مبارك منذ بدء المفاوضات مع صندوق النقد .. معنى هذا أن الطلب ليس جديداً وليس رشوة لمصر على موقفها . هذا ما اردت ان الفت النظر إليه . لأن مصر لا تُرشى .

■ ٦ ■

وجه مضيء للكارثة وسط العتمة ؟ تسألنى كرجل مصرفى . والله رداً عن تساؤلك اصارحك بان هذه فرصة للاستثمار ، فقد ثبت أن مصر هى مركز الامن والامان . واقول لك إن جميع مدخرات المصريين او اموال الأجانب المفتوحة الحساب فى البنوك المصرية أو عندنا فى المصرف العربى . جميع هذه الودائع والعملة الأجنبية فى أمان ومؤمنة ١٠٠٪ ولابد من بعض الإجراءات المصرفية . رقم واحد سرية الحسابات لابد من سرعة إصدار هذا القانون ، ومن الممكن إصداره فى غيبة مجلس الشعب . الرئيس مخول له حق إصدار قرارات لها قوة القانون فى الظروف القهرية وده ظرف قهرى . بالمناسبة اريد أن أحدد مفهوم عبارة « سرية الحسابات » . إنها لا تعنى اطلاقاً ان احمى اى مخالف للقانون او احمى مدخرات او ودائع ناس يطولهم القانون . مفيش تحويلات للخارج على وجه الاطلاق . انا اتحدى إذا كانت فيه تحويلات من المصرف العربى للخارج . باقول باتحدى ! امر آخر احب ان تفكر فيه الحكومة جيداً وهو الإجراءات الخاصة بتمليك العرب ، وسهولتها ومرونتها مع احترام حق الدولة فى إجراءات الأمن التى تطلبها الدولة واستيفائها . لا يمكن أن انادى بشىء يتعارض مع امن بلادى .

■ ٧ ■



تسألنى هل تطول الفترة الباردة ؟ إنه سؤال رجل الشارع ايضاً . وفى هذه القضية ارى ان الفترة الباردة لها حدود والحد الأول هو استكمال الاستعدادات العسكرية واظن انه محدد لها تاريخ ١٤ اكتوبر . وحتى هذا التاريخ هناك فسحة من الوقت متروكة للحل السلمى . بعد ذلك يكون الرأى العام العالمى مهيئا لقبول الحل العسكرى إذا فشل الحل السلمى ويجب ان ندرك ان ارتفاع النفقات العسكرية لا تجعل الدول المشاركة بقواتها تحتفظ بهذه القوات فترة طويلة لأنها تلقى عليها اعباء عسكرية ولا يمكنها البقاء ثلاث سنوات حتى يؤثر الحصار الاقتصادى . النفقات العسكرية للولايات المتحدة وحدها ٢٦ مليار دولار . ماذا تفعل بقية الدول . هل تستطيع ان تتحمل هذا العبء ؟ انا اقول : لا لن تستطيع ! ولا تنس ان تجربة فيتنام مازالت عالقة فى اذهان الامريكيين . إذن ، رد الفعل السياسى فيما لو طال وجود القوات الأمريكية على تراب الخليج سيكون سلبيا .

امر هام آخر ، وهو انتخابات الكونجرس القادمة فى نوفمبر . هل يستطيع أن ينتظر بوش وقد تستخدم الأزمة ضده . قبل او بعد الانتخابات ؟ عامل الانتخابات عامل اساسى بالنسبة للوضع هناك . ثم نقطة ثالثة ، إلى اى مدى ممكن يتحمل العراق هذه العزلة .. ولنفترض ان الحصار احكم عليه بطريقة تامة هناك عوامل اخرى مؤثرة على عدم الانتظار مدة طويلة ، ولهذا لن يحسم ذلك سوى المواجهة العسكرية .

■ ٨ ■

• نعم ، ادرك مدى الدمار الذى سوف تسببه الحرب وأول دمار شامل هو دمار العراق . ويأتى هذا عند الغرب ـ مواكبا للرغبة فى القضاء نهائياً على قوة العراق . لهذا لا استبعد المواجهة على الإطلاق . فليس امام عناد صدام حسين إلا الحرب .

●
●
●

هل أصف رؤية د. مصطفى خليل بأنها تشاؤمية ؟
أنا أراها رؤية واقعية ، ولديه من الأسباب المنطقية ما يؤيد ما ذهب إليه .

لقد نام الذعر فى عيون الأطفال مما هو آت . إنه قرار رجل واحد اسمه صدام ، يعلم عن يقين أنه ـ فى الحرب ـ سيذهب هو وقوة بلده وشعبه الساكت !

« مفيد فوزى »



د . محمد حسن الزيات

طالبت بدخول الكويت الجامعة العربية فاتهمنا العراق علنًا بالرشوة !!

محمود فوزى

د . محمد حسن الزيات وزير خارجية مصر الأسبق كان مندوبًا لمصر فى الجامعة العربية حين تقدمت الكويت بطلب العضوية لانضمامها للجامعة العربية . وهنا وقف وزير خارجية العراق واتهم الدول الأعضاء علنًا بأنها تلقت رشاوى من الكويت للموافقة على انضمامها للجامعة !. وحدث هرج ومرج وسخط ومحاولات للتشابك بالأيدى مع الوزير العراقى الذى انسحب من الجلسة .. وحين حاول رئيس الجلسة أن يفضها وقف د . محمد حسن الزيات مطالبًا بأخذ الأصوات للموافقة على دخول الكويت للجامعة وأصبحت الكويت من يومها عضوًا بالجامعة العربية . ما رأى د . محمد حسن الزيات وهو يشغل الآن رئيس اللجنة البرلمانية المصرية العراقية (!) ورئيس لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب والحزب الوطنى فى تطورات الأحداث المشتعلة فى الخليج ؟!.. هل هى الحرب ؟ وماذا إذا حدثت ؟ هل يتوقع احتلال بعض أراضى الخليج من القوى الأجنبية للسيطرة على آبار البترول ؟. ما هو السيناريو المتوقع فى الساعات القليلة القادمة ؟!

■ د . محمد حسن الزيات .. هل تعتقد من وجهة نظرك أن مناشدات الرئيس حسنى مبارك للرئيس العراقى صدام حسين هى الفرصة الأخيرة قبل وقوع الكارثة ؟

□□ لكى نعرف القيمة الحقيقية لمناشدة الرئيس حسنى مبارك للرئيس العراقى صدام حسين لابد أن نعرف بداية أن الغزو العراقى للكويت معروض أمام محكمتين : محكمة جامعة الدول العربية وحدودها الأمة العربية لأن العراق والكويت دولتان عضوان فى جامعة الدول العربية ، ثم هناك المحكمة الأعلى وهى مجلس الأمن الدولى ..

والحقيقة أننا تعودنا الاستخفاف بمجلس الأمن فى الفترة الأخيرة لأنه كان كثيرًا ما يتناول مسائل الصراعات تحت إطار الباب السادس من أبواب ميثاقه ، وهو الباب الذى يدعو إلى المباحثات والوساطة والتحكيم أو نصوص غير جذرية ، ولم يسبق له أن نظر نزاعًا تحت الفصل السابع الذى يتحدث عما يتخذه المجتمع الدولى من أعمال فى حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان . والمادة ٤١ من هذا الفصل تتحدث عن العقوبات الاقتصادية .. المقاطعة الاقتصادية والمتمثلة فى قطع المواصلات والاتصالات



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٠

السلكية واللاسلكية بحرية وجوية وأرضية ودبلوماسية وما إلى ذلك ، فإذا لم تنجح الأمم المتحدة ومجلس الأمن فى فض الصراع وإنهائه والوصول إلى ما تقرره فإنها تنزلق إلى المادة ٤٢ التى تبدأ بالحصار البحرى والقتال بإرسال القوات المسلحة تحمل علم الأمم المتحدة وتعمل باسم جميع أعضاء الأمم المتحدة ، لتنفيذ قرارات مجلس الأمن .. على أنه يجب ألا يخفى علينا أنه منذ إنشاء الأمم المتحدة وحتى الآن لم ينظر مجلس الأمن صراعا تحت الباب السابع لأن الباب السابع كان دائمًا ما يتعرض لفيتو سواء كان أمريكيًا أو روسيًا .

أما الآن فلا بد أن يعرف صدام حسين أننا نعيش عصر الوفاق الدولى الذى تتفق فيه الدولتان العظميان على مبدأ واحد ويمكن به أن تستدعى اللجنة العسكرية الخماسية التى أنشأها الميثاق والتى كان يعطل أعمالها دائمًا تعارض قوتى أمريكا وروسيا ، ولكن الأمر مختلف الآن حيث أن القوتين متعاونتان وليست متعارضتين وبالتالى يمكن للجنة العسكرية أن تجتمع ويمكن للقوات العسكرية أن تعمل ويمكن للحصار العسكرى أن يؤمر به ويمكن جمع قوات عسكرية من جميع الدول الأعضاء حسب اختيار السكرتير العام وترسل لتقاتل ، ولكن تنفذ بالقوة قرارات مجلس الأمن .. وهذا الوضع فى حد ذاته جديد جدًا على العالم ولم يحدث من قبل أن نظر صراع تحت الباب السابع ، وقد حاولنا أن ننظر الصراع الفلسطينى تحت الباب السابع ولم نتمكن نحن العرب جميعا !!

والآن ينظر هذا الصراع تحت المادة ٤١ وهى مادة تبحث فى طرق الضغط والتنفيذ بغير صور الحرب بحيث لا تطلق فيه رصاصة باسم الأمم المتحدة ، فإذا عجزت وصلت للمادة ٤٢ التى يطلق فيها الرصاص .. فماذا فعل الرئيس حسنى مبارك ؟ .

لقد قدر الرئيس مبارك بخبرته السياسية والعسكرية النتائج المترتبة على دخول العراق فى صراع مسلح مع العالم ، وما يراه من ضرر بالغ يقع بصدام حسين وبالعراق بل على العرب جميعا ، ولهذا فقد رفع يديه مستغيثا بالله .. مستغيثا بصدام حسين أن يمنع تصاعد الموقف إلى الباب السابع من المادة ٤٢ .. فقال له : بالله عليك يا صدام حاسب لأنك سوف تلقى بنفسك وبقومك وبأهلك وبالعالم العربى كله من حولك فى بحر التهلكة .. قف واسمع نداء القلب .. اسمعه بقلب مفتوح .. اسمع نداء العقل ليس بعقل تسيطر عليه جاهلية العصور الأولى قبل الإسلام .. لا تركب عقلك لأنك تسير به وبنفسك وبقومك إلى التهلكة .. ولابد أن تحاول أن تصل إلى الحل عن طريق المحكمة الدنيا أى محكمة العالم العربى .

وأنا فى اعتقادى أن الذى دعا الرئيس حسنى مبارك إلى مناشدة الرئيس العراقى صدام حسين هو أن قلبه محترقا خوفا على العالم العربى وخوفا على العراق وخوفا على صدام حسين لأن الطريق الذى يسير فيه هو طريق يسرع به إلى الهاوية الضخمة ، هاوية لم يعرفها العالم من قبل شرقه وغربه لتنفيذ ميثاق يقرر صراحة أن على المعتدى أن يقف فإن لم يقف بنفسه فلابد أن يوقفه العالم المسلح .. وهذا هو الهدف من هذا النداء الذى يعد بمثابة فرصة أخيرة لصدام حسين الذى يجب أن يعرف أن الرئيس حسنى مبارك يقول له : أنا سأنفذ الحديث الشريف « أنصر أخاك ظالما أو مظلوما قالوا كيف تنصره ظالما . قال بأن ترده عن الظلم » لذلك فإن نداء حسنى مبارك إلى صدام نداء رجل يرد صديقه عن الظلم كيلا يحقق عاقبة الظالمين به وقبل أن يتصاعد الأمر إلى أن تضطر الأمم المتحدة أن تستعمل الأسنان التى وضعها الميثاق لكى تعض بها على الجانى وأن تستعمل الرصاص الذى وضعه الميثاق لكى تطلقه على من يعصى أمرا من أحكامها .

■ إذا ما وقعت حرب – لا قدر الله – هل تتوقع احتلال بعض أراضى الخليج من القوى الأجنبية للسيطرة على آبار البترول ؟ !

□□ الحقيقة أن القوات المصرية الموجودة الآن فى السعودية هى قوات ذهبت إلى السعودية استجابة لما تقضى به المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، وهذه المادة ٥١ تقول إذا أحسست دولة من الدول بالخوف من العدوان أو إذا أصبحت فريسة لعدوان منها أن تدفع بنفسها إلى أن يقضى مجلس الأمن بقضائه حسب المواد التى فى الميثاق . ولاشك أن كل القوات الدولية الموجودة هناك ذهبت تلبية لنداء صاحب الأمر فى السعودية وصاحب السلطة الشرعية ، وبالتالى تذهب لكى تكون تحت العلم السعودى . أما إذا تصاعد الموقف إلى أن صدر قرار من مجلس الأمن تحت المادة ٤٢ فلن تكون هناك قوات أجنبية ستكون هناك قوات دولية أما القوات الأجنبية الموجودة الآن فى السعودية فهى ترفع العلم السعودى .. أما القوات الدولية التى قررها ميثاق الأمم المتحدة تحت المادة ٤٢ فستكون قوات دولية ترفع علم الأمم المتحدة مختصرا أعلام الدول كلها ولابد أن تكون الأمم المتحدة فى هذه الحالة محاربة باسم مصر وأمريكا والسويد والنرويج والسعودية وغيرها فهذه قوات دولية أما القوات الأجنبية الموجودة فى السعودية فلا يمكن لها أن تتحرك خارج نطاق أراضى المملكة العربية السعودية فمن داخل هذه الأراضى يمكنها أن تدفع شرا إذا كان هناك شر لكنها من داخل هذه الأراضى لا يمكن أن تكون البادئة فى الهجوم .



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● منتهى ما يتمناه زعماء إسرائيل يحدث الآن بنجاح كبير !

● السعودية سبق أن عقدت معاهدة مع العراق بعدم الاعتداء على أراضيها !

■ بعض المعارضين يقفون ضد إرسال قوات مصرية خارج الحدود ون استئذان مجلس الشعب طبقا للمادة ١٥٠ من الدستور والبعض الآخر يرى أنه من الأوجب حسما للموقف إرسال جنود مصريين فورا دفاعا عن الشرعية والقانون والقيم والمبادئ .. ما رأيك ؟ !

□□ إن رئيس مصر الرئيس حسنى مبارك أرسل قوة إلى السعودية لكى يطمئن السعودية من مخاوفها من صراع دام تهزم فيه أمام جحافل الجيوش العراقية فهو أرسلها ليطمئنها من مخاوفها ، ولكن هذا الاطمئنان من الخوف ينفى عنصرا من العناصر المتداخلة فى الصراع الناشئ عن غزو العراق للكويت ، ولكن رئيس مصر وكل إنسان على أرضها يتمنى من الله عز وجل أن يهدى صداما لكى يقبل الحل العربى لأنه لو لم يقبل الحل العربى فسوف نخضع جميعا للحل الدولى .. وأنا أكرر الحل الدولى وليس الأجنبى لأنه عندما تأتى قوات فيها قوات أمريكية فى المستقبل تحت اسم المادة ٤٢ فسوف يكون حضورها باسم مصر كما هو باسم العراق وباسم إيران وكما هو باسم السودان وكما هو باسم ألمانيا وكما هو باسم كل أعضاء الأمم المتحدة .

■ د . محمد حسن الزيات .. لا ينسى لك التاريخ أن دولة الكويت دخلت على يديك جامعة الدولة العربية حين كنت ممثلا لمصر فى الجامعة العربية رغم هجوم وزير خارجية العراق واعتراضه على ذلك .

□□ حدث أن الكويت تقدمت بطلب عضوية لجامعة الدول العربية وكنت وقتها ممثلا لمصر فى جامعة الدول العربية .. وميثاق الجامعة العربية ينص بوضوح على أنه لا تقبل دولة بغير إجماع الأعضاء الحاضرين وان كان هناك خلط فى ميثاق الجامعة العربية فى أنه هل يمكن صدور قرار بالاجماع ؟ وهل يمكن صدور قرار بالأغلبية ؟ ! .. نعم يمكن صدور قرار بالأغلبية لكنه يصدر ملزما بمن وافقوا عليه غير ملزم لمن لم يوافقوا عليه فلو صدر قرار بإرسال قوات عربية إلى السعودية فهذا القرار يلزم الـ ١٢ دولة التى وافقت عليه ولا يلزم الدول التى لم توافق عليه .. أما دخول دولة جديدة للجامعة العربية فيحتاج لإجماع الأعضاء لأن الميثاق قال : بإجماع الأعضاء الحاضرين .. وأذكر يومها أن وزير خارجية العراق عارض علنا فى دخول الكويت عضوا كاملا فى جامعة الدول العربية وقال إن الكويت جزءا من العراق وحدثت بعض المناشدات والأحاديث والأساليب والمباحثات السياسية التى حاولت أن تثنيه عن رأيه لأنه لا فائدة من رأيه إذا ما تمكنت الكويت من الدخول فى جامعة الدول العربية .. ووقف وزير خارجية العراق وتحمس والدبلوماسى لا يتحمس وقال عبارة لا أنساها ولم ينسها كل الحاضرين : قال إن حكومتى غير غافلة عن الرشاوى التى وزعت حول هذه المائدة ! ! .

يعنى اتهم كل أعضاء الدول التى حضرت بأنهم أخذوا قرشين رشاوى من الكويت نظير الموافقه على دخولها عضوا فى الجامعة العربية اتهاما علنيا وكان رد فعل الحاضرين هو أنهم وقفوا فى سخط وتحمسوا فى عباراتهم وكاد بعضهم أن يشتبك معه بالايدى !!

فانصرف وقال أنا منسحب من هذا الموضوع وفور انسحابه حاول رئيس الجلسة أن يفضها فقلت له : لا ياسيدى الرئيس لا تفض الجلسة فنحن مجتمعون ونريد أن نفض الموضوع المعروض فقال ما هو الموضوع ؟ قلت دخول الكويت قال الكويت لا تدخل إلا بالإجماع قلت له : نعم بإجماع الحاضرين .



من فضلك أطلب الرأى فاجع الحاضرون ودخل الكويت باصوات العقل الراجع إلى جامعة الدول العربية .

■ وما هو دور الجامعة العربية الآن إزاء غزو الكويت ؟

□□ الجامعة العربية الآن إما أن تصل إلى بر السلامة وأما أن تهوى إلى هاوية لا أعرف أين منتهاها ولا أعرف هل من الامكان أن تخرج منها لأنها اذا لم تستطع الوصول إلى حل عربي فسوف ينتقل الأمر إلى الحل الدولى .. فاذا لم يستطيع الحل الدولى الوصول إلى حل بغير استعمال القوى العسكرية أى بما هو فيه الآن من محاولة للضغط الاقتصادى فقط فسوف يكون السؤال هو ما جدوى المنظمة الأقليمية التى تعجز عن انقاذ المنظمة العالمية من أزمة كبرى فالجامعة العربية منظمة اقليمية داخل نطاق مجلس الأمم المتحدة مثلها مثل منظمة الدول اللاتينية فى أمريكا فإذا ظهر عجزها فما هو مصير العاجزين فى دنيا القوى ؟

■ السعودية قدسبق لها أن عقدت مع العراق معاهدة سلام بعدم الاعتداء على اراضيها هل كانت تستشف أن هناك مطامع للعراق باحتلال السعودية ؟

□□ عندما عقدت معاهدة بين العراق والسعودية بهذا الشأن تعجب العالم كله وكانت هناك دهشة بالغة لأن هناك دولتين عربيتين تتعهدان على عدم الاعتداء فالمفروض أنهما أخوان فى جسم واحد أو عضوان فى جسم واحد لكن المعنى المستخلص من وراء ذلك بلا شك هو أن كانت هناك شكوك وهموم ومخاوف من محاولات الاعتداء وارادوا القضاء على هذه الشكوك والمخاوف بأخذ التأكيدات والتعهدات .

■ هل تتوقع على ضوء هذه الأحداث المتلاحقة دون أية استجابة من صدام حسين أن نهايته أصبحت وشيكة ؟

□□ أولا اذا هداه الله إلى أن يهتدى بنصائح الرئيس حسنى مبارك ولا أريد أن أفكر فى غير ذلك لا أريد أن أفكر فى ليل مظلم أريد أن أفكر فى صبح مضىء .. لا أريد أن افكر فى ظلام دامس وليل قادم .

■ فى ظل عالمنا المتقارب المتشابك المصالح إذا ما اشتعل الموقف فى الخليج عسكريا .. ما هو الضرر المباشر الذى أصاب مصرمن وجهة نظرك ؟

□□ الضرر الذى أصاب مصر هو أنه أولا لدينا حوالى مليونى مصرى يعودون فجأة عبئ على الاقتصاد والتخطيط المصرى .. يعودون فجأة بغير أموالهم وبغير أن يملكون الامكانيات التى تعينهم على مواجهة المستقبل .

ثانيا : إن القوة الرمزية التى بعثنا بها إلى السعودية محتاجة إلى أموال وامكانيات من بلد مديون .

ثالثا : مجلس التعاون العربي الذى ضم مصر والعراق والأردن واليمن اقل ما يقال عنه الآن إنه ممزق وأن عملية التنمية قد خربت ثم أهم من ذلك كله الآن أنك وضعتنى فى وضع غريب جدا اذا تقدم العالم كله بقوات دولية أما أن تنشق على العالم كله وأما أن تحارب العراق مع العالم . ثم ناهيك عن الضرر الجسيم . تلك الطعنة التى تلقتها حركة التنمية العربية الشاملة والا ماذا دعا مصر إلى بذل كل هذا المجهود الكبير طوال تلك السنوات الطوال لكى تعود اعلام الأمم العربية كلها تحلق فى سماء القاهرة ، دعاها إلى ذلك أنها لابد أن تجمع كل الايدى العربية مجتمعة لاننا ندخل فى عالم جديد عالم كانت تحكمه قوتان ثم اصبح مؤقتا عالم قوة واحدة ، ثم سيصبح قريبا عالم قوى كثيرة مجتمعة تجمع قوى امريكا وأوروبا التى كانت تتناقض دولها ولغتها وعاداتها وتقاليدها ثم اصبحت قوة واحدة ثم القوى الأسيوية ، وكان يجب علينا حتى الآن ونحن نحارب اليأس وندافع عن الأمل يجب أن تمتد قوى العالم العربي كلها لانها متحدة سوف تجد لها مكانا فى موضع الصدارة فى دنيا الحضارة وهى متفرقة لم تجد لها مكانا إلا خارج منطقة النفوذ فى العالم كله لأن العالم الجديد الذى سوف تدخله عالم لا يسمح بدخول الصغار ونحن صغار متفرقين ونحن كبار مجتمعين .

■ د . محمد حسن الزيات .. بوصفك رئيسا للجنة البرلمانية المصرية العراقية كيف نحمى ابناء الجالية المصرية فى العراق والكويت من بطش رجال صدام .. المصريين الذين ساعدوا العراق فى حربها ضد ايران على مدى ٨ سنوات ؟

□□ بوصفى رئيسا للجنة البرلمانية المصرية العراقية فلابد أن اكون وفيا للعراق ولابد أن أكون وفيا لمصر فى نفس الوقت ولهذا فإننى ابعث بنداء للرئيس العراقى صدام حسين من على صفحات أكتوبر « أقول له فيه ارتد ايها الرئيس عن ظلمك للكويت وحاول أن تصل إلى حل عربي وحافظ على المصريين الذين ساهموا مع اخوانهم العراقيين فى نهضة العراق .. المصريين الذين كانوا قد لبوا دعوة العراق وساهموا فى العملية الضخمة التى من شأنها أن تزيل كل أسباب هذا الصراع والعملية الضخمة هى أن تختلط أرض المال بارض الرجال فإذا كانت هناك أرض صالحة للزراعة وهناك ايدى عاملة تزرع فإن ذلك يكون صالحا للطرفين وكذلك الأمر بالنسبة للتعدين وغيرة من مختلف شئون الحياة ونهضة الأمم ، فالعملية العربية الكبرى هى أن تقترن أرض المال بأرض الرجال لكى يزداد أهل الغنى غنا ولكى ينمحى فقر الفقراء .. والمصريون الموجودون هناك هم جنود لهذه المعركة الكبرى ولهم على من استنجدوا بهم حق الحماية والرعاية وعدم الإضرار بهم .

■ محمد حسن الزيات .. بوصفك وزير اعلام سابقا وقد سبق وأن مهدت لحرب أكتوبر اعلاميا ما رأيك فيما يقال من بعض صحف المعارضة من أن وسائل الاعلام المصرية تروج للحرب والانقسام العربى وأن صحافتنا القومية تابعة للغرب فى محاولة إشعال الحرب فى الخليج ؟

□□ مما لاشك فيه أن اختلاف النغمات



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٠

الصحفية دليل على حرية الصحافة وهذه الحرية مطلوبة ولكن ربما ينقصنا إلى جانب حرية الصحافة حرية التوجيه فهناك بعض وزارات الخارجية فى العالم يعقدون اجتماعات لكى يعرف الصحفيون فى العالم حقيقة الأحداث وحقيقة الاتجاهات ولكى يتصرفوا بعد ذلك بحرية شاملة . فهل هذا موجود أو لا ؟ لا أعرف فلابد أن تكون هناك عملية تنوير بعرض جميع الحقائق على كل رجال الرأى العام سواء فى الصحافة أو الإذاعة أو التليفزيون أو ما إلى ذلك وأريد أن ألفت نظرك إلى أنه فى اجتماع لجنة الشئون العربية والشئون الخارجية والأمن القومى وكان معنا ممثلون عن الوفد والعمل وغيرهم حين حسمنا الموضوع بأهم المطلوب هو استنكار العراق والمطالبة بالالتزام بمبدأ عدم أخذ أرض الغير بالقوة ومناشدة صدام حسين أن يعود عن طريق العدوان إلى طريق السلام ، كان هناك إجماع كامل من الحاضرين بعد أن سمعوا جميع الحقائق كاملة .. وأنا أعتقد أن الصحافة المصرية العربية كلها لو أتيحت لها فرصة أن تعرف جميع الحقائق كاملة لاهتدت بنفسها إلى الصراط المستقيم .

■ ما هو سيناريو الأحداث المتوقع لأزمة الخليج من وجهة نظرك ؟

□□ استطيع أن اشبه سيناريو الاحداث المتلاحق بعربة طائشة تجرى بسرعة رهيبة نحو الهاوية ولكن يخرج فجأة حسنى مبارك فى محاولة لايقافها قبل أن تسقط فى الهاوية ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا إذا فرمل صدام حسين هذه العربة ، فأنا يمكننى أن أنظر إلى شئ ثم يمكننى أن استعذ بالله مما أنظر اليه واستغيث بالأمل لكى يرد هذه النظرة ويجعلها نظرة إلى غير منظور أنظر إلى تدهور العالم العربى عسكريا واقتصاديا أنظر إلى كارثة تلم بالعالم العربى هى الكارثة التى أراد أن يسلطها عليه خصومه .

لو أن شخصا طلب من الاسرائيليين المتشردين والعدوانيين من زعماء اسرائيل ماذا تشتهون أن يحدث ؟ لاشتهوا أن يحدث كما يحدث الآن فى العالم العربى أعوذ بالله أن أقول إنهم هم الذين وسوسوا فى صدر صدام لكى يهاجم الكويت لكى تنزلق الأمة العربية إلى هذا المنزلق ولكى تقف إلى هذه الكارثة وهذه الهاوية ولكن ما حدث لا شك أنه يخدم آمالهم ، ويجعلون يطلقون الضحكات وينشدون الاهازيج والاغانى المفرحة فى إذاعتهم .. الذى اراه كارثة استغيث بالله سبحانه وتعالى فهو المغيث وقد قال إننا يجب ألا نيأس من رحمته فليرحمنا الله بأن يرحمنا صدام بأن يرحم نفسه وبان يتوقف قبل أن تحيق بنا الكارثة .

■ د . محمد حسن الزيات .. لا أنسى لك عبارة قلتها اثناء حرب أكتوبر قلت : إننى أعيش أجمل لحظات التضامن العربى ما هو شعورك الآن ؟

□□ نعم قلت ذلك .. لأنه فى ذلك الوقت كان لدى وزراء الخارجية العرب المجتمعين فى نيويورك تعليمات لرؤساء دولهم بأن يستمعوا إلى كلمة مصر وأن يؤازروها ، وكان الرئيس الجزائرى هوارى بومدين وقتها يقول لوزير خارجيته بوتفليقه نفذ كل ما يقوله لك وزير خارجية مصر د . محمد حسن الزيات بغير الرجوع إلى ، ولذلك فإن قلبى الآن منكسر أكثر من أى قلب غيرى لأنى رأيت القمة من قريب ولأنى أبصر الآن من بعيد الهاوية وقانا الله شرها .



السفير : محمود قاسم

الوحدة الألمانية وأزمة الخليج

كما أن أزمة الخليج تعد أول تجربة يواجهها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة يتعرض فيها النظام الدولى الجديد لاحتمالات مواجهة عسكرية بسبب اختفاء دولة - هى الكويت - بالقوة العسكرية نتيجة عدوان قامت به دولة مجاورة وعضو فى الجماعة الدولية هى العراق ، نجد أيضًا أن الوحدة الألمانية تعد أول تجربة يواجهها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة يتعرض فيها النظام الدولى الجديد لاحتمالات زيادة ترسيخ السلام بسبب اختفاء دولة - هى ألمانيا الشرقية - بقرار حر من شعبها سيترتب عليه زيادة التفاهم والتعاون بين خصوم الأمس من دول المعسكرين ، وتحولهم من فلسفة توازن القوى التى كان معمولا بها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى فلسفة توازن المصالح التى أسفرت عنها روح التفاهم والتعاون بعد ظهور البيروسترويكا واندلاع الثورة الشعبية فى ألمانيا الشرقية فى نوفمبر ١٩٨٩ وسقوط حائط برلين (أما عن مثال الوحدة فى اليمن فليس متطابقًا مع هذا الوضع الدولى) .

ومع زيادة التقارب بين الدولتين العظميين فى الفترة الأخيرة أضحى إعلان عودة وحدة الدولة الألمانية حقيقة واقعة ، وبدأ يثور فى أذهان المهتمين بالوحدة الألمانية تساؤل عما إذا كانت إعادة الكيان الوطنى الألمانى مرة ثانية اليوم تعد خطأ يقع فيه حلفاء الأمس .

فى الواقع أن أوروبا فى العصر الحديث أخطأت تاريخيًا فى حق ألمانيا مرتين : الأولى فى عام ١٨١٥ عند عقد مؤتمر فيينا الذى أعاد رسم خريطة أوروبا بعد العهد النابليونى ، إذ أعاد هذا المؤتمر تنظيم الأوضاع فى ألمانيا بالشكل الذى أكد الحكم عليها بالتخلف السياسى - حيث لم يتح لها فرصة مواصلة التعليم والتضج السياسى داخل دولة - بتشكيلها من ٣٨ ملكية ودوقية ومدينة حرة وأجزاء أخرى متناثرة . والمرة الثانية كانت فى عام ١٩١٩ عندما عقد مؤتمر فرساى للسلام بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، فلم يأخذ فى اعتباره آلام وآمال الشعب الألمانى ، بل أصر على إذلاله وامتهان كرامته . فوضع المؤتمر بذلك بذور الكراهية والاستعداد لرد الاعتبار السياسى فى أول فرصة يتيحها ظهور الزعيم الذى يمكن له أن يقود ألمانيا لتحقيق ذلك . فكانت الحرب العالمية الثانية .

أما الآن فإنه من حسن حظ العالم وخاصة أوروبا أن الشعب الألمانى يريد التفكير فى المستقبل ولا يريد التفكير مثل جيرانه فى الماضى .. يريد التفكير فى التعاون الكامل مع دول العالم الغربى فى نطاق حلف الأطلنطى والمجموعة الأوروبية والتفاهم على أساس المصالح المشتركة مع الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا لما فيه الأمن والسلام والخير للجميع .

وفى اليوم الموعود أول يوليو ١٩٩٠ تحول مجتمع ألمانيا الشرقية بأسره من حال إلى حال إذ تم التخلى بالكامل عن الإطار الاقتصادى والتنظيمى الذى كان معمولاً به لما يقرب من خمسين عامًا تحت النظام الشيوعى ، وانضم شعب ألمانيا الشرقية بالكامل تحت قوانين ونظم ولوائح ألمانيا الغربية ، وهى لحظة تاريخية يشهدها العالم كانت إلى وقت قريب بعيدة عن تفكير أكثر الناس خيالاً ، وقليل منهم من كان يتصور أن يرى هذه اللحظة فى حياته .

وقد مرت عملية الاندماج والوحدة بخطوات كبيرة إلى الأمام .. أهمها اجتماع الدول الأربع المنتصرة مع ممثلى الألمانيتين وهو ما عرف بمؤتمر (٤ + ٢) - وقد حضرت بولندا بعض هذه الاجتماعات - للاتفاق على تفاصيل تنفيذ الوحدة وخاصة ما يتعلق منها بعدم تغيير الحدود الحالية ودفع تعويضات مجزية لتكاليف نقل وإعادة إسكان وتأهيل القوات السوفيتية المنسحبة من ألمانيا الشرقية ، وتقديم ألمانيا الغربية مساعدات اقتصادية فعالة للاتحاد السوفيتى ، والاتفاق على طريقة دخول ألمانيا الموحدة فى حلف الأطلنطى وتخفيض قواتها المسلحة ونبذها للأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية .

وقد فتح الباب أمام الإسراع فى تحقيق الوحدة الألمانية توصل كل من ميخائيل جورباتشيف وهيلموت كول إلى اتفاق على معظم نقاط البحث فى يوليو الماضى فى مدينة زيليز نوفودسك ، وقد سبق هذا الاتفاق شمول جو عام مشجع أحاط بالمعسكرين : الشرقى والغربى بعد إعلان قمة حلف الأطلنطى فى ٣ يوليو الماضى بلندن انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠

وأن الاتحاد السوفيتى لم يعد خصماً .

وهكذا بعد مرور عشرة شهور على انتفاضة شعب ألمانيا الشرقية ضد نظام الحكم الشيوعى وإصراره على الوحدة بين شطرى ألمانيا نجد أن الجهود التى بذلت فى هذا السبيل قد توجت فى النهاية يوم ١٢ سبتمبر ١٩٩٠ عندما وقع وزراء خارجية الدول الأربع المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية مع وزيرى خارجية ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية فى موسكو على معاهدة استعادت بمقتضاها ألمانيا وحدتها وسيادتها ..

وهكذا يعتبر توقيع المعاهدة إعلاناً ببداية عهد جديد وتجسيداً لنهاية عصر الحرب الباردة . ومع هذه الأبعاد التاريخية الهائلة فإن هذه المعاهدة قد أنجزت فى فترة قياسية وجيزة إذا ما قيست بأهميتها ومضمونها ، وكما أن تاريخ ألمانيا كان دائماً مليئاً بالعبقريات فإن آخرها تمثل فى الوصول إلى نتيجة جديدة لحاصل جمع (٤ + ٢) ليصبح خمسة !!

والحدث التالى لذلك هو توقيع وزيرى خارجية الاتحاد السوفيتى وألمانيا الغربية بالأحرف الأولى يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٠ فى موسكو على معاهدة لإقامة علاقات تعاون وحسن جوار بينهما . وتأتى هذه المعاهدة بعد يوم واحد فقط من توقيع معاهدة (٤ + ٢) الخاصة بإعادة توحيد وسيادة ألمانيا . وأهم ما تنص عليه المعاهدة السوفيتية الألمانية نبذ الجانبين للعنف ، والاعتراف بالحدود الحالية القائمة فى أوروبا وخاصة بين ألمانيا الموحدة وكل من الاتحاد السوفيتى وبولندا ، وكذلك تطوير التعاون الاقتصادى بين الطرفين وعقد قمة سنوية وإجراء اتصالات مستمرة فى حالة وقوع أية أزمات .

وجدير بالذكر أن ثمن الوحدة حتى الآن من منظور ألمانيا الغربية هو ٧,٦ مليار دولار تكاليف سحب القوات السوفيتية وإعادة تأهيلها و ٩,٥ مليار دولار للسوفيت مقابل موافقتهم على توقيع معاهدة الوحدة (٤ + ٢) بخلاف مليارين من الدولارات كمعونات مباشرة ، علاوة على تسهيلات تجارية عاجلة للاتحاد السوفيتى تقدر مبدئياً بنحو ١٢ مليار دولار . فإذا أضيف إلى ما سبق ٧٠ مليار دولار صرفت حتى الآن فى ألمانيا الشرقية خلاف ٣ مليارات دولار لقاء إلغاء عقود سابقة لألمانيا الشرقية مع دول الكوميكون لبلغ ثمن الوحدة المدفوع حتى الآن من جانب ألمانيا الغربية ١٠٤,١ مليار دولار ، وهو ثمن ليس بالقليل ، ولكن يهون فى سبيل الوحدة واستعادة سيادة الدولة الألمانية الموحدة .

وهكذا فإن السيادة الألمانية ستعود إلى الدولة الموحدة اعتباراً من ٣ أكتوبر ١٩٩٠ لتصديق برلمانى شرق وغرب ألمانيا عليها ، أما من وجهة النظر الدولية فإن السيادة ستعود بمجرد تصديق برلمانات الدول الموقعة عليها أى فى غضون العام القادم ، وبتوقيع هذه المعاهدة فقد تم أيضاً إنهاء حقوق السيادة والامتيازات التى كان يتمتع بها الحلفاء الأربعة فى برلين ، كما أصبحت ألمانيا الموحدة عضواً كامل العضوية فى حلف الأطلنطى .

ورغم النجاح الساحق والإعجاز الكامل فى تنفيذ عملية الوحدة الألمانية فإن نصيبها فى التغطية الإعلامية تأثر بشدة من جراء أزمة الخليج التى احتلت الصدارة بسبب المخاطر التى تحملها فى طياتها والتى قد تهدد مصير النظام الدولى الجديد فى بداية عهده وفى أول تجربة عدوانية يواجهها .

ولهذا نجد أن المجتمع الدولى فى وضعه الجديد بقدر ما نجح فى إصراره على تحقيق الوحدة الألمانية لترسيخ دعائم السلام والتعاون بين الدول نرى رد فعله فى أزمة الخليج فى الإصرار فى نفس الوقت وبنفس الشدة على عدم مكافأة المعتدى وضرورة عقابه مهما كانت الظروف .

وهذا ما يجعل المراقبين يميلون إلى الاعتقاد بأن المجتمع الدولى لن يترك العراق يفوز بغنيمته ويحقق أهدافه من هذه الأزمة سواء استخدمت فى ذلك الوسائل السلمية أو العسكرية أو غيرها .

فتيل الحرب هل يشتعل بين أمريكا والعراق؟!

عبدالعزيز محمد

ليس أمام صدام إلا الانسحاب أو القفز إلى الجحيم!

رغم تصاعد الخط الدرامى فى ازمة الخليج ، وزيادة حدة المواجهة الدبلوماسية والسياسية بين العراق والدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية، لاتزال المنطقة فى انتظار الطلقة الأولى التى تعلن بدء المواجهة العسكرية بين الاساطيل الغربية المحتشدة فى مياه الخليج ، وبين القوات العراقية ، التى لم تلتقط انفاسها بعد حرب الثمانى سنوات مع ايران ، وان كانت قد اكتسبت خبرات قتالية ، يثار بشانها الجدل حول تاثيرها فى حالة قيام الحرب مع القوات الامريكية .

فهل تقوم الحرب فعلا فى المنطقة، وتنطلق الرصاصة الاولى، الحائرة بين الحشد العسكرى، والحصار السياسى والاقتصادى المضروب على العراق حتى الآن ، لايزال الرهان على قيام الحرب يتساوى تماما مع عدم قيامها.. فالى متى يستمر هذا الوضع ؟ هذا ما تحاول ان تجيب عليه سطور هذا التحقيق .

تحقيق: محمد عصمت

– عبدالعزيز محمد مقرر لجنة الشئون العربية بالوفد يؤكد:

– أن حسابات صدام حسين فى غزو الكويت، اخطأت فى كل النواحى سواء دبلوماسيا او تكتيكيا، وان تصرفاته هى نوع من الهروب الى الامام، لانه لايمتلك الخيارات، التى كان يمتلكها اثناء حربه مع ايران ويضيف قائلا:

– المخرج الوحيد امام صدام حسين هو أن يعلن بشجاعة امام الشعب العراقى والامة العربية، انسحابه من الكويت ليقرر الكويتيون مصيرهم بانفسهم.. ولاشك ان كل القضايا يمكن التفاهم فيها بشرط الاستناد الى الشرعية العربية. وبصراحة ليس امام صدام الا هذا.. او القفز الى الجحيم!!

● بمعنى؟!

– الحرب مع العالم كله.. وهى حرب لن يدفع ثمنها صدام وحده، بل الشعب العراقى، والعربى ايضا.

● متى يمكن ان تدخل المنطقة الى هذا «الجحيم»، فى تقديرك؟!

– يجيب عبدالعزيز محمد قائلا:

– إن أى محاولة للاستقراء السياسى لطبيعة الخطوة القادمة، هى نوع من المغامرة، فالمنطقة اصبحت كبحر من الرمال المتحركة يمكن ان تتحرك فى لحظة، فالمنطقة مهيأة لتغيرات عميقة، والتاريخ العربى سيحفظ جيدا فى ذاكراته، ان ماقبل ٢ اغسطس سيختلف جذريا عما سوف يحدث بعد ذلك.

منى مكرم عبيد عضو الهيئة العليا بالوفد تقول:

– على الرغم من التوترات العنيفة، التى تصاحب استمرار ازمة الخليج الحالية، واستمرار توالى الحشود العسكرية الغربية فى مياه الخليج، فاننى وبسبب الظروف المعقدة بالمنطقة وبالادارة الامريكية نفسها، استبعد ان يقدم بوش على التدخل بالقوات المسلحة لاسقاط النظام فى العراق.. ولكن مع ذلك اتساءل هل يكون كل هذا السلاح المقدم وعشرات الآلاف من القوات العسكرية فى مياه الخليج، لاستعراض العضلات أو «للفرجة» فقط؟!!

الامر المؤكد ان الامريكان لن يورطوا انفسهم فى المنطقة، بالشكل الذى يمكن ان يحرجهم، خاصة وأن الحظر الاقتصادى المفروض على العراق، يمكن ان يكون له تاثيراته الخطيرة على استقرار الاوضاع فى العراق. فى نفس الوقت فان مايتردد بشان امكانية استخدام بغداد للاسلحة الكيميائية يمكن ان يمهد الطريق امام الحلول السلمية، ويبعد خطر المواجهة العسكرية.

وتضيف د. منى مكرم عبيد:

– لقد كنت ارغب فى أن يتجنب العرب الظروف التى أدت الى تصعيد الوجود العسكرى الاجنبى فى الخليج، فقد كان من الواجب ان يكون الحل فى الاطار العربى، وان يكون العرب هم المسئولون عن احتواء الازمة، وانسحاب القوات العراقية من الكويت.

فرص الحرب!!

من الناحية العسكرية يؤكد اللواء احمد عبدالحليم الخبير بمركز دراسات الشرق الاوسط، ان اشتعال فتيل الحرب فى المنطقة متوقف على حجم القوات التى ترى الولايات المتحدة الامريكية انها كافية للوصول الى درجة الاستعداد المطلوب، ومع ذلك فان الحل السياسى يظل ايضا

المصدر : الوفد
التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مطروحا، للوصول الى اقناع العراق بكافة صور الضغط بالانسحاب من الكويت.. ويضيف قائلا:

ومن ناحية ثانية، اعتقد ان العراق لن يستطيع ان يواجه الضربة الامريكية اذا اكتمل الاستعداد لها، وحتى العراق الذى يعلن ان قواته تصل الى المليون فرد، فلن تقديرى ان هذا الرقم مبالغ فيه الى حد كبير، لان ٥٠٪ من هذه القوات تتشكل من عناصر ادارية ليست من القوات المقاتلة الحقيقية. اما بالنسبة لخبرات العراق القتالية التى اكتسبها اثناء حربه مع ايران، فانه فى الحالة الراهنة، يواجه خصما مختلفا، له امكانيات مختلفة. ذات تكنولوجيا عالية تفوق الخيال، كما ان طبيعة العمليات العسكرية اذا مانشبت الحرب، تختلف تماما عن تلك التى حدثت اثناء الحرب العراقية ـ الايرانية.

قلت: وماذا عن امكانيات العراق النووية؟!

اجاب اللواء احمد عبدالحليم قائلا:

ـ لقد اصبح للعراق بعض الامكانيات النووية، ولكننى اعتقد ان الرئيس صدام حسين اذكى من ان يورط نفسه باستخدامها ضد قوى عظمى كالولايات المتحدة الامريكية، والتى بمقدورها ان تكلف العراق غاليا اذا مااستخدمت بغداد هذه الامكانيات النووية.

أزمة معقدة!!

الدكتور اسامة الغزالى الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام يقول:

ـ من البديهى فى ظل ازمة معقدة كازمة الخليج الحالية، ان تختلط الحلول والرؤية العسكرية والسياسية والدبلوماسية فى آن واحد. وبالتالى تتوقف نتائج الازمة، على براعة الاطراف المختلفة فى استخدام هذه الحلول، بحيث تستفيد منها باقصى مايمكن، وفى الوقت المناسب وباقل تكلفة..

ولاشك ان الغزو العراقى للكويت، يعنى ان احد اطراف الازمة، قد لجا الى القوة المسلحة لتحقيق اهدافه، وهو امر ينطوى على نقل مستوى معالجة الازمة، الى شكل اكثر تعقيدا.

ويضيف د. اسامة قائلا:

ـ وفى ظل هذا الوضع، فلاشك ان الذين ينادون بحل عربى لاحتواء الازمة انما هم ـ موضوعيا ـ يراهنون على ارادة صدام حسين وعلى استعداء القيادة العراقية، لقبول الحل الدبلوماسى، وهو امر اعتقد ان احتمالات تحقيقه ضعيفة فى الوقت الحالى على الاقل، ومن هنا ففى تقديرى ان الوسيلة الاكثر فعالية الان لاحتواء الازمة، هى وسيلة الضغط الاقتصادى، لانها وبسبب الظروف الخاصة بالعراق كبلد يعتمد على الخارج اعتمادا كبيرا فى الوفاء بحاجاته الاساسية، يمكن ان تكون شديدة الفعالية، خاصة اذا اسهمت كافة الاطراف فى احكام هذا الحصار.. بحيث يكون هو الحل الوسط بين الاختيار العسكرى الكامل، وبين الحل الدبلوماسى.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٠

الحاجـــــة إلى رؤوس بـــاردة !!

هناك كل الاسباب التى تدفع مصر والمصريين للغضب الهائل . فبعد الغزو العراقى للكويت ، وتبين جوانب الخديعة والخداع التى سبقت الازمة كلها ، فان كل المحاولات « للتعريب » والحل بالطرق السلمية لم تفشل فقط ، وانما بدأت حملات اعلامية كبرى وغلابة على كل ماهو مصرى ، ومن رئيس الجمهورية حتى ابسط المواطنين . ولم تكف مشاهد النزوح المؤلمة للآلاف عبر الصحراء مخلفين وراءهم كل ماعانوا فى سبيله طوال سنوات ، وانما زاد عليها مظاهرات ترشق سفارتنا بالحجارة فى اليمن التى اريقت على ثراها دماء مصرية ، والذى لاتوجد فيه منارة حضارة - من جامعات ومستشفيات ومطارات - إلا وجاءت من اموال خليجية .

كل ذلك يبعث الغضب العارم على الذين يخلطون الامور ، ويتلاعبون بالأوراق ، ويقلبون المنطق رأسا على عقب ، فيتساوى القاتل والمقتول ، ويصبح كل لص شريفا لسبب بسيط ان الدنيا مليئة باللصوص ! ووسط هذه المشاعر فان الأسهل دائما ان تندفع المشاعر من عقالها ، وان تنطلق فى مبادلة السباب بالسباب ، ونردد الحملة الاعلامية بحملة اشد منها ، تتناول الاشخاص والاقطار ، ونخرج من جعبتنا الكثير ، ونلطخ من يلطخوننا بالقذارة والأوحال . باختصار شديد ان ننجر الى معارك جانبية ونفتح ملفات كامب ديفيد والحرب العراقية - الايرانية والعمل العربى « المشترك ». وفى كل ذلك لن تعدمنا الوسيلة ، فآلتنا الدعائية جبارة صحافة واذاعة وتليفزيون ولايوجد مايقارنها فى اى بلد عربى .

ورغم ذلك فاننا احوج مانكون الى رؤوس باردة . فلعل المطلوب منا بالضبط هو ان تتوزع بنا السبل والطرق ، وتتشتت جهودنا هنا وهناك ، ووسط الزعيق والعنتريات يهرب المجرم من مسرح الجريمة الذى ضبط فيه ملطخا بالدماء وثبوت العمد وسبق الاصرار والترصد .

وربما وسط ذلك كله يحدث انشقاق فى جبهتنا الداخلية بين هؤلاء الذين يريدون انقاذ الكويت وحماية السعودية ، وهؤلاء الذين يخافون على العراق من ضربة عاتية ومدمرة تؤدى الى اختلال شديد فى موازين القوى فى الجناح الشرقى للوطن العربى . وهى اهداف جميعها لايختلف عليها احد فى مصر ، ولكن عند لحظة ترتيب الأولويات ، وكيفية ترتيب اهداف ، فان ماهو ثانوى ينقلب فجأة ليصبح رئيسيا واستراتيجيا .

وحتى لاتضيع الخيوط منا فان السؤال الجوهرى الذى على كل منا ان يبحث عن اجابة عنه هو اى نظام عربى نريده ؟.. وحتى لايبدو السؤال غامضا ، او مجردا فقد عرفنا ثلاثة انظمة عربية خلال العقود الاربعة الماضية . اولها كان



د . عبدالمنعم سعيد

فى الخمسينيات ومعظم الستينيات وقام على فكرة أن العرب يشكلون أمة واحدة ينبغى لها ان تتجسد فى دولة واحدة من المحيط الى الخليج محطمة فى طريقها الحدود « المصطنعة ». وبمقتضى هذه الفكرة فان مايجرى داخل كل قطر عربى ليس شأنه وحده ، وانما هو من شأن كل الأقطار الاخرى ، وهو مايعطى حقوقا - عادة للأقطار الأقوى - ان تتدخل فى شئون الدول العربية - عادة الأقل قوة - تحت ظل « المصلحة العربية العليا » .

النظام العربى الثانى ، وربما يصدق عليه القول اللانظام ، فبدأ مع منتصف السبعينيات ، ومع الحرب الأهلية اللبنانية ، واتفاقيات كامب ديفيد ، والحرب العراقية - الايرانية حين تشتت النظام العربى قطعا وشظايا ، حاولت فيها كل دولة عربية ان تبحث عن طريقها الخاص نحو الامن والتنمية ، سواء عن طريق النفط ، أو استغلال الموقع الاستراتيجى ، أو بالاعتماد على الغرب ، أو بالحملة الثورية . كل قطر ظن انه لايحتاج الى باقى العرب الذين نظر اليهم بطريقة أو بأخرى كمصدر للمتاعب ، او لاستنزاف الأموال أو الدماء . باختصار اصبحت فكرة العروبة ثقيلة ومجهدة احيانا وبلا معنى فى احيان كثيرة .

النظام العربى الثالث ، جاء مع منتصف الثمانينيات ، وكرد فعل للنوائب والكوارث التى سببها النظام « أو اللانظام » الثانى ، محاولا الاستفادة من اخطاء النظام الاول وخطاياه . وركز هذا النظام على الاعتراف بالدولة القطرية العربية ، والتأكيد على سلامتها ومشروعيتها الاقليمية . وفى الوقت نفسه أوضح طبيعة المصالح المشتركة بين هذه الاقطار فى الامن والتنمية ، وهما الهدفان اللذان يتم التوصل اليهما عبر قنوات الاعتماد المتبادل فى مجالات التجارة والعمالة والاستثمار والثقافة . هذا الاتجاه « الوظيفى » فى العلاقات العربية - العربية كان مطلوبا منه « وقف التردى » فى اللانظام العربى وتحويليه تدريجيا من خلال وسائل اقتصادية وقانونية مؤسسية وديمقراطية لتكوين مصالح مشتركة تجعل عائد التعاون اعلى من تكاليف الخصومة والحروب العربية - العربية الباردة والساخنة . ووفق هذا الطريق الاصلاحى فان التوجه نحو التجمعات الاقليمية يمثل حلا وسطا مابين بقاء الدولة العربية القطرية على حالها مشرذمة ومفتتة وحلم الوحدة الاندماجية من المحيط الى الخليج .

وللحق ، فان هذا النظام - الذى كان جديدا حتى بدأ الغزو العراقى للكويت - ظهر عبر شبكة واسعة من العلاقات ، لعب العراق فيها دورا كبيرا حين بزغ فى بداية الثمانينيات حينما بدأ فى التاكيد على خطورة التدخل فى الشئون الداخلية فى الدول العربية ، ورفض صراحة فكرة تقسيم العرب الى تقدميين ورجعيين ، وثوريين ومحافظين ، واغنياء وفقراء .. ودعا الى تكامل عربى يقوم على المصالح المشتركة وتنمية الاعتماد المتبادل ، وكل مقومات النظام العربى « الجديد » ، ومن يتشكك فى ذلك فان عليه أن يعود الى خطاب الرئيس صدام حسين يوم توقيع اتفاقية انشاء مجلس التعاون العربى التى ضمنها كل المبادىء المذكورة والتى دشنها بان اقتطع من لحم العراق الحى مايكفى لتوزيع عربات المرسيدس على كل من حضروا - من المسئولين والصحفيين - الحادث السعيد !!

ولم يكن السعى الى تكوين هذا النظام امرا غريبا بعد ان سئم العرب حروبهم الباردة ، ونزاعاتهم المدمرة تحت ظلال علم الوحدة ، وبعد ان وجدوا ان تشرذمهم لم يكن إلا طريقا للتبعية والتخلف والاستبداد . وكان النظام الدولى كله يسير فى نفس الاتجاه حين ازداد « اقتصادية » واتصالية ، واعتمادا متبادلا بدرجات مختلفة على الكثافة والتنوع . وهكذا فان العرب ربما لاول مرة فى تاريخهم الحديث لم يكونوا متخلفين عن عصرهم . ولكن ـ وقبل ان يتحول النظام من الافكار الى الواقع ـ انقلب الرئيس العراقى على النظام كله لكى يستدعى من اعماق عصور مضت، نظاما آخر يقوم على القوة والعدوان ، والتدخل فى الشئون الداخلية الى حد اقامة الثورات والحكومات والجمهوريات ثم الضم خلال اسبوع واحد . وهو نظام لو استقر او قبل فى الضمير العربى لاصبح العالم العربى كله ساحة لصراع الجميع ضد الجميع ، ويلتهم القوى الضعيف ، تحت رايات الوحدة ، والقضاء على الحدود المصطنعة ، وتوزيع الثروة القومية ونقلها من اغنياء المقهورين الى اغنياء القاهرين !

ولذلك فان كل القوى السياسية المصرية عليها ان تاتى الى كلمة سواء حول النظام العربى الذى نريده حقا لمنطقتنا ويتلاءم مع العصر والمنطق والظروف والتجارب التى عشناها . وحتى لاتضيع القضية فى دروب التعصب والتحزب وتصور كل طرف انه يمثل القوى « الوطنية » ، فربما نستقر على عدد من المبادىء اولها ضرورة التمسك بالسلامة الاقليمية لكل الدول العربية وفى مقدمتها الكويت والعراق ، وهو مبدأ يعنى رفض التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى بدءا من دفع الأموال والتخريب حتى القوة المسلحة .

وثانيها ان الايمان بالمبدأ الاول يقتضى حل التناقضات ـ وهى امور طبيعية بين كل الدول ـ بين الاقطار بالطرق السلمية ، وهو امر يحتاج بناء مؤسسات عربية للوساطة والمساعى الحميدة والتوفيق والتحكيم . وربما نقضى على كثير من الخلافات العربية دفعة واحدة لو اننا قبلنا باحترام الحدود القائمة بين الاقطار العربية حتى تلك التى تركها لنا الاستعمار . وهو مبدأ اصبح مقبولا فى امريكا اللاتينية وافريقيا ، ومن قبل فى اوروبا ، بعد ان وجد ان الثمن الذى سيدفع فى تصحيح الحدود واوضاعها التاريخية ، سوف يؤدى الى نتائج اعلى بكثير من اى عائد يمكن الحصول عليه من « الارض المغتصبة » التى يراد استعادتها . وثالثها انه ايا كانت التناقضات بين الأقطار العربية ، وهى موجودة ولا يمكن الغاؤها بمجرد طرح شعارات القومية العربية والامة ذات الرسالة الخالدة ، فان هناك مصالح كثيرة تربط هذه الاقطار فى الامن والتنمية . وهى مصالح يمكن تنميتها بفعل حقيقة الجوار وتشابه الثقافة ووحدة اللغة . واذا كان يمكن لالمانيا وفرنسا وبريطانيا ان تتكامل فى الجماعة الاوروبية ، وماليزيا وتايلاند فى رابطة جنوب شرق اسيا ، وامريكا واليابان فى تجمع الباسفيك فلماذا يستحيل ان تتكامل سوريا والعراق والكويت عبر سبر التجارة والاستثمار والنفط ؟!.. ورابعا ، انه لايمكن تطبيق كل هذه المبادىء السابقة دون وجود الديمقراطية واحترام حقوق الانسان داخل الاقطار العربية وبينها ، فمصالح الشعوب فى الحياة الكريمة لايمكن ان تعلو فوق الطموحات والعنتريات الشخصية إلا وسط مناخ يمكن فيه لهذه الشعوب الحكم والمشاركة الفعلية فى السلطة .

اذا كان يمكن لهذه المبادىء ان تكون قاسما مشتركا اعظم بين القوى السياسية المصرية ، فانه يمكن استخلاص منهج وطنى وقومى مصرى للتعامل مع ازمة الخليج دون تشنج او مزايدة . ويصبح من قبيل الخلط وصف اجتياح العراق للكويت على انه « نزاع عراقى ـ كويتى » بعد ان توقف ان يكون « نزاعا » بعد خطاب الرئيس صدام حسين فى ١٧ يوليو ، وبالتاكيد بعد الغزو فى الثانى من اغسطس . فالاحتلال والضم واستعباد شعب من الشعوب يخالف مبدأ السلامة الاقليمية وحل المنازعات بالطرق السلمية ايا كانت حدتها ويقضى على فرص التعاون والتكامل كما انه يقضى على كل احتمالات تطور الديمقراطية فى الكويت بعد ان انضم الى « الوطن الام » او « الكل » كما يقال والذى لايعرف الديمقراطية من قريب او بعيد .

القضية اذن ان نكون متسقين مع صورة النظام العربى الذى نرغب فيه ، ومنه ننطلق لتوحيد الصفوف حول حل متصور للأزمة الراهنة ، يبدأ بضرورة الاتفاق من منطلقات مبدئية واخلاقية حول ضرورة الانسحاب العراقى من الكويت مع معارضة اية محاولة لتهديد السلامة الاقليمية للعراق وهو ماكان موقف مصر حكومة وشعبا خلال فترة الحرب مع ايران . بعد ذلك ضرورة عودة الحكومة الشرعية الى الكويت ، لأن اختيار هذه الحكومة ، أو اسقاطها هى مهمة الشعب الكويتى نفسه وليست مهمة شخص أو دولة اخرى . ولايمكن ، اذا كنا نؤمن بالمبادىء المنوه عنها حقا ، ان نجعل من قضيتى الاحتلال وعودة الحكومة قضايا ثانوية ، او تاتى بعد انهاء التدخل الاجنبى الذى جاء بناء على طلب من دول لها سيادتها ومصالحها الوطنية التى وقعت تحت التهديد ومحاسبتها تتم من شعوبها وليس من قبل شعوب اخرى . واذا كنا حقا نريد اتساقا اخلاقيا ونرفض جميعا الاحتلال الاسرائيلى لفلسطين ، والسورى للبنان ، ونريد ألا تتحول قوات التدخل الى قوات احتلال فان الاولى بنا ان نطالب بانسحاب القوات العراقية . وربما يدعم هذا التوجه لو طالب الجميع بأن تكون القوات المصرية والعربية قوة سلام تدخل الكويت لتحل محل القوات العراقية ولو لفترة من الوقت حتى تهدأ الأمور وتطيب بعض الجروح خاصة اذا اتفقنا جميعا على ان دواعى المقاطعة الدولية والوجود الاجنبى لم يعد لهما من مكان او قيمة فى ظل الظروف الجديدة .

المسالة اذن ليست فى ان نغضب او ننقسم ونتبادل التهم واوصاف العمالة ولكن ان نستقر على مبادىء ونظام نقيمه فى منطقتنا يساعدها على التحرر والتقدم والاتساق الاخلاقى . اما اذا كان البعض مصرا على ان وحدة الامة يمكن ان تحدث باحتلالها وغزوها من المحيط الى الخليج ، وان من حق الاخ ان يقتل شقيقه لأن هناك قتلة آخرين مطلقى السراح ، وان الحكومة ليس من حقها التدخل بين الاشقاء « القاتل والقتيل » ، لانها غير عادلة ، فهى دعوة لنظام آخر عنيف ودموى ، وقانا الله شره !!!



المصدر : الاذاعة والتليفزيون

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الازمة عربية وحلها لابد أن يكون عربيا ..!!

د . عائشة راتب :

كتب : محمد حسين

● "حل ازمة الخليج لابد ان يكون عربيا" .

هذه هي رؤية الدكتورة عائشة راتب استاذ القانون الدولي والتي اعطت تصورها الواضح للاسباب الحقيقية للازمة كما تراها كما تحدثت عن وضعية الانسان العربي نفسه في ظل الازمة او بعد انتهائها .. بالاضافة الى رفضها للحل العسكرى الذى ترى أنه سيجر المنطقة العربية جميعها الى مالا تحمد عقباه .

● د . عائشة .. يقال ان السبب الرئيسي لحدوث ازمة الخليج هو وجود "نوع" من الحقد لدى القيادة العراقية بدليل ان صدام "ينادى" بتوزيع الثروات الخليجية تحقيقا للعدالة .. فماذا تقولين فى مثل هذا الرأى .. ؟

- الحقد ليس هو السبب او المحرك الرئيسي للازمة والموقف ابعد من ذلك وربما اكبر ... ويتلخص فى انه اذا كانت لدينا طلبات معينة من الكويت فلابد من استخدام كافة الطرق السلمية لتحقيقها ، وذلك انطلاقا من قاعدة امرة فى القانون الدولى نص عليها ميثاق الامم المتحدة وهى التزام الدول الاعضاء بالامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الاقليمية والاستقلال السياسى ، وماحدث فى الكويت هو ان صدام حسين خالف القواعد الدولية بشكل صريح ، وفى تقديرى الشخصى ان ماحدث كان نتيجة لوجود صور كثيرة من العدوان فى المنطقة العربية حاولت الامم المتحدة ايجاد حلول لها - منذ نشأتها - ولم تستطع ، كما لم تستطع ايضا تنفيذ قرارات مجلس الأمن فى مشكلة فلسطين ، وكذلك مشكلة الجولان وجنوب لبنان وكلها مشاكل اقليمية قائمة ، فشل المجتمع الدولى فى ايجاد حلول جذرية لها

● إذن .. هل لديك رؤية خاصة ، بأن هناك اسبابا ومقومات تنبىء عن تكرار مثل هذه الأزمات مستقبلا ؟ ..

- ليس هناك شك فى ان القوة الاجنبية او الاستعمار عامة منذ ترك المنطقة العربية قد خلف بذور الشقاق والخلاف ، ولكننا الآن نعيش عصر التجمعات الكبيرة مثل "البيت" الاوروبى الواحد الذى اعتبر جورباتشوف نفسه جزءا منه وهو البيت الذى يجمع بين اوروبا الشرقية والغربية والاتحاد السوفييتى ، فالاهداف واحدة ولكن الوسائل مختلفة .. بالاضافة الى ان هناك مجموعة من الدول سيطرت على مجريات العلاقات الدولية ولوجدت اسواقا ومواقع جغرافية وحققت تبعية بعض الدول لها ، فكيف نقول انه ليس صراعا ، وكيف نبرر مايحدث فى المنطقة العربية

إننا نريد الابتعاد عن الصراعات التى تجرنا لاستخدام القوة لان هناك قوى بدأت تظهر فى ميدان العلاقات الدولية وجعلت التوازنات تختلف تماما عما كانت عليه ، وفى محاولة لمواجهة هذه التوازنات الجديدة .. كما ان المجتمع الدولى لم يعد يقبل سيطرة دولة واحدة على مقدرات العالم بينما تعانى بقية الدول من حالة التبعية ، وهذا لايعنى اننا ضد ماتقوم به الولايات المتحدة ، لانها تحافظ على مصالحها الخاصة والعامة ولكن الى متى نترك انفسنا حتى ناخذ صورة الاندلس رغم اننا على مشارف القرن الواحد والعشرين .. ولماذا لانترك الخلافات والاطماع الشخصية جانبا ونفكر فى شىء واحد هو الانسان العربى

● قال بوش "سامضى لآخر مدى لتنفيذ العقوبات" وهذا يعنى أنه ربما يلجأ الى المواجهة العسكرية آخر الامر .. فى رأيك .. اى الخيارين اقرب لمنطقك ولمنطق الازمة .. ؟

- فى تقديرى الخاص .. ارى ان الحل العسكرى ليس فى مصلحة امريكا لانها ستجد نفسها - مستقبلا - فى موقف لاتحسد عليه بالنسبة للامة العربية ، كما لن يكون من السهل على الاتحاد السوفييتى واوروبا الموحدة وكذلك اليابان ، قبول تواجد



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٠

امريكي في المنطقة لأن ذلك يعني ببساطة السيطرة على شريان الحياة الرئيسي وهو البترول ، كما ان هذا الحل العسكرى لن يحقق ادنى مصلحة للامة العربية لانه تطبيق سيكون له خطره البالغ على المنطقة ..

● وفى ظل هذه الخيارات المطروحة أو المنتظرة ماذا تقول عن الانسان العربى ذاته ؟ ..

- بلا شك فإن الوضع الراهن يقود الانسان العربى الى الضياع ، فالازمة تفرض علينا السؤال الخالد "نكون او لا نكون" فإما ان نرجع للتبعية او ان نظل دولا كاملة السيادة ولها احترامها وارادتها ،

● وماذا تقترحين إذن من حلول لازمة الخليج .. ؟

- اقترح ان تحل الأزمة حلا سلميا عربيا وان يتوحد الرؤساء العرب في قمة عربية يحضرها صدام حسين بنفسه وان يلتفوا حول مشروع عربي واحد يتصدون فيه بدلا من الاتجاه نحو تاصيل الفرقة واشعال الصراعات ، واذا كانت لازمة الخليج سلبياتها الكثيرة فإن ايجابيتها الوحيدة تتمثل فى ان الادارة الامريكية بدات فى التعرف على ضرورة واهمية حل مشاكل المنطقة نهائيا ..

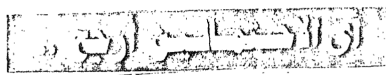


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠

بعد خمسين يوماً من بداية الأزمة :

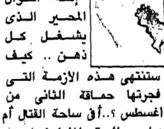








حرب.. أم سلام؟!



إنه السؤال المحير الذى يشغل كل ذهن .. كيف ستنتهى هذه الأزمة التى فجرتها حماقة الثانى من اغسطس ؟..أفى ساحة القتال أم على مائدة المفاوضات ؟.. ابطلقات الرصاص ام بصوت العقل ؟.. ابالحرب .. ام بالسلام ؟!..

■ ■ فى البداية تحدث د . ممدوح البلتاجى رئيس الهيئة العامة للاستعلامات حيث قدم تحليلا شاملا للموقف من جميع جوانبه ..

● وهو بداية يوضح ان الاجماع السياسى العالمى على ادانة الغزو العراقى غير المشروع للكويت ..

● وسرعة قرارات الجماعة الدولية، وحبكتها وتصاعدها المدروس ..

● واجراءات المقاطعة والحصار التى جاءت متزامنة مع تحرك عسكرى أمريكى ثم دولى بالغ النشاط والكثافة ..

● والحجم الهائل للحشود المتجهة إلى الخليج يؤازره تضخيم إعلامى خطير لقدرات الوسائل العسكرية والتقنية المدفوع بها إلى ساحة المواجهة ..

هذه العوامل مجتمعة ساعدت على تكوين قناعة - مفهومة ومبررة - بحتمية الحرب وفوريتها ..

ويضيف د . ممدوح البلتاجى : والآن لماذا لا نلتقط الأنفاس ، وقد تعددت المؤشرات قبل وبعد قمة هلسنكى على ان المواقع ستظل ساكنة حتى تستنفد تماما الجهود السلمية لحل الأزمة ؟..

لا خلاف على تحديد هوية صاحب القرار

أحمد عثمان

حسن زعفان

الرئيسى فى أزمة الخليج وهو الولايات المتحدة ، ولا خلاف على الهدف الذى تسعى لتحقيق وهو دحر العدوان العراقى .. ولكن محاولة التعرف على وسائل تحقيق - حربا أو سلما - هى التى يجب ان تقودنا إلى ذلك التحليل الموفق لقائمة الأولويات لدى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠

د . يوسف ادريس

لا اتمنى الحرب وافضل السلام !

د . ليلى تكلا

نتعامل مع نزوات شخص واحد هو صدام حسين !

ياسين سراج الدين

القوات الدولية لم تأت للتهديد او الاستعراض

د . ممدوح البلتاجى

سلام إن تحققت جميع أهداف اللاعب الرئيسى أو اكثرها حيوية !!

د. صبحى عبد الحكيم

لا حرب ولا سلام لفترة غير قصيرة قادمة !

خالد محمد خالد

إذا أرادها صدام حربا فليضرب حتى الموت !

الولايات المتحدة الأمريكية وترتيبها ، وهى فى تقديرى كالآتى :

أولا : تعزيز الوجود العسكرى الأمريكى تحت المظلة الدولية فى منطقة الخليج لحماية منابع البترول وطرق مواصلاته وضمان تدفقه بالحجم المطلوب والأسعار الملائمة.

ثانيا : ردع أى تطوير محتمل للعدوان العراقى فى اتجاه السعودية أو بقية دول الخليج لتحقيق نفس الأهداف الاستراتيجية السابقة والتى ترتبط بالدرجة الأولى بالمصالح الأمريكية العليا بطبيعة الحال ..

ثالثا : احكام المقاطعة والحصار الاقتصادى على النظام العراقى وكسر الارادة القتالية العراقية بفعل النحر والتآكل بمرور الوقت وتأثير الحصار ، والانتظار (أو السعى) إلى الوصول إلى سقوط النظام وتغييره من الداخل ..

رابعا : ضرب الآلة العسكرية العراقية إذا استمرت فى يد هذا النظام المتمرد على الشرعية وعلى قانون العلاقات الدولية الجديد ..

خامسا : الحفاظ بقدر الطاقة والامكان على أرواح المقاتلين والرعايا الرهائن الأمريكيين والغربيين وبقية الرهائن إن أمكن .

ويختتم د . ممدوح البلتاجى حديثه قائلا : تلك فى تقديرى أهم .. وليس بالضرورة كل الأولويات الأمريكية ، وتلك فى تقديرى أيضا .. قائمة ترتيبها .. والآن : حرب أم سلام ؟!.. سلام إن تحققت جميع أهداف اللاعب الرئيسى - أو على الأقل أكثرها حيوية - بدون قتال ، وحرب أو بالأحرى ضربة عسكرية هائلة التدمير عن بعد وبكل أناة ، فى حالة العكس .. والأجابة على هذا النحو أكاد أجزم انها لن تروق للبعض ممن يجنحون إلى التبسيط ويفضلون الردود المريحة التى لا تثقل العقل بعذابات التفكير والتحليل !.. ولكن متى كان القرار بالحرب او بالسلام مجرد نزهة فكرية هادئة ؟!.. ومتى كانت بالتالى دراسته ومحاولة استشفافه وتحليل مدخلاته والتوقع بحدوثه ومداه وتوقيته وآثاره نزهة فكرية أخرى أكثر هدوءا ؟!..

لا حرب ولا سلام !

■ ■ د . صبحى عبد الحكيم رئيس مجلس الشورى الأسبق واحد الخبراء المتخصصين فى الجغرافية السياسية يتوقع « لا حرب ولا سلام لفترة غير قصيرة قادمة » !.. مشيرا إلى ان هناك ترددا واضحا فى الاقدام على الحرب لما ينطوى عليه القرار من مخاطر جسيمة ، وفى الوقت نفسه التراجع من الجانب العراقى يعد أمرا مستبعدا تماما من واقع سياق الأحداث منذ ان بدأ الاجتياح ..

● وحول ما يتردد من ان شدة ارتفاع درجة الحرارة فى المنطقة ستدفع أمريكا إلى تأجيل أى عمل عسكرى من جانبها إلى فصل الشتاء يقول د . صبحى عبد الحكيم ان العامل الجغرافى ليس هو العامل الحاكم فى هذه الأزمة بل قد يكون عاملا ثانويا ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار ان الولايات المتحدة تتنوع بها النظم المناخية وتوجد بها جهات لا يختلف مناخها عن المناخ السائد فى الخليج ..

ويضيف ان ما يعنى أمريكا بصفة أساسية هو أولا استكمال حشد قواتها برغم ضخامة ما تم حشده بالفعل وذلك للحفاظ على مكانتها فى المجتمع الدولى وثانيا « حساباتها الخاصة » التى تختلف عن حساباتنا نحن ، فهى تعمل من أجل حماية مصالحها فى المنطقة وإذا ضمنت هذه الحماية فلن تبادر باشعال حرب قريبة ..

سواء بقى أو ذهب إلى الجحيم !

■ ■ ويقول الكاتب والمفكر الاسلامى الكبير خالد محمد خالد انا لم أكن عرافا أو قارئ طوالع ، ولكن أقول للذين استبطأوا الحسم فى هذه القضية اتركوا جانبا أمر وجود صدام او عدم وجوده ، فسواء بقى صدام أو ذهب إلى الجحيم القضية الآن هى تحرير الكويت وارجاع الشرعية اليها بأى ثمن .. هذه هى المسئولية الفورية للقوات الدولية .. تطهير الكويت من الغزاة ونزع درته الثمينة من تاج



المصدر : أكتوبر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠

صدام .. هذا هو الواجب اليومى بل اللحظى .. لا أقول بعضه بل كله ولا أقول غدا بل اليوم ولا أقول بالسلام بل بالحرب .. فالسلام ازهقت روحه تحت حذاء صدام الثقيل !.

ويضيف الأستاذ خالد محمد خالد : يجب تحريك القوات الدولية فى الكويت لتحريرها فإذا أرادها صدام حربا فيجب ضربة حتى الموت حتى نعيد للبشرية أملها الضائع فى قوة العدل وجدوى القانون .. وإذا لم تفعل ذلك فسنكون قد منحنا صدام فرصة العمر بل فرصة الدهر .. ونكون قد اسهمنا معه فى صنع النعش الكبير لكل ما هو حق وعدل وشرف فى هذه الحياة ..

أتمنى السلام !

■ ■ ويقول الكاتب الكبير د . يوسف أدريس ان الأحداث تتلاحق بسرعة كبيرة بحيث لا تعطى الفرصة لتوقع الحرب او السلام .. « لكنى لا أتمنى الحرب وأفضل السلام ولا أريد الحل بالسلاح والقتل والدمار وأفضل الحصار الأقتصادى الشديد والمحكم » ..

ويؤكد د . يوسف أدريس ان الحرب سوف تضربنا جميعا حتى نحن البعيدين عن العراق ، وما يترتب عليها من نتائج مدمرة قد نعيش فيه لنصف قرن قادم على الأقل .

نزوات شخص واحد

■ ■ قبل ان نتكلم عن توقعات الحرب والسلام لابد ان تكون هناك معطيات وتقييم للموقف من جميع جوانبه السياسية والعسكرية بل والنفسية ايضا ..

هذا ما تؤكده د . ليلى تكلا خبيرة التحكيم الدولى وعضو مجلس الشعب مشيرة إلى أننا هنا فى موقف غريب لاننا نتعامل مع شخص واحد ونزوات شخص واحد هو صدام حسين الذى أثبت انه لا يعيش مع العصر بل يسير ضد حركة التاريخ .. فهو رجل دموى يعشق الحرب. والدليل على ذلك انه منذ ان تولى رئاسة العراق وهو يبحث عن أى مبررات للحرب فلا يجد الا الاعتداء على جيرانه ويلتمس فى ذلك اسبابا واهية لا تستند إلى أى منطق ..

وأخيرا تقول د . ليلى تكلا انه مع مرور الوقت يتضاءل الأمل فى السلام . ويصبح المخرج الوحيد عن وقوع الحرب هو احكام الحصار الأقتصادى ونجاحه .. « ولكن بصفة عامة أتصور ان صدام يريد الحرب » !.

التهديد والاستعراض !

■ ■ ويؤكد ياسين سراج الدين زعيم المعارضة الوفدية بمجلس الشعب ان التنبؤ بما سوف يحدث فيه صعوبة كبيرة لجملة اعتبارات أهمها اعتقاد صدام ان لديه جيشا يستطيع ان يواجه به القوات الدولية وأعتقاده انه قادر على خرق الحصار الأقتصادى وان الرهائن قد تكون عائقا امام الخيار العسكرى من جانب القوات الأمريكية والأوروبية وتهديده بتدمير آبار البترول ..

ولكن - يضيف ياسين سراج الدين - الرئيس العراقى يتناسى ان القوات الدولية لها أهداف محدده ولم تأت للتهديد او الاستعراض وانما للتنفيذ قرارات مجلس الأمن .. هذا إلى جانب القوات العربية التى تضفى على الموقف القوة الشرعية والروحية .. « وأنا لست محللا عسكريا حتى أقارن بين قوة صدام العسكرية وقوة المجتمع الدولى .. ولكن البديهى ان القوات الدولية لديها من قوة السلاح والعتاد ما يمكنها من سحق القوات العراقية ، وإذا وقعت الحرب فسوف تكون مخاطرة وجنونا من الجانب العراقى لان صدام حسين لا يهتم بالأرواح ولا بالتخريب والدمار الذى سيلحق بشعبة وانما يهتم فقط ببقاء نظامه » ..

بغير حرب !

ولا يتوقع المستشار محمد سعيد العشماوى عملا عسكريا محسوبا فى المدى القصير .. ويبرز ذلك بان الرئيس صدام حسين كان ومازال يهدف إلى ضم الكويت إلى العراق ويفضل ان يكون ذلك بغير حرب ، والغرب يهدف إلى ان يكون له وجود دائم فى منطقة الخليج ويفضل ان يكون ذلك بغير حرب !. وبالتالى فقد يعمل الطرفان على تلافى الحرب حتى يمكن كل منهما لما يريد ويثبت ما أستطاع الحصول عليه من مكاسب ..

ولكن .. يضيف المستشار العشماوى .. قد يحدث ان يقدم العراق على تصرف انتحارى سواء بمبادرة منها أو بناء على استفزاز من الطرف الآخر .. كان تضرب اسرائيل او تضرب احدى البوارج الحربية فى الخليج او تضرب آبار البترول فى السعودية فيكون من نتائج ذلك ان يرد الغرب بعنف فتقع حرب غير محسوبة ولا يمكن تحديد نطاقها ولا أدواتها ولا نتائجها فى الوقت الحالى ، وانما اليقين انها سوف تؤدى إلى دمار شامل وتغيير جذرى فى خريطة الشرق الأوسط ، وان كانت هذه الأخيرة قد تغيرت بالفعل بهذا الوجود الغربى المكثف ..

■ ■ أما الأستاذ عادل غالب محمود رئيس بنك الاسكندرية التجارى والبحرى فيرى ان الأجابة عن سؤال : الحل سلما أو حرب ، هو من قبيل الرجم بالغيب ، لأنه لا أحد يحارب ويعلن ذلك مستقبلا ، ولا أحد يملك من المعلومات المتكاملة ما تمكنه من اصدار رأى حاسم .. ولكن محاولة استقرار النتائج المطروحة على الساحة ، دون معرفة ما يجرى فى الكواليس رغم أهميته ، تنتهى بنا إلى نتيجة واحدة هى أن الحرب هى الخيار أو النتيجة الأكثر احتمالا وفقا لمجموعة مقدمات منها :

- إصرار العراق على عدم الانسحاب من الكويت ، ورفض بكل العناد التقدم بأية مبادرة تتيح مخرجا من المأزق الحالى ..
- تدفق القوات متعددة الجنسيات باعداد غير طبيعية ، وعتاد هائل على منطقة الخليج الأمر الذى يقطع بأن القضية ليست مجرد التخويف ، ولكنها أكبر من هذا ..
- اجماع عالمى لم يسبق له مثيل على ردع العدوان العراقى على الكويت ، ليس حبا فى الكويت فقط ، وليس ايمانا بالحقوق فقط ، وليس ردعا للعدوان فقط ، وانما تأمينا لحاجة العالم من البترول ، ورفضا لوضع هذا السلاح الخطير فى يد رجل واحد هو صدام حسين.



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠



هذا الاجماع المؤيد بقرارات تدريجية من مجلس الأمن يقدم غطاء من الشرعية الدولية لردع العراق ..

ولعل هذه هي المرة الأولى التي يتحرك فيها المجتمع الدولي بهذه الكثافة والقوة لردع المعتدي ..

والاجابة عن سؤال : متى الحرب أصعب بكثير ، لان الاجابة تحتاج إلى حسابات دقيقة تقوم على معلومات أكثر دقة عن الاستعدادات والخطط والتوقيعات والتصورات والرهانات و .. و .. فإذا توافرت هذه المعلومات يمكن اجراء الحسابات والخروج برقم هو توقيت ساعة الصفر المرعبة مع الأسف .

هى الحرب !

■■ ويؤكد د . عصمت عز مدير مركز الأمم المتحدة لتبادل المعلومات بين الدول النامية ان المجتمع الدولي بعد تحريك هذا الكم الهائل من القوات لن يرضى بديلا عن الانسحاب العراقي الكامل غير المشروط من الكويت وعودة نظام الحكم الشرعي .. ومن الواضح أن تركيبة النظام العراقي تحول دون تحقيق ذلك بالسلم لانها تستند إلى حسابات خاطئة ..

فقد تصور صدام حسين ان قواته قادرة على مواجهة العالم وفرض ارادته بالقوة .. وصور له خياله المريض انه باستخدام الرهائن يمكن ان يتحكم في موقف القوات الدولية .. وإذا كان البعض قد تصور أن القوات الأوروبية والأمريكية لا تتوافر لها خبرة أستخدام الأسلحة الكيميائية المتوافرة لدى القوات العراقية فإننى أقول انها مدربة تدريبا جيدا على القتال في ظل استخدام اسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة الكيميائية ، كما ان هذه القوات مزودة باحداث وسائل الكشف والتطهير والأسعاف والعلاج والوقاية بما لا يتوافر مثيله للجانب العراقي ..

■■ ويرى د . أبو زيد رضوان عميد كلية الحقوق بجامعة عين شمس وأستاذ القانون التجاري والبحري ان احتمالات الحرب مع الأسف الشديد أكثر من احتمالات السلام ..

ويقول ان صدام العراق بما يتميز به من صلف شديد وجهالة أشد لن يتراجع إلا ان يذوق مرارة الضربة العسكرية ، كما ان الغرب حريص على تأمين امدادات النفط على الخمسين عاما القادمة على الأقل انتظارا لظهور بدائل أخرى عملية من مصادر الطاقة .. وهكذا فان الوضع أقرب إلى الحرب منه للسلام ..

● وحول ما إذا كان الحصار الاقتصادي يمكن ان يفعل ما تفعله الحرب يقول د . أبو زيد رضوان إن الحصار عادة يحقق نتائجه لو أن رئيس الدولة المحاصرة لديه ذرة من ضمير وعقل ورحمة بالشعب الذي سيموت جوعا ..

أما وقد تجرد من هذه المعاني جميعا فالمؤكد أنه حتى إذا أدى الحصار إلى مجاعة فان صدام حسين بكل صلفه وغروره وعنترياته وأمراضه النفسية لن يضع أية اعتبارات انسانية في الميزان .. وبالتالي فان تحقيق اى أثر بهذا الأسلوب يحتاج إلى فترة طويلة نسبيا لا تقل عن ستة أشهر ..

الأمـل !

■■ ورغم اليأس الذى تسلل إلى نفوس الكثير بشأن امكانية حل الأزمة سلميا فان د . فوزية عبد الستار وكيلة حقوق القاهرة وعضو مجلس الشعب تؤكد انها مازال لديها أمل في ان يتبين الرئيس صدام حسين حقيقة وحجم الأبعاد الخطيرة للكارثة البشرية التى يمكن ان تنجم عن استمرار هذا الوضع ومن ثم يعود إلى رشده ويتم الجلاء عن أراضي الكويت وتعود اليها حكومتها الشرعية ويعود الكويتيون إلى ديارهم ..

وتضيف د . فوزية عبد الستار ان الحق هو الذي يعلو على الباطل دائما ومادام السلام يستند إلى الحق فانه هو الذي سيسود في النهاية والزمام الذي أفلت من غير منطق لابد ان يعود من أمسك به إلى الصواب والرشد .. « ان هناك نوعا من الضباب على الأعين بحيث لم تستطع ان ترى الحقيقة لعوامل مضيه على الصعيد العراقي أو الشخصي ومع مرور الوقت ومع النداءات المتكررة من الرؤساء الذين استنكروا هذا الغزو وعلى رأسهم الرئيس مبارك فان الضباب سيزول حتما وسيرى صدام الحقيقة واضحة

. وبهذه الرؤية المتفائلة تنتهى هذه القراءة السريعة في سطور الغد .. أما اليوم فلا يبقى لنا الا الانتظار والترقب !..



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

د . على الدين هلال

من خبايا الدبلوماسية بين أمريكا والعراق

انتقد عدد من اعضاء الكونجرس الامريكي سياسة حكومتهم تجاه العراق في العامين الاخيرين ، واعتبروا ان سياسة التقرب والتودد التي اتبعتها امريكا لابد وانها قد شجعت الرئيس صدام حسين واعطته الضوء الاخضر للقيام بدور اكبر في الخليج خاصة مع تدهور العلاقات الامريكية ـ الايرانية في الشهور الاخيرة للحرب ، ووجود الاساطيل الامريكية في الخليج لحماية السفن الكويتية والتصدى لايران .

وفي سياق هذا النشاط ازيح الستار عما حدث في فبراير ١٩٩٠ عندما اذاع صوت امريكا الناطق باللغة العربية تعليقا سياسيا ادان فيه ممارسات البوليس السرى في رومانيا ومضى الى القول ان البوليس السرى مازال نشيطا في بلاد اخرى ممثل الصين وكوريا الشمالية وكوبا والعراق وايران وسوريا والبانيا وان عقد التسعينات سوف يكون عقد الشعوب وليس عقد الدكتاتورية والبوليس السرى .

وسرعان ما استدعت وزارة الخارجية العراقية سفيرة امريكا لدى بغداد لتبلغها ان مثل هذا التعليق يمثل تدخلا في الشئون الداخلية للعراق واثارة للمواطنين ضد السلطة الشرعية وان المقارنة مع رومانيا عمل ضار وغير مفيد .

وجاء الرد الامريكي الرسمي في رسالة موجهة الى وزير الخارجية العراقية ان السياسة الامريكية لاتهدف ابدا الى التشكيك في شرعية حكومة العراق ولاتنوى ابدا التدخل في الشئون الداخلية . واضاف خطاب السفيرة ان حكومتي تأسف لصياغة التعليق الذى اعطى هذا الانطباع الخاطىء وان امريكا لايمكن ان تقصد ذلك ازاء الرئيس صدام حسين خاصة على ضوء المقابلة التى تمت بين جون كيلي وكيل الخارجية لشئون الشرق الاوسط يوم ١٢ فبراير والتي نقل فيها كيلي تحيات الرئيس بوش ورغبته في تنمية العلاقات الطيبة مع العراق على اساس من الثقة .

ولم تكتف واشنطن بذلك ، بل رفع كيلي الى رئيسه بيكر وزير الخارجية يطلب فيه ضرورة ان تقوم الخارجية بمراجعة التعليقات السياسية التى يبثها صوت امريكا منعا لحدوث اى مشاكل اخرى وبالفعل وافق الوزير ويتطلب الامر الهام موافقة كتابية من وزارة الخارجية .

وفي ١٢ ابريل سافر وفد من قادة الكونجرس برئاسة بوب دول الى بغداد وعندما لمح الرئيس صدام حسين الى هذه المسألة اجابه دول وفقا للنص الذى نشر في الجرائد العراقية كالتالى ، هناك شخص لم يكن مخولا في ان يقول شيئا عن الحكومة وهو معلق في صوت امريكا .. اذاعة صوت امريكا هى التى تمثل الحكومة فقط ، وقد طرد هذا الشخص منها ... واسمح لى ان اقول ان الرئيس بوش قبل ١٢ ساعة فقط اكد لي انه يريد علاقات افضل وان الحكومة الامريكية تريد علاقات افضل مع العراق .. .

والدبلوماسية هي فن التلميحات والايماءات ولااحد يستطيع ان يستنتج على وجه التأكيد ماذا فهم الرئيس صدام حسين من هذه الواقعة .

ولكنها كانت حاضرة في ذهنه عند تقييمه لاحتمالات رد الفعل الامريكي ..

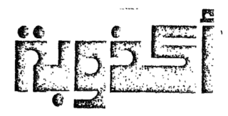
وبعض الامريكيين يقولون اليوم ان هذا السلوك ربما شجع الرئيس صدام حسين واعطاه الانطباع بأن امريكا هي نمر من ورق .

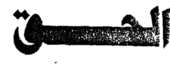
وكم في السياسة والدبلوماسية من اسرار ودهاليز .



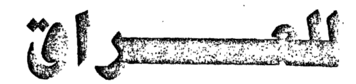
المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠





التاريخى



فى مقر نقابة المحامين حيث تتجلى رموز الدفاع عن الحق والحقيقة ، اجتمع نخبة من الباحثين فى التاريخ العربى الحديث لتفنيد « ادعاءات النظام العراقى بحقوقه التاريخية فى دولة الكويت »

الدعوة الى الندوة كانت من المركز الاعلامى الكويتى فى القاهرة ، اما المحاضرون فقد قدمهم الدكتور سليمان العسكرى على النحو التالى :

الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى استاذ التاريخ العربى الحديث والمعاصر فى جامعة عين شمس ، والدكتور صلاح العقاد استاذ التاريخ الحديث فى نفس الجامعة ، والدكتور عبد العزيز سليمان نوار استاذ التاريخ فى جامعة عين شمس ايضا ، وعقب على شهادة المحاضرين الدكتور ابراهيم صقر استاذ العلاقات الدولية فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

واعلاء للحق يقدم « الاهرام الاقتصادى » وقائع تلك الندوة كما جاءت على شكل وثيقة وشهادة للتاريخ ، تاكيدا للحق التاريخى فى كون الكويت دولة مستقلة ذات سيادة ، وحق شعبها فى اختيار النظام الذى يرتضيه ، وايضا استنكارا لموقف النظام الحاكم فى العراق وادعاءاته الباطلة فى ضم الكويت الى ملك صدام حسين .

وفيما يلى الوقائع الكاملة لتلك الندوة :



حجة واهية

وكان المتحدث الأول فى الندوة هو الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى فقال :

ان ماقام به الرئيس العراقى صدام حسين حين ارسل قواته لاحتلال الكويت انما كان الحلقة الاخيرة للحملات الدعائية التى روجتها الحكومات العراقية المتعاقبة طيلة نصف قرن من الزمان مرددة ان للعراق حقا فى اجتزاء بعض اراضى دولة الكويت المجاورة او احتلالها كلها وضمها الى العراق . وقد استندت هذه الدعاية الى حجة واهية مفادها ان الكويت كانت فى وقت من الاوقات تابعة لولاية البصرة العثمانية وان شيخها كان « قائمقام » عثمانيا يرفع العلم العثمانى فوق ارضه ويتمتع بلقب باشا الذى انعمت به عليه السلطات العثمانية فى استانبول .. ولم يكن حاكم الكويت هو الوحيد الذى يتبع الدولة العثمانية ، اذ ان الشام ومصر والحجاز وولايات البصرة وبغداد والموصل وبقاعا اخرى فى شبه الجزيرة العربية كانت تتبع الدولة العثمانية سواء كانت تبعية مباشرة او اسمية ، ولم تطالب اى منها بعد انهيار الدولة العثمانية بأراضى جارتها على اساس انها كانت تشبهها فى التبعية للدولة العثمانية المنهارة ، ومما تجدر الاشارة اليه بهذه المناسبة ان معظم البلدان العربية كانت خاضعة للدولة العثمانية ثم لدولة استعمارية أوروبية او اخرى قبل ان تحصل على الاستقلال وانها جميعا لها حدود مع جارتها كانت ناتجة عن اوضاع استعمارية وان هذه الحدود التى يقال ان المستعمر هو الذى أوجدها لاتزال موضعا للجدل والمشاحنات والحروب الصغيرة احيانا وبخاصة اذا ماكانت اراضى الدولة المعنية تحتوى على النفط او غيره من الموارد الجوفية وغير الجوفية او تضم موقعا استراتيجيا له اهميته ، ويصدق هذا على معظم البلدان العربية بحيث ان مشاكل الحدود قد تؤذن بين وقت وآخر بنزاعات قد تهدد امن هذه الدولة او تلك وقد تتطور تطورا غير مرغوب فيه بفعل مداخلات بعض القوى الخارجية ذات المصالح .

بداية تاسيس الكويت

وقد أسست الكويت فى اوائل القرن الثامن عشر على ايدى مهاجرين من العتوب تزعمتهم اسرة الصباح ، ومالبثت الكويت ان نمت بسرعة نتيجة لموقعها الجغرافى عند رأس الخليج . وفى عام ١٧٧٥ بدأت علاقات الكويت ببريطانيا على اثر احتلال الفرس للبصرة . وحينئذ جرى نقل البريد الصحراوى البريطانى من الخليج الى حلب عبر الكويت . واستمر ذلك حتى عام ١٧٧٩ ، وفى عام ١٨٠٩ عرض شيخ الكويت ان ينضم بأسطوله الى الحملة التى ازمعت بريطانيا ارسالها الى رأس الخيمة ولكن هذا العرض لم يلق استجابة . وفى ديسمبر ١٨٢١ نقلت بريطانيا دار المقيم البريطانى فى البصرة مؤقتا الى جزيرة تقع ضمن املاك الكويت .

وفى عام ١٨٤١ وقع صباح بن جابر الصباح ـ بالانابة عن والده ـ تعهدا بالاشتراك فى الهدنة البحرية التى فرضتها بريطانيا على مشايخ الساحل العربى من الخليج .

وفى عام ١٨٧١ اعلن شيخ الكويت انضمامه الى الحملة العثمانية التى كان يقودها مدحت باشا والى بغداد الذى سعى الى اخضاع امير نجد ، وفى هذه المناسبة رفع حاكم الكويت العلم العثمانى وكان اداة لاغراء مشايخ اخرين على السواحل العربية للخليج بالجذو حذوه . وترتب على هذا الانعام عليه بلقب باشا وحصوله على مساحة شاسعة من الاراضى بالقرب من الفاو وفى اغسطس ١٨٨٨ طلبت الحكومة البريطانية من سيرو . هوايت قنصلها فى البصرة ان يعترف بسلطة تركيا على سواحل الخليج العربية حتى القطيف ، وفى عام ١٨٩٦ تولى مبارك الصباح حكم الكويت عقب قتله لاخويه ـ وكان حاكم البصرة العثمانى يعتقد بان تولى مبارك يرتبط بمؤامرة عثمانية مما ادى الى احتضانه لابناء اخويه وازعاجه بالضغط على مبارك واخضاعه للسلطة العثمانية وفى مذكرة اعدها ستافريدس ـ المستشار القانونى فى السفارة البريطانية فى استانبول ـ جاء انه « رغم استقلال الكويت استقلالا تاما فانها ترد فى الخرائط باعتبارها جزءا من الامبراطورية العثمانية ، وتمتلك الاسرة الحاكمة مساحات شاسعة من الاراضى فى البصرة وبخاصة فى الفاو .. وبهذا يقبل الشيوخ ضرورة تنصيب السلطان العثمانى لهم ومنحه اياهم رتبة قائمقام ولقب باشا الذى لايكترث الشيخ باستعماله وحين استقر سفير بريطانيا فى استانبول ـ سيربى كورى ـ حول رأى حكومته بصدد سلطة العثمانية فى الكويت ردت عليه بانها لم تعترف اطلاقا بكون الكويت تحت الحماية العثمانية برغم خضوعها من الوجهة العملية للنفوذ العثمانى .

معاهدة عام ١٨٩٩

واضاف د . احمد عبد الرحيم مصطفى خلال اوائل حكم مبارك الصباح سعت المانيا ـ التى تغلغلت تغلغلا سلميا فى الاملاك العثمانية ـ الى مد خط حديدى من برلين الى الخليج عبر العراق ، وهو الخط الذى عرف باسم سكة حديد برلين ـ بغداد ـ وكان من المفترض ان ينتهى عند كاظمة الواقعة ضمن املاك حاكم الكويت ، وفى الوقت نفسه كانت روسيا تسعى الى مد خط حديدى من سواحل الشام الى الكويت ، ولهذا كانت بريطانيا حريصة كل الحرص على استبعاد اى وجود اوروبى منافس عند رأس الخليج ـ وحين اشتد ضغط السلطات العثمانية فى البصرة على مبارك واستنجد ببريطانيا وقعت معه هذه الاخيرة فى ٢٣ يناير ١٨٩٩ اتفاقية توخى ان تكون سرية تعهد مبارك بمقتضاها بالا يتنازل هو وخلفاؤه عن اى جزء من اراضيه او يبيعه اويؤجره او يرهنه لاى دولة اجنبية او يسمح لها



كمال جاب الله

باحتلاله ـ كما تعهد بالا يستقل اى ممثل لدولة اجنبية دون ان يحصل على موافقة بريطانيا التى تعهدت فى المقابل بأن تبذل له مساعيها الحميدة وفوضت حكومة الهند باصدار اوامرها للضباط البحريين بان يقاوموا اى محاولة من جانب الاتراك لمهاجمة الكويت . وكان حرص بريطانيا على فرض حمايتها على الكويت راجعا الى خشيتها ان يضع الترك او الالمان او الروس اقدامهم فى الكويت . واتبع مبارك نفس السياسة التى درج عليها سابقوه منذ عام ١٨٧١ ، فقام برفع العلم التركى وحين سئل عن السبب الذى دعاه الى القيام بذلك رد بأن والده وجده رافعا هذا العلم باعتباره علما اسلاميا دون ان يعنى ذلك اقرار سلطة العثمانيين او حمايتهم . وظلت علاقته بالحكومة العثمانية مرضية حتى سبتمبر ١٨٠١ حين امكن التوصل الى تسوية تعهدت الحكومة العثمانية للحكومة البريطانية بمقتضاها بالا ترسل قوات الى الكويت وان تحافظ على الوضع القائم بشرط الا تحتل بريطانيا الكويت ، او تفرض حمايتها عليها ..

تحديد اراضى الكويت

وفى اكتوبر ١٩٠٧ تأكد تعهد مبارك بعدم التنازل عن اى جزء من اراضيه وذلك فى اتفاقية سرية خاصة بتأجير اراضى بندر الشويخ للحكومة البريطانية ، وظلت اتفاقيتا ١٨٩٩ و ١٩٠٧ تشكلان الاساس الذى قامت عليه علاقات بريطانيا بالكويت وبعد ان شعرت كل من بريطانيا والدولة العثمانية بضرورة تنظيم وضع الكويت بصفة رسمية وقعتا فى ٢٩ يولية ١٩١٣ اتفاقية اعترفت بتشكيل اراضى الكويت قضاء يتمتع بالاستقلال الذاتى فى نطاق الامبراطورية العثمانية ونصت على ان يرفع شيخ الكويت العلم العثمانى مع حقه فى ان يضمنه شعارا متميزا فى ركنه وان يظل قائمقام تركيا وان يجرى تعيين الدولة العثمانية لخلفائه بصورة مشابهة وجرى تحديد اراضى الشيخ المباشرة على الوجه التالى :

يبدأ خط الحدود من الساحل عند مدخل خور الزبير فى الشمال الغربى ويمر مباشرة الى جنوب من ام قصر وصفوان وجبل سنام تاركا لولاية البصرة هذه الاماكن وابارها حتى اذا وصل الباطن تبعه نحو الجنوب الغربى حتى يصل حفر الباطن فيتركه فى جانب الكويت وفى تلك المنطقة يتجه الخط المذكور الى الجنوب الشرقى منطلقا الى ابار السفاط والقرع والنابة والورينة والانطع فيصل البحر بالقرب من جبل فيفا . كما حددت سلطة الشيخ على القبائل واعترفت الحكومة العثمانية بالاتفاقيات القائمة بين الشيخ والحكومة البريطانية التى تعهدت من ناحيتها بعدم تعديل طبيعة علاقتها بحكومة الكويت ، وبالا تفرض عليها حمايتها مادام الوضع القائم ، وفق ماعرفه الاتفاق ، لم يطرأ عليه تعديل . ومعنى ذلك ان شيخ الكويت كان يتمتع بالاستقلال فى ظل الحماية البريطانية بمعنى وقوع اراضيه تحت الحماية البريطانية دون ان تتحول الى محمية .

الاعتراف بحدود الكويت

وفى أعقاب الحرب العالمية الاولى اعتبرت بريطانيا وضع الكويت يخضع للمادة ١٣٢ من معاهدة سيفر التى وقعت مع الدولة العثمانية المهزومة بمقتضاها تخلت الدولة لدول الحلفاء عن كل حقوقها فى الأراضى الواقعة خارج اوروبا التى لم تتصرف فيها معاهدة الصلح ، وفى عام ١٩٢٣ اعترفت الحكومة البريطانية بالحدود التى تقررت بين الكويت وبين مملكة العراق التى تشكلت من ولايات البصرة وبغداد والموصل ، فقد اعترف المندوب السامى البريطانى على العراق ـ بالنيابة عن الحكومة البريطانية ـ رسميا بمطالبة الكويت بالحدود التى نص عليها اتفاق ١٩١٣ الذى قبل شيخ الكويت نسخة موسعة قليلا من الصيغة الاصلية لهذا الاتفاق . وفى عام ١٩٣٢ قبل رئيس وزراء العراق نورى السعيد هذه الحدود دون ان تنشر فى تبادل للرسائل بينه وبين حاكم الكويت عن طريق الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت ـ وكانت كالآتى :

من تقاطع وادى العوجا بالباطن ومنها فى اتجاه شمال خط الباطن الى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان ، ومنها شرقا فتمر بجنوب ابار صفوان ، جبل سنام وام قصر مجتازا الى العراق وهكذا الى مفترق طرق خور زبير عبد الله الى جزيرة وربة وبوبيان ومسكان (او مشجان) وفيلكا وعوهة وكبروقارو فام المرادم هى للكويت ..

خلاف كويتى ـ عراقى

ومنذ ذلك الوقت لم توقع اتفاقية اخرى بين الكويت والعراق حول موضوع النقطة الواقعة جنوب صفوان والتى لم تتحدد اطلاقا وجرى اختلاف بين الكويت والعراق حول تفسيرها وقد ذهبت بريطانيا باستمرار الى ان الحدود كانت تمتد على بعد ميل الى الجنوب من اقصى نخلة الى الجنوب من صفوان دون الاستقرار على معنى نخلة صفوان التى لم يكن بالامكان تمييزها عن نخلة الزبير او نخلة الفاو فى الوقت الذى كانت فيه كل اراضى العراق مليئة بالنخيل ، وقد ارتبط تبادل الرسائل بين رئيس وزراء العراق وحاكم الكويت بطلب العراق الانضمام الى عصبة الامم بعد حصولها على الاستقلال فى عام ١٩٣٠ وحاجتها الى ان تبين لها حدودا محددة مع كل الدول المجاورة لها مما كان يتبع اعادة تأكيد الحدود القائمة بين الكويت والعراق ـ كان من المعروف ان موافقة الحكومة البريطانية غير لازمة بصدد هذه الحكومة البريطانية غير لازمة بصدد هذه الحالة على أعتبار ان الكويت لم تكن عضوا بعصبة الامم ، ومن ثم جاء تبادل الرسائل بين رئيس وزراء العراق وشيخ الكويت والوكيل السياسى البريطانى فى الكويت .



المطالبة بضم الكويت

ورغم اتفاقية ١٩٣٢ السرية ظلت حكومة العراق بين وقت واخر تشير بصفة غير رسمية الى مطالبتها الغامضة بكل الكويت على اساس اعتراف الكويت قبل عام ١٩١٤ بسيادة الدولة العثمانية ووضع العراق بصفتها دولة وريثة للامبراطورية العثمانية وكانت السيادة العثمانية قد تأكدت فى المادة الاولى من الاتفاق الانجليزى التركى الموقع فى عام ١٩١٣ وورد فيه ان الكويت تشكل قضاء تابعا للامبراطورية العثمانية تتمتع بالاستقلال الذاتى . واستند العراقيون فى تطلعهم الى ضم الكويت الى ان هذه الاخيرة كانت تشكل جزءا لايتجزأ من لواء البصرة والى ان لون الكويت على الخرائط قبل الحرب العظمى كان نفس لون لواء البصرة متناسين ان الدولة العثمانية كانت لها السيادة على مابين النهرين (العراق) وعلى الشام ومصر والحجاز ومناطق اخرى فى شبه الجزيرة العربية كان يشار اليها فى الخرائط بنفس لون المناطق الاخرى التابعة للدولة العثمانية . كما استند العراقيون فى ادعاءاتهم الى تشابك العلاقات العائلية فى البلدين وتشابه العادات والتقاليد لدى الشعبين اللذين قيل انهما من جنس واحد وانهما يدينان بديانة واحدة ، هذا بالاضافة الى الصلات اليومية القائمة بين البلدين ــ وكل هذا من قبيل التعميم والتبسيط ، والا لطالب الانجليز والامريكان بتشكيل دولة واحدة او لاتحدت دول امريكا اللاتينية الناطقة باللغة الاسبانية ، فكل هذه الروابط قد لاتجدى فتيلا اذا لم يوجد اتجاه عام لدى الشعوب المعنية الى اقامة وحدة سياسية بالارادة الحرة لا بالضم القسرى .

محطة اذاعة معادية

وخلال الثلاثينات اشتدت مطالبة العراقيين بضم الكويت وخصص الملك غازى محطة اذاعية كانت تبث من قصر الزهور اذاعات تحث اهل الكويت على اقامة اتحاد بين البلدين ، فى الوقت الذى شنت فى الصحف ومحطة الاذاعة العراقية حملة ضد حكومة الكويت مصطنعة اساليب الدعايات النازية الموجهة الى الناطقين باللغة الالمانية خارج نطاق حدود المانيا . وفى سبتمبر ١٩٣٥ شنت الصحف العراقية حملة دعائية كان يبدو انها تتلقى وحيها من وزارة الاعلام التى كانت قد انشئت منذ وقت قريب وقد استهدفت هذه الحملة مايلى :

- اضعاف سلطة شيخ الكويت على شعبه .
- مهاجمة سياسة الحكومة البريطانية ازاء الدول العربية فى الخليج .
- اثارة شباب الكويت عن طريق توجيه انظارهم الى الخطر الناتج عن السياسة البريطانية الميكافيلية ولفت انظارهم الى ان خلاصهم فى نهاية الأمر مرهون باتحادهم مع العراق .
- توجيه انظار شباب الكويت القوميين الى فوائد الاتحاد بين كل الدول العربية تحت زعامة العراق وتلت ذلك عمليات تعد على الحدود الكويتية .

خطة عراقية للغزو

وفى مارس ١٩٣٩ ازال العراقيون لوحة الاعلان التى كانت تشير الى الحدود بالقرب من صفوان وكانت قد ازيلت من قبل اكثر من مرة وأعيدت الى مكانها السابق . وفى الشهر نفسه وضع خصوم شيخ الكويت احمد الجابر الذين كانوا يقيمون فى العراق خطة تقضى بزحف عدد من السيارات المصفحة العراقية على الجهرة والاستيلاء عليها وطبقا لما ورد من مصادر رسمية كان من المتوخى ان ترسل هذه القوة الى حدود الكويت لحماية المصالح النفطية العراقية فى جبل سنام ، وسرت شائعات بخصوص الهدف من هذه الاخبار التى كان يبدو انها تشكل تضخيما للفكرة التى وردت فى اذاعة صدرت منذ وقت قريب عن الملك غازى الذى قيل إنه صرح بانه يتطلع الى اليوم الذى ستلحق فيه سوريا وفلسطين والكويت بالعراق . وفى الوقت نفسه استولت السلطات العراقية على بساتين النخيل التابعة لشيخ الكويت فى الفاو . وقد ذكر مكتب الاتصال الجوى البريطانى فى البصرة ان خطة الغزو المشار اليها انفا لم تكن بالضرورة صادرة عن الحكومة العراقية بل عن بعض المتطرفين فى الجيش المتأثرين بالنفوذ الالمانى فى العراق ، وكانت حكومة العراق قد قدمت . فى عام ١٩٣٨ افادة جاء فيها ان الكويت باعتبارها جزءا من ولاية البصرة العثمانية فى السابق تشكل جزءا لايتجزأ من العراق واضافت اذاعة قصر الزهور الى ذلك فى فبراير ١٩٣٩ ان العراق يجب ان يضم الكويت بالقوة المسلحة فى حالة فشل تحقيق ذلك بالوسائل السلمية ..

الكويت منطقة « السوديت »

وفى عام ١٩٤١ شنت حكومة العراق حملة دعائية فى الصحافة والاذاعة ضد الكويت وازدادت هذه الحملة اثناء الانقلاب الذى قام به رشيد على الكيلانى الذى كان وثيق الصلة بالدوائر الالمانية التى سعت الى زعزعة النفوذ البريطانى فى العالم العربى على اثر نشوب الحرب العالمية الثانية ، وقد ذهبت هذه الدعايات الى ان بريطانيا قد ضعفت نتيجة للحرب العالمية الاولى بحيث تراجع نفوذها فى مصر والعراق وفارس والخليج والهند بحيث بات التخلص من سيطرتها امرا قريب المنال وحينئذ وجب على الكويت ان تقبل سيطرة العراق التى ستعاملها معاملة حسنة وتسمح للشيخ بان يحتفظ ببساتين نخيله فى الفاو معفاة من الضرائب ومما يدل على النفوذ الالمانى الكامن وراء الدعايات العراقية انه قد اشير الى الكويت خلال هذه



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

الحملات الدعائية باعتبارها منطقة السوديت بالنسبة الى العراق .

وظلت العراق فى اعقاب الحرب العالمية الثانية تماطل فى رسم حدودها مع الكويت على الارض وذلك على امل ان يمكنها فى المستقبل ان تستولى على جزء من الكويت او على الكويت كلها وبخاص اذا ما انهار النفوذ البريطانى فى الشرق الاوسط وفى النصف الثانى من الاربعينات جرت مفاوضات بين العراق وبريطانيا لاعادة النظر فى المعاهدة البريطانية ـ العراقية الموقعة فى عام ١٩٣٠ ، ولكنها لم تتمخض عن شىء وفى عام ١٩٥٠ جرت محاولة لرسم الحدود بين البلدين واعترضت وزارة الدفاع العراقية على رسم الحدود قبل تخلى الكويت للعراق عن جزيرتى وربة وبوبيان اللتين طالب العراقيون بتسليمهما لهم دون مقابل بهدف تحقيق السيطرة الكاملة على مداخل الميناء المتوخى اقامته فى ام قصر ، وكان الشيخ احمد الجابر حاكم الكويت قد اعترض على بناء الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية حاجزا كبيرا ونهاية للسكة الحديدية فى ام قصر الا اذا تم الاتفاق على وقف اعمال البناء وازالة المنشآت بعد انتهاء الحرب . كما اصرت الكويت على عدم التنازل عن الجزيرتين دون الحصول على تعويض كاف وهو مالم تبد العراق استعدادا للموافقة عليه ، وكان وزير خارجية العراق قد صرح فى نوفمبر ١٩٣٩ بانه فمادامت الجزيرتان عديمتى الفائدة فان الامر لايستلزم تقديم تعويض فى مقابل التخلى عنهما ، كما اشار الى ان العراق فى وضع يمكنه من المطالبة بالسيادة عليهما ، بل على كل الكويت .

دولة داخل الدوله

وابدى الكويتيون مخاوفهم من ان يؤدى بناء الميناء الجديد فى ام قصر الى ايجاد منافس لميناء الاحمدى ، الا ان العراقيين ساروا قدما فى تنفيذ المشروع حتى لو لم يحصلوا من الكويت على الاراضى اللازمة له ، وعلى فرض تنازل الكويت عن هذه الاراضى ، فان هذا لم يكن ليرضى العراقيين لانهم كانوا بحاجة الى مرسى فى المياه التى تفصل بين جزيرتى وربة وبوبيان وهو مالم يبد الكويتيون استعدادا لقبوله ، وسعت الحكومة البريطانية الى الحيلولة دون بناء العراق ميناء فى ام قصر خشية ان يفتح هذا المشروع شهية العراقيين للتعدى على الكويت او السيطرة عليها ولو ان اتجاه العراق الى بناء ميناء جديد على خور عبد الله قد خلق مزيدا من الاهمية على مسالة خط الحدود القريب من المدخل وازاء هذا ابدت العراق رغبتها فى الحصول على ميناء فى الكويت ذاتها ، الا ان بريطانيا ابدت عدم استعدادها للتسليم بحصول العراق على مايعتبر دولة داخل دولة الكويت وفضلت ان يكون البديل توفيرا لمرسى جيد داخل خور عبد الله وبخاصة فى القسم الواقع شمال جزيرة وربة فى مقابل ان تقدم تنازلا للكويت فى مكان اخر .

وفى اوائل عام ١٩٥٥ عبر مستر ماسترسون مدير الانتاج بشركة نفط الكويت عن قلقه الشديد لعدم رسم الحدود فقد اطلقت النيران على فريق شركة نفط الكويت الموجود داخل اراضى الكويت ، وقيل ان شركة نفط الكويت قد امتنعت عن القيام بمزيد من العمل الميدانى على بعد بضعة اميال ، من الحدود وذلك تجنبا للاستفزاز خاصة ان حقل شركة نفط العراق فى الرميلة كان يتطور بسرعة بحيث كان اخر بئر لايبعد شمالا عن الحدود باكثر من اربعة اميال ، وفى الوقت نفسه كانت شركة نفط الكويت قد عثرت على بئر فى الروضتين الامر الذى كان يقوى الرغبة فى الاتجاه الى تسوية مبكرة للحدود بحكم ان المؤشرات كانت تدل على احتمال وجود النفط قرب الحدود من ناحيتيها وفى مايو ١٩٥٥ اقترح نورى السعيد رئيس مجلس الوزراء العراقى اجراء تعديل للحدود بهدف تطوير ام قصر وابدت حكومة العراق رغبتها فى تحريك حدودها لمسافة اربعة كيلو مترات فى منطقة صحراوية وطالبت بالحصول على جزيرة وربة ومياه خور عبد الله المحيطة بها ، وذلك تأمينا لمداخل ام قصر واضاف وزير الخارجية العراقى ان حكومته تبدى استعدادها للتخلى مقدما لحكومة الكويت عن حق التنقيب عن النفط واستثماره فى الاراضى التى يتم التنازل عنها وفى المياه المحيطة بها ، واضاف انه فى حالة التنازل عن هذه الاراضى ستوافق حكومته على ترسيم الحدود الذى يمكن ان يعتبر تخليا عن مطالبة العراق بضم الكويت وتمكينها من الحصول على المياه العذبة من شط العرب ومن ان تبنى فى الاراضى العراقية المنشآت وخط الانابيب اللازم لنقل هذه المياه الى الكويت ..

جدل لفترة طويلة

وازاء قلق الكويتيين بصدد الاثر المحتمل لتطوير ام قصر على تجارة الكويت ذاتها ، وذلك رغم ما ابداه العراقيون من انهم لايتوخون الا استعمال ام قصر لشحن النفط والمواد الاخرى فى حالة الحرب وانه فى حالة عدم رغبتهم فى تأجير الارض لمدة ٩٩ سنة فعليهم ان يتعاونوا مع العراقيين فى تطوير الميناء على اساس مناصفة النفقات وكانت البحرية البريطانية ترحب بتطوير العراقيين لام قصر فى الوقت الذى اشار فيه كبير الضباط البحريين الى ان قدرا كبيرا من الصعوبات التى تفترض جعل المواصلات البحرية العراقية امنة كان مصدره ان ميناء العراق الوحيد فى البصرة يقع عند نهاية مدخل طويل شديد التعرض للالغام ومن الصعب مراقبته وتطهيره وازاء عدم استعداد شيخ الكويت للموافقة على تأجير الاراضى التى كان يطالب بها العراقيون فقد بحث هؤلاء الآخر ون امكان بناء ميناء ام قصر دون الحاجة الى استخدام الاراضى الكويتية بشرط موافقة الكويت على استخدام مياه خور عبد الله التى تمر بين جزيرتى وربة وبوبيان . ومن الاسباب الرئيسية



لاصرار الكويتيين على تسوية الحدود قبل توقيع اتفاقيتى المياه العذبة والنفط هى انهم كانوا لايزالون يتذكرون ان الموضع الحقيقى للحدود كان محل جدل لفترة طويلة وانهم كانوا لايزالون يذكرون ما صرح بـه العراقيون مرارا وتكرارا من انه لاحاجة الى وجود حدود على الاطلاق بمعنى وجوب ان تكون الكويت جزءا لايتجزأ من العراق ، كما اشاروا الى الناحية العملية الخاصة بانه اذا كان من اللازم مد خطوط الانابيب فمن اللازم كذلك معرفة الامكنة التى تمر بها من ارض الى اخرى بهدف التمكن من تحديد

مسئولية حمايتها من جانب هذا الطرف ام ذاك ، وكانت الشكوك الكويتية فى نوايا العراق عميقة الجذور وقد تضخمت نتيجة لتصلب العراقيين المستمر فيها يتعلق برسم الحدود ، وحين قدم اقتراح يقضى باستئجار العراق لوربة وبوبيان بدلا من الاستيلاء عليهما مع استئجار الأراضى الكويتية اللازمة لتطوير ام قصر شك الكويتيون فى ان يكون هذا جزءا من اطماع العراق فى اراضى الكويت التى فقد شيخها بساتين تموره فى البصرة والفاو .

ملخص الموقف الكويتى

وملخص القول ان موقف الكويت من المطالب العراقية كان يرتبط بما يلى :

- مطالبة العراق المستمرة بضم الكويت .
- استمرار رفض العراق لترسيم الحدود .
- مطالبة العراق باستئجار الاراضى اللازمة لتطوير ميناء ام قصر .
- قلق الاسرة الحاكمة فى الكويت ازاء عدم تقديم العراق ما تعتبره حقا لها فيما يتعلق ببساتين تمورها فى الفاو والبصرة .

وملخص للاطماع العراقية

اما العراقيون فكان كثير منهم ينظرون الى الحدود باعتبارها ناتجة عن مصالح الاستعماريين الذين لم يكترثوا الا بتحقيق مصالحهم وانها لذلك يجب ان تعدل لصالح العراق او لصالح الشعب العربى حين تتم الوحدة العربية ولاشك انه كان يوجد فى العراق قسط كبير من الرأى العام الذى يتطلع الى تعديل الحدود بل الى ضم الكويت باعتبارها جزءا من مشروع الهلال الخصيب . وكان اصحاب هذا الاتجاه لايشتملون فقط على قوميين متطرفين بل ايضا قوميين معتدلين ممن كانوا يرون ان اتحاد العراق وسوريا والاردن فى مصلحة العراق والشعب العربى على اعتبار ان هذا الاتحاد سيؤدى الى ايجاد كتلة من الاصوات فى الجامعة العربية يمكنها ان تتحدى السيطرة التى تمتعت بها مصر داخل الجامعة العربية ، وهذا رغم ان سوريا والاردن ستشكلان عبئا ثقيلا على العراق وعائقا يعترض رفع مستوى معيشة الشعب العراقى ، وللتغلب على ذلك

رئى ان ضم الكويت سيوفر مصدرا اضافيا لرءوس الاموال اللازمة لتنفيذ مشروعات الاعمار ، كما ان بعض القوميين المعتدلين كانوا يرون ان وجود ابار نفط الرميلة التابعة لشركة نفط البصرة على بعد ميلومترات قليلة من الحدود القائمة يبشر بامتداد تكوينات النفط داخل اراضى الكويت مما يستلزم تعديل الحدود او ضم الكويت للحصول على ابار نفطها وتطوير ام قصر باعتبارها ميناء استراتيجيا .

تطلعات للهيمنة

وبالاضافة الى كل هذا فان العراقيين كانوا يسعون باستمرار الى ان يحصلوا على وضع فى الكويت يوفر لهم الهيمنة فى حين لم يرحب الكويتيون بنقل نفط جنوبى العراق عبر اراضيهم ويصرون على ضرورة ترسيم الحدود قبل مناقشة خط انابيب المياه وخط انابيب النفط ، وهكذا كانت الحكومات العراقية المتعاقبة قد جعلت مطالبها

موضعا لقبول قطاعات واسعة من العراقيين وبالتالى فان هذه الحكومات العراقية اصبحت ترفض الموافقة علنا على رسم الحدود وفق تبادل الرسائل الذى جرى فى عام ١٩٣٢ اذ ان كلا منها كانت تتوقع السقوط فى حالة قيامها بذلك ، وبالتالى بقى الوضع معلقا دون التوصل الى تسوية حول تخطيط الحدود بين الجارتين العربيتين ..

اعلان استقلال الكويت

وفى عام ١٩٦١ اعلنت الكويت استقلالها الذى لم تعترف به العراق بل طالب الرئيس العراقى عبد الكريم قاسم بضم الكويت للعراق مستندا الى شتى الحجج التى اثارتها الحكومات العراقية المتتالية ، وحينئذ بادرت بريطانيا الى مساندة الكويت وابدت استعدادها لقصف القوات العراقية جوا من قواعدها فى البحرين اذا ماتقدمت صوب الكويت ، وبالاضافة الى هذا فقد انزلت بريطانيا قواتها الى الكويت للدفاع عنها واخيرا امكن التغلب على الازمة حين ارسلت الجامعة العربية قواتها الى الكويت وهى القوات التى مالبثت ان سحبت هى والقوات البريطانية بعد انتهاء الازمة .

الاعتراف العراقى بالكويت

وعلى اثر سقوط نظام عبد الكريم قاسم فى عام ١٩٦٣ جرت اتصالات بين الكويت والحكومة العراقية الجديدة التى رأسها عبد السلام عارف واسفرت هذه الاتصالات عن اتفاق بين الحكومتين نص على اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق الصادر بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١ . وقد سجلت الكويت هذا المحضر لدى الامم المتحدة تماشيا مع احكام المادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة كما تم تسجيله فى الجامعة العربية ثم جرت



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

سلسلة من الاتصالات والمراسلات مع الحكومة العراقية حول تنفيذ بنود الاتفاقية وبخاصة فيما يتعلق بتشكيل لجنة مشتركة تتولى ترسيم الحدود ، وتشكلت اللجنة المشتركة التي لم تتمخض اجتماعاتها عن اية نتيجة خاصة ان الجانب العراقي اخذ ينادي بعدم الاعتداد باتفاقية ١٩٣٢ بحجة انها كانت من صنع المستعمر .

صعوبة ترسيم الحدود

وبقي الوضع كما كان عليه حتى فبراير ١٩٧٢ حين قام وفد كويتي بزيارة العراق لانهاء مشاكل الحدود على اساس اتفاق عام ١٩٣٢ والمحضر المتفق عليه في عام ١٩٦٣ وهما الاتفاقان اللذان ابدى الجانب العراقي عدم ارتياحه لهما وعدم استعداده لترسيم الحدود على اساسها وبالاضافة الى ذلك فقد كرر الجانب العراقي ادعاءه بان جزيرتي وربة وبوبيان والشريط الساحلي المقابل لهما يقعان ضمن الاراضي العراقية ..

موقعة الصامتة

وفي ١٩٧٣/٣/٢٠ قامت قوات تابعة للجيش العراقي بمهاجمة مركز الشرطة الكويتي في الصامتة واحتلاله وقد احتجت الكويت بشدة على هذا الاجراء العراقي لاسيما ان المباحثات كانت لاتزال جارية لانهاء مشكلة الحدود وطلبت من الحكومة العراقية سحب قواتها فورا من الصامتة واستعجال قدوم الوفد العراقي لمواصلة المحادثات على اساس الاتفاقيات المعقودة بين البلدين ، وفي ابريل ١٩٧٣ على اثر مساعي الوساطات العربية لحل هذه المشكلة قام وفد عراقي بزيارة رسمية للكويت في ٦ ابريل ١٩٧٣ في اعقاب انسحاب القوات العراقية من مركز الصامتة وقد تبين للوفد الكويتي خلال هذه المباحثات ان العراق كان لايزال متمسكا بموقفه السابق ولم يبد استعدادا لتعديله مستندا الى ما اعتبره حقا تاريخيا لالحاق الكويت في أواخر العهد العثماني بلواء البصرة رغم ان ذلك لم يتعد كونه اجراء شكليا لايعطي للعراق حقا في ارض الكويت كما لايعطي لاية دولة سبقت لها السيطرة الفعلية على اي بقعة من الاراضي الحق في السيطرة عليها من جديد . فحين الحقت الكويت بلواء البصرة قبل الحرب العالمية الاولى لم يستتبع ذلك مساسا باستقلال البلاد الفعلي في الوقت الذي لم تكن قد ظهرت فيه دولة العراق الى حيز الوجود وبالاضافة الى ذلك فان اتفاقية فيينا لخلافة الدول الموقعة في عام ١٩٧٨ قد نصت في مادتها (١١) على عدم الاخذ بمبدأ الصحيفة البيضاء بصدد الاتفاقيات اي ان تطبيق هذا المبدأ يعني ان الدولة الخلف تبدأ حياتها الدولية غير مقيدة بالاتفاقيات التي ابرمتها الدولة السلف نيابة عنها ، وذلك باستثناء معاهدات الحدود ..

خلاصة القول

ونخلص من هذا كله الى ان الحكومات العراقية المتعاقبة غلفت أطماعها في دولة الكويت الصغيرة المجاورة بدعاوى واهية لايمكن ان تعطيها الحق في ضم دولة الكويت او اقتطاع جزء من اراضيها ولولا تمسك العراق بامثال هذه الحجج الواهية وضغطها المتواصل على الكويت لارغامها على التسليم بمطلب بغداد لربما حل مختلف المشاكل على اساس التعاون المشترك ومصلحة كلا البلدين .

ان الموقف الراهن الناتج عن غزو العراق للكويت لايمكن ان يفسر الا على اساس الطمع في ثروة الكويت النفطية وموقعها الاستراتيجي الهام على الخليج العربي . ونرجو أن تحل المشكلة على اساس انسحاب العراق من الكويت لتجنيب منطقة الشرق الاوسط اخطر ازمة مرت بها في تاريخها الحديث والمعاصر .

تعميم مبدأ الفوضى

وقال الدكتور صلاح العقاد حينما قرر صدام حسين — برأي منفرد — الاستيلاء على الكويت بقوة السلاح ، لم يجد أمامه تبريرا سوى اللجوء الى مبدأ الحقوق التاريخية للعراق في الكويت ، واستمر يستخدم هذا المبدأ بدءا من تشكيله لحكومة مؤقتة وانتهاء بضم الكويت نهائيا الى ملكه كواحدة من محافظات العراق وتحمل رقم (١٩) .

وأضاف انني ارفض رفضا قاطعا استخدام هذا المبدأ لأن استخدامه من الممكن ان يؤدي الى فوضى في العالم كله ، خاصة أن العالم المعاصر يقوم وفقا لمقاييس مختلفة تماما عن تلك المقاييس التي كانت متبعة في عصور سالفة التي كان من الممكن ان تقوم فيها دول متعددة الجنسيات وبالتالي فان فتح باب الدعاوى بالحق التاريخي للدول في العدوان على دول مستقلة اخرى من شأنه ان تعم الفوضى في جميع أنحاء العالم .

وعلى سبيل المثال — لا الحصر — فان اعتماد مبدأ الحق التاريخي يعطي لمصر الحق في المطالبة بضم السودان لأن مصر هي التي اوجدت السودان من العدم في اوائل القرن التاسع عشر ، وكان بعض السودانيين — انفسهم — يؤيدون الانضمام الى مصر ولكن مصر منذ البداية كانت مع حق السودان في الاستقلال وتقرير المصير .

وفي المقابل فان صدام حسين عندما غزا الكويت فان احدا من ابناء الكويت لم يؤيده ، ولا يجرؤ صدام — وهو قمة الفردية والفاشيستية — ان يقوم باجراء استفتاء شعبي حقيقي في الكويت حتى في محاولته لاستمالة المعارضة هناك لم يقبل احد منها التعاون معه . بل كانوا جميعا مع الشرعية في الكويت ويعملون — كمعارضة — تحت ظل هذه الشرعية .



وربما لو عدنا بالذاكرة الى فترة حكم النازى لألمانيا وتطلعاته الى ضم دول مجاورة له ، فربما كانت هناك فى النمسا فى ذلك الوقت بعض التيارات الشعبية التى تؤيده حبا فى الزعامة الألمانية الممثلة فى هتلر ، وفى المقابل ليس هناك فردا واحدا كويتيا ابدى اعجابا بصدام حسين ، لان الكويت - وبصرف النظر عن بعض التحفظات عليها - تحظى بحرية للرأى ووجود المؤسسات والصحف والمعارضة ، وهو مالا يتوافر فى عراق صدام حسين . وربما كان العراق سباقا فى وقت مضى نحو ايجاد المؤسسات الشرعية للحكم ،ولكن هذه المؤسسات ضاعت تحت اقدام الانظمة الثورية العراقية وعلى رأسها صدام حسين .

مشاعر لا يمكن محوها

وقال د - صلاح العقاد ربما يتم طرح ضم الكويت الى العراق تحت دعاوى القومية العربية ، وان كانت مسألة اقامة الدولة العربية الواحدة قد اصبحت غيرممكنة من الناحية العملية الا بعد انشاء الدولة والاتفاق على العلم والنشيد الوطنى الواحد واقامة النظام الدبلوماسى الشخصية الاقليمية ، والأهم من هذا وذاك هو الشعور بالانتماء اليها .

أما الدول العربية فى الخليج - وأقدمها دولة الكويت - فقد تشكلت نحو كل منها مشاعر وطنية خاصة ولا يمكن محوها بين يوم وليلة خاصة ان كل دولة من هذه الدول اصبحت تتعامل مع المؤسسات والمنظمات الاقليمية والعالمية وهو ما يجعل من الصعوبة بما كان الاطاحة باى منها مهما كان ضعفها .

وعودة اخرى الى مسألة الحق التاريخى تعنى حق بريطانيا فى ضم الولايات المتحدة الامريكية ،وحق اسبانيا فى ضم عدد من الدول الناطقة بالاسبانية فى امريكا اللاتينية ، ومثل هذه الدعاوى اذا تم طرحها ستكون شكلا من اشكال الجنون فى العالم اليوم ، وبالتالى فمن رأيى - والكلام على لسان د . صلاح العقاد - فان الحديث عن مسألة الحق التاريخى ليس من المصلحة طرحه او اطالة الحديث حوله .

وأضاف د . صلاح العقاد ان الاسر الحاكمة فى منطقة الخليج العربى نشأت على اساس انها كانت تعيش فى مجتمع قبلى ، وتجمعت حولها عائلات وقبائل اخرى أما بالتراضى أو بالهيبة او بالثروة مما حولها بمضى الزمن الى كيان سياسى قائم بذاته فى كل من دولة الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان والسعودية وايضا فى الكويت ،ولا يمكن ان نعطى للدور الاجنبى - مثل الدور البريطانى - اكثر من حقه ، فهو لم يساعد على تأسيس هذه الدول ، بقدر مساعدته فى الحفاظ على الوضع القائم وربما ساعد فى مسألة تخطيط الحدود ورسمها على خرائط .

مفارقات تاريخية

ومن أهم المفارقات التاريخية التى اوردها د . صلاح العقاد أن العراق بينما كان مجزءا الى ثلاث ولايات عثمانية فى الماضى ويضم بعض المراكز الثقافية ، كانت الكويت دولة شبه مستقلة وتمتلك التمثيل القنصلى مع بريطانيا منذ عام ١٨٢١ ، وكان القنصل البريطانى فى الكويت يتصل بحكومته مباشرة ، بينما كان القنصل البريطانى فى بغداد تابعا للسفارة البريطانية فى اسطنبول .

واذا تمسك العراق كثيرا بمبدأ الحق التاريخى فربما يكون الخاسر الاكبر لان جزءا من ارضه يجب ان نطالب به تركيا ، وجزء اخر يجب ان يعود الى سوريا وخاصة منطقة الموصل الغنية بالبترول ، ومبدأ الحقوق التاريخية لا يخدم العراق لان الكويت دولة ذات سيادة قبل قيام العراق عام ١٩٢٦ .

واذا كانت هناك خلافات حدودية بين الكويت والعراق فهذا شىء طبيعى ومألوف بين العديد من الدول العربية ويمكن حل مثل هذه الخلافات ، ولكن وصول الحال الى حد قيام دولة كبيرة بالتهام دولة اصغر يعنى تعريض الامن القومى العربى لخطر داهم ، وكانت نتيجته الطبيعية التدخل الاجنبى ولا يمكن لاحد ان ينكر بأن سياسة صدام حسين هى التى تسببت فى التدخل الاجنبى الجديد فى العالم العربى .

توقعات مستقبلية

ويبقى ان نتطلع الى المستقبل كما يراه د . لاح العقاد يقول لابد وان تنتهى هذه الازمة بعودة دولة الكويت المستقلة وحكمها الشرعى ، ولابد من حدوث بعض التغيرات ليس فى الكويت وحدها ، ولكن ربما فى مجلس التعاون الخليجى ككل ، خاصة ان هذا المجلس كان قد نشأ لترابط انظمة معينة تخوفا من ايران والعراق كليهما ، وبالتالى فان التغيرات المنتظر حدوثها فى دول مجلس التعاون الخليجى ستكون فى اتجاه المزيد من الديمقراطية ، وكانت الكويت هى الاسبق فى هذا الاتجاه ، وما تزال دول خليجية اخرى فى حاجة الى تطوير نظامها الاسرى لان المجتمعات شهدت تطورات كثيرة لم تعد تعتمد على النسب ولا ينبغى ان تقف الدول الخليجية بدون مراعاة التغيرات التى تحدث حولها فى العالم باكمله .

أما الشعور الثانى الذى براود د . صلاح العقاد فهو الاتكون هناك علاقات خليجية مع دول اخرى فى المشرق العربى كمصر وسوريا وتشمل التعاون فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية .. وبالتالى فرب ضارة نافعة ، ولعل الازمة تنتهى بتقارب عربى يزيل الجفوة والكراهية التى أوجدها صدام حسين .

نكبتي فلسطين والكويت

وجاء دور د . عبد العزيز سليمان نوار ليقول شهادته التاريخية حول « ادعاءات النظام العراقي بحقوقه التاريخية في دولة الكويت » وقال في بداية كلامه — : مسكين هذا الجيل ، فقد عاصر في شبابه نكبة فلسطين وعاصر في شيخوخته نكبة الكويت ، وكأنه اصبح يعيش بين نكبتين .

وتساءل د . نوار : لماذا يتجه مزاج الساسة العرب غالبا نحو ركوب الحصان الخاسر ؟ ولماذا يتبنون قضايا وفلسفات عفا عليها الزمن ؟

وأجاب : لقد قامت بريطانيا في الماضي ، وكان اسطولها اسطول قراصنة ، وشكل هذا الاسطول سيادة ، وتشكلت دولة بريطانيا العظمى ، ولم تعد هناك حاجة الى اسطول القراصنة ، وسيطرت بريطانيا على مشارق الارض ومغاربها .

وفي المقابل يتبنى عرب اليوم نظرية القرصنة ويضربون بعرض الحائط قرارات المنظمات الدولية ، وهكذا يبدو مظهرنا في عالم اليوم في منطقة الخليج وفي مناطق اخرى . وقد فعلها صدام حسين لكي يزيد الطين بله وتزداد ملامح الصورة القاتمة للعربي في نظر العالم ، فقد قام صدام حسين بضم الكويت بالقوة وهو شكل من أشكال القرصنة الذي انتهى عصره .

وأضاف د . نوار : ان استخدام مبدأ الحقوق التاريخية في أزمة الكويت سيتسبب في ضياع الكويت ، وهو اسلوب يستخدمه المتخلفون ، ويكفي ماجرى من حروب بين دول اوروبية

وانتهت هذه الحروب واستقر الامر على حدود معينة ، واصبح من ملامح العصر الذي نعيشه اليوم هو « التجمع » بين عدد من الدول بالتراضي والتعاون وليس باستخدام الحق التاريخي الذي عفا عليه الزمن . وقد صفق الجميع للأسلوب الذي تمت به الوحدة بين اليمنيين ، والوحدة بين الالمانيتين . اما صدام حسين فيتمسك باسلوب متخلف اوقع جميع العرب في « ورطة » كبرى بينما نرى العالم من حولنا يتغير ، ولايزال يتصدر في عالمنا العربي الزعيم الأوحد الذي يقرر فيطاع .

تصور « صدامي » خاص

وواصل د . نوار حديثه قائلا : لقد سعى محمد على الى توحيد مايمكن توحيده من المنطقة العربية انقاذا لها مما يدبره المستعمرون ، وتلك كانت اهدافا سامية ، واسفرت عن بناء مصر الحديثة في اوائل القرن التاسع عشر ، غير ان اهداف محمد على الكبير كانت متناقضة مع الاسلوب الذي كان سائدا في تلك الحقبة فهو كان يعتمد على « الاحتكار » بينما كانت الامبريالية البريطانية تتبع اسلوب الحرية الاقتصادية وبالتالي اصبح اسلوب محمد على غير متناسب مع اسلوب العصر السائد وقتذاك

وبالرغم من الفارق الكبير بين محمد على الكبير وصدام حسين ، الا ان صدام حسين وضع لنفسه تصورا عالميا خاصا به ويختلف عما يفكر فيه العالم .

وقد بلغ حال التدهور في التفكير السياسي بالمنطقة ويقع على قمة التدهور صدام حسين ، تخلف التفكير السياسي على مستوى « المصاطب » حيث يروى احدهم بان هناك اتفاقا بين صدام حسين والملك حسين على تقسيم منطقة شبه الجزيرة العربية ، وتكون منطقة « مكة » من نصيب الملك حسين اما الكويت فتكون من نصيب صدام حسين ، على ان يتم حل المشكلة الفلسطينية بتوطين الفلسطينيين في دولة الكويت !!

تفكير سياسي متخلف

ويقول د . عبد العزيز نوار هذا التفكير السياسي المتخلف والسائد في الشارع العربي ربما تمكن صدام من فرضه على الشارع العراقي بحكم سياسية في قطع رقبة من يخالفه ومن شأنه اعداد جماهير مؤمنه به ، وقد يؤدي في النهاية الى احداث بلبلة في المجتمع العربي ، ولايدري صدام حسين بفعلته هذه ان مقدرات العالم الثالث — والوطن العربي جزء منه — ليست بين دولها ، بل هناك عالم متشابك المصالح الى الحد الذي يجعل الدول الكبرى تحل خلافاتها على حساب العالمين العربي والاسلامي لتخلفهما ، ولعل الاسباب التي تكمن في تخلف العالمين العربي والاسلامي مايلي :

■ اولا : عدم القدرة على استخدام ادوات العصر والحضارة في وقتها ، وفي دولة مثل اليابان يعيش المواطن حياة كريمة وحضارية وهو اعزل ولايمتلك السلاح وكانت اليابان متخلفة عن مصر التي بدات نهضتها في بداية القرن التاسع عشر بينما نهضت اليابان في النصف الثاني من ذلك القرن واستمرت ولازلنا نحن محلك سر !!

نحن كعرب — اغنياء وفقراء — بدلا من الدول في منافسة مع الشعوب المنتجة ، نتيجة نظرية الشعوب المستهلكة

ثانيا : ان المنطقة تتبنى عددا من النظريات التي يحطم بعضها بعضا فهناك النظرية الاسلامية ويقابلها النظرية الاشتراكية ، القطرية ، والاقليمية ، والقومية كيف تتوازن جميعا مع الاممية الاسلامية ؟!

فالزعامات العربية تستخدم حقها في بناء دولها القطرية ، وتدخل في تجمعات اقليمية ، وتعمل تحت المظلة القومية والاسلامية ، وترفع شعارات كبيرة وتختلف في التطبيق مما يجعل النظريات تحطم بعضها بعضا .

وصمة عار

وانهى د . نوار شهادته للتاريخ بنقطتين اولهما :



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

● ان صدام حسين بغزوه للكويت استخدم الاسلوب القبلي الجاهلي قبل الاسلام حيث يختبىء شباب احدى القبائل للقبيلة الاخرى ويفاجئها بالسلب والنهب وهذا ماحاربه الرسول محمد عليه الصلاة والسلام والحركة الاصلاحية الوهابية وايضا محمد على الكبير وهذا الاسلوب الجاهلي في الغزو - الذي يدبر في ليل وصمة عار في جبين كل عربي كنا قد تخلصنا منها منذ الجاهلية

النقطة الثانية ان صدام اساء للعرب كثيرا وهم أهل الشهامة والمروءة والفروسية - عندما اختفى وراء حائط الرهائن من النساء والاطفال ، وتلك ليست شيمة العرب على مر العصور ، ونخشى ان تصدر في المرحلة القادمة روايات تسيء للعرب ويصعب محوها مثل قصة طفل في الصحراء وبطولات على قفى العرب قد تستمر لمدة ٢٠ سنة واكثر !!

ادعاء مردود عليه

وعقب الدكتور ابراهيم صقر على ماجاء في شهادة المحاضرين الثلاثة وقال ان الادعاء بالحق التاريخي للنظام العراقي في دولة الكويت مردود عليه فلولم يكن البترول في الكويت لما تحدث النظام العراقي عن حقوقة التاريخية هناك كما ان صغر حجم دولة الكويت او غيرها من الدول لايعطي للدول الاخرى مبررا لغزوها اوضمها وهذا ماتنص عليه بنود الامم المتحدة كما ان قضية الحدود حسمها اول مؤتمر للقمة الافريقية في القاهرة عام ١٩٦٤ حيث تم الاعتراف بالحدود التي رسمها الاستعمار واى تغيير في هذه الحدود لايتم الا بموافقة الاطراف المعنية

ويضيف د . ابراهيم صقر نعم انا وحدوى وتقدمى وليبرالى ، واعلم تماما ان العالم يتجه نحو الوحدة ولكنها ليست وحدة صدام حسين فقد عقد هذا المغامر المشاكل كثيرا وعمل العملة ويدأ يبحث عن حجة تبرر له فعلته فكان لجوءه الى مبدأ الحق التاريخي والوحدة ولايمكن لامرىء ان ينسى له استبدادية نظامه والفساد المستشرى في العراق على يديه ، واخيرا اضحك العالم كله علينا عندما تستر بالدرع البشرى من الرهائن !

وقال د . ابراهيم صقر : ان صدام حسين هذا الفاشيستي المغامر يبحث عن مجد شخصي له فماذا يحدث غدا انه خطر شديد ماحق على كافة انحاء العالم مالم يقف هذا المغامر عند حده ويكفى ان الحرب العالمية الثانية قد نشبت بسبب موقف شبيه لموقف صدام حسين وقال الجميع في ذلك الوقت اذا لم يقف هتلر عند حد معين فلاندرى ماذا ينتظرنا غدا من شخص مغامر منفوخ !!

سيكولوجية القطيع

واضاف ربما يتساءل البعض كيف يقف الشعب العراقى وراء قائده المغامر ؟

والاجابة .. باختصار .. ان هناك مايسمى بسيكولوجية القطيع التى تبنى على الخداع وهى نفسها لم تنفع هتلر في النهاية بينما يتحرك صدام حسين في اكبر من حجمه وامكانياته ويتحدى العالم اجمع ، وهو بالتالى ان عاجلا او اجلا لن يفلت من العقاب ، وستعود الكويت حرة مستقلة وستعود اليها شرعيتها التى يرتضيها الكويتيون ولابد وان يدفع صدام حسين ثمن فعلته هذه بدفع فاتورة التكاليف الباهظة التى تحملتها الكويت وغيرها من دول المنطقة بسبب غزوه الغاشم

واختتم د . صقر تعقيبه قائلا انا لست ضد اعادة ترتيب بيتنا العربى ولكن المعركة الاساسية الان هى تحرير الكويت وعودة الشرعية اليها

جمال عبد الناصر وصدام

واجاب د . عبد العزيز نوار على سؤال حول وجه الاتفاق والاختلاف بين زعامة الزعيم الخالد عبد الناصر وصدام حسين قائلا كانت مواقف جمال عبد الناصر النضالية تنصب في اتجاه اسرائيل والقومية والوحدة العربية وكان اسلوب جمال عبد الناصر واضحا في اتباع سياساته ومشفوعا برضى وترحاب الجماهير العربية وقد يأخذ البعض على جمال عبد الناصر ارساله لقوات مصرية في اليمن بعد اندلاع الثورة هناك ، ولكن جمال عبد الناصر ارسل قواته الى اليمن للحفاظ على النظام الثورى الجديد ولم يرسل قواته لمحو دولة عربية من فوق الخريطة

لايمكن مقارنة حكم جمال عبد الناصر في الداخل حيث الحريات والمؤسسات - رغم مساوئها - بما يمارس في حكم صدام حسين السيد الرئيس القائد ومايمارسه البعث العراقى الدموى

لايمكن مقارنة الزعيم الخالد جمال عبد الناصر الذى وقف امام الامبريالية العالمية في تحرير قناة السويس من السيطرة الاجنبية وهى ارض عربية بحرب صدام حسين مع ايران وقد وقف العرب بجانب صدام حسين في معركة ليس حبا في صدام بقدر الحرص على المصالح العربية التى كانت تعنى بان سقوط العراق امام ايران سيعنى تخلف العرب الى الوراء مئات السنين

لايمكن للشارع العربى ان ينسى جمال عبد الناصر الزعيم القومى العربى والذى يعترف به الخصوم قبل المؤيدين ، بينما ذكرى صدام حسين لن تتجاوز ذكرى عبد الكريم قاسم التى اهملت في مزبلة التاريخ

مسئولية استفحال صدام

وردا على سؤال حول المسئولية العربية في ظهور صدام حسين وكبر حجمه وعدم كبح جماحه منذ البداية يقول د . صلاح العقاد لاشك ان هناك مسئولية تقع على عاتق معظم الحكام العرب لان نظام صدام له اشباه عديدة في عدد من

المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

الدول العربية وبالتالى لايمكن لبعض القادة العرب ان يحرجوا انفسهم داخل بلادهم . ونظرا للظروف الخاصة التى مرت بها مصر فى مطلع الثمانينات - وهو عهد بداية صدام - فقد اتيحت الفرصة للنمو الاقليمى للبعث العراقى . وظهر التنافس التقليدى بين مصر والعراق فى زعامة المشرق العربى وقد بدا لصدام سراب حدوث فراغ لزعامته على المنطقة العربية وخاصة فى منطقة الخليج العربية التى تكرست فيها القوة الاقتصادية والعسكرية لصدام حسين

وهناك ايضا مسئولية تجار السلاح وهى اكثر انواع التجارة ادرارا للربح وبدأت هذه التجارة السرية تأخذ مسارها نحو العراق بحجة وقف جماح الثورة الاسلامية فى ايران والتى كان الغرب يتصور انها اكثر خطورة عليه من النظام البعثى العراقى ولهذا فقد اتيح لصدام حسين ان يصبح قوة عسكرية وكنا نود ان تكون مثل هذه القوة العسكرية فى العراق ولكن فى نظام غير نظام صدام حسين !!



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تساؤلات قومية

د . السيد عليوة

أى فرق شاسع بين الناصرية والصدامية

لفهم وتحليل تلك الفجوة التاريخية والنفسية والسلوكية التى تفصل بين الحالتين حالة الامة العربية فى اكتوبر ١٩٧٣ وحالة الواقع العربى الراهن فى سبتمبر ١٩٩٠ ـ اى بين النصر والنكسة ينبغى ان نقارن بين الناصرية والصدامية فالاولى جاءت حرب اكتوبر ختاما لحقبتها وتصحيحا لمسيرتها واستخلاصا لاقوى ما فيها من تعبئة للموارد وتصميما للأرادة باسلوب عبد الناصر وبقرار من السادات .



المصدر : الأهـــرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد راق للبعض تشبيه ظاهرة السلوك العدواني العراقى المتحدى للاخوة العربية والتضامن الاسلامى والشرعية الدولية ، بالحركة الناصرية فهل هذه مقارنة صحيحة أو ظالمة ؟

أولا : من حيث السياق التاريخي الدولى

جاء صعود الناصرية فى أوج مرحلة الحرب الباردة بين العملاقين الامريكى والسوفيتى (١٩٥٥ ــ ١٩٧٣) . وفى خلال هذا تمكنت مصر العربية بانتهاج سياسة عدم الانحياز (بالتعاون مع كل من الهند ويوغسلافيا) من احراز اكبر نجاحاتها واعتصار أثمن ما فى البيئة الدولية لصالح شعوب الاقطار النامية وكان ذلك بفضل الهامش الذى وفره العداء بين الكتلتين مما سهل حرية الحركة والمناورة لكل من عبد الناصر والسادات .

وفى المقابل تجىء الصدامية كظاهرة يائسة فى اتعس الظروف الدولية ــ من وجهة نظرها ــ وتعنى بها قيام نظام دولى جديد بتشكيل بزعامة الولايات المتحدة القوة العظمى الاولى فى عالم القطب الواحد بعد تراجع الدور السوفيتى من على المسرح الدولى .

وكصرخة هستيرية تعبر عن اليأس وفقدان الامل بين اقطار الجنوب تحاول العراق مناطحة القوى العالمية متجاهلة الحسابات السياسية للاخطار المستهلكة المتوقعة عن الصدام بالقوة الدولية الصاعدة فى ذروة عنفوانها وفى اول اختبار لمصداقيتها .

ثانيا : من حيث الواقع الاقليمى

فقد ظهرت الناصرية تعبيرا عن حركة التحرر الوطنى والمد القومى العربى الذى كان يرمى وقتذاك ــ الى استكمال الحرية والاستقلال السياسى وحق تقرير المصير وهى كلها مطالب مشروعة اقرها المجتمع الدولى وقادت مصر فى ضوئها مسيرة شعوب العالم الثالث فى حركة نضال ايجابى وعادل على امتداد القارات الثلاث ضد الاستعمار والهيمنة الاجنبية .

وعلى العكس جاءت الصدامية تعبيرا عن حالة الاحباط القومى العام التى جثمت على المنطقة العربية وفى ظلامها عانت الشعوب العربية من الضائقة الاقتصادية والحروب الاهلية والازمات الاجتماعية وضياع الهوية (بسبب التناقضات الدينية والوطنية والطائفية) محاولة التطرف والارهاب .

وبقدر ما كانت الناصرية ظاهرة عربية ايجابية فقد جاءت الصدامية على العكس ــ ظاهرة شرق اوسطية تعبيرا عن المرارة والاهانة والعجز الذى لحق بالشخصية العربية نتيجة العجرفة الصهيونية والتواطؤ الامريكى السوفيتى وتخاذل النظم العربية واجتراء دول الجوار وأطماعهم .

ثالثا : من حيث الواقع القطرى الداخلى

لقد بزغت الناصرية تعبيرا عن الشخصية المصرية فى مرحلة معينة بكل ايجابياتها وسلبياتها والتى من بينها الطابع الفهلوى القادر على التكيف السريع مع الأحداث والتغيرات حيث قادت معارك عديدة كان لها حظها من النصر والهزيمة وعلى النقيض ــ ودون تعصب وطنى مصرى ــ وفى غير اقلال من شأن الطابع الخاص للشخصية العراقية تذكر الدراسات العلمية التى نشرت عن العنف والقلق فى سمات تلك الشخصية هكذا جاء السلوك العراقى الخارجى وفى البيئة المحيطة مشربا بالعنف والقسوة فى غير اتساق مع روح المصالحة العربية المتنامية والتفاهم الاقليمى والوفاق الدولى المتزايد .

صحيح انهما ــ اى الناصرية والصدامية ــ قد يتشابهان فى بعض الجزئيات ولا سيما مسألة طابع الحكم الفردى ــ ولكنهما قط لا يلتقيان . فالناصرية جاءت فى فترة ازدهار حكم الحزب الواحد التى املتها اعتبارات مرحلة ما بعد الاستقلال وضرورة حشد وتعبئة الموارد الوطنية .

فى حين ظهرت الصدامية تعبيرا عن السلطة الفردية . والاستبداد الشرقى الرافض لروح العصر التى بعثتها رياح الديموقراطية ونزعة الشعوب الى الحرية ضد نظم الحكم الشمولية ليس فى اوروبا الشرقية فحسب بل فى اقطار مغمورة مثل منغوليا وكينيا وغيره .

ومثل هذا الداء العضال فى الظاهرة الصدامية ــ اى الطغيان الفردى ــ ليس له من علاج الا باستئصال الجذور .

العراق والبعثات الدبلوماسية بالكويت

لاشك ان اقتحام القوات العراقية لمبانى بعض السفارات الاجنبية الموجودة على ارض الكويت المحتلة لاخلائها بالقوة هو عبارة عن حلقة من سلسلة انتهاكات القانون الدولى والشرعية الدولية التى تقوم بها الحكومة العراقية وتتحدى بها المجتمع الدولى والقواعد القانونية المستقرة .

ان الهدف الاساسى من تبادل البعثات الدبلوماسية بين الدول هو توطيد العلاقات الثنائية فيما بينها من خلال وجود ممثل رسمى للدولة الوافدة لدى الدولة الموفد اليها . ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من احترام هؤلاء المبعوثين الدبلوماسيين لان احترامهم من احترام دولهم وشعوبهم . ولم تقتصر هذه الحماية على ماتمنحه الدول لبعضها البعض بل تم تنظيم هذه الحماية من خلال قواعد القانون الدولى فى هذا الشان .

ويتمتع المواطن العادى الاجنبى المقيم او العابر فى دولة غير دولته بحقوق كثيرة مثل تسهيل عبوره الدولة او اقامته فيها او غير ذلك بما يجب مراعاته نظرا لغربته ووجوده فى بلد غريب . ولذلك نلاحظ انه فى معظم وثائق السفر (جوازات السفر) التى يحملها مواطنو الدول قد نص فيها على المطالبة بمساعدة حامل وثيقة السفر وتسهيل دخوله واقامته فى الدول التى يزورها او يعبر فيها . وتمتع المواطن العادى الاجنبى بهذه التسهيلات يقتضى منه فى نفس الوقت الالتزام باحترام قوانين البلاد الموجود فيها . ولذلك لايوجد مايمنع من محاكمته او عقابه اذا خالف قوانين وتشريعات الدول التى يمر أويقيم بها .

د . نبيل احمد حلمى

استاذ القانون الدولى العام جامعة الزقازيق

اما بالنسبة للمبعوثين الدبلوماسيين وهم ممثلو الدول ، فبناء على تطور قواعد القانون الدولى من خلال العرف الدولى والممارسة الدولية وقواعد المجاملات الدولية نجد ان الدول قد منحت هؤلاء المبعوثين بعض المزايا والحصانات التى تسهل عملهم فى الدول الموفد اليها هؤلاء المبعوثون الدبلوماسيون .

وهذه المزايا والحصانات لاتعد ترفا قانونيا بل هى مقررة فى الاصل للدولة التى اوفدت المبعوث الدبلوماسى كدليل للاحترام المتبادل بين الدول .

ونجد ـ وفقا لقواعد القانون الدولى والعرف الدولى ـ ان الحماية والمزايا التى يتمتع بها مبعوث الدولة والتى تسهل قيامه بعمله لدى الدولة الموفد اليها تظلل جانبين رئيسيين :

الأول : هو مقر البعثة الدبلوماسية ووثائقها .

والثانى : هو المزايا والحصانات الشخصية المقررة للمبعوث الدبلوماسى .

وبالنسبة للجانب الاول وهو حصانة مقر البعثة ووثائقها فهو يسهل للدولة عملها فى مبنى البعثة ويكفل سرية وثائقها . ومن المستقر قانونا ان تتمتع دور البعثات الدبلوماسية بحصانة تامة ضمانا لاستقلال المبعوثين من ناحية واحتراما لسيادة الدولة التى يمثلها كل منهم من ناحية اخرى . كما ان لها فى سبيل ذلك كامل الحرية فى الاتصال بالجهات التى تتطلب اعمالها التخاطب معها . ويشمل مقر البعثة الدبلوماسية كافة المبانى والاماكن والملحقات التى تشغلها البعثة او تستخدمها لحاجتها ، سواء كانت مملوكة للدولة الموفدة لها او مؤجرة من الغير . وعلى الدولة الموفدة اليها البعثة التزامات يجب القيام بها تحقيقا لهذه الحصانة القانونية لمبنى البعثة ووثائقها .

ولهذا نجد انه لايجوز ان تقوم الدولة الموفد اليها باقتحام دار البعثة الدبلوماسية الا فى احوال الضرورة وبموافقة مدير البعثة الدبلوماسية والا اعتبر ذلك انتهاكا واضحا لقواعد القانون الدولى ولنصوص اتفاقية فينا الصريحة فى هذا الشان .

اما بالنسبة للجانب الثانى وهو المزايا والحصانات الشخصية ، فهناك حصانات ومزايا اساسية اكتسبت حكم القانون ويجب على الدول ان تلتزم باحترامها ويترتب على الاخلال بها مخالفة قواعد القانون الدولى مما يستتبع مسئولية الدولة عن النتائج المترتبة عليها .

بل اكثر من ذلك فقد اوجب القانون الدولى احترام المبعوث الدبلوماسى ودار البعثة الدبلوماسية ووثائقها حتى لو تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين او قامت الحرب بينهما او انتهت المهمة الدبلوماسية لاى سبب من الاسباب . فحصانة البعثة الدبلوماسية وامتيازاتها لاتنتهى بانتهاء المهمة الدبلوماسية بل تستمر بعد ذلك للاشخاص الدبلوماسيين حتى الوقت الكافى لتصفية اعمال البعثة وتدبير شئون المبعوثين وعودتهم الى بلادهم . ومن ثم يجب على الدولة ان تسهل مغادرة اعضاء البعثة الدبلوماسيين اقاليمها فى الاجل المناسب ، وفى حالة الضرورة يجب عليها ان تضع تحت تصرفهم وسائل النقل المناسبة والضرورية لهم ولاموالهم .

اما بالنسبة لدار البعثة وما فيها فانها تظل تتمتع بالحصانة المقررة لها بالرغم من انهاء مهمة البعثة ولايجوز التعرض لها باى حال مهما طال امد توقف العلاقات بين الدول الموجودة بها والدولة صاحبة الدار . (م ٤٥ من اتفاقية فينا للبعثات الدبلوماسية) .

وعلى هذا نجد ان الحماية الدبلوماسية والحصانات والمزايا الممنوحة للمبعوث الدبلوماسى ولدار البعثة الدبلوماسية ووثائقها هى من مقتضيات العمل الدبلوماسى والعلاقات الدولية وهى من القواعد القانونية الاساسية والمستقرة فى القانون الدولى ولايجوز لاى دولة ان تخالفها تحت اى حجة او ستار والا كان ذلك انتهاكا صريحا لقواعد القانون الدولى مما يوجب المسئولية الدولية على النتائج المترتبة على ذلك .

ولهذا فاننا نؤكد ان العراق بانتهاكه مبانى السفارات الاجنبية الموجودة فى الكويت المحتلة هو عمل غير شرعى حتى لو اعتبرت الحكومة العراقية ان البعثات الدبلوماسية ليس لها اى وجود فان مبنى السفارات له حرمته حتى بعد انتهاء مهمة البعثة الدبلوماسية . ولذلك نجد ان مجلس الامن قد قام باصدار قراره الاخير الذى يدين اقتحام مبانى السفارات الاجنبية والتعرض للمبعوثين الدبلوماسيين .

وكلمة اخيرة اوجهها للنظام العراقى وهى كفى انتهاكا للشرعية الدولية لان الانتهاكات لاتعنى ولاتعبر عن قوة الدولة بقدر ما تعبر عن تخلفها . ومن ثم يمكن ان نقول للنظام العراقى .. كفى تخلفا .

رأى

عالم الأقطاب المتعددة وجغرافية التحالفات الاقليمية

يثبت السلوك الامريكى فى ازمة الخليج بطلان التحليلات التى ذهبت الى ان النظام الدولى قد تحول فى السنوات الاخيرة ، وخصوصا فى اعقاب احداث شرق اوروبا منذ نوفمبر سنة ١٩٨٩ ، الى عالم يسوده قطب واحد هو الولايات المتحدة الامريكية ، التى اصبحت مطلقة اليدين فى استخدام قوتها العسكرية فرغم سرعة مبادرة الولايات المتحدة الى حشد قواتها البحرية والجوية والبرية فى منطقة الخليج وفى شرق البحر الابيض المتوسط ، الا ان الادارة الامريكية لم تقدم حتى الآن على استخدام هذه القوة فى عمل عسكرى ضد العراق بسبب صعوبة اللجوء المنفرد الى القيام بعمل عسكرى من جانب اى من القوتين العظميين او اى من القوى الدولية الأخرى فى ظل المناخ الجديد الذى اصبح يسود العلاقات الدولية ، وخصوصا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، والذى يتميز بالتنسيق المشترك فيما بينهما فى كل الاقاليم عوضا عن المواجهة .

والواقع ان امتلاك القدرة على التدخل العسكرى السريع فى اى من اقاليم العالم قد فقد بدرجة كبيرة اهميته كاحد عناصر المكانة الدولية ، بسبب القيود الهائلة التى اصبح استعمال مثل هذه القدرة يخضع لها فى عالم يعطى الأولوية لعناصر القوة الاقتصادية . فهناك الاعباء المالية الضخمة التى تترتب على حشد القوات العسكرية فى اقليم بعيد عن الولايات المتحدة لفترة طويلة من الزمن ، وفى وقت فشلت فيه الادارة الامريكية فى حل مشكلة العجز المزمن والمتزايد فى الميزانية الفيدرالية ، مما ينذر لو استمر بدخول الولايات المتحدة مرحلة كساد طويلة ، ولذلك سعت الحكومة الامريكية الى مطالبة القوى الدولية الأخرى خصوصا اليابان والمانيا الاتحادية ، والتى لاتواجه مثل هذا الوضع الحرج فى موازناتها الداخلية والخارجية الى المساهمة فى تمويل هذا الحشد والاعباء المترتبة عليه ، ومن ناحية ثانية ، فان الاهمية البارزة للرأى العام الدولى قد دعت الولايات المتحدة الى البحث عن غطاء لتدخلها فى الخليج ببذل الجهود لاستصدار قرارات من مجلس الامن الدولى يوافق عليها كل اعضائه الدائمين بما فى ذلك كل من الاتحاد السوفيتى وجمهورية الصين الشعبية ، حتى يظهر وجود قواتها واستخدامها لاجراءات تنطوى على العنف فى مواجهة الملاحة المتوجهة الى العراق او الخارجة منه كعمل يحظى بالمشروعية الدولية . كما ان قلق الراى العام الامريكى من الخسائر البشرية التى يمكن ان تصيب الجنود الامريكيين ، والذى عبرت عنه استطلاعات الراى العام فى الولايات المتحدة ، وتعليقات الصحافة الامريكية ، وتصريحات زعماء الكونجرس ، كل ذلك يدعو الادارة الامريكية الى التزام الحذر الشديد قبل ان تحزم امرها على استخدام القوة العسكرية . واخيرا ، فرغم عدم التناسب الهائل بين الامكانيات العسكرية لقطب دولى مثل الولايات المتحدة ، ولقوة اقليمية مثل العراق ، الا ان عدم التزام العراق باى قواعد مقبولة ازاء الرعايا الاجانب او ازاء الدول الاخرى فى الشرق الأوسط ، وخصوصا السعودية واسرائيل ، يجعل ثمن استخدام القوة العسكرية الأمريكية دون اتخاذ الاحتياطات الكافية ضد المسلك العراقى الذى يصيب التنبؤ به امرا باهظ التكاليف من وجهة نظر كل من الراى العام الأمريكى ، والادارة الأمريكية ، ولكل هذه الأسباب تحاول الادارة الأمريكية ان تعطى لكل اساليب الضغط الاقتصادى والدبلوماسى فرصتها قبل ان تواجه بضرورة خيار مكلف وغير مامون العواقب يتمثل فى استخدام القوة المسلحة . ولهذه الأسباب ايضا سعى الرئيس الأمريكى الى ان يخرج من لقائه مع الزعيم السوفيتى جورباتشوف فى هلسنكى فى التاسع من سبتمبر بتفهم سوفيتى لدواعى اتخاذ مثل هذا القرار اذا اضطر اليه فى نهاية المطاف .

ومن ناحية اخرى ، فقد انهى الاحتلال العراقى للكويت ضمن ماقضى عليه استقلالية النظام الاقليمى العربى ، فالدول العربية غير قادرة على وقف اعتداء واحدة منها على الاخرى ، ولذلك تسعى كل منها الى الدخول فى تحالفات اقليمية ودولية تكفل امنها : وهنا تلعب العوامل الجغرافية دورا معقدا . فدول الجوار العربية لاتتعاون بالضرورة فيما بينها ، وانما يوجد معظمها فى حالة تنافس ، فاليمن يحتاج العراق ضد السعودية ، وسوريا تحتاج مصر وايران ضد العراق ، وربما يحتاج النظام السودانى الى كل من العراق وليبيا فى مواجهة مصر واثيوبيا ، ويعطى هذا الموقف الجديد اهمية كبرى لدول الجوار الجغرافى ، وخصوصا تركيا وايران والى حد اقل اثيوبيا والتى ستتحول بصورة متزايدة الى اطراف اساسية فى تحالفات اقليمية . ومن المؤكد ان تسعى القوى الدولية الخارجة عن الاقليم الى مساندة بعض هذه التحالفات فى مواجهة تحالفات اقليمية اخرى ، وتوفير كل عناصر المعونة الاقتصادية والعسكرية لها حتى تخفف عن هذه القوى الدولية اعباء التدخل العسكرى المباشر اذا ما اقتضته الظروف ■

د. مصطفى كامل السيد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاتحاد

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٠

في ندوة جماهيرية حاشدة بمصر

لمئات السنين لم تكن هناك دولة اوكيان سياسي اسمه العراق حتى عام ١٩٢٢

اذا سلمنا بالحقوق التاريخية فليعد العراق الى تركيا التى ظلت تحكمه ٣٠٠ سنة

ليس هناك اى ضمان ألا يواصل صدام التهام بقية دول الخليج لاشباع أطماعه

العالم الجغرافي
د. صبحي
عبد الحكيم

في ندوة جماهيرية حاشده.. اقيمت في محافظة القليوبية بمصر.. تناول د. صبحي عبدالحكيم الرئيس السابق لمجلس الشورى المصري.. واحد اكبر علماء الجغرافيا العرب المعاصرين.. قضية الاجتياح العراقي للكويت.. والحجة التي يستند اليها صدام حسين.. من ان للعراق حقوقا تاريخية في الكويت.. فاكد ان الكويت كان كيانا سياسيا وجغرافيا مستقلا.. ومعترفا به دوليا واقليميا.. قبل ان يوجد الكيان العراقي بقرابة ٣٠٠ سنه.. هذا اذا اخذنا بمبدأ الحقوق التاريخية.. الذي لم يعد معمولا به في التاريخ المعاصر.. والذي اذا فتح الباب له.. لتحول العالم الى ساحة حرب لا تنتهي.. كما اكد على ان المشكلة التي كانت بين العراق والكويت.. ليست مشكلة حدودية.. لكنها مشكلة ترسيم حدود قائمة على الطبيعة.. من واقع الخرائط الموجودة والمصدق عليها.. وقال انه اذا كان العراق يقول: ان له حقوقا في الكويت.. فنفس المنطق يقول: ان لتركيا وسوريا حقوقا تاريخية في العراق.

وكانت الندوة.. قد اقيمت في المؤسسة العمالية بشبرا الخيمة.. وحضرها الى جانب د. صبحي عبدالحكيم.. د. عبدالوهاب سيد احمد محافظ القليوبية والكاتب الصحفي الكبير مرسي عطاالله نائب رئيس تحرير جريدة الاهرام القاهرية.. وادارها الناقد محمد السيد عيد.. اضافة الى حشد هائل من القيادات السياسية والتنفيذية بمحافظة القليوبية والالاف من الجماهير الحاشده.. التي اعلنت ادانتها للغزو العراقي للكويت.. وطالبت بضرورة انسحاب قوات صدام حسين من الكويت.. وعودة حكومتها الشرعية اليها.

جدير بالذكر.. ان الندوة اقامتها الهيئة العامة لقصور الثقافة برئاسة حسين مهران.. في اطار الندوات الجماهيرية الضخمة.. التي تنظمها الهيئة في كافة محافظات مصر.. وتحضرها كوكبة كبيرة من سياسيي ومفكري مصر.. تضامنا مع الكويت.. واحتجاجا على الغزو العراقي.

○في بداية الندوة.. تحدث د. عبدالوهاب سيد احمد فاكد ان ماقام به صدام حسين يعبر عن انفصام فكري وعقائدي.. واكد انه يقود مغامرة كبرى لاعادة رسم خريطة المنطقة لصالح القوى الدولية المعادية للعرب.. كما اكد ان صدام حسين يخدم اعداء الامة العربية.. منذ ان اعتلى السلطة في العراق.. وانه لا ينطق من فراغ.. لكن يسانده فكر البعث العراقي.. الذي يعمل على تدمير العروبة والاسلام.

○ثم تحدث د. صبحي عبدالحكيم.. فسرد في بداية حديثه قصة الازمة.. منذ خطاب الرئيس العراقي في السابع عشر من يوليو الماضي.. واتهاماته التي اعلنها آنذاك.. حتى يوم الغزو في الثاني من اغسطس الماضي.. ثم اوضح د. صبحي عبدالحكيم التبريرات المفضوحة.. التي استخدمها صدام حسين في تبريره لغزوه والتهامه للكويت.. فاكد انه ادعى في البداية.. انه يحسم مشكلة الحدود.. وهي ليست مشكلة حدود.. لكنها مشكلة ترسيم حدود قائمة على الطبيعة من واقع الخرائط الموجودة والموثقة.. وتساءل د. صبحي قائلا: هل مشكلة ترسيم الحدود تبرر التهام العراق للكويت بالكامل؟!.. ثم استطرد قائلا: بعد ذلك افتعل صدام وزارة لايعلم احد كيف اتي باعضائها ومن هم.. ومامصيرهم الان.. وادعى ان الوزارة الشرعية تطالبه باقامة وحده.. فتحولت المشكلة.. من مشكلة ترسيم حدود.. الى مشكلة ان حكومة شرعية - من وجهة نظره - تطلب الوحده.. ولما لم تنطل الخدعة على الرأي العام العالمي والعربي.. وصارت خدعة مكشوفه.. اعلن الجمهورية قبل اعلان الوحدة واكد دكتور صبحي الحكيم ان اعلان الجمهورية يعني ان هناك كيانا سياسيا اسمه الكويت.. فلما انكشفت الخدعة، ادعى ادعاء جديدا.. وهو ان الكويت جزء من العراق.. وان هناك حقوقا تاريخية في الكويت باكملها.. عندئذ لم تعد المشكلة.. كل ما سبق.. بعد ان انكشف.. فاعلن ضم الكويت.. واعلن انشاء محافظة الكويت التابعة للعراق وعين لها محافظا عراقيا واعلن انه ليس هناك شيء اسمه الكويت.. وعدل وغير الكثير من الاشياء والمسميات.. ليمحو اي طابع كويتي على الرقعة التي تشغلها دولة الكويت.

كل ذلك تم في سرعة والعالم يقف مشدوها.. فهل هذه تصرفات رئيس دولة في القرن العشرين.. فليعلم صدام حسين.. ان اسلوب الاجتياح والغزو.. عفا عليه الزمن.

سجل الندوة
سمير الطنطاوي
مكتب الاتحاد - القاهرة

اين الحقوق التاريخية؟!

وانتقل د. صبحي عبدالحكيم في حديثه الى الجذور التاريخية للمشكلة.. ففند ادعاءات العراق بحقوق تاريخية له في الكويت حيث قال: هناك اتفاقية ترجع الى عام ١٩١٣ بين بريطانيا وتركيا.. وقت ان كانت بريطانيا ولية امر الكويت.. وتركيا ولية امر العراق.. تماما كما كان في اتفاقية طابا عام ١٩٠٦، الا ان هذه الاتفاقية.. لم يتم التصديق عليها في حينه.. بسبب قيام الحرب العالمية الاولى.. وصدق عليها بعد انتهاء الحرب.. وهي تضم خريطة موقعا عليها بالخط الاحمر بين العراق والكويت.

واذا رجعنا قليلا لنبحث في مسالة الحقوق التاريخية - نجد ان العراق.. لم تكن دولة مستقلة في التاريخ الحديث.. الا في العشرينات من القرن الحالي وبالتحديد ١٩٢٢ كما ان الرقعة التي تسمى العراق اليوم.. لم تكن وحدة سياسية طوال ٣٠٠ سنة كان ما



يسمى العراق اليوم جزءا من الدولة العثمانية.. وكانت هناك ثلاث ولايات هي ولاية الموصل.. وولاية بغداد.. وولاية البصرة.. ولم تكن هناك مركزية في بغداد لهذه الرقعة.. وكان ولاة هذه الولايات خاضعين للباب العالي في الدولة العثمانية.

واضاف د. صبحي عبدالحكيم قائلا: قبل تبعية هذه الولايات للدولة العثمانيه.. كان هناك صراع عليها بين الدولة الصفويه في ايران والدولة العثمانية.. ولم يكن شعب العراق يحكم نفسه طوال ٥٠٠ سنه سابقة على العشرينات من القرن الحالي.

ثم انتقل د. صبحي الى الحديث عن تاريخ الكويت.. فقال: اما بالنسبة للكويت.. ففي سنة «١٧٥٦» اسس الشيخ الصباح الكبير امارة الكويت.. واسرة الصباح ظلت تحكم امارة الكويت منذ ١٧٥٦م حتى الثاني من اغسطس الماضي.. والشيخ جابر امير الكويت.. هو الامير رقم «١٣» في سلسلة اسرة الصباح التي تحكم الكويت.. كل ما في الامر.. ان امارة الكويت خضعت عام ١٨٩٩ للحماية البريطانية.. حتى نالت استقلالها عام ١٩٦٠. وكان ذلك امرا مالوفا.. بل ان العراق نفسه.. بعد ان هزمت تركيا في الحرب الاولى.. خضع للانتداب البريطاني وهنا فقط.. بدأ يظهر كيان سياسي اسمه العراق.. فلمئات من السنين لم تكن هناك دولة اسمها العراق.. او كيان سياسي اسمه العراق.. في الوقت الذى كان هناك كيان سياسي اسمه الكويت منذ ٢٤٠ سنه.. فاين الحقوق التاريخية التي يدعيها صدام حسين.

واضاف د. صبحي عبدالحكيم قائلا: واذا سلمنا جدلا بمبدأ الحقوق التاريخية.. وهو مبدأ لم يعد معمولا به في التاريخ المعاصر.. والعودة اليه تمثل كارثة عالمية كبرى.. لانه سيفتح بابا لن يغلق لسلسلة غير متناهية من الحروب.. واذا سلمنا بالحقوق فليعد العراق الى تركيا التي ظلت تحكمه طوال ٣٠٠ سنه.. وان يعود جزء الى سوريا.. لان جزءا من الموصل الحالي كان داخل سوريا.. ثم كيف يمكن ان نرد على اسرائيل.. كيف يمكن ان نواجه الرأى العام العالمي في مواجهة ادعاءات اسرائيل بالحقوق التاريخية في فلسطين.. ان صدام حسين يسلم لاسرائيل سلاحا تطعننا به امام الرأى العام العالمي.. ان كل ادعاءات صدام غير مقبوله.. واساءت الى العرب امام الرأى العام العالمي.. فسلوكه ينسب الى امتنا.. لانهم ينظرون الى المنطقة كوحدة غير منفصله.

ثم انتقل د. صبحي في حديثه الى تحليل الاسباب الداخلية التي دفعت بصدام الى اقتراف جريمته.. واكد ان لديه استراتيجية ثابته تجاه الخليج والسيطرة عليه.. يسعى الى تحقيقها.. وان حربه مع ايران كانت جزءا من تلك الاستراتيجية.. لانه حاول الاجهاز على ايران.. ليتفرغ بعد ذلك لتحقيق مطامعه في الخليج.. باسلوب رئيس العصابة وليس باسلوب رئيس دوله.

واكد انه ليس هناك ضمان.. الا يواصل صدام سيرته بعد الكويت.. ليلتهم الدول الاخرى اشباعا لاطماعه في الزعامة.

وفي رؤيته للخطوات القادمة قال د. صبحي في نهاية حديثه: لا استطيع ان ادعي ان سيناريو محددا سوف يتحقق.. فكل السيناريوهات يصعب تغليب احدها على الاخر.. لان المشكلة صارت دولية.. وصار فيها حسابات ومتغيرات لا ندركها لكن في تقديري ان صدام لن يتراجع.. وان الحرب لن تنشب قريبا. واتصور ان هذه الازمة.. وهذه المنطقة سوف تعيش في حالة لا حرب ولا سلم.. فترة غير قصيره.. وينبغي ان نوطن انفسنا على ذلك.. وان نواجه الحقيقة وان نكيف امورنا وحياتنا على هذا.

ثم تحدث بعد ذلك الكاتب الصحفي الكبير مرسي عطاالله نائب رئيس تحرير جريدة الاهرام.. فاوضح الابعاد الخفية وراء جريمة صدام حسين وعلى راسها التمهيد لتوطين اليهود السوفييت في المنطقة.. وتفتيت التضامن العربي الذى كنا نعيش خلفه الكبير قبل الغزو.. وكذلك التمهيد للقضاء على الانتفاضة الفلسطينية.. واجهاض الحوار الفلسطيني الاسرائيلي.. بهدف حل مشكلة فلسطين.

ثم انتقل في حديثه للرد على مزاعم البعض حول وجود القوات الاجنبية في الخليج.. والغاء الحل العربي فقال: ان النية كانت مبيته ومسبقه لالغاء ايه امكانية لايجاد حل عربي للمشكلة.. واكد ان العراق وتوابعه.. هم الذين الغوا الحل العربي. وفيما يخص القوات الاجنبية قال مرسي عطاالله: اننا كعرب لانقبل بوجود القوات الاجنبية في عالمنا العربي.. ولكن من الذى دفع دولة مثل السعودية.. ان تطلب قوات اجنبيه؟ الذي دفعها واقع عربي مرير.. وهو احد النتائج للسياسه الغبية.. لتغيب مصر طوال العشر سنوات الماضية.. لانه لم تكن هناك دولة عربية واحدة يمكن ان تقوم بتامين القوة المطلوبة لامن الخليج والسعودية.. وهناك فرق بين المشاركة وبين التامين.. كما ان القوات الاجنبية جاءت بناء على طلب شرعي من قبل الحكومات.

واكد مرسي عطاالله ان دول الخليج شاركت العراق دعوته في اخراج القوى الاجنبية من الخليج.. فكيف يتحدث النظام العراقي الان.. ان هذه الدول عميلة.. وكانت تبحث عن المبرر لادخال القوات الاجنبية في المنطقة.

وبعد ان انهى مرسي عطاالله كلمته.. تحدث بعض الحاضرين من الجماهير فطالبوا بضرورة مواجهة صدام حسين.. واجباره على الانسحاب من الكويت.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٠

مصر وأزمة الخليج .. ملامح دور جديد

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

حسن أبو طالب

على الرغم من ان ازمة الخليج الناتجة عن تداعيات الغزو العراقي للكويت لم تنته بعد فإنها افرزت واقعا جديدا هو واقع الازمة ذاته بما ينطوى عليه من مخاطر وفرص واذا كانت قدرتنا على تحديد النتائج في المستقبل بشكل دقيق نسبيا تعد رهنا بالاسلوب الذى سيوظف لانهاء الازمة على واقع الازمة، وما ارتبط به من سلوك وتحركات لاطراف عربية ودولية، او العمل على تحييد طرف بذاته او دفع طرف الى خلفية الاحداث وهو ما يكشف بدوره عن حقائق وتوازنات جديدة كما يعيد صياغة ادوار اطراف عربية واقليمية على ضوء مسار الازمة والتوقعات المختلفة بشأن انهائها بعبارة اخرى ان واقع الازمة ذاته افرز نوعا من التغير النسبي في ادوار اطراف عربية واقليمية اساسية وهنا نلحظ ثلاثة مسارات احدها يمثل صعودا ملحوظا في الوزن الاستراتيجي وهو ما تكشف عنه حالة مصر، والثاني يمثل صعودا متوسطا كحالة تركيا والثالث يمثل حالة عكسية حيث هبوط الوزن الاستراتيجي - في سياق الازمة وسبل انهائها - وهو نموذج اسرائيل حتى بالرغم مما حصلت عليه من مكاسب

ان هذا التغير في الاوزان النسبية في سياق الادوار الاستراتيجية للاطراف الثلاث يستدعي بدوره بعض الايضاح والذى لن يكون ممكنا الا من خلال فهم طبيعة التفاعلات الدولية الجديدة والتى تاخذ عنوانا كبيرا وهو "الوفاق الدولى الجديد" وكذلك فهم الخصائص الذاتية لكل طرف

ان الحالات الثلاثة مصر وتركيا واسرائيل لا تتماثل في الخصائص الذاتية والتاريخية. فبالنسبة لمصر وتركيا فهما دولتان اساسيتان في منطقة الشرق اوسطية، والتى تضم في جنباتها ما تعورف على تسميته بالنظام العربي والتى تمثل مصر احدى دول القلب الرئيسية في هذا النظام وهما ايضا دولتان مندمجتان بصورة طبيعية في المحيط الاقليمى حولهما حتى بالرغم من بعض التوترات التى قد تثور مع طرف مجاور او اخر وهما ثالثا غير قابلين للتشكيك في شرعية وجودهما كدول ذات باع حضارى وامتداد تاريخي وعطاء انسانى واسع المدى الا انهما يختلفان من حيث العضوية في النظام العربي حيث مصر هي احدى دول القلب في حين ان تركيا هي دولة مجاورة لهذا النظام كذلك فان حدود مسئوليات دور مصر العربي تختلف جذريا عن حدود مسئوليات دور تركيا الشرق اوسطى لا الاوربى واذا كان هناك حالة من الاجماع الوطنى على الملامح العامة والسياق العربي لدور مصر فان تركيا تشهد - ومنذ عشر سنوات تقريبا - حالة من الجدل العنيف حول نوع التوجه الخارجي الذى يجب ان تعطى له الاولوية في السياسة التركية. هل هو المحيط الاسلامي الشرق اوسطى. ام هو المحيط الاوروبى والغربي وهذا بدوره يمثل مشكلة كبرى لدى تركيا تصل الى حد البحث في اغوار الهوية الذاتية لتركيا

والواقع ان هذه الاختلافات لا تقلل اطلاقا من شرعية وجودهما كدول رئيسية في المنطقة. والامر يبدو على العكس تماما بالنسبة لاسرائيل المفروسة في المنطقة وغير المندمجة في محيطها الاقليمى المباشر والتى لا تحمل جذورا تاريخية اصيلة وحقيقية في المنطقة، وشرعيتها محل تساؤل وتشكيك مستمر الا انها ومن حيث الدور - وهذه نقطة اختلاف اخرى - كانت تمثل - او هكذا وصفت قبل الغزو وما نتج عنه من ازمة كبرى - احدى قلاع المصالح الغربية - الامريكية في المنطقة وموقعا استراتيجيا رئيسيا، وتمثل حجر الزواية في الفكر الاستراتيجي الامريكي لتحقيق الاستقرار للمصالح الغربية عموما في الشرق الاوسط

ان واحدة من ابرز نتائج الازمة انها كشفت حقيقة الدور الاستراتيجي المتواضع جدا الذى يمكن ان تقوم به دولة مثل إسرائيل لا ترتبط بمحيطها إلا من خلال آليات صراعية ممتدة ومعقدة، وكشفت ايضا ان اسرائيل قاصرة عن القيام بما افترض لها من مهام بعبارة اخرى بدت اسرائيل لدى المحللين وصانعى الاستراتيجيات الامريكيين والغربيين انها ليست سوى نمر من ورق كما اكتشف هؤلاء ان استمرار المصالح الغربية وكذلك مصالح العالم باسره في الاستقرار والنفط والتوازن هى رهن بالدول الاصيلة غير المشكوك في شرعيتها. والقادرة على الحركة وصاحبة الاوراق الكثيرة نظرا لصلاتها العضوية بمحيطها المباشر بعبارة اخرى كشفت الازمة عن الدور الزائف لاسرائيل، مقابل الدور الحقيقي لبلدين مثل تركيا ومصر واذا كانت تركيا من خلال علاقاتها العضوية بالتحالف الاطلسى، تستطيع أن تقدم خدمات وتقوم بادوار عدة للمصالح الغربية، وتنتظر منه بالمقابل مزيدا من الاندماج في المحيط الاوربى والغربي، فان مصر يتجاوز دورها إفادة المصالح الغربية والامريكية الى مدى ارحب، وهى مصالح المجتمع الدولى باسره والذى ينتظم تحت مظلة الوفاق الدولى الجديد.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٠

إن تميز الدور المصرى في هذه الازمة على وجه التحديد نابع بدوره من خصائص هيكلية وصلات عضوية اصيلة في المنطقة العربية والتى تمثل مجال الازمة ومجال تفجرها ، والذى نعتقد انه بدوره ساهم مساهمة فعالة في وحدة وتماسك وقوة الموقف الدولى المناهض للغزو العراقى فللمرة الاولى وبشكل غير مسبوق نجد المجتمع الدولى بشرقه وغربه وقد اتخذ موقفا موحدا على صعيد الرفض للغزو . وحتى هؤلاء الذين وقفوا مؤيدين بتحفظ للعراق في الايام الاولى للغـزو ومـع استمـرار الازمـة وتـداعياتهـا ، فاذا بهم يعيدون حساباتهم وتبرز الشواهد على نزوعهم نحو التخلص شيئا فشيئا من شبهة تاييد الموقف العراقى

ان وحدة المجتمع الدولى لا تنفصل بدورها عن عاملين احدهما دولى عام ، والثانى عربى/ اقليمى . وبالنسبة للعامل الدولى العام فهو عملية الوفاق الدولى الجديد بين القوتين العظميين وما يصاحبها من آليات عمل دولية جديدة ، والثانى وهو وقوف قوى عربية رئيسية ـ ونشير تحديدا الى مصر ـ امام حدث الغزو ورفض ما ينطوى عليه من مضامين ومطالب ودعاوى .

ان الوفاق الدولى الجديد وما يصاحبه من آليات عمل مشتركة جزء رئيس من عملية بناء نظام دولى جديد يتسم بدرجة اعلى من تعاون القوى الكبـرى تحت صيغة المشاركة الاستراتيجية ، والتى تعنى عدم قابلية اغفال اى وزن واى دور من القوى الكبرى وتحديدا الاتحاد السوفيتى . ولقد ادت الازمة الى استنفار المجتمع الدولى كله ، وساعد الوفاق الـدولى الجديـد القوتين العظميين على تنسيق خطواتهما المشتركة المناهضة للغزو ، وحين بدا ان هناك تباينا في وجهات النظر على بـعض القضـايـا دون الاسس والمبادىء ، سارع الرئيسان بوش وجورباتشوف للقاء مشتـرك في هلسنكى ليضعا معا اطارا مشتركا يعملان تحته وابرز ملامحه

١ ـ رفض العدوان وضرورة انهائه حتى لا يحصل المعتدى على مكافاة عدوانية وبذلك وضعا قيمة عليا في عالم الوفاق الجديد وهى عدم جدوى العدوان وبالتالى عدم جدوى الاستخدام المطلق للقوة على حساب الاخرين .

٢ ـ تفضيل العمل تحت مظلة الحلولات السلمية والسياسية حتى يتم استنفادها

٣ ـ توظيف الامم المتحدة ، واللجوء اليهـا لاتخـاذ تـوظيف خطـوات تصعيدية وفق ميثاقها ضد العراق حال عدم استجابته للحلول السلمية ، وبالرغم من ان الاشارة المباشرة للحل العسكرى لم ترد صراحة ، فانـه يظل احتمالا واردا كاحدى الخطوات التصعيدية المحتمل اتخاذها لمواجهة العراق ولحمله على الانسحاب وعودة الشرعية الكويتية .

ان خطوط الاتفاق الثلاثة بين العملاقين لا تعنيهما وحسب ، بل هى من جانب اخر تمثل حدود حركة المجتمع الدولى في المرحلة المقبلة لحمل العراق على الانسحاب وإنهاء عدوانه على الكويت . وهكذا فان هؤلاء الذين يلتزمون بمثل هذه الضوابط الثلاثة رفض مبدأ العدوان ـ تاكيد الشرعية الدولية ـ توظيف الامكانات الذاتية لصـالح فـاعلية قـرارات المنظمة الدولية) ، هم ولا شك احد الاسباب الجوهرية في وحدة وتماسك المجتمع الدولى المناهض للعدوان العراقى

ولا شك ان هنك آخرين ممن يمكن ان تنطبق عليهم صفة المساهمة في وحدة وتماسك الموقف الدولى ، الا انه يظل هنـاك وجـود خصـوصيـة للـدور المصرى ، بل وتمايز ايضا . وهو ما يمكن ان نلمحه في افتراض ان مصر كانت قد وافقت على تمرير صفقة الغزو ، وقبلت بعض الاغراءات التى عرضها العراق على القيادة المصرية ففى هذه الحالة نعتقد ان الصورة عربيا ودوليا كانت قد اختلفت كثيرا عما هى عليه الآن . وهكذا فان الرفض المصرى للعدوان العراقى ، وان حقق مصلحة قومية مصرية ، الا انه ايضا وبدرجة اكبر حقق مصلحة كبرى للمجتمع الدولى باسره . ذلك ان القبول المصرى بالعدوان العراقى ـ حسبما ارادت او ظنت بذلك القيادة العراقية ـ كان سيؤدى حتما الى تمرير صفقة شيطانية ، وإضعاف للموقف الدولى والعربى الرافض للعدوان ، وربما المساهمة في عمليات التضليل واعلاء النتيجة على السبب ، وتحفيز الهمم نحو الوجود الاجنبى باعتباره الاصل ، والتعمية على الاصل الحقيقى للازمة وهو الغزو . ان ذلك الافتراض المخطط الذى سعت اليه العراق ومن ايدها من دول عربية اصطدم بقوة الرفض المصرى ، وبالتالى فتح المجال امام وحدة المجتمع الدولى المناهض للعراق بالصورة المتماسكة والقوية التى نراها الان .

ان هذا الموقف المصرى والمحقق لمصالح المجتمع الدولى في السلام والاستقرار ورفض العدوان ، يمثل ولا شك رصيدا اضافيا للدور المصرى ، وبقـدر مـا يضيفـه مـن رصيـد يمثل اعباء تفترض بداية الوعـى الذاتى والخارجى بحدود هذا الدور وبـاهميته وضـرورة التصـدى ، وتفترض ايضا كيفية توظيفه للمصالح العربية الرئيسية ، وايضا في سياق عملية انهاء الازمة الخليجية الراهنة بصورة سلمية ومتوازنة . وتدل التصريحات المصرية الاخيرة على درجة عالية من الوعى بهذه المطالب والاعباء

ولا شك ان هذا الدور المصرى الهام سيجنب مصر بعض المشاكل الامنيـة في علاقـاتهـا مـع بعض المؤسسـات النقـديـة والمـاليـة والدولية ، وقد يعود عليها بنفع اقتصادى او مالى من طرف دولى او عربى ، الا ان ذلك وحده لا يكفى للقيام باعباء الدور الجديد الذى يفترض بدوره درجة اكبر من القوة والاستقرار الاقتصادى ودرجة اكبر من المنعة العسكرية والدفاعية .

ويجب ان يعلم الجميع ان مصر القوية المستقرة لن تكون عبئا على احد ، ولن تكون خطرا على احد . بل على العكس من ذلك ستكون الموازن للمصالح العربية والدولية معا . ولقد اثبتت بموقفها الرافض للغزو وللاغراءات المثيرة ، انها بحق صمام امان في المنطقة العربية والشرق اوسطية برمتها . ومن المهم ان يعى الاقربون من العرب ، والبعيدون في الشمال بشرقه وغربه ، ان تلك الحقيقة تفرض اعباء عليهم تتجاوز المنح والقروض المسكنة . وان عليهم تقديم البرهان لتقديرهم للموقف المصرى القوى والصلب في رفض العدوان . ونعتقد ان على الشمال بشرقه وغـربه وتحت المشاركة الاستراتيجية التى دللت عليها قمة هلسنكى الاخيرة ـ ان يعمل بتنسيق كامل مع مصر لمواجهة اهم ثلاث قضايا في المنطقة العربية . اولاها القضيـة الفلسطينية وتسـويتهـا تسـوية عـادلـة ، تحقق المطـالب المشـروعـة للشعب الفلسطينى ، وثانيتها عدم التعريض بالامن القومى العربى لصالح اعتبارات الثأر والرغبة في الهيمنة . واخيرا تفهم



حلة تعثر التنمية العربية والمساعدة في ايجاد حلول - بالاتفاق مع اطراف عربية رئيسية - تقلل من التفاوت الرهيب بين المجتمعات العربية بعضها وبعض ، وتمنع بالتالى احتمالات تفجر ازمات اخرى في المستقبل على شاكلة الازمة الراهنة .

ان مصر بتراثها وحجمها ومكامن قوتها واستيعابها لحقيقة المشاكل العربية ، وبدورها الذى يمثل رافدا اساسيا في وحدة المجتمع الدولى المناهض للعدوان العراقي ، من شانها ان تكون الموازن الحقيقى للامن والتنمية العربية ، وبالتالى الوصول بالمنطقة الى مرحلة اعلى من الاستقرار لصالح العرب والعالم على السواء □



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باحث فرنسى

د. سمعان :

أزمة الخليج فى مركز البحوث السياسية

ليس هناك أمل فى قيام ديمقراطية فى العراق

أزمة الخليج كشفت أزمة النظام الاقليمى العربى

كتبت نوال مصطفى

فى مناقشة ساخنة بحثت ندوة مركز البحوث السياسية أمس ازمة الخليج والغزو العراقى للكويت . ناقش الباحثون المصريون والفرنسيون اسباب الأزمة وآثارها على المنطقة العربية فى ظل إعادة التوازنات الدولية والقوى الكبرى العالمية التي تشهد تغييرا ضخما فى الأونة الأخيرة .

عرض بيير جون الباحث المستشرق الفرنسى بحثا هاما بعنوان « ازمة الخليج والتطور الديمقراطى فى الوطن العربى .. الديمقراطية غير المحتملة فى العراق » ..

تحدث بيير عن تاريخ التجربة الديمقراطية فى العراق منذ انتهاء الاحتلال البريطانى وحتى الآن .. وقال ان العراق لم يعرف أى جبهة وطنية حقيقية مثل الوفد فى مصر ولم يظهر به زعماء وطنيون معبرون عن اجماع الأمة مثل عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول .. ولكن كانت هناك عدة جبهات غير متجانسة تحت الحكم الهاشمى ثم الحكم البعثى الآن .. ولم تستطع هذه القوى المتعارضة الاندماج فى نسيج واحد .

وقال ان الدولة الأم فى العراق كانت لها العديد من الضحايا .. فالقوى الأساسية لاتزال تبحث عن شرعيتها خارج حدود البلاد .

واكد الباحث الفرنسى على شبه استحالة قيام نظام ديمقراطى فى العراق فى ظل هذا التجانس بين الاقليات المكونة للنسيج الشعبى من اكراد وسنيين وشيعة .. وتحت حكم شمولى لا يسمح بحرية الرأى والديمقراطية .

وعقب عرض البحث عقب د . حسام عيسى استاذ السياسة على البحث الفرنسى فاثار انتقادات شديدة .. فقال ان نصف الورقة المقدمة جاء هجوما على صدام حسين وجرائم البعث وهذا لا يتفق مع موضوعية الباحث ، وشن حسام عيسى هجوما على الصحف المصرية التى عالجت موضوع الغزو العراقى للكويت بأسلوب غير موضوعى يتسم بالتهور ويؤدى الى نتائج خطيرة أهمها حدوث شرخ عميق بين الشعوب العربية .. وبعد أن كانت الأزمة دائما بين حكومات وانظمة . أصبحت الآن تتجه الى المشاعر العربية بين الشعوب العربية .. وهذا أمر خطير لابد أن تنتبه إليه الصحف فى علاجها للموضوع :

وعقب د . عبدالله سمعان فقال : ان الأزمة كشفت عن ازمة النظام الاقليمى العربى أو نضحت ـ إذا جاز التعبير ـ عدم وجود جوهر حقيقى لهذا النظام .. كذلك ادت الى انهيار العديد من المنظمات والمؤسسات العربية .

واضاف ان ازمة الخليج كشفت عن غياب كامل لوظيفة (أمن الجماعة) وهى الوظيفة الاساسية لاى تجمع اقليمى .. وظهر بعد آخر لهذا الأمن الذى كان مركزا على مواجهة العدو الخارجى .. فأصبح الآن ينظر بنفس القلق والترقب إلى الخطر المتربص به من داخله .

وعن الآثار المستقبلية المحتملة لازمة الخليج قال : انها سوف تتوقف على طريقة وأسلوب معالجة الازمة هل ستكون سلمية .. أم عسكرية ؟ واضاف : اننى اعتقد انها سوف تحسم بالحل العسكرى اى بالحرب .

وسوف يؤدى ذلك إلى توازنات قوى جديدة فى غير صالح العرب بدرجة تفوق كثيرا ما نحن عليه الآن . وبذلك سوف يصبح الأمن القومى العربى شئنا أم أبينا تحت وصاية القوى الكبرى .

وواصلت ندوة « التطور الديمقراطى فى الوطن العربى » التي يعقدها مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة جلساتها أمس لليوم الثالث .. وناقشت فى جلسات متعاقبة موضوعات « الاسلام والديمقراطية » .. و« الاسلام والتعددية » والتجربة البرلمانية فى الكويت .

واختتمت الندوة اعمالها أمس بجلسة ختامية شملت التقرير النهائى ونتائج اهم الابحاث شارك فيها د . احمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ود . على الدين هلال مدير مركز البحوث والدراسات السياسية .. وجون كلود فاتان مدير الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الفرنسى فى مصر .



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٠

د. عبد القادر حاتم في حديث لـ الشرق الاوسط

دعم القوة العربية عسكريا وثقافيا ضرورة حتمية ويجب اعداد سياسات مسبقة لمواجهة الازمات

القاهرة: «الشرق الاوسط» من ناصر البعثي

اكد الدكتور محمد عبد القادر حاتم المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة في مصر ضرورة تدعيم القوة العربية عسكريا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا على المستوى القطري ومستوى الامة العربية لمواجهة التحديات المستقبلية انطلاقا من ان القوة تكمن في التضامن والتكاتف وان الفرقة والانقسام ضعف يؤدي الى ضياع الحق وفقدان الكرامة.

واشار الدكتور حاتم في حديث لـ «الشرق الاوسط» الى ان الغزو العراقي للكويت وما نتج عنه من ازمة الخليج الراهنة قد اكد اهمية الاستعداد والاعداد المسبق لادارة الازمات حال وقوعها. وان هذا هو المنهج الذي تتبعه الدول المتقدمة وهو يقوم على توقع تطورات الاوضاع او احتمالات التغير وطرح بدائل متعددة لمواجهتها وتدبير الامكانات اللازمة وفي ما يلي نص الحديث.

● **ساهمت فئات المجتمع العربي المختلفة سواء الاعلامية او السياسية او الاقتصادية او الثقافية في ابراز الجوانب السلبية المتعددة للغزو العراقي للكويت والآثار المتعددة الناجمة عنه. فما هو واجب المثقفين المصريين تجاه هذه الازمة مستقبلا؟**

ـ هذا الواجب يتلخص في ضرورة ملاحقة الاحداث خاصة وان التغيرات تتسم بايقاع مريع لتفادي خلط الامور وتشابك التطورات ولتبصير المواطن بحقيقة مجريات الامور وكشف ما قد يثار من شعارات براقة او حجج خادعة او ما يساق من مبررات لا اساس لها من الصحة. واضاف الى شرح الموقف بجميع ابعاده سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وآثاره على المستوى المحلي والقومي بطريقة موضوعية وبالاسلوب المناسب لاقتناع المواطن المادي سواء في الشارع المصري أو العربي وادراكه لحقيقة هذا الموقف.

كما يجب تناول الموقف بالنظرة العلمية المتخصصة بالنسبة لاحكام القانون الدولي والمنظمات الدولية والاقليمية وما تنص عليه مبادئها ومواثيقها من التزام بالحفاظ على حق كل دولة في الاستقرار داخل حدود آمنة وعدم التدخل في شؤون الغير وعدم الالتجاء الى القوة لفض المنازعات واهمية اللجوء الى الحلول السلمية ومن خلال التحكم الدولي والوساطة والمفاوضات وغيرها مما تضمنه ميثاق الامم المتحدة لتدعيم العلاقات بين اعضاء الاسرة الدولية مع توضيح ان هذه المواثيق قد تضمنت في الوقت نفسه الاجراءات التي تتخذ ضد العضو الذي يخل بهذه المبادىء ويعتدي على دولة عضو اخرى لرد العدوان وتوقيع العقوبات ضد المعتدي.

فعاليات الجامعة العربية

ويتضمن دور المثقفين المصريين والعرب خلال الفترة المقبلة ايضا تقوية الجامعة العربية وتدعيم منظماتها والمطالبة بضرورة انشاء محكمة عدل عربية على غرار محكمة العدل الاوروبية التي من الممكن ان يحال اليها هذا النزاع ومعالجته وفق مبادىء العدل والقانون خاصة وان ما يجمع الاسرة العربية اقوى واكثر مما يجمع بين دول المجموعة الاوروبية التي تربطها المصالح المشتركة فقط.

يضاف الى هذا ان تدعيم كيان الجامعة العربية كان يمكن ان يتيح تشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة تعمل تحت مظلتها او تسهم في تهدئة الموقف وتحاشي الصدام المسلح بين الاشقاء العرب وما يترتب عليه من عواقب خطيرة لكل الاطراف.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩٠

● ما هو تقييمك لجهود المثقفين المصريين تجاه هذه الازمة والنتائج التي توصلت اليها تلك الجهود حتى الآن؟

- اوضح المفكرون واصحاب القلم كيف برز دور مصر القيادي والرائد في هذه الازمة وانها القلب النابض للامة العربية مهما حاول البعض انكار هذا الدور او التهوين من شأنه، كما ان مبادرة الرئيس المصري حسني مبارك وتحركه السريع وحكمته السياسية في معالجة الموقف وسعيه المتواصل لتوحيد الصف العربي واتخاذ موقف ازاء العدوان وشجبه واعلانه المؤيد لعودة الشرعية مع استمرار السعي لحل الازمة بالطرق السلمية ومناشدة المعتدي العودة الى الحق والصواب هي خير دليل على ذلك.

الآثار الاقتصادية

وقد تناول المفكرون الاقتصاديون بكل الموضوعية والمنهج العلمي الآثار الاقتصادية والدروس المستفادة سواء بالنسبة لمدخرات العاملين بالخارج واهمية توجيهها من خلال القنوات الشرعية الى المصارف الوطنية داخل البلاد لتساهم في دعم الاقتصاد القومي وتمويل مشروعات التنمية او بالنسبة للعامل المصري واهمية زيادة انتاجيته وعطائه في مختلف المواقع على ارضه وكيف ان الانتعاش الاقتصادي لمصر انما يتحقق بسواعد ابنائها وان مجالات العمل مفتوحة في مناطق التعمير والمجتمعات الجديدة وبما يصحح المفهوم الخاطئ، من ان العامل المصري لا يزيد ولا يرتفع مستوى ادائه الا في خارج بلده.

كما طالب المفكرون باستخلاص الدروس من الازمة في هذا المجال ببذل الجهود واتخاذ الاجراءات الجادة لازالة كافة المعوقات امام المستثمرين ورؤوس الاموال المصرية والعربية للمساهمة في مختلف مجالات التنمية.

● هل نجح المفكرون والعلماء في معالجة الجوانب المختلفة لهذا الغزو على الوجه الأكمل؟

- لقد تابعت ما كتبه العديد من المفكرين والعلماء من الاسانيد التاريخية والقانونية والاساليب الحضارية لحل المنازعات بين الدول بصفة عامة والاقطار الشقيقة بصفة خاصة وعرضهم الموضوعي للحقائق وتفنيد المزاعم.

لذلك فانني ادعو الى ضرورة تركيز الانتقاد على الافعال والتصرفات التي يرتكبها الاشخاص في حق الشعوب وان توجه الادانة للاعتداء ومنطق العدوان وسياسة العنف وترويع الابرياء او تهديد أسر الرهائن والتنكيل بهم، وكلها اساليب ضد الانسانية وضد الشرائع السماوية والمبادئ الاخلاقية.

كما يجب أن يواصل المثقفون دورهم في تعميق المشاعر والالتفاف حول الوحدة العربية خاصة الاحساس بالتكافل والتعاطف بين ابناء الشعب والتضامن مع الاشقاء في وقت الشدائد والمحن واذكر هنا القول المأثور:

جزى الله الشدائد كل خير.. عرفتني العدو من الصديق.

ولناخذ مما جرى ويجري حولنا من تقارب الشرق والغرب ومن خطوات متتابعة لنبذ الخلافات وانهاء النزاعات بين المذاهب المتنافرة درسا ونحن اولى بذلك ولدينا كل المقومات. يجمعنا تراث مشترك ولغة واحدة ومصير وهدف قومي يحقق للانسان العربي مكانة لائقة في عالم اليوم والغد.



المصدر : المساء

للنشر والخ- مات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ أكتوبر ١٩٩٠

ناة العربية .. بين الخطأ والصواب

■ شهد العالم العربى فى تاريخه الحديث تجارب عديدة كان بعضها يمثل نجاحا عربيا كما شهد نكسات ادت الى عرقلة تقدمه .

وكان من ابرز النجاحات التى حققها قيام جامعة الدول العربية والتى اعتبرها الشعب العربى خطوة على الطريق السليم للعمل العربى المنظم وكانت الجامعة فى بدايتها تضم سبع دول تحتل القوات الاجنبية قسما كبيرا من اراضيها ، الا ان نضال الشعوب العربية من اجل الحرية والاستقلال ادى الى تخلص دولها من وجود القوات الاجنبية فوق اراضيها ثم الى استقلال كافة الشعوب العربية واصبحت الجامعة تضم ٢١ دولة مستقلة .

مثل ذلك قمة النجاح فى حركة تحرر الشعوب العربية ، فبعد قرون طويلة من المعاناة من نير الاستعمار اصبح مصير الوطن العربى بيد ابنائه وكانت الخطوة التالية المتوقعة ان تبدأ الدول العربية فى التخطيط من اجل مستقبل مشرق يعود بالخير العميم على كافة الامة العربية .

وكانت البداية تدفع الى التفاؤل عندما وقعت الدول العربية على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥٠ وانضمت اليها كافة الدول العربية فيما بعد ، وتصورت الشعوب العربية ان الحكومات العربية ستواصل العمل من اجل اقامة الاليات اللازمة لتنفيذ اغراض هذه المعاهدة والتى نصت على انشاء المجلس الاقتصادى ومجلس الدفاع المشترك . الا انه تبين بعد مضى اربعين عاما . وبعد ان تعرضت هذه المعاهدة بشقيها الامنى والاقتصادى الى تجارب عديدة ، ان ماورد فيها من نصوص قوية تؤكد وحدة مصير الامة العربية كان مجرد تعبير عن حسن نوايا الدول العربية عندما اقرت هذه النصوص اما المحاولات التى تمت من اجل تنفيذ هذه المعاهدة فكان ينتابها التردد الشديد وعدم جدية الدول الموقعة عليها .

وكان التفاؤل يعم الامة العربية فى الخمسينات بالذات عندما كانت رياح القومية العربية تهب بقوة والحديث عن الوحدة لاينقطع وكان للرئيس شكرى القوتلى وهو من الرعيل الاول المكافح من اجل التخلص من الاستعمار تعبير طريف يردده عندما يتحدث معى باننا لانشعر بقوة انطلاقنا كالجالس داخل الصاروخ فهو لايشعر بسرعته .

الا ان انهيار الوحدة السورية – المصرية عام ١٩٦١ مثل نكسة شديدة فى الدعوة الوحدوية مما ادى الى اختفاء الحديث حول الوحدة واكتفت الاوساط العربية بالحديث عن التعاون العربى او الموقف العربى الموحد .

وجاءت هزيمة عام ١٩٦٧ لتمثل الفشل العربى فى الدفاع عن الاراضى فى ظل القيادة المشتركة العربية التى اقيمت عام ١٩٦٤ والتى ادت الخلافات العربية الى اجهاضها .

وكان درسا قاسيا يقتضى بحثا جادا من الدول العربية حتى لاتؤدى الخلافات الى مثل هذه المأساة الا ان هذا البحث المطلوب لم يتم اصلا وابدت الدول العربية استعدادها للتعاون من اجل التخلص من اثار العدوان الاسرائيلى عام ١٩٧٣ .

وجرت المحاولة المصرية - السورية فى اكتوبر عام ١٩٧٣ من اجل تحرير الاراضى العربية وانفعلت الجماهير العربية بشدة من النجاح الذى حققته القوات العربية .

وقد انتهزت اسرائيل انشغال الامة العربية بالحرب العراقية – الايرانية لتمارس سياستها العدوانية بعد اطمئنانها الى اختفاء الجبهة الشرقية فقامت اسرائيل بعدوان على بغداد نفسها فى يونيو ٨١ وتدمير المفاعل النووى وعادت اسرائيل الى الهجوم فى الشهر نفسه من العام التالى على لبنان ووصلت الى بيروت ثم قامت بغارة على تونس لضرب مقر المنظمة الفلسطينية . واصبحت الساحة العربية مفتوحة امام الهجمات الاسرائيلية وبعد النجاح المؤزر للقوات العراقية وانصياع الحكومة الايرانية للشروط العراقية توقع العالم العربى ان تصبح القوة العراقية أساسا لقوة الردع العربية فى مواجهة التهديدات الإسرائيلية والتى ازدادت قوة بالهجرة الروسية اليهودية .

وتعددت اللقاءات على مستوى الرؤساء سواء فى التجمعات العربية الاقليمية الثلاث ام على المستوى الثنائى . وكانت كافة هذه اللقاءات تشير الى المزيد من الترابط العربى الى ان تم عقد اجتماع القمة العربى فى مايو ١٩٩٠ فى بغداد وانتهى الى القرارات الحاسمة فى الدعوة الى تعزيز التضامن العربى فى مواجهة العدوان الصهيونى واستنكار الحملات الاعلامية والتهديدات واجراءات الحظر العلمى والتكنولوجيا الموجهة ضد العراق واستنكار المؤتمر لمواقف الانحياز والدعم الكبير الذى يقدمه الكونجرس الاميركى لاسرائيل وخاصة دعم الهجرة اليهودية الروسية وتمويلها .

وركز المؤتمر على اهمية وحدة الصف العربى وحشد الطاقات العربية فى خدمة قضايا المصير القومى ، واكد الرؤساء التزامهم بميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى كما اكدوا تضامنهم مع العراق وحذروا من استمرار الحملات التى تستهدف النيل من سيادة العراق والمساس بامنه الوطنى .

وجاء خطاب صدام حسين فى بداية اعمال مؤتمر القمة متضمنا كل مايجول فى ضمير الشعب العربى عن اهمية التضامن العربى لمواجهة التحديات التى تواجهها الامة العربية .

فجاءت هذه القرارات الصادرة عن القمة العربية فى بغداد وكأنها تتضمن



بقلم : محمود رياض

الامين العام الاسبق للجامعة العربية

...مشرق سوف تشتد مادامت لم تحل قضية الانسحاب العراقى من الاراضى الكويتية والانقسام العربى سوف يزول عندما تقرر الحكومة العراقية سحب قواتها من الكويت بل ان الامة العربية سوف تصبح صفا واحدا اذا تلكأت القوات الاجنبية فى الانسحاب

نقدا ذاتيا مقنعا لاخطاء الماضى وتفتح صفحة جديدة فى العلاقات العربية . الى ان جاءت صدمة ٢ أغسطس باجتياح القوات العراقية الكويت والقضاء على سيادة دولة عربية واعلان ضمها بقوة السلاح الى العراق مع تشريد سكانها لمعارضتهم هذا الغزو .

ولست فى مجال البحث عن الخطأ والصولب فالخطأ بين والحق واضح وبصرف النظر عن مواثيق الامم المتحدة والجامعة العربية بل الاخوة العربية والتضامن العربى الذى يدعو اليه الجميع فأجتياح الكويت خطأ بين والرجوع الى الصواب بانسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الحكم الشرعى امر لامفر منه لتصحيح الخطأ وهو امر تدعو اليه كافة القوى العربية ليس لمجرد ان هذا حق من حقوق السيادة لشعب الكويت بل ايضا رغبة من كافة القوى العربية للمحافظة على العراق وسلامة شعبه

والمعاناة العربية اصبحت واضحة فى الانقسام بين الدول العربية بل الشعوب العربية وقد اختلطت الامور فى الاذهان بسبب المعادلة الصعبة التى نواجهها ، فشعب الكويت من حقه استرداد سيادته . والحكومة العراقية تصر على الاستيلاء على الكويت . وفى ظل هذا الخلاف توافدت القوات الامريكية وغيرها من قوات اجنبية لمواجهة التهديد العراقى . ومجلس الامن يتخذ القرار تلو القرار للمزيد من حصار العراق وشعبه .

والمعاناة العربية والتى لم ينج منها شعب عربى ، خصوصا شعوب



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ اكتوبر ١٩٩٠

ندوة بالإسكندرية عن الخليج :

تعنت صدام يفرض العمل العسكرى
القيادة المصرية تفضل الحل السياسى

الاسكندرية - خالد حسين :

أكد المشير محمد عبد الغنى الجمسى أن الحل السلمى لازمة الخليج يتباعد تدريجيا بسبب سياسة صدام حسين المتعنتة وعدم قبوله التفاوض مع أطراف القضية .

وقال إن المجتمع الدولى والقوات المتعددة الجنسيات نجحت فى ايجاد رأى عام دولى معارض لسياسة صدام ، وأضاف ان الازمة بين الكويت والعراق كان يمكن ان تحل داخل الاسرة العربية وفى اطار عربى لولا تعنت سياسة حكام العراق وعدم وضوحها ، بالاضافة لعدم التدخل السريع من جانب الدول العربية لحل الازمة .

وقال - فى ندوة بقصر ثقافة الشاطبى بالاسكندرية أن التوقيت المناسب لبدء هجمة عسكرية ضد العراق هو بداية نوفمبر العسكرية ، وبدء ظهور تأثير الحصار الاقتصادى على العراق .

وأضاف انه يتوقع أن تبدأ الضربة العسكرية الاولى بهجمة جوية قاصمة تركز على ضرب مخازن الغازات السامة والكيماوية والمنشآت الحيوية والمطارات وقواعد الصواريخ ، ثم تقصف القوات البحرية الجيش العراقى بالكويت ، وأخيرا تتدخل القوات البرية ويهاجم جزء منها القوات العراقية ويدخل الجزء الآخر العراق .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٠

عن العراق وأمريكا والخليج

اذا كان الغزو العراقي للكويت قد أصاب الرجل العادي بالدهشة او اخذه بالمفاجأة فالحقيقة التي يمكن رصدها اليوم انه طوال الشهور الاولى من عام ١٩٩٠ فإن بغداد ارسلت اشارات دبلوماسية وسياسية عن موقف جديد لها في المنطقة . وتبلورت لغة سياسية جديدة حول الدور العراقي في الخليج والمنطقة ككل وسوف يظل صمت الدول الكبرى ازاء هذه اللغة والموقف ، بل واحيانا المباركة الضمنية لذلك ، احد الاسرار الكبرى لازمة الخليج الراهنة .

ومن اهم المقالات التي صدرت في هذا الشأن ما نشرته مجلة الايكونومست الانجليزية في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ سبتمبر عن هذه الاشارات الدبلوماسية الصادرة عن بغداد .

كانت الرسالة الاولى في خطاب الرئيس صدام حسين في عمان في اجتماع قمة مجلس التعاون العربي في مارس عندما شن هجوما عنيفا ضد الولايات المتحدة ودورها في دعم اسرائيل والهيمنة على النفط ودعا العرب الى استخدام اموالهم لمواجهة ذلك واستثمارها في الاتحاد السوفيتي وشرق اوربا .

وكانت الرسالة الثانية في بداية ابريل عندما اعلن الرئيس العراقي عن امتلاك بغداد للسلاح الكيماوي المتقدم وهدد بحرق نصف اسرائيل اذا حاولت اى شيء ضد العراق . وفي نفس الوقت طالب العراق بانسحاب الاسطول الامريكي من الخليج بعد ان ادى مهمته ضد ايران .

وكانت الرسالة الثالثة في مايو مع انعقاد مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في بغداد والذي عبر بيانه عن وجهة النظر العراقية فلم يشر البيان إلى الجهود من اجل تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي ، وانتقدت فيه امريكا ثلاث مرات . ولكن الاهم من ذلك هو انتقاد صدام حسين للدول العربية التي تقوم بانتاج نفط يزيد على حصتها وان ذلك يؤدي إلى خسارة صافية للعراق تصل إلى بليون دولار سنويا .

خلال هذه الفترة تمت مقابلة وفد الكونجرس الامريكي لصدام حسين والذي اخبروه فيها بأن المذيع الذي اشار إلى العراق في معرض انتقاد دور البوليس السري قد تم فصله . وفي نفس الوقت عارضت الادارة الامريكية فرض عقوبات اقتصادية على اساس ان ذلك سوف يقلل من تأثيرها على العراق .

وكانت الرسالة الرابعة في خطاب الرئيس صدام حسين في ١٧ يوليو عندما كرر الرسائل السابقة واشار الى ان العراق هو درع العرب الذي يمكن الاعتماد عليه ، وان القوى الاستعمارية لا تستطيع مواجهته عسكريا لذلك يريدون خنقه اقتصاديا .

وكانت الرسالة الخامسة في ٢٤ يوليو عندما نقلت العراق بعض قواتها المدرعة الى الحدود مع الكويت . وفي اليوم التالي قابلت السفيرة الامريكية في بغداد الرئيس العراقي الذي القى على مسامعها وجهة نظره في كل الأمور السابقة وكان ردها هو ان امريكا تفهم رغبة العراق في الحرص على النفط لدعم اقتصادها ، وانها لا تأخذ موقفا في نزاع الحدود بين العراق والكويت ، وانه لو ظهر الرئيس العراقي لعدة دقائق في التلفزيون الامريكي فان ذلك سيساعد الشعب الامريكي على تفهم وجهة النظر العراقية .

وعندما اثارت السفيرة موضوع الحشود العراقية على حدود الكويت كان الرد العراقي ان شيئا لم يحدث حتى حدوث المفاوضات مع الكويت ، ولكن اذا لم يحدث تقدم في المفاوضات فإن العراق لن يقف عاجزا في انتظار الموت .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٥ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د . على الدين هلال

وينتقد اليوم عدد من المحللين هذا الموقف الامريكى ، ويعتبرونه دلالة على الضعف وانه ربما شجع العراق على الاندفاع الى حافة الهاوية ، وانه كان ينبغى على السفيرة الامريكية الاشارة الى ردود الفعل الامريكية المتوقعة لهجوم عراقى ضد الكويت .. ويقولون انها أعطت الانطباع الخاطىء بالاشارة الى ان امريكا لا تتدخل فى الخلافات بين العرب انفسهم .

وكما تقول الايكونومست فإن فشل الدبلوماسية الامريكية لا يمكن ارجاعه إلى هذه المقابلة وحسب وانما هى حصيلة الممارسة فى عام ١٩٩٠ والتى قامت على اساس الدخول فى مفاوضات مع بغداد ، وعدم القيام بما من شأنه افساد ذلك ، وعدم مجاراة الصحافة والكونجرس فى موقفها العنيف ضد بغداد ، وانه قبل الأزمة بأسبوع واحد كان وكيل وزارة الخارجية لشئون الشرق الاوسط يدعو الكونجرس الى الاعتدال والى ضرورة ابقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع بغداد ، والى عدم اقرار عقوبات اقتصادية عليها .

ومن وجهة نظرها فقد فسرت بغداد السلوك الامريكى على انه ضعف ، وعلى ان امريكا لن تواجه التصرف العراقى بموقف حاسم ، وربما فسرته بأنه تأييد ضمنى لدورها فى الخليج ..



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٩٠

حالة اللا حرب واللا سلم .. أمامها وقت

فى الوقت الذى تزداد فيه نغمة الحرب فى الخليج ، والضربة الأمريكية القاتلة ، وايضا الحديث المتكرر عن الوجود الأجنبى فى تلك المنطقة، نلاحظ استمرار الاوضاع بين حالة اللاحرب واللاسلم رغم مضى مايزيد على شهرين من بدء الغزو .

ويرى البعض ان حالة الحرب حتمية ولافكاك منها ، وان احتمالات المواجهة العسكرية اصبحت اكيدة . والحقيقة اننا نرى بداية ان الأوضاع كما هى فى الوقت الحاضر ستستمر بين حالة اللاحرب واللاسلم لفترة طويلة وذلك فى ضوء عدد من المرتكزات نجملها فيما يلى :

● ان القوة العراقية لايمكن الاستهانة بها بغض النظر عن رفض المحاولة العراقية بغزو الكويت أم موافقتها . وبكل الحسابات العلمية لقوة الدولة فان العراق تحتل مكانة متقدمة جدا فى تراتيب القوة على المستوى الاقليمى . ويكفى للاشارة والتاكيد على ذلك ماقاله الرئيس الأمريكى (بوش) ان العراق تعتبر القوة الرابعة فى العالم . وبعيدا عن ذلك فانه من الكافى ان يجمع مختلف المحللين ومصادر المعلومات الموثوق بها ان العراق تمتلك سلاحا كيميائيا وبيولوجيا وربما سلاحا نوويا . ومن ثم فان الاقدام على الحرب فى منطقة الخليج والتى تضم شريان حياة الغرب متمثلا فى البترول امر محفوف بالمخاطر الجمة التى يجب ان يحسب حسابها بدقة .

● ان الولايات المتحدة بكل ماتمتلك من قوة شاملة ، فهى دولة تحكمها موازين سياسية داخلية ، ولجماعات الضغط والرأى العام الامريكى دور كبير فى التاثير على صانع القرار خاصة مسالة الدخول فى حرب يمكن ان تصل الى « الورطة الفيتنامية » التى سببت عقدة امريكية للشعب ولصانع القرار . ومن ثم فان الولايات المحدة تملك التاثير على المنظمات الدولية لاستصدار قرارات مضفى عليها شرعية دولية ، وتمتلك التاثير باساليب مختلفة على دول عربية وفى العالم الثالث ودول الجوار العربى من اجل الاسهام فى استراتيجيتها الاعلامية والعسكرية بما يخدم الاهداف الامريكية فى ابراز قوتها واستعراض عضلاتها . ولذلك فانه على الرغم من الحشد الهائل الذى تجاوز حشد الحرب العالمية الثانية بمراحل ، من جانب القوات الأمريكية وحلفائها فى الشرق والغرب ، الا ان القرار الامريكى بالتدخل العسكرى الفعلى مازال بعيدا ولن تخرج فى تقديراتنا الاحداث والتعبئة الاعلامية والعسكرية ، الا عن مجرد التخويف والردع ، ومحاولة اجبار الخصم العراقى على التراجع عن « بعض » تطلعاته .

● ان العراق دولة مستهدفة من قبل الغرب عموما ، والولايات المتحدة خصوصا ، واسرائيل بصفة اخص ، وذلك للقوة التى احرزتها ووصلت بها الى مستوى عالمى ولذلك فان مختلف منشاتها العسكرية واركان قوتها المختلفة مرصودة وتتم متابعتها امريكيا واسرائيليا ، وقد قدم العراقيون بغزوهم للكويت الفرصة لهما للاجهاز والانقضاض على ذلك . ولكن من يستطيع القول ان الولايات المتحدة واسرائيل تستطيعان تنفيذ ذلك حاليا ؟ فالتحدى الذى يواجههما هو كيف يتم الهجوم الشامل على مختلف هذه المنشات فى وقت واحد ، قبل ان تتمكن العراق من استخدام اى منها بما تمتلكه من اسلحة كيمائية وبيولوجية وربما نووية ؟ . وطالما الواقع يشهد باستحالة ذلك او صعوبته ، فان المتصور اذن استمرار حالة اللاسلم واللاحرب فترة طويلة اما للاعداد لذلك ، واما للوصول الى حالة جديدة . ولعل مايرجح وجهة نظرنا ان العراق استطاع ان يلعب بكل الاوراق فى ان واحد بانهاء النزاع مع ايران ـ بغض النظر عن سلامة ذلك ، واعتبار الاجانب الغربيين رهائن لديه مع توزيعهم على المنشات المستهدفة من الغرب ، اذا ماقرر الدخول فى حرب ، واستعداداته القصوى لحالة الحرب ،

وزرع الامر الواقع في الكويت ، وغير ذلك من اوراق مازال يضعها في يده .

والواقع ان هذا يفسر لنا حالة الانتظار الامريكي مع التعبئة الشاملة ، والترقب الاسرائيلي ، والمناورة التركية ، والسكوت الايراني ، والحديث المتكرر عن السلام رغم كل مايحدث ، وهذا ماترجمه بوش بموافقته على وساطة السكرتير العام للامم المتحدة السلمية مع العراق .

واخيرا فان كل مؤشرات توازن القوى ، والقراءة المتانية لسير الاحداث ، والتعمق في تراتيب القوة اقليميا وعالميا ، تقودنا الى استمرار حالة اللاحرب واللاسلم لفترة ليست قصيرة الى ان يبدو في الافق شيء ، وهذا مانترقبه .

د . جمال على زهران

مدرس العلاقات الدولية بكلية التجارة ـ جامعة قناة السويس



"أستاذة القانون الدولى والسفيرة السابقة د . عائشة راتب تؤكد :"

لا أتوقع نشوب الحرب أطلاقاً !!

مازالت احداث الخليج تشغل بال المفكرين والكتاب واكثر الناس تطرح اسئلة كثيرة فالازمة التى اثارها الرئيس صدام حسين انتشرت وتغلغلت داخل البيوت .

توجهت إلى الدكتورة عائشة راتب استاذة القانون الدولى بجامعة القاهرة لطرح هذه التساؤلات فهى بحكم عملها كسفيرة لمصر فى عدة دول اجنبية جعلها قريبة من التطبيق العملى للعلاقات والمواثيق الدولية .

● هناك من يقول إن العراق له حق تاريخى فى الكويت فما هى حقيقة هذا الأمر ؟

ـ إمارات الخليج كانت جزءا من السلطنة العثمانية وبعد الحرب العالمية الأولى وقعت كل هذه الإمارات تحت سيطرة الاحتلال البريطانى ثم نالت استقلالها فى أعقاب عدوان سنة ١٩٥٦ على مصر وحقيقى إن الكويت كانت جزءا من ولاية البصرة إلا أننا لانستطيع أن نتخذ من هذا مبررا لاحتلال العراق للكويت لأننا لو دخلنا فى مسألة الحقوق التاريخية لتغيرت بذلك خريطة العالم كله ومسألة الفصل فى الحقوق التاريخية لاتتم إلا بالتفاوض السلمى بين البلدين وليس بالغزو أو الحرب وخير مثال لنا على ذلك أن ألمانيا اضطرت لتحقيق الوحدة الألمانية إلى التنازل عن حقوقها فى نهر الأودرنيس رغم أن لها أقليات فى كل أجزاء أوروبا الشرقية .

● ليس ساذجا !

● ماراًيك فى موقف صدام حسين من الرهائن الموجودين فى العراق

ـ كان من المفروض على صدام حسين أن يفرج عن هؤلاء الرهائن ولكنه يعاملهم معاملة أهل بلده وهنا لايجب أن يطمع أى أجنبى فى معاملة أحسن مما يعامل بها الوطنيين ، حقيقى أن صدام حسين معتد ، ولكنه ليس ساذجا كى يخرج الرهائن من بلده فهو يتخذها وسيلة للدفاع الشرعى لأن الذى يوقف ضرب العراق حتى الآن هو إحساس العالم بأن هذا سيؤذى الأجانب الموجودين فى العراق وهذه هى الوسيلة الوحيدة فى نظر صدام لحماية السبعة عشر مليون عراقى .

● كيف يمكننا تجنب المواجهة العسكرية ؟

ـ يمكننا تجنب المواجهة العسكرية أولا وأخيرا بانسحاب العراق من الكويت وبعد ذلك تتم آليات الأمم المتحدة لفض النزاع بينه وبين الكويت ثم فى مطالبته بحل سائر المشاكل الاقليمية مع أزمة الخليج فنحن لانستطيع أن ندينه فى هذا لأننا جميعا نتمنى حل جميع مشاكل الوطن العربى كمشكلة فلسطين وجنوب لبنان حلا سلميا وأريد أن اذكر هنا أنه رغم أن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تعطى للدول حق المشاركة فى الأمن الجماعى إلا أن الوجود الأجنبى فى المنطقة العربية حتى الآن لازال لايحمل علم الأمم المتحدة وهذا أمر خطير جداً

● هل تتوقعين نشوب حرب

ـ أنا لا أتوقع نشوب الحرب عل
الاطلاق وخاصة أن هذا سيكون له ر
فعل سيء على سائر الأمة العربية
فالجيش العراقى أحد أجنحة دفاع
العرب ونحن رغم اتفاقية السلا
ورغم أنه لايوجد أى توقع لاعتدا
أجنبى إلا اننا مازلنا فى خطر فلو
تفحصنا المشكلة الفلسطينية سنجد أن
هناك أعدادا كبيرة من اليهود تهاجر إل
فلسطين وسيأتى اليوم الذى يضيق
الساحل الذى يتركز فيه اليهود بهم
فيضطرون إلى النزح على المناطق
المجاورة

● مشاكلنا !

● كيف يمكن ان نستفيد من العمالة العائدة من الخليج ؟

ـ مصر تشارك فى أزمة الخليج
ولهذا يجب أن تحصل على المقابل لهذ
العمالة العائدة تشكل عبئا علينا فى هذ
الظروف الاقتصادية الصعبة ومن جه
أخرى مصر خسرت الكثير من عوائد
قناة السويس ومكاسب السياح
وتحويلات المصريين من الخارج ولهذ
يجب أن نطالب بالمقابل لأنه حق لن
الآن ونحن نسمع عن أغنياء العرب
الذين يعرضون مليارات الجنيهات ف
هذا الشأن وليس شرطا أن يعطونا هذ
المليارات بل يكفى أن يسددوا لن
ديوننا ، فبما أن مصر شاركت ف
الاجراءات فيجب أن نطلب حق البلد
التى نكبت من أجل المساهمة فى حل
مشاكل الدول الأخرى .

حاورتها : غادة طلعت



محمود رياض .. في أول حديث بعد الغزو العراقي للكويت :

الغزو يكشف غياب الديمقراطية وعدم صلاحية النظام العربي كله

• إسرائيل تلعب في الخفاء .. وهي الدولة الوحيدة المستفيدة من الأزمة

الحديث مع رجل السياسة ، والحوار معه ، ليس إلا سيرا على حبل مشدود ، فهو محفوف بالمخاطر ، غير مضمون النتائج . واذا كان الكلام مع سياسي مخضرم ، عتيد ، ترك موقعه ، كان الامر اصعب ، والمهمة اشق ، لانك عندئذ تجلس الى رجل اكثر حرصا على ان يتحسس الفاظه ، ويقيس عباراته ، ويراجع معلوماته ، ثم انه يدير المعنى في راسه الف مرة قبل ان ينطق به .

اما محمود رياض فهو رجل يحب ـ اذا جلست اليه ـ ان يفكر بصوت عال ، وان يعيد على مسامعه ، ومسامعك بعض الاسماء والعبارات والفقرات ، دون ان ينتبه الى انك تدهش لكل ذلك .. ولكنها طبيعة السياسي الذى كان مهندسا للعلاقات العربية ، لسنوات طويلة ، تولى فيها منصب الامين العام للجامعة العربية ، عندما كان يقضى ايامه طائرا ما بين العواصم العربية ، والاوروبية ، قبل وبعد حرب اكتوبر !

انه بعد كل هذه السنوات الطويلة من العمل السياسي ، والخبرة الاطول والاعمق ، قد وضع خلاصة رؤيته في ثلاثة كتب : العرب وامريكا ، والامن العربي ، قضية الشرق الاوسط . وهو لا يخجل من الاعتراف بان كل التجمعات العربية ، في عهده ، وغير العربية التي قامت في اطار الجامعة عهده لم تكن إلا بيانا بحسن النوايا ، لم يصمد امام ادنى اختبار .



كل التجمعات العربية لم تكن إلا بيانا بحسن النوايا .. تبدد عند أول اختبار

أجرى الحوار

سليمان جودة



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ اكتوبر ١٩٩٠

صدام حسين .. أول ضحايا الحرب ..

وهو لايدرك أن المصالح الدولية لن تسمح ببقاء الوضع على ما هو عليه

نفط الخليج

مسألة حياة أو موت لأوروبا .. وأمريكا

وقع الغزو العراقى للكويت ، ليكشف حقائق مذهلة تتعلق بالنظام العربى القائم ، وتمس كيانه فى الجذور ، وتفتح الحديث من جديد حول طبيعة هذا النظام ، وحقيقته ، ومدى تعامله مع روح العصر من ناحية ، وقضايا الواقع من ناحية اخرى .

من هنا اردت ان تكون بداية الحديث ، واراد محمود رياض كذلك ، فقال : سوف يكون حديثى فى هذه النقطة ممتدا فى ثلاثة خطوط متوازية :

الخط الاول انه خلال السنتين الاخيرتين ، حدث تطور ايجابى فى العلاقات العربية ، وفى تحسن الموقف العربى بشكل عام ، وكان من ابرز الامور الايجابية على الساحة العربية ، عودة العلاقات الى طبيعتها بين مصر والدول العربية ، وبداية نوع من التضامن العربى بشكل عام . خلال هذه الفترة واصلت الانتفاضة ثورتها ، مما احيا القضية الفلسطينية ووضعها فى مكانها الصحيح فى الساحة الدولية ، وبدات الدول العربية فى دعم صمود الشعب الفلسطينى بوسائل مختلفة ، كما انه قامت فى هذه الفترة بعض التجمعات العربية بغرض مزيد من التضامن بين اعضاء هذه المجموعات ، بل وحدثت وحدة عربية بين شطرى اليمن مما احيا من جديد كلمة الوحدة العربية التى كانت قد بدات فى الزوال و الغياب من قاموس السياسة العربية .

المفاجأة .. والغزو !

الخط الثانى : اننى سئلت ، فى يوليو الماضى عن الخلافات حول الحدود بين الكويت والعراق ، وما يحتمل ان ينتج عن هذه الخلافات ، فاكدت ان الكويت قد وقفت بصلابة وقوة بجانب العراق فى حربها ضد ايران ، علاوة على ما قدمته من مساعدات مادية وتسهيلات لمرور الاسلحة والبضائع الى العراق كل هذا كان يشير الى ان العراق لابد وان تقدر هذا الموقف للكويت ، وانه بعد نهاية الحرب العراقية الايرانية ، ستعمل العراق على تسوية مشكلة الحدود بطريقة ودية ، شاكرة للكويت ولغيرها من الدول العربية ، وبوجه خاص دول الخليج ، ما قدمته اثناء نزاعها مع ايران .

من هنا كانت المفاجاة تفوق الوصف وصار اجتياح الجيش العراقى للكويت امراً يتنافى مع اى منطق ويخالف توقعات اى انسان .

اما الخط الثالث ، وهو خلاصة الراى فى هذه المسالة ، ان قراراً مثل قرار غزو الكويت ، يؤكد غياب الديمقراطية عن الامة العربية كلها بوجه عام ، وانه لو كان هناك ادنى قدر من الديمقراطية ، واحترام ارادة الشعوب ، لما تمكن حاكم فرد ان يقود شعبه ، والشعوب العربية ، نحو هذه الهاوية !

التجمعات التى فشلت

كيف تفسر عجز التجمعات العربية الثلاثة ، التى كانت قائمة قبل الغزو ، عن التعامل معه بموقف جاد وموحد ، بل وتفتتها عند اول واخطر منحنى يواجهها ؟

اذا كانت هذه التجمعات الثلاثة قد فشلت ، فلكل اسبابه المحيطة به ، ولكن لنا ان نتساءل : لماذا فشلت التجارب العديدة التى خضناها فى النطاق العربى الشامل ، فى اطار الجامعة العربية ؟ لماذا ، وقد سبق ان وقعنا معاهدة دفاع مشترك وتعاون اقتصادى عام ١٩٥٠ ، وبناء عليه تم انشاء مجلس دفاعى وآخر اقتصادى ! اى اننا سبقنا الدول الاوروبية فى انشاء نظام للامن العربى ، واقامة نظام اقتصادى موحد .. وعند التطبيق لم تستطع الحكومات العربية تنفيذ ما تعهدت به ، ولذلك اراني على حق عندما اطلقت على كل هذه المعاهدات ، انها مجرد بيان بحسن النوايا !! ثم ان فشل التجمعات العربية الثلاث لايدل إلا على انها كانت تجمعات مصطنعة ، لم تدرس جيدا ولم يكن هناك اخلاص ونية فى التنفيذ من جانب الحكومات العربية !

النظام العربى

● واين دور الجامعة العربية ؟

منذ قيام الجامعة العربية عام ٤٥ ،

دخلنا فى تجارب عديدة ، تتعلق بالأمن والاقتصاد ، ففى الامن حاولنا اقامة قيادة مشتركة ، واستبعدنا وجود قوات اجنبية وكانت اول محاولة عام ٥١ عندما الغى النحاس باشا المعاهدة البريطانية ، وطلب خروج القوات ، فجاءت امريكا فى نفس الاسبوع تعرض عليه الانضمام الى منظمة عسكرية باسم «قيادة الشرق الاوسط» فاعلن الرفض لانه لا يمكن ان يخرج الاستعمار من الباب ليدخل من الشباك ، ورفض عبد الناصر عام ٥٣ نفس الفكرة ، وطرحت مصر على الدول العربية فى يناير ١٩٥٥ ، رفض الاحلاف لحماية الامن العربى ، وقيام قيادة عربية مشتركة ، إلا ان اصرار العراق على الانضمام لحلف بغداد ، فى ذلك الوقت ، عرقل تنفيذ كل ذلك ، حتى نجحنا علم ١٩٦٤ فى اقامة القيادة العربية المشتركة ، ولكن للاسف ظلت القيادة على ورق ، ولم تستطع تنفيذ المهام المكلفة بها بسبب الخلافات العربية الشديدة . وقد خضنا اتفاقات ومعاهدات كثيرة ، ثلاثية وثنائية ورباعية ، وكلها لم تنجح لاسباب عديدة .

من هنا استطيع القول بان الغزو العراقى للكويت ، قد اثبت عدم صلاحية النظام العربى القائم ، وليس ادل على ذلك من اضطرار الكويت ، ودول الخليج ، للاستنجاد بالقوى الاجنبية . لذلك اتصور ان العالم العربى لابد ان يقوم بمحاولة جديدة ، من اجل وضع نظام عربى جديد ، ومختلف ، لتفادى اخطاء الماضى ، ولدفع عجلة التضامن فى المجالات الرئيسية ، وهى الامن ورفاهية الشعوب .

قضية .. وملف

قلت : فى ضوء التطورات المتلاحقة كل يوم ، تولد اعتقاد لدى الراى العام ، او لدى شريحة كبيرة منه على الاقل ، بان الوضع فى الخليج سيتجمد على ما هو عليه الآن ، وان هنك امورا يجرى تدبيرها فى السر ، وان الكويت ستتحول الى قضية لها رقم وملف فى الامم المتحدة .. هل ترى ذلك ؟

ـ هذا اعتقاد خاطىء تماما ، لانه ـ على الاقل ـ لا يتمشى مع المنطق الدولى ، واذا كنا نحن ـ العرب ـ لا نحكم المنطق فى علاقتنا ، فإن العالم الخارجى لا يرضى عن تحكيم المنطق والعقل بديلا .

ان السياسة الدولية لا تسمح باى حال من الاحوال ، ان يبقى الوضع على ما هو عليه ، وان تستمر المنطقة فى حالة توتر وتهديد ، علاوة على تخوف العالم الخارجى من تهديد مصالحه فيما يتعلق بالنفط ، وهى مسالة حياة او موت بالنسبة لأوروبا وامريكا . من هنا كان الاصرار على انسحاب العراق باى ثمن ، وربما كان الرئيس الفرنسى ميتران قد فتح بابا امام الحكومة العراقية ، عندما اقترح التفاهم حول اى مطالب عراقية مقابل انسحابها ، ونرجو ان تلقى المقترحات الفرنسية ، التى تتعارض مع السياسة الامريكية اذانا صاغية فى بغداد ، لان الدول العربية ، فى حالة انسحاب العراق من الكويت ، ستتخذ موقفا موحدا ورافضا لأى تواجد اجنبى على الاراضى العربية !

الحل العسكرى

● ما هى احتمالات اللجوء للحل العسكرى ؟

ـ الامريكان يصرون على اللجوء اليه ، اذا ما فشلت الجهود السلمية ، واذا كان الحل العسكرى من الخيارات المفتوحة امام امريكا واوربا فى المنطقة ، فإننا ندعو الله من كل قلوبنا الا يحدث ذلك ، ولا تضطر الدول الكبرى لإستخدام السلاح لحسم هذه المسالة ، لان فى ذلك دمارا للمنطقة كلها ، ولكن الدمار الاكبر سيصيب الشعب العراقى ، وسوف يقضى على القوة العراقية ، وهو امر ينبغى على كل عربى ان يحرص على منعه ، وعلى الاحتفاظ بالقوة العراقية لانها قوة عربية .

ونحن من جانبنا ندعو للحل السلمى ، ونصمم عليه كطريق الى الحل ، ونطالب الحكومة العراقية بسحب قواتها من الكويت ، ليس فقط من اجل الشرعية الدولية ، وحق شعب الكويت فى حكم نفسه بنفسه ، ولكن من اجل الحفاظ على القوة العراقية العربية ، ولكن من اجل الحفاظ على القوة العراقية العربية ، التى اصبحت مستهدفة من كل دول العالم !

الصمت المريب

● من المؤكد ان اسرائيل فى مقدمة الدول التى تستهدف القوة العراقية ، ولكن الذى يتابع ردود فعل ازمة الخليج ، يلاحظ ان اسرائيل اخذت خطا ما ، منذ بداية الاحداث ، هو خط الترقب والتزام الصمت ، وكان الامر لا يعنيها كثيراً ، مع انها اكثر دول المنطقة تاثرا بما يحدث سلبا او ايجابيا .. وهو موقف ، كما ترى فى حاجة لشرح وتوضيح ؟

ـ اسرائيل من الذكاء الذى يجعلها تستغل اى ظروف لصالحها ، وما يجرى فى المنطقة الآن من مصلحتها ١٠٠ ٪ ، وربما نندهش اذا علمنا ان تدخل اسرائيل فى الاحداث ، او ابتعادها عنها ، يلحق بها ابلغ الضرر . لذلك هى تعمل فى الخفاء ، وتدفع امريكا لإستخدام القوة لان ذلك يتيح لها التخلص من القوة العربية فى العراق ، هذا علاوة على المكسب الهائل الذى حققته منذ اندلاع احداث الخليج ، فقد اختفى تماما اى حديث عن القضية الفلسطينية ، بل ان ذلك اعطى اسرائيل فرصة العمر كي تفعل ما تشاء بالنسبة للانتفاضة ، وضربها ، والقضاء عليها بعيدا عن الاعلام الغربى الذى كان يتحدث يوميا ، وينشغل دائما بتطورات الانتفاضة ، فإذا به ينسى ذلك تماما ، ويتحول بشكل كامل الى الكلام عن الغزو العراقى للكويت .. هنا يتضح لنا ، كيف ان اسرائيل هى الدولة الوحيدة الرابحة ، سواء فى ظل الوضع الحالى ، او فى حالة اللجوء للحل العسكرى !!

عصر الوفاق

● هل تعتقد ان خيار الحل العسكرى ، يمكن ان ينهى عصر الوفاق بين القوتين العظميين ، او على الاقل يجمده ؟

ـ بالعكس ، بل ان من سوء حظ صدام حسين ، ان مغامرته هذه جاءت فى وقت بلغ الوفاق بين القوتين مبلغا كبيرا .

ان وزير خارجية الاتحاد السوفييتى ، عندما اعلن ان بلاده على استعداد لإرسال قوات الى الخليج ، رحبت امريكا بذلك ، وما كان له ان ترحب لو انهما لم يتفقا على الوفاق !

بل لقد صممت الدولتان على حل مشترك ، من خلال مجلس الامن .

وتستطيع ان تقول ، بان هذه الازمة الطارئة ، قد ساعدت على سرعة الوفاق بينهما ، والاتفاق المشترك على المصالح ، التى يهددها ظهور قوة عربية ، او غير عربية مهيمنة فى المنطقة ، ولعل ظهور قوة مثل العراق فى منطقة بهذه الحيوية بالنسبة لمصالح جميع دول العالم ، امر تقف فى وجهه القوتان العظميان



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٠

أزمة الخليج « والموقع » العربى من التاريخ

بقلم دكتور: يونان لبيب رزق

● ليس من قبيل جلد الذات وانما من قبيل تقرير الحقيقة ومكاشفة النفس ان نقرر ان الممارسات العربية خلال الأزمة الراهنة ، وعلى وجه التحديد الممارسات العراقية ، انما تشير إلى حقيقة خطيرة ، وهى ان « الفعل العربى » لاينتمى بحال إلى روح العصر او ممارساته ، بمعنى آخر ان هذا « الفعل » متخلف عن العصر بخمسة او ستة قرون على الاقل ! ●

فبين منطق « الاستباحة » وبين المسئولية عن « أملاك الأعداء » تاريخ غير قصير ، وبين المنطق القبلى القائم على مصادرة كل البشر المقيمين فى « مضرب » القبيلة المعادية واخذهم سبايا او رهائن وبين التعامل مع الاعداء احتكاماً لمجموعة القوانين التى سنها المجتمع المتحضر بامتداد قرون طويلة ، بدءاً من الاعتراف بحق « الحماية » للمدنيين وحقوق « أسرى الحرب » للعسكريين ، دهر طويل . وبين حروب العصور الوسطى التى لم تميز بين المدنيين والعسكريين وحروب العصور الحديثة التى وضعت خطاً صارماً بين الطرفين عمر تاريخى مديد ، واخيراً بين ارسال « الرسل » من معسكر جانب الى معسكر جانب آخر وهم يحملون رءوسهم على اكفهم وبين تطبيق مبدا « الحصانة الدبلوماسية » ، عاشت البشرية تجارب طويلة ومريرة حتى تصوغ هذا المبدا !

والفجوة القائمة بين « بين وبين » وان

كانت قد جسدتها ممارسات الرئيس العراقي خلال الازمة فإن مما يستحق الخشية استعداد عدد من الحكام العرب ان يقدموا على نفس الممارسات اذا ماساقتهم الاقدار الى المازق الذى يواجهه هذا الرئيس

وهذه الخشية لا تاتى من فراغ ..

فمن ناحية فإن الادانة العربية للممارسات العراقية التى سقطت من حسابها روح العصر ومتغيرات التاريخ انما صدرت عن « دوافع سياسية » وليس عن اعتبارات مبدئية .

والمبادىء هنا ليست مجرد لفظ ميتافيزيقى وانما هى لون من الممارسة اكتسب رسوخا حتى وصل الى مرحلة البدهيات فى سلوك الحكومات وفى علاقات الدول .

والقول انها صدرت عن « دوافع سياسية » يكشف عنه سجل حافل للرئيس العراقى باغتيال الخصوم فيما وراء الحدود وانتهاك سيادة الدول التى جرت على اراضيها هذه الاغتيالات .. وحربه مع ايران التى انتهكت فيها كل الاعراف الدولية وتحولت الى حرب من حروب العصور الوسطى وان كانت قد جرت باسلحة العصور الحديثة ، وضربه للثورات الداخلية ، خاصة حركة الاكراد الانفصالية من خلال اساليب الابادة اللا إنسانية التى تقدم « حلابجه » نموذجا لها .. كل هذا ولم تصدر إدانة من اية جهة عربية لهذه الممارسات ، على عكس مايحدث الآن مما يكشف عن الوجه السياسى لهذه الادانة .

من ناحية اخرى فان الدول العربية المتعاطفة مع الرئيس العراقى انما تكشف عن وجه « شديد القبح » من خلال خيارها ، ومع ان الخيار الذى تطرحه حكومات هذه الدول يقوم على اساس انها تتبنى « الحل العربى » فى مقابل « الحل الاجنبى » فإن الحقيقة تشى بان هذا الخيار يقوم على الانحياز ضد « الشرعية التاريخية » ضد « روح العصر » فى نفس الوقت ، وبالنسبة « لرجل الدولة » فانه يمكن ان يغفر له اى شىء الا عدم استيعابه لمفردات العصر التى تكون فى النهاية الاطار الذى يقود بلاده فى داخله ، ولكن هذا ما حدث !

ودعونا نتحدث عن بعض هذه المفردات ..

المفردة الاولى متصلة بمفهوم الحرب ، فمن خلال تطورات اقتصادية وسياسية وعسكرية طويلة جرت بين نهاية العصور الوسطى وحتى النصف الاول من القرن العشرين الذى شهد الحربين العالميتين المعروفتين ، تغير هذا المفهوم بشكل يكاد يكون تاماً .

باختصار تحول هذا المفهوم من « كسر رقبة » الاعداء الى كسر ارادتهم السياسية ..

و « كسر الرقبة » كان مفهوماً ومقبولاً فى ظل الوحدات السياسية المحدودة ، قبيلة كانت او إقطاعة ، وفى اطار مجتمع يدور الصراع فيه حول مناطق الكلأ وقطعان الابل والاغنام ، او مجتمع ريفى يتعرض لموجات الهجرة المسلحة من ابناء مجتمعات الرعى .. وهو ما لم يعد موجوداً .. فقد جرت فى انهار التاريخ مياه كثيرة منذ تلك العصور .

على المستوى الاقتصادى اختفت الكيانات الاقتصادية ذات الطابع « الصدفى » فى الاقطاعة او فى القبيلة والتى كانت تقوم على الاكتفاء الذاتى وادوات الانتاج البسيطة ليحل محلها الاقتصاد الراسمالى بكل اشكاله التجارية والصناعية والمالية ، وما واكب ذلك من بنايات شديدة التعقيد ..

وبينما يجوز بالنسبة للكيانات من النوع الاول الذى ينتمى الى العصور الوسطى تطبيق منهج « الغنيمة » على اعتبار ان كل ذى قيمة فى تلك العصور كان يندرج تحت توصيف « المنقول » فان هذا غير جائز بل ومستحيل فى اطار الكيانات الاقتصادية التى نشأت وتطورت فى العصور الحديثة .. وتم ابتكار لغة جديدة للمنتصرين تتواءم مع المتغيرات التاريخية ..



المصدر : المصـــور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٠

فقد عرف العالم في خلال الحروب التي جرت خلال النصف الثاني من القرن التاسع والنصف الأول من القرن الذي يليه ما اسماه « بالغرامات الحربية » التي كان على المنهزم ان يدفعها صاغراً .

وان كنا نسجل مجموعة من الملاحظات حول هذا التغيير ..

(١) ان « الغرامة الحربية » كانت لاتفرض الا بناء على نصر حاسم يحرزه احد الجانبين المتصارعين .

(٢) ان هذه « الغرامات » كانت تقنن في العادة ، اما من خلال اتفاقية منفصلة أو ضمن بنود الاتفاقية التي تنهي الحرب بين الطرفين .

(٣) انه كان يحدث احيانا ان يتقاضى المنتصر الغرامة التي فرضها عينا ، على شكل مواد يستخرجها من باطن الأرض ، كما حدث بعد الحرب السبعينية بين فرنسا والمانيا (١٨٧٠ - ١٨٧١) أو آلات مصانع فيما حصل علية الاتحاد السوفييتي من المانيا بعد الحرب العالمية الثانية .

(٤) انه في عالم مابعد الحرب الثانية ، عالم الامم المتحدة ونمو المجتمع الدولي ، ولنحو نصف قرن (١٩٤٥ - ١٩٩٠) لايسجل التاريخ ايا من حالات الحروب التي فرض فيها جانب ما ، مهما بلغ حجم انتصاره ، على الجانب الآخر اية غرامات حربية .

بمعنى آخر انه حتى منطق « الغرامات الحربية » اخذ في الزوال في عالم القرن العشرين ناهيك عن الاحتكام الى منطق « الغنيمة » الذي تم تطبيقه في الكويت مما ينم عن اتساع « الهوة التاريخية » التي تفصل بين ذلك الذي جرى وبين فهم ابسط متغيرات العصر .

★ ★ ★

اما على « المستوى السياسي » فقد نشات الدولة الحديثة بكل مضامينها المختلفة عن مضامين دولة العصور الوسطى .

من هذه المضامين : السلطة المركزية ، التراب الوطني ، الحدود السياسية ، الاعتراف الدولي ، مما جعل كيان هذه الدولة يتسم بقدر كبير من الصلادة الذي لم تكن تتمتع به بالقطع دولة العصور الوسطى .

وبينما كان بالامكان في ظل الكيانات التي تنتمي الى تلك العصور ادخال تغييرات متتالية ، بل ومتسارعة احيانا ، على الخريطة السياسية ، فقد اصبح ذلك بالغ الصعوبة ان لم يكن مستحيلاً من خلال عمليات اجتياح سياسي لكيان آخر فيما كان يجرى في العصور الوسطى فقد كان هذا الاجتياح يحدث في الغالب بين قبيلة واخرى ، او بين اقطاعة واخرى وكان يقتصر في العادة على الطرفين المتصارعين .

وباستثناءات محدودة نتج عنها تغييرات على الخريطة السياسية في العالم ، وهي تغييرات جرت اتساقاً مع روح العصر ، فاتحاد الفيتنامتين او الالمانيتين ، والذى حدث اولهما حرباً وثانيهما سلماً ، انما عبر عن حقيقة الروح الوطنية التي عرفها هذا العصر ..

يختلف الأمر عندما يحدث العكس ، فالمحاولة العراقية ، وتحت اى ادعاء ، بابتلاع « الوطن الكويتي » وبهذا الشكل من الفجاجة يتناقض تماماً مع كل معطيات العصر .. الامة ، الوطن ، الدولة ، الحدود السياسية ، الاعتراف الدولي .

وإذا كان قد مر اكثر من اربعين عاماً على المحاولة الاسرائيلية لالغاء « الوطن الفلسطيني » مورس خلالها كل امكانات التفوق العسكري والتوطؤات الدولية والالاعيب السياسية دون نجاح لهذه المحاولة ، فمازال هذا الوطن موجودا بشكل او بآخر بين فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج ، فكيف تكون الموقف مع المحاولة العراقية !؟

★ ★ ★

يبقى المستوى العسكري فإن القوة الحربية التي نمت وتطورت خلال العصور الحديثة اصبحت شيئا مختلفا جد الاختلاف عن القوة الحربية التي كانت تعرفها العصور الوسطى ..

الخلاف رقم (١) انه بينما كانت هذه القوة خلال تلك العصور هي قوة الاقطاعي تدين له بالولاء وتحارب تحت اعلامه فانها قد تحولت في العصور الحديثة لتصبح

قوة الوطن تحارب دفاعاً عن كيانه او تحقيقاً لسياساته .

وبينما كان بالإمكان فى الحالة الأولى انهاء وجود هذه القوة العسكرية من خلال معركة حاسمة فان هذا اصبح مستحيلاً فى الحالة الثانية ، فقد ينهزم الجيش الوطنى مرة ومرات ولكنه يبقى ما بقى الوطن ..

الخلاف رقم (٢) انه كثيراً ماكان الاقطاعيون يلجاون الى تكوين قوتهم العسكرية من عنصر من غير رعاياهم مما استتبعه انتشار اسلوب « الارتزاق » فى تكوين هذه القوات ، وهو الأمر الذى اصبح مستحيلاً مع اضفاء الصبغة القومية على الجيوش الحديثة

الختلاف رقم (٣) بدا فى انعكاس المتغيرات الاقتصادية والسياسية على القوة العسكرية بمفهومها الحديث ، فلم تعد هذه القوة مجرد مجموعة من الفرسان او حملة الاقواس ورماة السهام ، وانما تحولت الى مؤسسة هائلة شديدة التعقيد عالية التكاليف قادرة على احداث قدر من التدمير المخيف .

وبينما يصعب بالنسبة للقوة العسكرية بوضعها الذى كان قائماً خلال العصور الوسطى - وضعها موضع التقنين ، فانه يستحيل بالنسبة لهذه القوة فى طابعها المؤسسى ان تبقى دون تقنين .

والتقنين وان كان قد بدا بهدف ضبط حركة هذه الآلة الهائلة المعقدة فانه امتد بعد ذلك لتنظيم العلاقة بين هذه الآلات فى حالة نشوب الصراع بين دولها حيث يسعى كل طرف الى تعطيل آلة الآخر أو إعطابها على قدر مايستطيع على اعتبار انها فى النهاية تمثل ارادة هذا الطرف المطلوب تحطيمها .

والفارق بين كسر الرقبة مما كان سائدا فى العصور الوسطى وكسر الارادة الذى عرفته العصور الحديثة ينعكس بشكل ظاهر فى اهدار الدماء واخذ الرهائن وانتهاك الاعراض مما كان سائداً فى العصور الاولى وبين التفريق بين الأهداف المدنية والاهداف العسكرية وتنظيم معاملة الأسرى وتحريم استخدام بعض الاسلحة مما اصبح مقرراً فى العصور الحديثة من خلال اتفاقات ثنائية ، تحولت بعد ذلك لتصطبغ بطابعها الدولى .

ومعنى تجاهل كل هذه الحقائق هو ببساطة تجاهل كل المعطيات التاريخية التى صنعتها ، ولابد ان تصاب الانسانية بالهلع عندما تخرج من كهف التاريخ زعامات سياسية تحارب باعتى الاسلحة التى ابتكرها التفوق العلمى الانسانى على مدى قرون عديدة والتى اصبحت لها قوانينها الخاصة .. تحارب بتلك الاسلحة باللاقوانين التى خرجت بها من الكهف !

المفردة الثانية التى تكشف تخلف « الموقع التاريخى » الذى اسفرت عنه الممارسات العراقية تتجسد فيما اسماه المعلقون السياسيون « بحرب الرهائن » وهى حرب ليست جديدة على اى حال !

عرفت هذه الحرب للمرة الأولى فيما جرى من حصار السفارة الامريكية فى طهران فى الايام الأولى للثورة الايرانية وابقاء رجالها كرهائن بها لفترة غير قصيرة ، واذا كان هناك مايبرر الجولة الأولى من تلك الحرب فانها قد حدثت فى ظروف ايران الثورة بعد سقوط ايران الدولة ، كما انها قد جرت فى نطاق محدود .

الجولة الثانية من هذه الحرب جرت على الأراضى اللبنانية من خلال اختطاف بعض الجماعات المتناحرة فيها لعناصر أوربية والاحتفاظ بهـا لتحقيق مارب سياسية ، ومع غياب سلطة الدولة فى الأراضى اللبنانية فقد كانت هذه الجولة ايضا مفهومة باعتبارها تجسد جانباً من حالة الفوضى العامة التى عاشها لبنان لنحو عقد ونصف :

ما حدث فى العراق كان مختلفاً ..

فرغم وجود « مجلس ثورة » فى بغداد فإن نظام الحكم فيها ابعد من ان يقارن بوضع ايران فى اعقاب الثورة الاسلامية ، فالسلطة المركزية فى العراق موجودة .. بل وباطشة ، وهو الامر الذى لايصح معه ايضاً مقارنة الوضع العراقى بالوضع اللبنانى !



المصدر : المصور
التاريخ : ٤ اكتوبر ١٩٩٠

من ثم فان هذه الجولة من « حرب الرهائن » هي جولة غير مسبوقة بكل المقاييس ..

مقياس وجود دولة مسئولة عن تصرفاتها ..

ومقياس الأعداد الكبيرة من الرهائن سواء من اولئك الذين كانوا يعملون في الكويت او اولئك الذين كانوا يعملون في خدمة الحكومة العراقية وهي نفس الحكومة التي حولتهم الى رهائن .

واخيرا مقياس العمد في ايذاء هؤلاء عندما تضعهم في مواقع عسكرية او استراتيجية او تعمد الى تجويعهم رداً على الحصار الذي تتعرض له او توقيا للهجمة العسكرية التي تتوقعها

وبعيدا عن « الاعتبارات الاخلاقية » التي قد ترى بعض الزعامات الميكافيلية ان من العار الالتزام بها فان « حرب الرهائن » التي تشنها حكومة الرئيس صدام حسين تضع نظامه وربما تضع « الحاضر العربي » في موقع تاريخي شديد التدني .

فهي في اضعف الايمان تقدم اعترافاً عربيا صريحاً « بقيمة » الانسان الاوربي وبـ « لا قيمة » الانسان العربي رغم كل ماتدعيه الأجهزة العراقية او الانظمة الموالية لها بغير ذلك .

ويؤكد هذا الاعتراف ان السلطات العراقية والحكومات الغربية .. كل منها لايقل حرصاً عن الاخر في الحفاظ على ارواح هؤلاء الرهائن ، وان اختلفت الاسباب ، وهو ما لا تحظى به العناصر العربية التي كانت تعمل في الكويت او في العراق . وتقدم « النعوش الطائرة » للمصريين الذين كانوا يعملون في الدولة الاخيرة اظهر نموذج على ذلك .

وليس من تفسير لذلك سوى ان العرب لم يلحقوا بعد بالعصور الحديثة بمفهومها الإنساني ، وهو مفهوم بدأ قبل اكثر من اربعة قرون في اوروبا مع نشأة الحركة الانسانية Hamanism والتي طرحت الفلسفات الإنسانية بديلا عن الفلسفات الميتافيزيقية التي كانت سائدة خلال العصور الوسطى والتي كانت تجعل للحياة الانسانية دورا هامشيا ، بل واحيانا جديرا بالاحتقار والتهوين .

وبين الشك واليقين مما كان يساور جموع المفكرين بشأن هذه القضية فان الممارسة العراقية قد قطعت باليقين ، ولم يعد امام هؤلاء سوى ان يصححوا الموقع التاريخي للانسان العربي .. في مواجهة بعض حكامه ، وفي مواجهة الاستعلاء الغربي ، وقبل هذا وذاك في مواجهة ذاته !

★★★

تبقى المفردة الثالثة والتي مست ركنا من اهم اركان العلاقات الدولية في صميم .. فيما جرى على نطاق واسع من جانب السلطات العراقية من انتهاك للحصانة التي تكفلها القوانين والاعراف الدولية للدبلوماسيين ، وهو ارتداد اخر بالتاريخ !

وفكرة الحصانة الدبلوماسية نشأت وتطورت بدورها مواكبة لمعطيات تاريخية بكل ابعادها الاقتصادية والسياسية ..

وفيما كان معروفا حتى اواخر العصور الوسطى من التعامل مع رسل الحكام الأجانب بحذر بالغ والنظر اليهم باعتبارهم جواسيس لهؤلاء الحكام ، وهو الحذر الذي كان يتبدى في تقييد حركة هؤلاء رصد كل صغيرة وكبيرة من تصرفاتهم حتى تنقضي زياراتهم الموقوته .. هذا الذي كان معروفا اخذ في الاختفاء تدريجيا ليحل محله لون من العلاقات الدبلوماسية تقوم على مجموعة من القواعد هي : التبادل والديمومة والحصانة .

فبينما تقضي القاعدة الاولى بان يتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين اى طرفين على نفس المتسوى فقد كانت القاعدة الثانية تقضي بدوام هذا التبادل من خلال وجود هيئة دائمة وليس على شكل زيارات متقطعة ، اما القاعدة الثالثة فقد كانت تكفل لرجال هذه الهيئة لونا من الحصانة التي تمنع التعرض لشخوصهم او لمواقع بعثاتهم باعتبارها تمثل جزءا من ارض الوطن الذي يمثلونه ..

وهذه القواعد عندما نشأت وترسخت فان ذلك لم يأت من فراغ ، ذلك ان تشابك المصالح الاقتصادية في ظل نشأة نظام السوق وتطوره ، وما استتبع ذلك من تفقد



المصدر : المصور

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٠

العلاقات السيلنسية ، وما ترتب على هذا وذاك من حركة دائبة للمجموعات البشرية من دولة الى اخرى ولسبب او لآخر ، مضافا الى كل ذلك تقدم وسائل المواصلات مما اصبح يؤدى الى ان يزداد العالم صغرا يوما بعد آخر .. كل ذلك ادى فى النهاية الى ان تصبح العلاقات الدبلوماسية بالشكل الذى ارتضاه المجتمع الدولى وبالقواعد التى ارساها احد اركان العلاقات الدولية .

وخطورة الممارسة العراقية فى مخالفة هذه القواعد ليست على تلك العلاقات ، فان ما تصنعه الظروف والاحتياجات التاريخية يصعب تغييره الا بتغيير تلك الظروف او الاحتياجات ، وانما تتمثل هذه الخطورة فيما تكشفه عن عجز بالغ فى فهم كنه التاريخ نتمنى ان يقتصر على القيادة العراقية الحالية ولاتمتد يد الاتهام به الى حكومات عربية اخرى "

وتتاكد قتامة الصورة من انه رغم كل تلك الممارسات فانه على الجانب الآخر يرفض خصوم الرئيس صدام ، وبالذات الخصوم الغربيون مجاراته فيها .

فبينما تنتهك انسانية الالوف من العرب والمسلمين فى عملية فرار غير مسبوقة من العراق والكويت وفى ظروف شديدة الصعوبة تسارع مؤسسات الانقاذ الغربية للتخفيض من ويلات هؤلاء ، وبينما تسقط كل الحصانات المكفولة للدبلوماسيين الغربيين فى الكويت يتم الحفاظ على حصانات الدبلوماسيين العراقيين فى العواصم الغربية حتى فى حالة مطالبة بعضهم بمغادرة تلك العواصم ، بينما يتحول رعايا هؤلاء الى رهائن فى ايدى الحكومة العراقية لايوضع قيد على حركة اى مدنى عراقى فى الغرب ..

ويبقى بعد كل ذلك ومع كل ذلك السؤال معلقا .. الى متى العجز عن التعامل مع معطيات التاريخ والبقاء خارج دائرة المعاصرة ؟ .

د . يونان لبيب رزق



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أفكار سياسية



الوقت حليف من في أزمة الخليج ؟

السفير : محمود قاسم

بعد شهرين من أزمة الخليج نجد الناس حيارى تساورهم المخاوف والهواجس مما قد تخبئه هذه الأزمة من عواقب يتوقع الكثيرون منهم أن تكون وخيمة على جميع المستويات الشخصية والوطنية والإقليمية والدولية . ولهذا يواصلون تساؤلهم عن احتمالات تسوية الأزمة وهل ستكون بالوسائل الدبلوماسية أو العسكرية ؟ وماذا عن عنصر الوقت ولصالح من يعمل هذا العنصر ؟

للرد على هذه التساؤلات نرى أنه جدير بنا أن نراجع الحقائق السلبية والإيجابية على جانبى النزاع والتى تتحكم فى مواقف الأطراف المعنية حتى يمكن إزالة الكثير من الغموض المحيط بالأهداف الحقيقية لهذه الأطراف .

ففيما يتعلق بالعراق نجد الحقائق السلبية التالية :

○ تبين عندما غزت القوات العراقية الكويت أنه لم يكن غزوها بغرض الاستيلاء على بعض المناطق المتنازع عليها ، بل كان الهدف هو ضم دولة الكويت والسيطرة عليها بالكامل .

○ بعد مرور شهرين لا تزال الكويت فى قبضة صدام حسين بالكامل بما فى ذلك حقل الرميلة الشهير والجزر المتنازع عليها .

○ ارتفاع درامى فى أسعار البترول فى الأسواق الدولية بسبب الغزو العراقى للكويت ، لم يستفد منه العراق بسبب الحصار الاقتصادى البحرى والبرى له والذى جمد الحركة التجارية معه .

○ تنازل العراق عن كل دعاوى له قبل إيران ، والتى كانت من أسباب اندلاع الحرب بينهما ، وذلك على أمل وقوف إيران موقف الحياد على الجبهة الشرقية للعراق حتى يتفرغ لنزاعه على الجبهات الأخرى ، وربما مساعدته أيضًا على فتح ثغرة فى الحصار الدولى المضروب حول العراق والكويت .

فى مقابل هذه الحقائق السلبية نجد أن هناك حقائق يعتبرها العراق إيجابية :

○ ألهب صدام حسين خيال الملايين من بسطاء الشعوب العربية بوقوفه فى مواجهة الغرب وخاصة القوات المسلحة الغربية فى المنطقة ، مصورًا نفسه البطل الذى يقف فى وجه هذه القوات التى يدعى تدنيسها للأراضى المقدسة .

○ الشعور لدى العراق أنه كلما أمكن تجنب التورط فى حرب ، أى كلما طال الوقت دون وقوع حرب ، زادت فرص العراق فى النجاح وذلك لتوقع صدام حسين أن يتصدع التضامن الغربى وتحدث الفرقة فى صفوفه بمرور الوقت .

وعلى الجانب الآخر من الأزمة نرى على سبيل المثال أنه من منظور الولايات المتحدة هناك أربعة أهداف متصلة أوضحها الرئيس جورج بوش وهى :

– الانسحاب الكامل والعاجل وغير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت .

– عودة الحكومة الشرعية للكويت .

– استتباب أمن واستقرار السعودية والخليج .

– سلامة وحماية الرعايا الأمريكيين فى الخارج .

○ فعلى الجانب الإيجابى نجد أنه يمكن للولايات المتحدة أن تدعى أنها حققت نتائج ملموسة بالنسبة للهدفين الأخيرين من استراتيجيتها المتعلقين بالأمن فى المنطقة وسلامة رعاياها ، حيث أصبح من الصعب مع تزايد الوجود العسكرى الأمريكى احتمال وقوع عدوان عراقى على



السعودية أو غيرها من دول الخليج ، علاوة على التحذير الحازم من أمريكا بالتدخل عسكريًا إذا وقع أى اعتداء على رعاياها .

○ أنه أمكن تأمين سلامة تدفق البترول من المنطقة رغم التوتر الشديد فيها . وبرغم توقف إنتاج العراق والكويت ، فلم يشعر العالم بنقص خطير فى الإنتاج ، بل بدأت بعض الدول المنتجة للبترول زيادة إنتاجها لتعويض إنتاج العراق والكويت منه ، كما بدأت أمريكا تدخل بائعة فى السوق الدولية من مخزونها الاستراتيجى من البترول لوقف الزيادة فى سعره الناتج عن المضاربات من بعض المستغلين للأزمة .

○ حققت أمريكا وباقى الدول الغربية بعض النجاح الملموس بالنسبة لرعاياها المحجوزين فى العراق والكويت عندما أمكن إخراج عدد كبير من النساء والأطفال فى الأسابيع الأخيرة .

○ يتعاون الاتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة فى تعاملها مع الأزمة فى منطقة كانت مثار خلافهما فى الماضى ، وقد وضحت روح الزمالة بينهما فى لقاء القمة الأخير فى هلسنكى .

○ كان رد فعل مجلس الأمن قويًا فى مواجهة الأزمة ، فأحيا بذلك مبدأ هامًا من مبادئ الأمم المتحدة الخاص بالأمن الجماعى ، الأمر الذى جمع دولاً كثيرة وراء قرارات الأمم المتحدة التى كانت تسعى إلى إصدارها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا والصين ، أى الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن .

هذا عن الجانب الإيجابى .. أما عن الجانب السلبى :

○ فإن إصرار الغرب على رفضه لأى تسوية طالما أن القوات العراقية تحتل الكويت ، وضع الغرب فى موقف يصعب التراجع عنه ، وبالتالى قلل من فرص حرية الحركة أمام أى مجهودات سلمية تبذل .

○ برغم أن الاحتمالات الاقتصادية والعسكرية أمام العراق مظلمة ، فإن القوى الغربية هى الأخرى يمكن أن تواجهها مشاكل وصعوبات فى أثناء مواصلة الضغط والتأكد من فعاليته وتضييقه الخناق على العراق طول الوقت وعدم تراخى هذا الضغط بعد فترة من الوقت .

○ إن التأييد الدولى الكبير لموقف الغرب من عدوان العراق جعل فرص الخيار العسكرى أمام الولايات المتحدة مرهونة بالتأييد الدولى عند اتخاذ هذه الخطوة العسكرية ، ومرهونة كذلك بقرارات الأمم المتحدة ، أى أصبح المجال أمام أمريكا للقيام بعمل عسكرى محصورا فى نطاق قرارات من الأمم المتحدة تحظى باستمرار التأييد الدولى ، ما لم يحدث هجوم من جانب العراق أو عدوان يستدعى الموقف الرد عليه بحسم قبل الرجوع للأمم المتحدة .

من هذه السلبيات والإيجابيات التى ظهرت خلال الشهرين المنصرمين ، فإننا نجد أن صدام حسين يعتقد بأن عامل الوقت حليفه القوى ، وأنه إذا أمكن له مقاومة كل هذه الضغوط دون التورط فى حرب فإن فرصه فى النجاح ستكون كبيرة .

وعلى الجانب الآخر فإن أمريكا وبقية العالم وراءها يشعرون بأن العراق هو الطرف الذى نال حتى الآن ما يريده من الأزمة .. ومع ذلك يشعرون بأن عامل الوقت هام جدًا ويلعب لصالحهم أيضًا إذ يرون أنه بمواصلة الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية والنفسية مع غلق فرص نجاح العراق فى أى عمل عسكرى لأمر كفيل بإثناء صدام حسين عن عناده وصلفه وبالتالى فإن عامل الوقت مع الصبر يمكن أن يؤتى ثماره دون ما حاجة إلى استخدام القوة العسكرية .

من كل هذا يبدو وكأن عامل الوقت بعد مرور شهرين على الأزمة أصبح فى صالح أطراف النزاع ، الأمر الذى قد يهدد بتجميد الأزمة ما لم يحدث ما يغير تفكير أى طرف فيها ويتصور أن عامل الوقت أضحى فى غير صالحه .. وعندئذ تصبح احتمالات اللجوء إلى تغيير المعادلة الحالية باستخدام القوة فى أى صورة من صورها احتمالات أكيدة لحسم الموقف . □

المصدر : الأهرام الاقتصادى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ أكتوبر ١٩٩٠

د . على الدين هلال

حاجتنا إلى شعرة معاوية

يروى عن داهية العرب معاوية بن ابى سفيان قوله انه لو كان بينه وبين الناس شعرة ما انقطعت قط اذا شدوها أرخاها واذا رخوها قام بشدها وهى عبارة دالة على اهمية التواصل وخطورة الانقطاع فى امور السياسة والاجتماع وان الناس يمكن لها ان تختلف وان تتجادل دون ان تقطع سبل الاتصال والحوار فيما بينها .

وعلينا ــ نحن العرب ــ ان نتذكر هذه الحكمة ونحن وسط هذه الازمة العربية الطاحنة وان لا نقوم بحرق كل الجسور ولا بتسميم كل الابار فسوف تكون هناك عودة الى الحق وعلينا نحن فى مصر بحكم الوزن والدور ان نساعد الجميع على ذلك وان نكون يدا توحد وجسدا يحمى وروحا تتضامن .

ومن اكثر الأمور المؤسفة التى نراها فى وطننا العربى اليوم هى روح التشنج والعصبية التى تسود البعض عند النقاش وهى روح صليبية صفراء لا تريد ان تتوقف امام الحوار العاقل ولا أمام اعتبارات المصالح القومية والاخطار التى تتهددها بسبب الاحتلال العراقى للكويت وانما تنطلق بشكل غاشم قوامه « ان من ليس معى فهو ضدى) واذا كان ذلك يجوز بين المسئولين ورجال الحكومات المختلفة الذين يتحدثون بحكم مناصبهم فانه لا يقبل من اهل الفكر والرأى ومن اهل العقل والثقافة فهؤلاء بضاعتهم الكلمة وسلاحهم الفكرة وعندما يكون الامر سجالا بين الافكار ففيم التشنج وفيم العصبية والهياج ؟

وصحيح ان هذه الازمة اشد قسوة واكثر حدة مر بها من كل ماصادفنا فى الحقب الاخيرة من ازمات ومشاكل فى العلاقات بين الدول العربية ولكنها سوف تنتهى وسوف يكون على العرب ان يعودوا الى اسرتهم وان يعاودوا بحث قضاياهم وموقفهم ازاء العالم المحيط بهم وان يقوموا بحماية مصالحهم وأمنهم .

ولقد كتبت اكثر من مرة ان علينا من الان بحث عالم وظروف ما بعد الازمة وان لا ننهمك كثيرا فى التفصيلات اليومية والتى لا نعرف عنها سوى النذير وان نتأمل فى الدلالات والتوجهات الاستراتيجية لما حدث ولما سوف يحدث .

ولست اعتقد انه من السليم ان تدفعنا هذه الازمة الى انكار عروبتنا او الى اليأس فى التضامن العربى او الى التخلى عن الافكار والسياسات التى نهجناها من قبل تحت التأثير الوقتى لما حدث وصحيح ان ما حدث هو صدمة كبيرة تدعون الى التدبر والتفكر ولكن ليس الى القنوط والاحباط .

والمطلوب ان نعمل الفكر فى تطوير العلاقات العربية وفى دعم مؤسسات العمل العربى المشترك .

وان نجعلها قادرة على تجاوز الازمة وعلى التعامل مع عالم ما بعد الازمة .

وان نفكر فى افاق جديدة للعمل العربى المشترك كاصدار اعلان عربى لحقوق الانسان ولجنة عربية للتعامل مع هذا الموضوع وانشاء محكمة عدل عربية لفض المنازعات بالطرق السلمية واحياء ميثاق الدفاع العربى المشترك وتنفيذ نصوصه وتكوين صندوق للتنمية القومية يكون اداة للتنمية العربية المتكاملة .

ومن مصر نقول لكل الاخوة العرب لا تبصقوا فى بئر سوف تشربون منه بالتأكيد مرة اخرى ......



لماذا لاتنضم مصر وليبيا في مبادرة عربية للسلام

عدت من جولة بالخارج شاركت خلالها في مؤتمر قومي في ليبيا في مدينة سرت رمز الصمود والارادة العربية في مواجهة الارهاب الامريكي والعدوان الجوى المباغت . وقد أطلق على المؤتمر تعبير ينم عن مضمونة وعن دوره وهو « ملتقى الحوار العربي الثورى الديمقراطي » . وقد كان هذا الملتقى فريداً ومفيداً بمن شاركوا فيه من عناصر المثقفين والمكافحين من كافة الشعوب العربية ومن التيارات السياسية المختلفة .

من خلال هذا الملتقى توصل المشاركون فيه وفي مقدمتهم الأخ العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية - إلى التوصل لمجموعة من القرارات والتوصيات في عدة مجالات . وقد تسنح الفرصة للعودة اليها تفصيلا مستقبلا ولكنى أود أن أشير إلى بعض منها في عجالة بما يتفق مع محور هذا المقال .

بداية أكد هذا الملتقى أهمية دعم الكفاح ضد الاستعمار والصهيونية بمشاركة التيار الاسلامى المعادى للاستعمار مع غيره من التيارات والقوى والاشتراكية في أعمال هذا الملتقى التى تتواصل قريبا دون انقطاع إن شاء الله . وتركزت أعمال الملتقى على عدة محاور فكرية وعملية كان منها الاستجابة لدعوة الأخ العقيد القذافي باعلان يوم ١٩٩١/١/١ كبداية لطرح شعار الوحدة العربية على جماهير وطننا العربى الكبير . ويرى القذافي أن الوحدة ليست مجرد هدف بل أيضا وسيلة . هدف يسعى له ونتطلع لتحقيقه الى جانب أنها الوسيلة المثلى للتعاون والتنسيق بين العرب لمواجهة مايحيط بهم من مخاطر وتحديات .

□ □ □

وكانت قضايا العرب في فلسطين والخليج تفرض نفسها على المشاركين في الملتقى . كما كانت أزمة الخليج بالذات مدعاة لتبين الاختلاف في المنطلقات إذ يقف البعض في صف العراق دون تحفظ ويعتبرون أن أزمة الكويت والخليج ماهى إلا تفجير لأوضاع عربية متردية يجب مواجهتها دون خوف أو تردد . وبالتالى يطالب هؤلاء بتوحيد الجهود ضد القوى العسكرية الأجنبية وعزل وحصار القوى العربية المؤيدة والموالية لها . كما يرون وحدة هذه المعركة مع معركة العرب الأساسية ضد اسرائيل وأن الانتصار فيها مقدمة لدحر عدوان اسرائيل على أراضى فلسطين الخ ....

هذا بينما يقف البعض الآخر معارضين العمل العسكرى ضد الكويت مؤكدين أنه تسبب في إعاقة المسيرة القومية التى كانت قد حققت خطوات ايجابية بعد انهاء حرب الخليج وبعد ماتم من مصالحات ووفاق عربى .. بل ومن تعاون فعال من خلال تنظيمات عربية اقليمية ... ومن بوادر وحدوية (أبرزها أخيرا في اليمن) الخ ... ويطالبون بضرورة الانسحاب من الكويت تيسيرا لحل المشكلة سياسيا وسليما .

ولكن رغم هذا الخلاف والتباين في المواقف فقد أجمع أعضاء الملتقى ورفضوا بكل المعايير حول أمرين : الأول اعتبار التدخل العسكرى الامريكى الأطلسى الصهيونى فوق الأراضى العربية هو القضية المركزية التى يجب مواجهتها بكل الوسائل لطرد الغزاة وفك حصار التجويع عن شعب العراق . والثانى إعتماد الحل السياسى السلمى العربى للأزمة بعيدا عن التدخلات الأجنبية مع اعتبار المبادرة الليبية التى تقدم بها الرئيس القذافي أساسا صالحا لتسوية هذه الأزمة ولتجنيب المنطقة خطر الحرب والعدوان ولصون ثروات الوطن العربى وتوظيفها لصالح الأمة العربية وأمنها وتطورها .

□ □ □

والمبادرة الليبية لم تأخذ حقها في صحافتنا واعلامنا هنا بالقاهرة وهى تهدف أساسا إلى وضع حل سياسى وسلمى للأزمة على اسس واقعية يمكن ان تكون مقبولة من اطراف النزاع ومن المجتمع الدولى .. وتقوم على عدة بنود تتلخص فيما يلى :

(١) انسحاب القوات العراقية من الكويت كى تحل محلها قوات من الأمم المتحدة لقطع خط الرجعة على دخول القوات الامريكية وحلفائها ولتحقيق اطمئنان الكويت ودول الخليج الى عدم عودة العراق أو قيام فراغ في الكويت .

(٢) انسحاب متزامن للقوات الامريكية وحلفائها من السعودية والخليج العراق من الكويت على أن تحل بالسعودية قوات عربية واسلامية وفقا لطلب حكومتها .

(٣) الاتفاق على أن تكون جزيرة بوبيان للعراق لاتاحة أن يكون له منفذ على الخليج مع اعادة حقل الرميلة إليه (ويلاحظ أنه قد تردد قبول هذا أو ذاك من جانب بعض أطراف كالسعودية أو مصر أو المغرب) ....



فى ندوة أزمة الخليج وتحديات الحاضر والمستقبل:

غياب الديمقراطية فى الوطن العربى وراء أزمة الخليج

الحل السلمى للازمة لايأتى الا بالقوة والردع العسكرى

كتب ـ مجدى حلمى

اجمع المشاركون فى ندوة ازمة الخليج وتحديات الحاضر والمستقبل بات عل ان غياب الديمقراطية فى الوطن العربى وراء ازمة الخليج ، وإتخاذ العراق قرار غزو الكويت . وطالب المشاركون باقامة نظام ديمقراطى عربى يملك المساءله والمحاسبة للجميع كما اكد المشاركون ان الديمقراطية هى المنفذ الوحيد لهذه الازمة ، وطالبوا بمشاركة الشعوبالعربية فى صياغة قرارها على اوسع نطاق . كانت الندوة قد بدات اعمالها مساء امس الاول ، وافتتحها فاروق ابو عيسى الامين العام لاتحاد المحامين العرباكد ابو عيسى ان الازمة هزت كثيرا من الثوابت العربية . واشار الى ان الندوة تهدف الى طرح الامور والقضايا بشكل موضوعى . بعيدا عن الزيف واكد ان المشاركين فى الندوة ليسوا ضد احد ولكنهم مع الحق . واضاف ان الحق يقول ان شعب الكويت وقع عليه ظلم كبير بغزو العراق لأراضيه . واوضح ان القوات الاجنبية التى كنا نقاومها فى الايام الماضية ، جاءت الى الخليج بسبب الغزو .

واضاف اننا ضد الغزو ، وطالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت ، باعتباره مطلبا رسميا وشعبيا . واشار الى ان هذه الازمة تحمل المنظمات الشعبية والمهنية مسئولية عالية وكبيرة ، وعلينا ان نخرج بحل يحقق طموح الشعب العربى ويدعم القضية الفلسطينية .

وطالبت الدكتورة سعاد الصباح فى كلمتها ، بان يضع المثقفون العرب اسس ومبادىء عقد اجتماعى عربى لنظام عربى جديد لاتنتهك فيه المبادىء . كما طالبت بمناقشة الازمة بموضوعية ، والخروج بحل لها . ووصفت سعاد الصباح جرائم قوات الغزو العراقى ، بانها البشاعة الكاملة ، بحيث لا يمكن لاى نظرية تبرير الغزو . كما وصفت الغزو بانه عمل تخريبى قائم على العصبية والنرجسية وعبادة الذات . واكدت ان جرائم الاستعمار العراقى نموذج حرفى منقول من الممارسات النازية والممارسات الاسرائيلية . ووجهت سعاد الصباح الشكر لشعب مصر لوقفته مع الحق الكويتى . واكدت ان الموقف المصرى يؤكد اصالة مصر العربية .

وتحدث الدكتور سعد الدين ابراهيم حول نظام الندوة .

وبدات الجلسة الاولى والقى الدكتور احمد يوسف بحثا حول أزمة الخليج والنظام العربى ، موكدا ان الغزو العراقى للكويت خلق اثارا متعددة وشديدة على النظام العربى وستستمر هذه الاثار باستمرار الاحتلال .

واكد ان الازمة تسببت فى انقسام العالم العربى الى دول مؤيدة للغزو ودول رافضة . كما انها اثرت على القضية الفلسطينية بعد ان دفعت بها الى الخلف ، وانخفض الدعم المادى للإنتفاضة الفلسطينية . واوضح ان الازمة أخذت بخط التسوية السلمية . وتناول الباحث تقييم السياسة العراقية ومنذ الادعاءات العراقية لضم الكويت كما تناول التحركات التكتيكية للقيادة العراقية ووصف طبيعة القيادة العراقية بانها مترددة ومذبذبة فى قراراتها .

وطالب الباحث بجهد عربى سريع ومنسق من اجل ضمان بقاء الحصار الاقتصادى على العراق ، بحيث يكون التصعيد الاعلى فى ادارة الازمة ، وان يترك الوقت الكافى

للحصار ليؤتى ثماره على السياسه العراقية .

وعقب على البحث الدكتور أسامة الغزالى حرب الخبير بمركز الدراسلت الاستراتجية مؤكد ان الحل السلمى لا ياتى إلا بالقوة والردع العسكرى . وطالب بدعم الحصار الاقتصادى ، واكد ان الوجود العسكرى فى الخليج يضمن الحل السلمى ووصف الاثر الاكبر لأزمة الخليج بانه اثر نفسى وفكرى على الاجيال القادمة ، التى اصيبت بالاحباط والياس وطالب الدكتور حرب بمواجهة هذا الاثر . وتحدث محمد سيد احمد ، مؤكدا ان الجيوش الاجنبية جاءت الى المنطقة لحماية البترول ، والخوف من ظهور صدام حسين اخر . واكد ان البديل الوحيد هو النظام العربى الديمقراطى المؤسس الذى يملك حق المحاسبة .

وبدأت الجلسة الثانية ، وقدم الدكتور مصطفى كامل السيد بحثا حول ازمة الخليج والديمقراطية وحقوق الانسلن . وتناول فيه عقلانية القرار السيلسى العراقى . كما تناول الانقسامات العربية بعد غزو الكويت ، واثرها على الاوضاع السياسية فى الدول العربية وانهى الدكتور مصطفى بحثه بان الأزمة خلقت شعورا متزايدا بعدم الامن لدى النظم الحاكمة فى الوطن العربى . واكد ان الازمة سوف تحدث تغييرا نسبيا للقوى السياسية داخل البلاد العربية . وعقب الدكتور سعد الدين على البحث ووصف الازمة بانها أزمة الإستبداد فى الوطن العربى واتفق معه الدكتور طعيمه الجرف فى هذا الوصف . واكد الدكتور نور فرحات أن مفهوم الديمقراطية تعرض فى الدول العربية للعبث العربى ، سواء على المستوى الرسمى او الشعبى .

في ندوة للجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع :

شروط الدور المصرى للتفاعل مع النظام الدولى الجديد

أزمة الخليج كشفت تبديد النظم الاستبدادية للموارد

كتب ـ عبد العاطى محمد :

في حوار هادىء وبناء استهدف استطلاع الرؤية لاثر التطورات الدولية الجارية من ناحية وازمة الخليج الراهنة من ناحية اخرى على الأوضاع العربية والدور المصرى المتوقع للتفاعل الايجابى مع هذه التطورات ، طرحت ندوة لجمعية الاقتصاد والتشريع الفرص والمحاذير المتعلقة بهذه التطورات وكيفية استفادة مصر منها .

واجمع المشاركون في الندوة من اساتذة القانون والاقتصاد على ان مصر عليها مهمة كبيرة في المنطقة العربية يتعين ان تقوم بها وحرية الحركة امامها اليوم افضل عن ذى قبل لتعزيز مكانتها العربية والدولية وفق شروط يتحتم العمل من اجل توفيرها .

وقال الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن انه من الممكن تصور ان رؤوس الأموال العربية والمصرية ستصبح اكثر رغبة في العودة الى مصر ، وان تكون اوروبا اكثر إيجابية في النظر الى امن البحر الابيض المتوسط مما سينعكس إيجابيا على القضية الفلسطينية . وان عمليات الاصلاح الاقتصادى الجارية في الولايات المتحدة من الممكن ان تدعو الى فتح اسواق جديدة مع الدول النامية كما يحدث الأن في شرق آسيا بقيادة اليابان وقد يصل بعض هذا المد إلى مصر والبلاد العربية

واكد الدكتور حازم الببلاوى رئيس مجلس ادارة بنك تنمية الصادرات ان الدول العربية لاتزال تملك مقدراتها ولاتتعامل سلبيا مع المتغيرات الدولية والدليل موقفها في ازمة الخليج . وقال ان الازمة كشفت خطر النظم الاستبدادية في تبديد الموارد واوضح ان مصر يمكن ان تقوم بدور كبير في المنطقة العربية .

وقال الدكتور محمود عبد الفضيل استاذ الاقتصاد السياسى بكلية الإقتصاد ان هناك درجات من حرية الحركة في المجتمع الدولى الراهن يمكن ان تستغلها مصر والدول العربية.بالتفاعل الايجابى وليس السلبى وذلك بتعظيم المصلحة العربية حتى في ظل القيود الدولية القائمة وطالب ببلورة رؤية عربية مصرية للاحداث لاتتاثر بالتحليلات الغربية .

واشار الدكتور احمد الغندور عميد كلية الاقتصاد الى ان ازمة الخليج كشفت خطا التصور بان الشمال ينفرد وحده بمجريات لامور كما اثبتت ان دولة كمصر يمكن ان تلعب دوراً هاما في المتغيرات الدولية الراهنة ، وانه حتى في ظل الانقسام العربى الحالى فإن مصر تستطيع استثمار هذا الانقسام وتيار الديمقراطية السائد فيها في التفاوض مع القوى الغربية .

وقال الدكتور احمد كمال ابو المجد ان العالم لم يعد تشكيل نفسه كليا بل هناك توجه نحو عالم جديد وحتى يكون لمصر دور هام في هذا العالم يتعين حسم القضية الحضارية اى علاقة الذات بالآخر وطالب بضرورة التفاعل بين الفكر المصرى والفكر العالمى المعاصر ، كما طالب بتعزيز تيار الديمقراطية وإيجاد نظام اقتصادى يستند الى صيغة تتبنى حرية السوق وفي نفس الوقت توفير الضمانات الاجتماعية والعدالة .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ أكـتوبر ١٩٩٠

درس التاريخ فى أزمة العراق والخليج :

حكاية الحقـوق التاريخيـة فى الأراضى والحـدود

ليست ازمة الخليج الجارية هى الاولى من نوعها فى التاريخ ، فقد سبقتها كرات عديدة جرت وتداخلت فيها العوامل الطبيعية والجغرافية مع العوامل البشرية والتاريخية .
وكان لذلك التداخل ما جعل الكثيرين ممن درسوا تاريخ هذه المنطقة التى تتوسط العالم وتتشابك فيها الحضارات ومصالح الشعوب يرددون مقولة ان التاريخ ، يعيد نفسه فوق هذا المسرح ، الخطير من مواطن الحضارة الانسانية فى العالم .

بقلم : د . سليمان حزين

وقد ينفعنا ونحن نشهد الاحداث المعاصرة التى تجرى من حولنا ، ان ندرك جيدا ان قوة العالم انما تتدافع من كل الجهات الى هذا الموقع لتتحكم فى تصريف الامور فيه وتحافظ على ما ترى انه مصالحها الحيوية ، فى حين ينقسم اهل المنطقة بعضهم على بعض ويشن بعضهم الحرب على بعضهم الاخر متغافلين عما يتهددهم جميعا من خطر يستند الى قواعد ترسخت فى الاقليم منذ جيل او جيلين ، ويأتيها المدد من جهات قريبة او بعيدة من العالم .

وقد ينفعنا ونحن نمر بهذه الظروف ان نذكر بعض دروس التاريخ فى وطننا العربى العزيز الذى يمتد من حدود ايران ومياه الخليج العربى الى مغارب اوروبا والمحيط الاطلنطى وما وراءه فى المهاجر العربية

وينفعنا ايضا ان نذكر ان منطقتنا العربية تاتلف فى حقيقتها من عدد من المناطق الاقليمية او الاوطان الصغيرة التى كان لكل منها دوره الخاص فى التاريخ كله وحتى يومنا هذا ومن هذه الاوطان ارض العراق عند حدود العرب الشمالية الشرقية وهى المنطقة التى بدات فيها شرارة النزاع والحرب فى الآونة الحاضرة حين اجتاح العراق دولة الكويت وساق حججا عما سماه ، الحق التاريخى ، للعراق فى ارض الكويت وهى حجج يسهل ان تساق استجابة لغايات او اطماع خاصة ولكنها لا تستند فى التاريخ او فى علم الجغرافيا الى اى سند علمى .

ـ والواقع من الناحية التاريخية ان ارض العراق كانت ذات طبيعة خاصة ، لم تعرف ، الوحدة ، الا فى عهد متاخر فقد نشات فى العراق مجموعة من دويلات متفرقة وغير متكاملة ولا حتى متعاصرة . فقامت فى جنوبه الغربى الى الشمال مما اصبح فيما بعد يعرف باسم شط العرب .. قامت دويلة ، سومر ، ثم ظهرت بعد ذلك والى شمالها ومنفصلة عنها بمناطق الاهوار ذات المستنقعات ، دويلة اسمها ، اكاد ، ثم الى الشمال منها ايضا دولة ، بابل ، ثم الى الشمال الشرقى من العراق وبعد ذلك ببضعة قرون دولة ، اشور ، التى ارتبطت وتاثرت بما وراءها من شمال ارض ايران القديمة .

وتلك الدويلات القديمة كلها لم تكن ترتبط ولا تتحد بعضها ببعض ، فلم يعرف العراق القديم ، الوحدة ، الوطنية كما عرفتها ارض مصر التى توحدت فى دولة مصرية قديمة واحدة منذ ايام الملك مينا ، نارمر ، فى اواخر الألف الرابعة قبل الميلاد .

ومن هنا فقد كان العراق منذ قديم ، ارض الشقاق ، وإن كانت المقولة لم تلتصق به إلا فى اوائل العهد العربى فى حين كانت مصر ارض ، الوحدة ، والارض التى تتوسط بيت العروبة فى آسيا وافريقيا وتربط المشرق العربى بالمغرب العربى وتقوم على الدعوة للوحدة العربية ثم توسع نطاق رعايتها الى الوحدة الاسلامية الفكرية والسياسية بعد قيام الأزهر بقاهرة المعز منذ اكثر من الف عام .

اما العراق فقد كان موقعه يجعله عند حائط بيت العروبة الشرقى . ولم يكن تاريخه ليؤهله للدعوة مبكرا الى فكرة ، الوحدة ، وإن كان قد لحق بركب فكره ، القومية العربية ، مع انشغاله بالصراع الداخل فى ارضه التى لم تكن تعرف الوحدة بمفهومها العربى الا فى ضحى العهد الاسلامى بعد ان قام العباسيون وقامت

خلافاتهم واتسع نطاقها .

ومع ذلك فإن عامل الصراع والشقاق فى الحياة العراقية قد استمر على اساس الميراث القديم بين دويلات التاريخ .

وهذا التراث الذى اضاف اليه وعقده قيام قومية كردية فى شمال العراق لم تنسق تماما مع القومية العربية ، كما قام تداخل بين العروبة العراقية والفكر الايرانى الذى سار على طريق الشيعة واثر فى العراق حيث قام الصراع ولا يزال بين السنة ومذهب الامام الاعظم ابى حنيفة النعمان فى بغداد ، والمذهب الشيعى فى كربلاء بغرب العراق .

اما جنوب العراق وشط العرب فانه فى العهد القديم لم يكن قد اكتمل بتكوينه الجغرافى الطبيعى بعد ، ولم يكتمل تراكم الرواسب اليابسة فيه الا قبيل مطلع العهد العربى فى اواخر العهد الاغريقى حيث تركز تجار الاغريق وملاحوهم فى منطقة « شاراكس » التى اصبحت تعرف بعد ذلك باسم « المحمرة » العربية ثم اطلق عليها الان اهل ايران اسم « خرمشهر » وهى القاعدة البحرية لما نسميه ارض عربستان والطريف ان هذه الأرض عرفت دائما بهذا الاسم المنسوب الى « العرب » وليس الى اسماء دول العراق القديمة لان الذين عمروها كانوا من القبائل العربية التى قدمت من شمال الكويت وسارت عبر شط العرب حتى وصلت إلى مداخل ارض ايران وفارس القديمة .

وقد اتسم السكان فى المحمرة وشواطىء عربستان بان نشاطهم ارتبط بالنشاط البحرى العربى الذى اعقب النشاط الاغريقى القديم .

وقد كان لشاطىء الكويت فى غرب راس الخليج نشاطه القديم المرتكز الى الصحراء والبادية من جهة والى مياه راس الخليج وصيد اللؤلؤ ثم التجارة البحرية فى جزيرة فيلكة الواقعة فى مواجهة الكويت ومنها الى شاراكس القديمة والمحمرة وارض عربستان ومن هنا فإن الحق التاريخى الموثق بالنسبة لراس الخليج ولارض عربستان إنما هو للكويت وليس للعراق كما يدعى الان .

وفوق ذلك فان العراق بكل ما عرف عنه من شقاق وانقسام انعكس من الارض الى حياة السكان ومذاهبهم الفكرية واتجاهاتهم المذهبية والسياسية .

فالعراق كان يقع فى منطقة طرفية من العالم العربى وفى مواجهة حضارة عريقة وشديدة المراس هى الحضارة الايرانية الفارسية ثم الشيعية المتطرفة .

وقد تداخلت حضارة اهل الهضاب العالية مع حضارة سهول العراق منذ ايام كسرى الذى انشا مدينة « المدائن » جنوب بغداد مباشرة وهو صاحب « الايوان » الذى يقال ان سقفه انشق فى عام مولد الرسول عليه الصلاة والسلام .

ثم عاد التداخل الايرانى



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ١٠ / ١٩٩٠

أزمــــة الخـــليج.. بين الحرب والدبلوماسية

مع طول فترة الأزمة في منطقة الخليج ، ومع اختلاف الآراء والاجتهادات حول احتمالات تطور الموقف ، يثور السؤال لدى كثير منا عما اذا كانت هذه الأزمة سوف تقود بالضرورة الى مواجهة عسكرية ، أم أنه يمكن حلها على مائدة المفاوضات ، ومن خلال الوصول الى حل وسط ، وحول هذا الأمر تختلف الآراء وتتنوع .

واذا أردنا أن نفهم هذا الأمر بشكل علمي يتجاوز الرغبات أو الأهواء الفردية ، فانه ينبغي علينا أن نحتكم الى معيار أو قاعدة . والمعيار الذى أتصور أننا ينبغي الاحتكام اليه هو الأهداف التى يسعى لتحقيقها أطراف صراع ما ، وتحديد مدى أودرجة التعارض بين هذه الأهداف . فاذا كانت الأهداف متناقضة مع بعضها البعض بشكل حاسم وقاطع ، فان امكانية الأهداف يمكن التوفيق بينها ، فان الباب ينفتح أمام الحلول الدبلوماسية وفى حالة تناقض الأهداف وتعارضها ، فانه لا يمكن الوصول الى حل وسط ، أو سلمى الا اذا قام أحد أطراف الصراع بتغيير بعض أهدافه ، بحيث يوجد المجال لامكانية التوفيق .

على ضوء ذلك ما هى أهداف أطراف النزاع فى أزمة الخليج وهل يمكن التوفيق بين هذه الأهداف او الوصول الى حل وسط بينها ؟

اذا بدأنا بالكويت ، فاننا إزاء حكومة خارج أراضيها ، وهى تطالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت ، وعودة السلطة الشرعية الى البلاد ، ورفض تقديم أى تنازلات حدودية أو اقتصادية قبل اتمام الانسحاب ، وأن المسائل الخلافية بين الكويت والعراق يمكن التفاوض حولها بعد إنجاز الانسحاب وليس قبله .

الولايات المتحدة من ناحية ثانية ، والتى تمثل قواتها العمود الفقرى للقوات الدولية الموجودة فى السعودية تشارك الكويت مطالبها ، لكنها تضيف الى ذلك هدف آخر ، وهو ضرب القدرة العسكرية العراقية ، باعتبار أن هذه القدرة تمثل مصدراً للتهديد وعنصر عدم استقرار فى منطقة الخليج على ضوء ما قامت به العراق ضد الكويت .

هذا الرأى لا تنفرد به الولايات المتحدة ، وانما يتردد صداه فى أغلب الدول الأوروبية . بل إن خطاب وزير الخارجية السوفيتى شيفاردنادزة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة تضمن معنى مشابها عندما قال ان الاحتياجات الدفاعية لكل دولة ليس أمرا تقرر بمفردها ، أو بمعزل عما يدور حولها ، ومضمون هذا الرأى أن الدول الكبرى المصدرة للسلاح ينبغى أن تتدخل لوضع سقف التسليح الذى ينبغى على كل دولة أن تعمل فى اطاره .

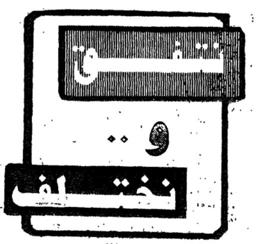
العراق من الناحية الأخرى يسعى الى الاستفادة من الوضع الجديد ، والى الحصول على مكاسب مقابل غزوه للكويت . والأرجح أن القيادة العراقية تدرك أن عليها إن عاجلا أو عاجلا الانسحاب من الكويت ، وانها لن تستطيع الاحتفاظ به بصفة دائمة ، وهى تعلم أنه حتى الدول العربية التى أخذت موقفا متعاطفا مع العراق ضد الوجود الأجنبى ، فانها ترفض عملية الغزو . لذلك فالأرجح أن القيادة العراقية ترغب فى الحصول على مكسب سياسى او استراتيجى تقدم لشعبها هذا المكسب وقد يكون تعديل الحدود ، او الحصول بشكل أو بآخر على منفذ بحرى على الخليج ، او اجراء استفتاء على شكل نظام الحكم فى الكويت .

وعلينا أن نتساءل : هل يمكن التوفيق بين هذه المطالب والأهداف ؟ أم أن درجة التعارض بين هذه الأهداف تنفى إمكانية الحل الوسط .

ويمكن لكل واحد منا أن يكون له رأيه الخاص حول ذلك . والأمر عندى ان هذه الأهداف من التعارض ، ومن التباين الذى يجعل امكانية الحل الدبلوماسى محدودة للغاية . وأن أى حل دبلوماسى يتطلب أن يغير أحد أطراف الصراع أهدافه .

د . على الدين هلال





هذه الصفحة

استطاعت ان تؤكد - من خلال الأقلام التى كتبت فيها - ان حرية الراى والراى المخالف هى القيمة التى حرص عليها رئيس الدولة وبالتالى يحرص عليها الجميع لقد افسحت الصفحة صدرها للأقلام التى كانت قد لجات الى صحف عربية اخرى واثبتت - بالدليل العملى - ان ما ينشر خارج الحدود يمكن ان ينشر داخل مصر :: وزادت الصفحة فنشرت ما تكتبه الأقلام العربية .. ثم افردت مساحات لكلمات القراء .

وتخطو الصفحة اليوم خطوة جديدة فتخصص قسما كبيرا من مساحتها لنشر ما يكتبه خصيصا للمساء اصحاب اقلام مرموقة .. كان شرطهم الوحيد ان ننشر لهم كل ما يكتبون .. قد نتفق و قد نختلف ولكن يظل احترام الراى هو حرصنا الأول والأخير

الحل العربى والحلول الوسط



بقلم : محمود رياض

■ بعد اجتياح القوات العراقية للكويت فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ اجتمع مجلس الامن واصدر قرارا يدعو الى انسحاب القوات العراقية من الكويت كما اصدر قرارات عدة عن فرض الحصار الاقتصادى وسبل تنفيذه فى حالة عدم انصياع العراق لقرار مجلس الامن بالانسحاب اما الحل العربى فاكتفى بالمطالبة بانسحاب القوات العراقية وعودة الشرعية الى الحكم وهو الحل الذى صدر عن القمة العربية .

وفى مواجهة هذه القرارات اعلن العراق ضم الكويت الى اراضيه وحشدت قوات اجنبية وعربية فى الخليج لمواجهة القوات العراقية التى تحتل الاراضى الكويتية خشية تحرك بغداد لاحتلال مزيد من الاراضى العربية ومازال الحشد مستمرا حتى الان لقوات متعددة الجنسية .



ومضى اكثر من ثمانين يوما على الغزو العراقى ولم تتوقف الدوائر العربية عن البحث عن الحل السلمى العربى بل شاركتها فى البحث دوائر اجنبية فى مقدمتها فرنسا والاتحاد السوفيتى

وهناك اوساط تتحدث عن حل وسط لانهاء الازمة سلميا ويجرى احيانا تسريب الملامح الرئيسية لهذه الحلول الى الصحافة وهناك ندوات عربية

واجنبية تبحث فى امكان الحلـول السلمية على اساس الحلول الوسط الا اننا لانجد حتى الان فى الساحــة السياسية سوى :

أولا : قرارات مجلس الامن وهناك اتجاه حالى الى اصدار مزيد من القرارات عن التعويضات التى يجب ان يدفعها العراق للكويت واقامة محاكم على غرار محاكم نورمبرج لمحاكمة العراقيين الذين توجه اليهم اتهامات

بارتكاب جرائم حرب كما يتردد على لسان بعض المسئولين الامريكيين ان الاختيار العسكرى قائم وهو تحرير الكويت عن طريق استخدام القوة العسكرية الامر الذى يستلزم تدمير القوة العراقية .

ثانيا : قرار القمة العربية ويطالب بالانسحاب العراقى مع اعلان الدول العربية امتناعها عن استخدام القوات العربية ضد العراق .

ثالثا : مبادرة من الرئيس ميتران تفتح الباب لنوع من الحوار املا بالوصول الى حل سلمى الا ان العراق لم يجد فى هذه المبادرة مايتماشى مع موقفه .

رابعا : الحلول الوسط وهى دعوة عامة غير محددة المعالم تنادى بها بعض الحكومات العربيــة وبعض الدوائر العربية والاجنبية .

الميثاق العربى

وللوصول الى مايسمى الحل الوسط فان ذلك يستدعى اجراء حوار بين الاطراف المعنية وأحد هذه الاطراف واضح تماما وهو الحكومة العراقية اما الطرف الثانى فيحتاج الى تعريف هل هو مجلس الامن ام القمة العربية

وكلاهما اصدر قرارات لانهاء الاحتلال العراقى للكويت أم ان الطرف الاخر هو حكومة الكويت وهى تطالب بتنفيذ قرارات مجلس الامن والقمة العربية وحتى هذه اللحظة لم يصدر عن العراق سوى تأكيد تمسكه بضم الكويت .

من هنا يتبين انه لايوجد اى حل عربى سوى ماصدر عن القمة العربية من قرارات كذلك غياب الحلول الوسط التى

جرت محــاولات عدة لتسويقهـــا فاصطدمت بتمسك العراق بموقفه .

ومن الامور التى لاجدال فيها حرص كل مواطن عربى على سلامة العراق وهو موقف اكدته الامة العربية شعوبا وحكومات عندما بذل الجميع كل مافى استطاعته من جهة لمساندة العراق عندما تعرض شعبه واراضيه لمخاطر الحرب مع ايران

ثم جاءت الصدمــة الكبــرى فى ٢ اغسطس عندما اجتــاحت القــوات العراقية الاراضى الكويتية فتهاوى فجأة الميثاق العربى الذى يؤكد كل حرف فيه قوة العلاقات الاخوية بين الدول العربية وعدم اللجوء الى القوة لفض المنازعات بين الدول واحترام كل دولة عضو فى الجامعة لنظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى .

كذلك تهاوى اتفاق الدفاع المشترك الذى اعتبر اى عدوان على دولة عربية عدوانا على بقية الدول الاخــرى فانهارت الامال المعقودة على القوة العربية فى العراق وانهار معها كل النظام العربى الذى عملنا على اقامته منذ ٤٥ عاما وكانت بدايته ميثاق الجامعة وكنا نطمع بتقويته عن طريق الممارسة السليمة واذا به يتسرب من بين ايدينا ولم يعد امامنا ميثاق تتمسك به كل الدول العربية يحدد الاساس الذى تقوم عليه العلاقات العربية.

ويبقى السؤال : متى نثوب الى رشدنا ونتمسك بانتمائنا العربى ؟

ويجب ان يكون واضحا ان هناك فرقا كبيرا بين السلام والاستسلام وامامنا امثلة واضحة فعندما بدا العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ رفضت القيادة المصرية ومن ورائها الشعب المصرى الاستسلام لاقوى دولتين اوروبيتين على الرغم من انها كانت حربا خاسرة بكل المقاييس العسكرية الا انه لم يكن امام شعب مصر سوى المقاومة ورفض الاستسلام ووقفت الشعوب العربية جميعها بجانب مصر كما وقفت كل شعوب العالم فى الامم المتحدة بجانب مصر تطالب بانهاء العدوان عليها .

وفى عام ١٩٦٧ عقب الهزيمة العسكرية فى سينـــاء رفضت مصر الاستسلام وقررت المقاومة الى ان تسترد ارضها واستمرت حرب الاستنزاف سنوات ثلاثا مما ادى الى تدمير مدن القناة الثلاث ومعها كل الصناعات المصرية الموجودة فى المنطقة .

وكانت الشعوب العربية كلها بجانب مصر كما وقفت بجانبها كل الشعوب المحبة للسلام فى الامم المتحدة وبذلك فان مصر والدول العربية مجتمعة رفضت الاستسلام للمطالب الصهيونية الا انها لم ترفض السلام العادل واعلنت خطتهـــا من اجل السلام فى مارس ١٩٨٢ وهى الخطة التى اقرتها القيادة الفلسطينية .

ولئلا تختلط الامور فى الاذهان فنحن حاليا فى موقف نطالب فيه بالسلام وليس بالاستسلام .

ومن الواضح ان العالم لن ينتظر طويلا وعلينا التحرك بسرعة فان الخطط توضع والكثير منها يعلن واذا كان انسحاب العراق من الكويت مطلبا عربيا احتراما للمواثيق العربية فانه فى الوقت نفسه صون للقوة العراقية وعدم تعرضها للتدمير اذ ان بعض القوى الغربية يرى ان يتم الانسحاب عن طريق ضرب القــوة العراقيــة وتدميرها .

